

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي
في ظلال الحرب



إبريل
٢٠٢٦

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي
في ظلال الحرب



إبريل
٢٠٢٦

©2026 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٦

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،
صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

Names: International Monetary Fund.

Title: World economic outlook (International Monetary Fund)

Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.

Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)

Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.

Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-22904-275-8 (English Paper)

979-8-22904-285-7 (Arabic Paper)

979-8-22904-288-8 (Arabic Web PDF)

إخلاء المسؤولية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٦ إبريل ٢٠٢٦. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠٢٦. آفاق الاقتصاد العالمي - الاقتصاد العالمي في ظلال الحرب. واشنطن العاصمة، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

تُرسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, USA

هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)

بريد إلكتروني: publications@IMF.org

إنترنت: bookstore.IMF.org

elibrary.IMF.org

ز	الاقتراضات والأعراف المتبعة
ط	مزيد من المعلومات
ي	البيانات
ك	تمهيد
ل	تقديم
س	ملخص واف
١	الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية
١	الاقتصاد العالمي أمام اختبار جديد
١	آخر التطورات: قدرة مستمرة على الصمود وهشاشة متزايدة
٤	تعثر مسار النمو وتراجع معدل التضخم
١٤	المخاطر المحيطة بالآفاق: هيمنة مخاطر التطورات السلبية
١٧	السياسات: معالجة الصدمة الحالية والاستعداد للصدمة القادمة
٢١	الإطار ١-١: أسباب صلاية النمو العالمي في عام ٢٠٢٥
٢٣	الإطار ٢-١: التجارة في الخدمات: محرك ناشئ للنمو العالمي
٢٥	الإطار ٣-١: تقييم المخاطر المحيطة بالتنبؤات المرجعية
٣١	تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق واقتصاديات عناصر الأرض النادرة
٤٥	المراجع
٤٧	الفصل ٢: الإنفاق على الدفاع: عواقب ومفاضلات اقتصادية كلية
٤٧	مقدمة
٥٠	الاقتصاد الكلي للإنفاق الدفاعي: معلومات أولية
٥٣	طفرات الإنفاق الدفاعي
٥٥	العواقب الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي: أدلة تجريبية
٦٠	العواقب الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي: محاكاة النماذج
٦٣	النتائج المستخلصة والتوصيات بشأن السياسات
٦٥	الإطار ١-٢: زيادة الإنفاق على الدفاع: حالة بولندا
٦٦	الإطار ٢-٢: انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي
٦٩	المراجع
٦٩	الفصل ٣: الاقتصاد الكلي للصراعات والتعافي
٦٩	مقدمة
٦٢	الاقتصاد الكلي للصراعات والتعافي: تمهيد
٧٣	الديناميكيات الاقتصادية الكلية أثناء الصراعات
٧٧	الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد الصراعات
٨٥	ملخص وتوصيات بشأن السياسات
٨٦	الإطار ١-٣: إدارة الاقتصاد في أوكرانيا في وقت الحرب
٨٧	الإطار ٢-٣: التعامل مع تحقيق الاستقرار بعد الصراعات: دروس من تجارب إفريقية
٨٨	الإطار ٣-٣: السياسات الخاصة بعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم
٨٩	المراجع

الملحق الإحصائي

٩١

٩١	الاقتراضات
٩٢	ما الجديد
٩٢	البيانات والأعراف المتبعة
٩٣	الملاحظات القطرية
٩٦	تصنيف البلدان
٩٦	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٩٨	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٥
٩٩	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
٩٩	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
١٠٠	الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
١٠١	الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل
١٠٣	الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات
١٠٤	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١١٤	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
١١٨	قائمة بالجداول
١١٩	الناتج (الجداول ألف ١ - ألف ٤)
١٢٦	التضخم (الجداول ألف ٥ - ألف ٧)
١٣١	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٣٢	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٣٤	معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٤١	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف ١٣)
١٤٥	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٤٨	التنبؤ المرجعي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥)

١٤٩

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

١٥٩

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٦

الجداول

٧	الجدول ١-١: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٩	الجدول ٢-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
٣٩	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٠	جدول المرفق ٢-١-١: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤١	جدول المرفق ٣-١-١: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٢	جدول المرفق ٤-١-١: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٣	جدول المرفق ٥-١-١: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٤	جدول المرفق ٦-١-١: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي

الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: المخاطر الجغرافية السياسية الإقليمية
٢	الشكل البياني ٢-١: المعدل القانوني الفعلي للتعريفات الجمركية في الولايات المتحدة
٢	الشكل البياني ٣-١: عدم اليقين العالمي
٣	الشكل البياني ٤-١: استمرار النمو القوي في التدفقات التجارية المرتبطة بالتكنولوجيا
٣	الشكل البياني ٥-١: إعادة توجيه التجارة العالمية
٤	الشكل البياني ٦-١: المخاطر الجغرافية-السياسية العالمية
٥	الشكل البياني ٧-١: افتراضات عالمية
٦	الشكل البياني ٨-١: التنبؤات للنمو والتضخم العالميين
٦	الشكل البياني ٩-١: تعديلات نمو إجمالي الناتج المحلي في التنبؤ المرجعي
١٣	الشكل البياني ١٠-١: التضخم العالمي
١٣	الشكل البياني ١١-١: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي
١٥	الشكل البياني ١٢-١: الأثر التقديري للمخاطر الجغرافية-السياسية
١٦	الشكل البياني ١٣-١: التدفقات الدولية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
١٦	الشكل البياني ١٤-١: استخدام الشركات الأمريكية للذكاء الاصطناعي حسب القطاع
٢١	الشكل البياني ١٥-١: الأخبار في ٢٠٢٥ ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي
٢٢	الشكل البياني ١٦-١: علاقة الارتباط بين الدولار الأمريكي ونمو الأسواق الصاعدة
٢٣	الشكل البياني ١٧-١: الصادرات العالمية
٢٤	الشكل البياني ١٨-١: تأثير البُعد الجغرافي على التجارة الثنائية
٢٤	الشكل البياني ١٩-١: تأثير البُعد الجغرافي-السياسي على التجارة الثنائية
٢٥	الشكل البياني ٢٠-١: عدم اليقين المحيط بالتنبؤات للنمو العالمي وتوقعات التضخم
٢٧	الشكل البياني ٢١-١: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي
٢٨	الشكل البياني ٢٢-١: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي
٢٨	الشكل البياني ٢٣-١: تأثير السيناريو جيم على إجمالي الناتج المحلي
٣٠	الشكل البياني ٢٤-١: تأثير السيناريوهات على الحسابات الجارية وأسعار الصرف في الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو
٣٢	الشكل البياني ٢٥-١: تطورات أسواق السلع الأولية
٣٣	الشكل البياني ٢٦-١: تعيين عناصر الأرض النادرة حسب البلد، ١٩٩٨-٢٠٢٤
٣٤	الشكل البياني ٢٧-١: متوسط الاعتماد على الواردات من الصين حسب حلقة سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة
٣٥	الشكل البياني ٢٨-١: لصادرات الصينية من المغناطيسات الدائمة في عناصر الأرض النادرة ومكونات مغناطيسات عناصر الأرض النادرة المخصصة لإنتاج المغناطيسات الدائمة
٣٥	الشكل البياني ٢٩-١: القيمة المضافة وإجمالي الناتج المعرض للمخاطر
٣٦	الشكل البياني ٣٠-١: خسائر الناتج حسب البلد نتيجة اضطراب كبير في عناصر الأرض النادرة
٣٧	الشكل البياني ٣١-١: القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة للاكتتاب العام في مجال عناصر الأرض النادرة
٣٨	الشكل البياني ٣٢-١: ت خ-٨: الفعالية والتكلفة المالية للسياسات الصناعية البديلة لتحقيق اكتفاء ذاتي من عناصر الأرض النادرة بنسبة ٢٥٪ في الولايات المتحدة
٤٨	الشكل البياني ٣٣-٢: الإنفاق على الدفاع آخذ في الارتفاع
٥١	الشكل البياني ٣٤-٢: الإنفاق على الدفاع: قنوات انتقال الآثار
٥٣	الشكل البياني ٣٥-٢: طفرات الإنفاق الدفاعي
٥٤	الشكل البياني ٣٦-٢: تمويل طفرات الإنفاق الدفاعي
٥٥	الشكل البياني ٣٧-٢: تعزيز القدرات الدفاعية
٥٦	الشكل البياني ٣٨-٢: الناتج والأسعار بعد طفرات زمن السلم
٥٧	الشكل البياني ٣٩-٢: قنوات انتقال أثر طفرات الإنفاق على الدفاع
٥٨	الشكل البياني ٤٠-٢: استثمارات الشركات بعد الطفرات
٥٩	الشكل البياني ٤١-٢: عواقب طفرات الإنفاق على الدفاع على المالية العامة
٦٠	الشكل البياني ٤٢-١: مضاعفات الإنفاق على الدفاع

٦٠	الشكل البياني ١١-٢: الفروق في مضاعفات الإنفاق على الدفاع
٦١	الشكل البياني ١٢-٢: الإنفاق على الدفاع: السيناريو الأساسي والسيناريوهات البديلة
٦٣	الشكل البياني ١٣-٢: الإنفاق الاستثماري المرتفع والإنفاق الدفاعي المنسق
٦٥	الشكل البياني ١١-٢: تكثيف الإنفاق على الدفاع: حالة بولندا
٦٦	الشكل البياني ١٢-٢: التداعيات من الإنفاق الدفاعي
٧٠	الشكل البياني ١٣-٢: الصراعات والتهديدات الجغرافية-السياسية
٧٣	الشكل البياني ٢-٣: الصراعات العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية
٧٤	الشكل البياني ٣-٣: خصائص الصراعات بعد الحرب العالمية الثانية
٧٥	الشكل البياني ٤-٣: التكاليف الاقتصادية للصراعات
٧٥	الشكل البياني ٥-٣: آثار تداعيات التكلفة على الناتج بسبب الصراعات الكبرى
٧٦	الشكل البياني ٦-٣: مفاضلات الاقتصاد الكلي في الصراعات الكبرى
٧٧	الشكل البياني ٧-٣: الآثار العميقة بسبب الصراعات الكبرى
٧٨	الشكل البياني ٨-٣: مدة السلام وارتباط الاقتصاد الكلي بالسلام الهش
٧٩	الشكل البياني ٩-٣: الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد الصراعات
٨٠	الشكل البياني ١٠-٣: علاقات الارتباط بالتعافي بعد الصراعات
٨١	الشكل البياني ١١-٣: دور المساعدات والحوكمة المحلية
٨٢	الشكل البياني ١٢-٣: ديناميكيات الشركات بعد الصراعات
٨٣	الشكل البياني ١٣-٣: المساهمة في التغيرات في الناتج بعد صدمة بسبب الصراع
٨٥	الشكل البياني ١٤-٣: العوائد على الناتج بفضل سياسات التعافي
٨٦	الشكل البياني ١١-٣: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم
٨٨	الشكل البياني ١٣-٣: تدفقات اللاجئين خلال الصراع وبعده، ونوايا العودة

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ١٠ فبراير ٢٠٢٦ إلى ١٠ مارس ٢٠٢٦، باستثناء تلك المتعلقة بالعملة المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٨٢,٢٢ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٦ و ٧٥,٩٧ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٧؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبليغ ٣,٥٪ في ٢٠٢٦ و ٣,٣٪ في ٢٠٢٧ في الولايات المتحدة، و ٢,٠٪ في ٢٠٢٦ وفي ٢٠٢٧ في منطقة اليورو، و ٠,٩٪ في ٢٠٢٦ و ١,٤٪ في ٢٠٢٧ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبليغ ٤,٠٪ في ٢٠٢٦ و ٣,٨٪ في ٢٠٢٧ في الولايات المتحدة، و ٢,٨٪ في ٢٠٢٦ و ٣,٠٪ في ٢٠٢٧ في منطقة اليورو، و ٢,٣٪ في ٢٠٢٦ و ٢,٤٪ في ٢٠٢٧ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ١ إبريل ٢٠٢٦، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشرت في كل الحالات. لمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات المتاحة في قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» على شبكة الإنترنت.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٤-٢٠٢٥ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٤/٢٠٢٥، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون؛ و«تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٥ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- ما الجديد في هذه المطبوعة:
- في أول يناير ٢٠٢٦، أصبحت بلغاريا البلد العضو الحادي والعشرين في منطقة اليورو. والآن، تُدرج بيانات بلغاريا ضمن مجملات منطقة اليورو والاقتصادات المتقدمة والمجموعات الفرعية ذات الصلة.
- بالنسبة لليمن، البيانات المعدلة تعكس الوضع في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.
- وتُتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
- الإشارة في الجداول والأشكال البيانية في هذا التقرير إلى أن المصدر هو «حسابات خبراء صندوق النقد الدولي» أو «تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي» تعني أن البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

التصحیحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

الطباعات المطبوعة والرقمية

النسخ المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/574802.

النسخ الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: eLibrary.IMF.org/WEO.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرمجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتعرض البيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

وللإطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
بريد إلكتروني: DataHelp@IMF.org

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير-أوليفييه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد دينيز إيغان، رئيس قسم إدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم إيبوليت باليما، وكريستيان بوغمانز، وباتريشيا غوميز-غونزاليز، وكريس جاكسون، وتوه كوان، وهورهي ميراندا بينتو، وجون-مارك ناتال، وأندريا بالوتشي، وأندريا برسبيتيرو، وزاو زانغ. ومن المساهمين الآخرين مريم عبده، وغافين أسدوريان، وجاريد بيبي، وفرانسيس كوادروس بلوك، وبنيامين كارتون، ووينبو تشين، وأوين ديسبرغ، وأنجيلا إسبيريتو، وباتريك-نيلسون إيسيان، وبيدرو دي باروس غاغلياردي، وسارة غارسيا، وماريا غيلرود، وبرتراند غراس، وكيز هو، وكريم إسماعيل، وبيدرو هواروس، وجين كيندبرغ-هانلون، وكريشتوف كروغولسكي، وكولومب لادريه، وأندريسا لاغيربورغ، وجونغ جين لي، ونان لي، وويلي لين، وباري ليو، ومحب ملك، وأندريا مانيرا، وفلافيان مور، وجوزيف موسى، وديرك موير، وأن دين مين نغوين، وإيموري أوكس، وماكسيميليانو جيريز أوسيس، وكلاريتا فيليبس، ورافاييل بورتيو، وسيدرا رحمان، وبيدرو رودريغيز، وإيزابيل روزاريو، ويوشي، وروبرت شيرهاي، وإلغيم سيمينيك، ونيكولاس تونغ، وكان أوغور، وريا فارغيز، وإفجينيا ويفر، وسيباستيان وينديه، وفيليب وينغندر، ويارو زو، ورانشيل تشانغ، وديان تشي، وروبرت زيمك. وتولت جيما روز دياز من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مؤسسة Bonner Publishing ومايكل هاروب، ولوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، وشركة MPS Limited، ومؤسسة Absolute Service, Inc. وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٦ إبريل ٢٠٢٦. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

المرجح أن تكون البلدان النامية منخفضة الدخل، ولا سيما تلك التي تعاني من مواطن ضعف اقتصادية كلية قائمة مسبقا ولديها احتياطات وقائية محدودة، هي الأشد تضررا. ومن المتوقع أيضا أن تعاني البلدان المصدرة للطاقة في منطقة الخليج، بما يعكس الأضرار وإغلاق مرافق الإنتاج، وقيود التصدير، وضعف السياحة والنشاط التجاري نتيجة للصراع، في حين قد تواجه البلدان الموردة للعمالة المهاجرة خسائر في تحويلات العاملين في الخارج. وقد يؤدي انخفاض موارد المالية العامة وسط ارتفاع احتياجات الإنفاق إلى دفع كثير من هذه البلدان إلى خفض صافي المدخرات، ربما من خلال السحب من ثرواتها الخارجية الكبيرة، مما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية العالمية ويزيد تشديد الأوضاع المالية العالمية.

ونظرا لأن الوضع لا يزال متقلبا جدا، يعرض هذا التقرير تنبؤا مرجعيا يستند إلى تقييم من أسفل إلى أعلى، على افتراض أن النزاع قصير الأجل نسبيا، على النحو الذي انعكس مبدئيا على الأسواق المالية في أوائل مارس، إلى جانب اثنين من السيناريوهات التكميلية القائمة على نماذج يُفترض فيهما أن النزاع طويل الأمد أو حتى متفاقما. وكما هو الحال دائما، فإن العمل الدؤوب لموظفي إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي وتفانيهم ومرونتهم هي التي جعلت كل ذلك ممكنا.

ويشير تنبؤنا المرجعي، على افتراض أن النزاع قصير الأمد، إلى تحقيق نمو عالمي بنسبة ٣,١٪ هذا العام، أي تخفيض التوقعات بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية عن توقعاتنا في يناير، بينما من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الكلي من ٤,١٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٦. ومع ذلك، فإن شن مزيد من الهجمات على منشآت الطاقة الحيوية واحتمال إغلاق مضيق هرمز لفترة أطول يندران بخاطر اندلاع أزمة أشد وطأة وأطول أجلا في الاقتصاد العالمي. وفي ظل سيناريو معاكس، يركز بشكل عام على أوضاع السوق السائدة حتى نهاية مارس، من المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي إلى ٢,٥٪، ويرتفع التضخم إلى ٥,٤٪. أما في ظل السيناريو الحاد الذي وضعناه، على افتراض اختلال توازن أسواق الطاقة وامتداده إلى العام المقبل، إلى جانب انفلات توقعات التضخم وتشديد الأوضاع المالية، سيوشك الاقتصاد العالمي على الدخول في حالة ركود، بنمو يبلغ حوالي ٢٪ هذا العام والعام المقبل، ومعدل تضخم كلي عالمي يقارب ٦٪. ومن الواضح أن مخاطر التطورات السلبية جسيمة.

تغيرت الآفاق العالمية فجأة وأصبحت معتمدة عقب اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦. فإغلاق مضيق هرمز والأضرار الجسيمة التي لحقت بمنشآت الإنتاج الحيوية في منطقة أساسية لإمدادات الهيدروكربونات العالمية يمكن أن يتسببا في أزمة طاقة على نطاق غير مسبوق.

وأدت الحرب إلى تعطيل ما كان في السابق مسار نمو مطردا. قبل الحرب، كنا على وشك رفع تنبؤاتنا للنمو العالمي، بما يعكس استمرار الزخم في الاقتصاد العالمي مدعوما بطفرة في الاستثمار في التكنولوجيا، وبعض التراجع في توترات السياسات التجارية، والدعم من المالية العامة في بعض البلدان، والأوضاع المالية التيسيرية. وستطغى الحرب في الشرق الأوسط على هذه القوى الأساسية.

تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي

ستحدد مدة الصراع ونطاقه، والوقت الذي ستستغرقه عودة إنتاج الطاقة ونقلها إلى وضعهما الطبيعي بعد انتهاء الأعمال العدائية، الحجم النهائي للصدمة التي ستلحق بالاقتصاد العالمي.

ويتوقف التأثير الكلي للصدمة على ثلاثة قنوات. أولا، يمثل الأثر المباشر لارتفاع أسعار السلع الأولية صدمة عرض سلبية تقليدية، وهو ما يرفع تكلفة جميع السلع والخدمات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الأسمدة والمواد الكيميائية والأغذية والنقل والتدفئة، مما يعطل سلاسل الإمداد، ويرفع التضخم الكلي، ويقلل القدرة الشرائية. ويمكن أن تتضخم هذه الصدمة المباشرة من خلال الآثار غير المباشرة مع سعي العاملين والشركات إلى تعويض خسائر الدخل المتوقعة من خلال ارتفاع الأجور والأسعار. وسيكون خطر حدوث دوامات الأجور والأسعار هذه أعلى بالنسبة للبلدان التي تكون توقعات التضخم فيها قائمة على ركيزة ضعيفة بالفعل، مما يتطلب تشديدا أقوى للسياسة النقدية، بتكلفة أكبر يتحملها الاقتصاد. ورد فعل الأسواق المالية هو القناة الثالثة. فقد تنتج عن ذلك فترة تقليدية من تجنب المخاطر نتيجة احتمالات عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما يضعف تقييمات الأصول، ويزيد علاوات المخاطر، ويتسبب في هروب رؤوس الأموال وارتفاع قيمة الدولار والسعي إلى الاستثمار الآمن، وإضعاف الطلب الكلي.

وكما حدث في الطفرات السابقة لأسعار السلع الأولية، تصبح البلدان المستوردة للطاقة معرضة بشدة للخطر، ومن

دروس مُستفادة من أزمة الطاقة عام ٢٠٢٢

من المفيد مقارنة الصدمة الحالية بطفرة أسعار السلع الأولية في عام ٢٠٢٢ في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا. ففي ذلك الحين، ارتفع التضخم العالمي إلى مستويات لم يشهدها منذ سبعينات القرن الماضي، مما أدى إلى تشديد واسع النطاق ومتزامن للسياسة النقدية. ويرى كثيرون أن تراجع معدل التضخم الذي أعقب ذلك دون حدوث ركود اقتصادي يمثل نجاحا كبيرا على مستوى السياسات.

فهل ينبغي أن نتوقع سيناريو مماثلا هذه المرة؟ هناك من الأسباب ما يدعو للشك، منها ما هو جيد وما هو سيء. فعلى الجانب الإيجابي، كانت الضغوط التضخمية في عام ٢٠٢٢ قد بدأت قبل صدمة الطاقة التي نجمت عن الحرب في أوكرانيا، والتي كانت مدفوعة باختلال التوازن بين العرض والطلب بعد الجائحة، ونقص المعروض في أسواق العمل، ووفرة السيولة لدى الأسر المعيشية والشركات. واليوم، أصبحت أسواق العمل أكثر ليونة بكثير، وعادت الميزانيات العمومية للقطاع الخاص إلى وضعها الطبيعي، وتراجعت الضغوط التضخمية التي كانت سائدة قبل الصدمة بصورة أكبر، وإن كانت لا تزال أعلى من المستوى المستهدف في بعض البلدان، ولا سيما الولايات المتحدة. وطالما ظلت الصدمة نفسها محدودة، ربما يشير ذلك إلى أن التأثير التضخمي أقل حدة، بما يتسق مع السيناريو المرجعي الذي وضعناه.

ولكن الفترة السابقة خلّفت آثارا ممتدة. فمع ارتفاع مستويات الأسعار بشكل دائم، تظل الشواغل إزاء تكلفة المعيشة حاضرة في أذهان الناس، مما يزيد حساسية توقعات التضخم لتطورات الأسعار، ولا سيما في ظل التصورات التي تشير إلى تراجع مصداقية البنوك المركزية. وكذلك نتجت فترة التضخم لعام ٢٠٢٢ عن منحني عرض كلي شديد الانحدار بشكل غير معتاد نتيجة للاختناقات في سلاسل الإمداد. وبالنسبة للبنوك المركزية التي تسعى لاحتواء التضخم، فإن منحني العرض شديد الانحدار يعني إمكانية خفض تضخم الأسعار بشكل ملحوظ دون تباطؤ اقتصادي كبير. ولسوء الحظ، يبدو منحني العرض الآن أكثر تسطحا. وقد يكون تراجع معدل التضخم هذه المرة أكثر تكلفة.

السياسات

كيف ينبغي أن يكون رد فعل صناع السياسات؟ الملاحظة الأولى، والبديهية، هي أن إنهاء الحرب مبكرا وبشكل منظم هو أفضل طريقة للحد من الضرر الذي يلحق بالاقتصاد العالمي. وبخلاف ذلك، فإن استجابة السياسات القياسية لارتفاع أسعار الطاقة هي تغاضي البنوك المركزية عنها، طالما بقيت توقعات التضخم راسخة. وهذا المنطق سليم، فلا توجد مفاضلة أمام البنوك المركزية. نظرا لأن صدمة الإمدادات تخفّض بالفعل النشاط بينما تزيد الضغوط على الأسعار. وعلاوة على ذلك، لا يستطيع أي بنك مركزي أن يفعل الكثير بمعزل عن غيره حيال أسعار الطاقة. غير أن هذه الحجة تنهار بمجرد أن تبدأ توقعات التضخم في الارتفاع. ومع ثبات سعر الفائدة الأساسي،

ستصبح السياسة النقدية مفرطة التحفيز، نظرا لأن ارتفاع توقعات التضخم سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي. وفي هذه الحالة، على البنوك المركزية أن تتخذ إجراء حاسما لإعادة تثبيت التوقعات، ويجب أن يكون لذلك الأسبقية على الشواغل إزاء النمو على المدى القريب. ويشير ذلك إلى استجابة السياسة النقدية التدريجية والمشروطة بالحالة، التغاضي عن الأمر إذا ظلت توقعات التضخم مستقرة وطالما بقيت كذلك، مع التواصل للتأكيد بوضوح وحزم أن أي إشارة تفيد بانفلات تلك التوقعات سيُقابل باستجابة قوية على مستوى السياسة. وتؤدي مرونة سعر الصرف دورا مهما، ليس كهامش وقائي فحسب، بل أيضا من خلال تمكين السياسة النقدية من التركيز على استقرار الأسعار. وإذا تبين أن صدمة الطاقة ستدوم لفترة أطول، فإن التشديد المنسق بين البلدان لكبح الطلب العالمي يمكن أن يساعد كذلك على خفض أسعار الطاقة.

وما الذي ينبغي أن نتجنبه؟ أولا وقبل كل شيء، تدابير المالية العامة التي تفضي إلى إهدار الموارد، ولا سيما مع الانخفاض الكبير الحالي في هوامش الأمان المالي. وغالبا ما تكون طفرات أسعار الطاقة مصحوبة بمجموعة من تدابير المالية العامة غير الموجهة للمستحقين، مثل وضع حد أقصى لأسعار الطاقة أو الدعم، بهدف حماية الأسر المعيشية والشركات. وهذه المرة ليست استثناء. ورغم شيوع هذه التدابير، تشير الأدلة إلى أنها غالبا ما تكون ضعيفة التصميم ومكلفة للغاية على المال العام. وبدلا من ذلك، من الأهمية بمكان أن يكون الدعم المالي موجها بدقة للمستحقين ومؤقتا، ويقوم على شروط واضحة للانقضاء الموقوت، ومتسقا مع خطط المالية العامة متوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، يشكل تجنب التنشيط المالي في أوقات ارتفاع التضخم عنصرا آخر بالغ الأهمية، وذلك لتجنب تعقيد مهمة البنوك المركزية.

ويكتسب الحفاظ على الإشارات السعريّة أهمية بالغة، إذ تنقل إشارة سوقية حيوية على شح الموارد وضرورة خفض الطلب وزيادة العرض. ولا يمكن لضوابط الأسعار أو القيود على التصدير ببساطة أن تغير هذه الحقيقة. والأسوأ من ذلك، أنها قد تؤدي إلى مجرد رفع سعر الطاقة قبل الدعم، أو إلى الترشيد في حالة وضع حد أعلى للأسعار، مما يوفر تخفيفا محدودا لأعباء الأسر المعيشية والشركات، ويفضي إلى انتقال تداعيات سلبية إلى بلدان أخرى، نظرا لأن المحافظة على الطلب على الطاقة في منطقة ما من العالم تعني انخفاض صافي إمدادات الطاقة في مناطق أخرى. وفي كثير من الحالات، كان من الممكن توجيه نفس القدر من الدعم المالي بشكل أكثر فعالية من خلال قنوات أخرى، مثل التحويلات المباشرة والموجهة للمستحقين التي تركز على الفئات الأضعف. وفي كثير من الأحيان، لم تؤخذ هذه الدروس بعين الاعتبار في أزمة عام ٢٠٢٢. وينبغي أن تسعى البلدان جاهدة لتقوم بعمل أفضل هذه المرة.

وأخيرا، إذا تدهورت الأوضاع المالية تدهورا ملموسا، وصاحبه ضعف في الطلب العالمي، سيتعين على السياسات

المدى المتوسط

تستحوذ الحرب وانعكاساتها المباشرة على جُل اهتمام الجميع، لكن علينا ألا نغفل ضرورة الاستثمار في مصادر نمو مستدامة. وتبشر التطورات الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، ولا سيما ظهور الذكاء الاصطناعي الوكيل، بتحقيق مكاسب ملموسة في الإنتاجية، وهو المحرك الأساسي لمستويات المعيشة. غير أن هذا التحول قد يكون محفوفًا بالتحديات. فقد يكون حماس الأسواق المالية بشأن هذه التكنولوجيات قد تجاوز الأساسيات الاقتصادية، مما يثير شواغل إزاء التصحيح المحتمل للأسعار. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي التحول التكنولوجي السريع إلى تقادم العديد من الوظائف، مما قد يبطئ الطلب الكلي. وينبغي لصناع السياسات اعتماد سياسات تشجع على انتشار هذه التكنولوجيات الجديدة واعتمادها، مع ضمان كفاية الاستثمارات في المهارات لتيسير انتقال أكثر سلاسة في سوق العمل. ويمكن كذلك لاعتماد الطاقة المتجددة بشكل أسرع أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة صدمات الطاقة، ويحسن أمن الطاقة، ويدعم التحول المناخي. غير أن الاقتصاد العالمي يواجه تحدياً صعباً آخر. وبرغم الاحتمال القائم بأن يشهد زيادة في القطبية المتعددة، إلا أنه ليس من الضروري أن يصبح أكثر تشرذماً. وإلى جانب الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان بشكل منفرد، ينبغي أن نواصل البحث عن سبل لتحسين التعاون العالمي. ففي ظل السياسات السليمة، بما في ذلك وقف سريع للأعمال العدائية وإعادة فتح مضيق هرمز، يمكن أن تبقى الأضرار محدودة. وقد نشأت مؤسسات مالية دولية، مثل صندوق النقد الدولي، من رؤية تبلورت في أعقاب حرب ودمار هائل، لتعزيز التعاون والتكامل في المجالين الاقتصادي والمالي، بما يعود بالنفع على الجميع. واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تشتد الحاجة إلى هذه المبادئ للحفاظ على الازدهار العالمي.

بيير-أوليفييه غورينشا
المستشار الاقتصادي

النقدية وسياسات المالية العامة أن تحول تركيزها نحو دعم الاقتصاد والنظام المالي، إلى جانب سياسات مناسبة للقطاع المالي والسيولة.

التشرذم والقطبية المتعددة

يتبين من الحرب الأخيرة أن النظام الدولي لا يزال تحت الحصار. وتواصل التحالفات القديمة التفكك، وتنشأ صراعات جديدة، وتحتل شواغل الأمن القومي الأسبقية في صنع السياسات. ويبحث الفصلان التحليليان في تقريرنا عواقب التعزيزات الدفاعية على النشاط الاقتصادي ككل، والتحديات المحددة، وتقديم مشورة بشأن السياسات للاقتصادات التي تشهد صراعات أو تواجه احتياجات لإعادة الإعمار. ويبحث التحليل على القلق. فإلى جانب ما تسببه من خسائر بشرية، تفرض الحرب تكاليف اقتصادية باهظة ومستمرة، وتخلق مفاضلات حادة.

وبعيداً عن الصراعات المباشرة، أدت التوترات الجغرافية-السياسية طويلة الأمد بالفعل إلى زيادة تعقيد البيئة الاقتصادية العالمية، وتوجد إشارات تفيد بانتقالنا إلى عالم تزداد فيه القطبية المتعددة. فالبلدان تبحث عن شراكات تجارية بديلة، مبتعدة عن الاصطفافات الجغرافية-السياسية الراسخة، كما يتضح من الارتفاع الأخير في الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة. ومن أبرز دواعي القلق أن هذه الاتجاهات الجغرافية-السياسية ستشجع البلدان على انتهاج سياسات منغلقة. ولا تظهر هذه التوترات بوضوح أكثر مما تفعل في سوق المعادن الحيوية إلا في مجالات قليلة. وأنشطة استخراج المعادن الحيوية وتنقيتها مركزة جغرافياً بشكل كبير، في حين أنه لا غنى عنها للتحول الأخضر والرقمي. ويجري تقريرنا تحليلاً متعمقاً لاقتصادات عناصر الأرض النادرة وانعكاسات شروط إصدار التراخيص. واضطراب إمدادات عناصر الأرض النادرة هذه يُفضي إلى خسائر فادحة في الناتج، في حين أن الحاجة إلى التنسيق متعدد الأطراف بدلاً من السياسات الصناعية أحادية الجانب، واضحة جداً.

وبالتالي، فإن التعديل بالتخفيض لعام ٢٠٢٦ يعكس إلى حد كبير الاضطرابات الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط، والتي عوضتها جزئياً الآثار المرحّلة من البيانات القوية وانخفاض معدلات التعريفات الجمركية في الفترة الأخيرة.

والمهم في الأمر أن هناك درجة عالية من التباين بين البلدان في التنبؤ المرجعي. وبينما تبدو تعديلات النمو والتضخم بسيطة نسبياً على المستوى العالمي، فالتضخم التي تتكبدها منطقة الصراع والاقتصادات الأضعف سوف تتجلى في مناطق أخرى، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأولية والتي تعاني من الهشاشة بالفعل. ويبلغ تعديل النمو بالتخفيض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ٠,٣ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٦، مقارنة بما جاء في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير، في حين تبقى التنبؤات للاقتصادات المتقدمة دون تغيير يُذكر.

وفي ظل سيناريو معاكس يشهد ارتفاعات أكبر وأكثر استمراراً في أسعار الطاقة، سيتباطأ النمو العالمي أكثر ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٦، وسيصل التضخم إلى ٥,٤٪. وفي سيناريو أشد يتفاقم فيه الضرر الذي يلحق بالبنية التحتية للطاقة في مناطق الصراع، سيكون التأثير أكبر بكثير، حيث ينخفض النمو العالمي إلى نحو ٢٪ وحسب في عام ٢٠٢٦، في حين سيتجاوز معدل التضخم الكلي ٦٪ بقليل بحلول عام ٢٠٢٧. وسيكون التأثير على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقريباً ضعف تأثيره على الاقتصادات المتقدمة.

ومخاطر التطورات المعاكسة هي المهيمنة، حتى بعد تحقق حدث المخاطر، أي تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، الذي أكدته مراراً تقارير آفاق الاقتصاد العالمي السابقة. فقد تتفاقم التوترات الجغرافية-السياسية أكثر مما هي عليه الآن، وهو ما قد يحول الوضع إلى أكبر أزمة طاقة في العصر الحديث، أو قد يفضي إلى انفجار ضغوط سياسية داخلية. ويمكن أن تتشابك عوامل الضغوط السياسية مع التحولات في السياسات التجارية والسياسات الدولية الأخرى. وبغض النظر عن التطورات الجغرافية-السياسية، قد تندلع صراعات متعلقة بالتجارة. وعلى النحو الذي يسلط عليه الضوء تقرير خاص عن السلع الأولية، فإن الدور الحاسم لعناصر الأثرية النادرة في سلاسل الإمداد العالمية يشكل نقطة احتكاك خاصة. وقد تؤدي إعادة تقييم توقعات الأرباح المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، أو انخفاض توقعات الأرباح الممكنة المضافة إلى التكلفة الناجمة عن تزايد حدة المنافسة، حتى في حال تحقق مكاسب الإنتاجية، إلى انخفاض الاستثمار وتسبب تصحيحاً مفاجئاً

مرة أخرى، يواجه الاقتصاد العالمي تهديداً بالانحراف عن المسار، وهذه المرة بسبب اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في نهاية فبراير ٢٠٢٦. وعلى مدار العام الماضي، كانت هناك عوامل معاكسة ناجمة عن زيادة الحواجز التجارية وتصادم حالة عدم اليقين عوضتها عوامل دافعة ناجمة عن الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا، والأوضاع المالية التيسيرية، بما في ذلك ضعف الدولار الأمريكي، ودعم السياسات المالية والنقدية. ويمثل الصراع في الشرق الأوسط قوة معاكسة كبيرة لهذه العوامل الدافعة، من خلال تأثيره على أسواق السلع الأولية، وتوقعات التضخم، والأوضاع المالية.

ونظراً لصعوبة وضع مجموعة متسقة من افتراضات التوقعات في الوقت الفعلي، يقدم هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «تنبؤاً مرجعياً»، بدلاً من السيناريو الأساسي التقليدي، يقوم على افتراض أن الحرب ستكون محدودة المدة والشدة والنطاق، بحيث تتلاشى الاضطرابات بحلول منتصف عام ٢٠٢٦، وبما يتسق مع أسعار عقود التسليم الآجل للسلع الأولية حسب الوضع في ١٠ مارس. ومع ذلك، ونظراً لعدم اليقين بشأن هذا الوضع، يكمل التقرير التنبؤ المرجعي العالمية بسيناريوهات يستمر فيه الصراع لفترة أطول أو يمتد ويغطي رقعة أوسع. وتزداد احتمالية تحقق هذه السيناريوهات تدريجياً مع استمرار الأعمال العدائية وما يصاحبها من اضطرابات.

ووفقاً للتنبؤ المرجعي، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ و٣,٢٪ في عام ٢٠٢٧، أي أبداً من وتيرته الأخيرة التي بلغت حوالي ٣,٤٪ في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وأن يستقر عند هذا المعدل تقريباً على المدى المتوسط، وهو أبداً من متوسطه التاريخي (٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٣,٧٪. وتم تعديل التنبؤات لعام ٢٠٢٦ بالتخفيض بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية، ويظل التنبؤ لعام ٢٠٢٧ دون تغيير، مقارنة بتلك التي وردت في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الكلي العالمي إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٦ وينخفض إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٧، مما يشير إلى تعديلات بالزيادة لكلا العامين.

ولولا اندلاع الحرب، لكانت توقعات النمو العالمي عدلت بالزيادة. وفي الواقع، كانت التنبؤات القائمة على افتراضات ما قبل الصراع ستظهر تعديلاً طفيفاً بالزيادة لنمو عام ٢٠٢٦ مقارنة بالتنبؤ في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير، بمقدار ٠,١ نقطة مئوية ليصل إلى ٣,٤٪.

من صدمات الإمداد المطولة التي قد تزعزع استقرار توقعات التضخم. وينبغي لصناع السياسات النقدية الاحتفاظ بخيار التفاوضي عن صدمات الإمداد السلبية، مثل الصدمة الحالية، ما دامت التوقعات التضخمية ثابتة حول ركيزتها وكان موقف السياسة النقدية معاييرا بشكل سليم بالفعل. ويكتسب التواصل الشفاف والاستقلالية القوية للبنوك المركزية أهمية بالغة لتحقيق المصداقية. وحيثما تظهر مخاطر وشيكة تُنذر بحدوث تحركات مفرطة أو غير منظمة في أسعار الصرف، قد يستلزم الأمر اتخاذ تدابير مؤقتة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي وإدارة تدفقات رأس المال، شريطة أن تدعم هذه التدابير مواقف السياسات النقدية وسياسات المالية العامة المناسبة. وينبغي لأجهزة الرقابة المالية أن تكون على استعداد من خلال ضمان الإشراف الاحترازي القوي، وإجراء تحليل للسيناريوهات، والحفاظ على ما يكفي من رأس المال والسيولة والاحتياطيات. وفي حالة اعتبار أن الدعم من المالية العامة ضروري لحماية الفئات الأضعف ضد الصدمات الخارجية الشديدة، ينبغي أن يكون هذا الدعم موجها، وحسن التوقيت، ومؤقتا، وممولا ضمن إجمالي اعتمادات الموازنة الحالية من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، ينبغي التواصل بوضوح حول استعادة أرصدة المالية العامة بوضوح. ولتجديد موارد الاحتياطيات في مواجهة الصدمات المستقبلية، ينبغي للحكومات، بما يتناسب مع ظروف كل بلد، تعبئة الإيرادات، وإعادة ترتيب أولويات النفقات، وزيادة كفاءة الإنفاق، وإدارة العائدات غير المتوقعة بحكمة. وتتمثل أولوية ثانية في معالجة الاختلالات المحلية، ولا سيما عندما يساعد ذلك أيضا في الحد من الاختلالات الخارجية المفرطة. ويمكن للإجراءات الرامية إلى التخلص من التشوهات المحلية، من خلال السياسات المالية والهيكلية والصناعية، أن تضع حدا للاختلالات الخارجية وتعزز الناتج العالمي في الوقت نفسه. وتؤدي القيود التجارية دورا محدودا في تصحيح الاختلالات، غير أنها يمكن أن تؤدي إلى تدهور الناتج. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تتعاون البلدان وتتخذ إجراءات منسقة لاستعادة استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تسعى إلى إيجاد فرص لتعزيز التكامل التجاري، تدعمه أطر سياسات تجارية يمكن التنبؤ بها وشفافة ومعلنة بشكل جيد.

في الأسواق المالية. هذا كما أن اتساع عجز المالية العامة وتزايد الدين العام، انطلاقا من وضع تتآكل فيه احتياطيات المالية العامة بالفعل، قد يؤدي إلى الضغط على أسعار الفائدة طويلة الأجل، وبالتالي على الأوضاع المالية الأوسع نطاقا. وقد يؤدي تآكل دور المؤسسات، بما في ذلك استقلالية البنوك المركزية ومصداقية السياسات النقدية، إلى رفع توقعات التضخم، ولا سيما في وقت يرتفع فيه التضخم الكلي نتيجة لصدمة في الأسعار الرئيسية. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن للاستثمار المرتبط بالذكاء الاصطناعي أن يعزز النشاط الاقتصادي، ويتحول في نهاية المطاف إلى نمو مستدام إذا أدى تبني الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع إلى مكاسب قوية في الإنتاجية وزيادة ديناميكية الأعمال. ويمكن دعم النشاط من خلال تجديد زخم الإصلاحات الهيكلية واستمرار تخفيف التوترات التجارية.

واجتياز مشهد اقتصادي وجغرافي-سياسي متغير بعمق شديد يتطلب سياسات قوية أمام حالات العالم البديلة. وكما يوضح الفصل ٢، فإن زيادة الإنفاق على الدفاع نتيجة تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية يمكن أن تعزز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى ضغوط تضخمية، وتضعف الاستدامة المالية والخارجية، وتؤدي إلى خطر مزاحمة الإنفاق الاجتماعي، الذي قد يؤدي بدوره إلى إشعال فتيل السخط والقلق الاجتماعي. وكما يبين الفصل ٣، عند اندلاع الصراع، تكون هناك مفاضلات اقتصادية كلية حادة ويمتد الأثر لفترة طويلة بعد الصدمة المباشرة للحرب.

ووضع حزمة سياسات شاملة يمكن أن يجمع بين التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان منفردة، والتدابير التي ينبغي أن تعمل البلدان معا بشكل عملي لتنفيذها، وذلك لتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز سرعة الحركة والقدرة على التكيف. ويشمل ذلك، في المقام الأول، الحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تظل البنوك المركزية متيقظة وعلى استعداد للتصرف بوضوح وحزم بما يتماشى مع مهامها. ويجب عليها الحد

الآفاق والسياسات العالمية

الاقتصاد العالمي أمام اختبار جديد

لقد صمد الاقتصاد العالمي حتى الآن أمام سلسلة من الصدمات، إلا أن هناك صدمة أخرى — تتمثل هذه المرة في صراع عسكري يجتاح الشرق الأوسط منذ نهاية فبراير — تختبر هذه القدرة على الصمود. ويمثل هذا أحدث تطور في سلسلة من الأحداث التي أخذت تعيد تشكيل العلاقات الدولية وأدت إلى زيادة التوترات الجغرافية — السياسية بشكل ملحوظ في جميع المناطق خلال السنوات الأخيرة (الشكل البياني ١-١). وتسبب الصراع بالفعل في خسائر إنسانية، وألحق أضرارا بالغة بالبنية التحتية الحيوية، وعطل حركة النقل البحري والجوي في المنطقة المتأثرة تعطيلًا شديدًا. وتواجه الاقتصادات في أنحاء العالم تداعيات من خلال الأثر المباشر لارتفاع أسعار السلع الأولية، والآثار غير المباشرة من الجولة الثانية على توقعات التضخم — التي غالبًا ما تكون شديدة الحساسية تجاه أسعار الطاقة والغذاء — وأثار التضخم الناجمة عن الميل إلى تجنب المخاطر في الأسواق المالية. وتواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأولية خطر التعرض لضرر أكبر، إذ يؤدي انخفاض قيمة عملاتها إلى تفاقم أثر ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وسوف يعتمد الأثر الاقتصادي العالمي بدرجة حاسمة على مدة الصراع وحدته ونطاقه، وهي أمور لا يمكن التنبؤ بها أصلاً.

وتأتي هذه الصدمة الأخيرة بعد مُضي أقل من عام على التحول في السياسات التجارية للولايات المتحدة، في حين لا يزال الانتقال إلى نظام تجاري دولي جديد مستمرًا. وفي أعقاب الأحكام القضائية والإجراءات التنفيذية الأخيرة، أصبح إجمالي المعدل القانوني الفعلي للتعريفات الجمركية في الولايات المتحدة أقل بنحو ٥,٣ نقطة مئوية من المستوى المفترض في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-٢)، كما أن التغيرات في حالات عدد قليل من البلدان أكبر من ذلك. وقد حفزت البيئة الحالية عدداً متزايداً من البلدان على استكمال مفاوضات تجارية طويلة الأمد أو بدء شراكات جديدة لتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها، مثل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وميكروسور (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي).

وفي خضم هذه التطورات، لا يزال عدم اليقين، رغم انخفاضه عن مستويات الذروة التي بلغها في عام ٢٠٢٥، مرتفعاً ارتفاعاً تاريخياً (الشكل ١-٣). وقد يؤدي تحقق عدة نقاط انقلاب خلال الأشهر المقبلة إلى ارتفاعات حادة. وأولاً وقبل كل شيء، لا يزال الوضع في الشرق الأوسط غير مستقر. وتتغير احتمالات مجموعة من النتائج — من وقف إطلاق النار إلى التصعيد الخطير للأعمال العدائية — من يوم لآخر. وعلى صعيد التجارة، فإن تمديد التعريفات الجمركية المفروضة بموجب

المادة ١٢٢، التي أقرتها الإدارة الأمريكية مؤخرًا، إلى ما بعد مدتها الأولية البالغة ١٥٠ يومًا، يتطلب موافقة الكونغرس، أو سيتعين فرض تعريفات مماثلة باستخدام سلطات قانونية أخرى. ومن المقرر أن يخضع الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) لمراجعة مشتركة إلزامية في الوقت نفسه تقريباً الذي يحين فيه موعد التمديد، أي في يوليو ٢٠٢٦. وحتى الآن، لا يوفر كثير من اتفاقات الولايات المتحدة مع الشركاء التجاريين الآخرين سوى تخفيف مؤقت ومن المقرر أن تنتهي صلاحيتها بحلول نهاية عام ٢٠٢٦.

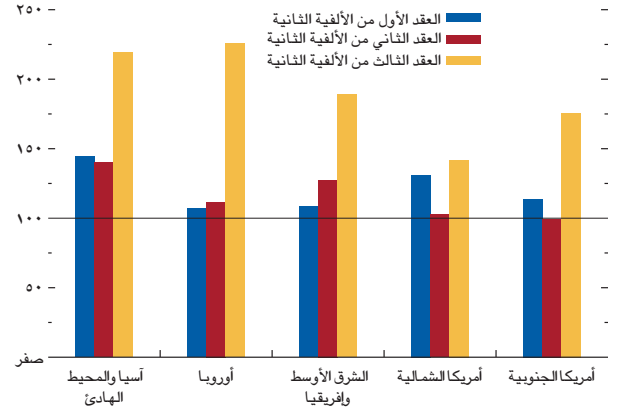
ويواجه الاقتصاد العالمي هذا الاختبار الجديد لقدرته على الصمود في ظل وجود مؤشرات على اختلالات كامنة تحت السطح. فالنشاط في أكبر اقتصادين، الصين والولايات المتحدة، كان ولا يزال أقوى مما كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. لكن هذه القوة كانت متفاوتة. ففي حالة الصين، يتخلف النشاط المحلي — وخصوصاً في قطاع الإسكان — عن الصادرات. وفي حالة الولايات المتحدة، اقترن النشاط القوي بانخفاض في نمو التوظيف، في ظل تراجع نمو القوى العاملة.

ويؤدي هذا التفاوت إلى زيادة مخاطر التطورات السلبية المحيطة بالآفاق، إضافة إلى المخاطر الناجمة عن تصاعد التوترات الجغرافية — السياسية. ولا تزال آفاق النمو على المدى المتوسط باهتة، تحت وطأة التشرذم الجغرافي — الاقتصادي والتحديات الهيكلية. ومع ذلك، قد يكون من المحتمل جداً أن تستمر العوامل الدافعة الحالية، بما فيها العوامل الناتجة عن استمرار الدعم من سياسة المالية العامة، لفترة كافية تمكن الاقتصاد العالمي من تجاوز مرحلة الاضطرابات الناجمة عن الحرب والانتقال إلى مسار نمو أعلى تمهده مكاسب الإنتاجية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. وحتى إذا حدث ذلك، فسيظل وجود السياسات المناسبة ضرورياً لضمان نجاح التحول التكنولوجي في تحقيق نمو متوازن على نطاق واسع داخل البلدان وفيما بينها.

آخر التطورات: قدرة مستمرة على الصمود وهشاشة متزايدة

قبل الحرب، كان الاقتصاد العالمي يحقق أداء أفضل من المتوقع، مما مهد الطريق لرفع توقعات التنبؤات. وبوجه عام، ارتفع النمو العالمي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٩٪ على أساس سنوي. وفي الصين، تسارع النمو المتتابع

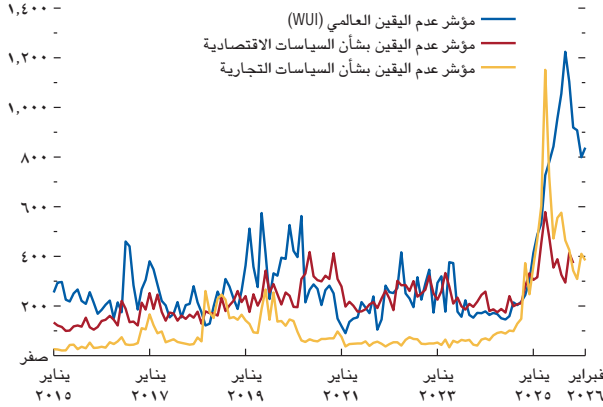
الشكل البياني ١-١: المخاطر الجغرافية السياسية الإقليمية (مؤشر، تسعينات القرن العشرين = ١٠٠)



المصادر: دراسة 2026 Caldara and Iacoviello وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية الخاص بكل بلد الذي أعدته دراسة Caldara and Iacoviello (2026)، وهو مقياس قائم على الأخبار للأحداث الجغرافية-السياسية السلبية يغطي ١٠ صحف رئيسية في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونُزلت البيانات على مستوى البلدان من الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <https://www.matteoiacoviello.com/gpr.htm> وحساب متوسطها على المستوى الإقليمي وعلى مستوى العقد ومعايرتها إلى ١٠٠ في تسعينات القرن العشرين.

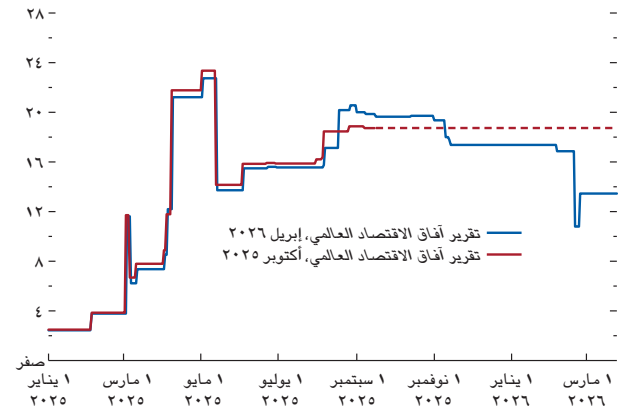
الشكل البياني ٣-١: عدم اليقين العالمي (مؤشر)



المصادر: دراسات Ahir, Bloom, and Furceri 2022 (worlduncertaintyindex.com) و Caldara and others 2020 و Baker, Bloom, and Davis 2016 (policyuncertainty.com) و (matteoiacoviello.com/tpu.htm).

ملحوظة: مقياس عدم اليقين هي مؤشرات قائمة على الأخبار ووسائل الإعلام تقيس اهتمام وسائل الإعلام بالأخبار العالمية المتعلقة بعدم اليقين الكلي (مؤشر عدم اليقين العالمي)، وعدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، وعدم اليقين بشأن السياسات التجارية. ويقسم مؤشر عدم اليقين العالمي على ١٠٠.

الشكل البياني ٢-١: المعدل القانوني الفعلي للتعريفات الجمركية في الولايات المتحدة (%)



المصادر: أداة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لتتبع التعريفات الجمركية: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

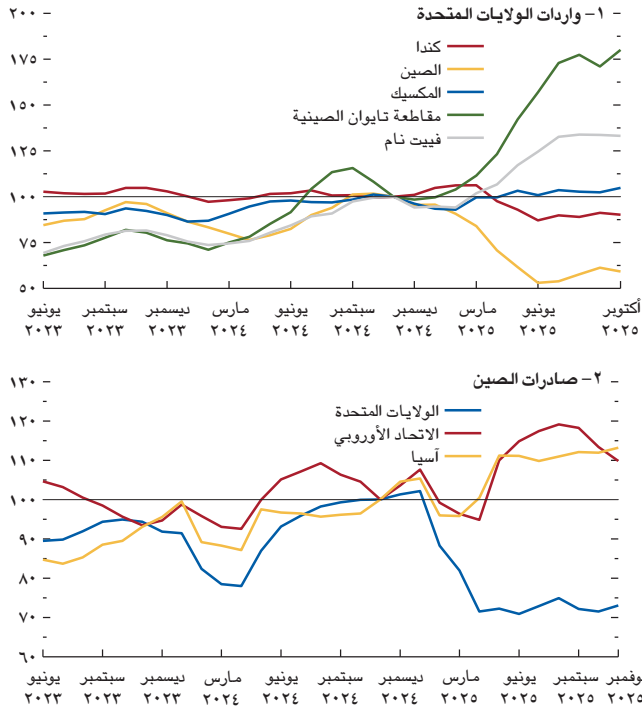
ملحوظة: "المعدل القانوني الفعلي للتعريفات الجمركية" هو متوسط مرجح للمعدلات القانونية المعلنة باستخدام أوزان الواردات قبل فرض التعريفات (ومن ثم قبل الإحلال)، وتشمل الحسابات فقط التعريفات الجمركية السارية في الوقت المشار إليه على المحور السيني؛ ولا تُدرج التدابير التي لم تُحدد وتُنفذ.

في منطقة اليورو، باستثناء أيرلندا، وبلغه ١,٥٪. وتباطأ النمو في الولايات المتحدة إلى ٠,٥٪، وهو مستوى أقل مما كان متوقعا في عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، إذ أدى إغلاق الحكومة مؤقتا إلى انكماش حاد في الإنفاق العام. وظل التوسع في الإنفاق المرتبط بالتكنولوجيا في الولايات المتحدة قويا في الربع الرابع، لكن أثره على إجمالي الناتج المحلي قابله ارتفاع حصتها من الواردات. وانتعش النمو في اليابان مسجلا ١,٣٪ بفضل زيادة قوة الاستهلاك والاستثمار.

وظلت التجارة العالمية قوية. وعوّض التوسع السريع في الصادرات المرتبطة بالتكنولوجيا تباطؤ الزخم في الصادرات في فئات منتجات أخرى (الشكل البياني ١-٤). وقد استفادت الاقتصادات الآسيوية بوجه خاص من ذلك، إذ تسابق المصدرون الرئيسيون لأشباه الموصلات وغيرها من المعدات، التي تسعى الشركات للحصول عليها، نحو الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية والمتعلقة بالذكاء الاصطناعي. واستمرت إعادة وصل سلاسل الإمداد والعلاقات التجارية العالمية (الشكل البياني ١-٥). وانخفضت الواردات الأمريكية من الصين انخفاضا حادا؛ كما تراجعت الواردات من كندا. وقابلت هذه الانخفاضات زيادات في الواردات من مقاطعة تايوان الصينية وفيت نام، ومن المكسيك بدرجة أقل. وعلى الجانب الآخر من المعادلة، أعيد توجيه الصادرات الصينية من الولايات المتحدة إلى اقتصادات آسيوية أخرى، وإلى أوروبا بصورة مؤقتة. وبلغ فائض تجارة السلع في الصين مستوى قياسيا قدره ١,٢ تريليون دولار (٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٥.

(وفقا للتعديل الذي أجراه خبراء صندوق النقد الدولي مراعاة للعوامل الموسمية) إلى ٦,١٪ حيث تعوض الصادرات القوية ضعف الطلب المحلي. وأدت زيادة الإنفاق من المالية العامة إلى إنكفاء قوة النشاط في ألمانيا، مما ساعد على تسارع النمو

الشكل البياني ١-٥: إعادة توجيه التجارة العالمية (مؤشر، ٢٠٢٤ = ١٠٠)



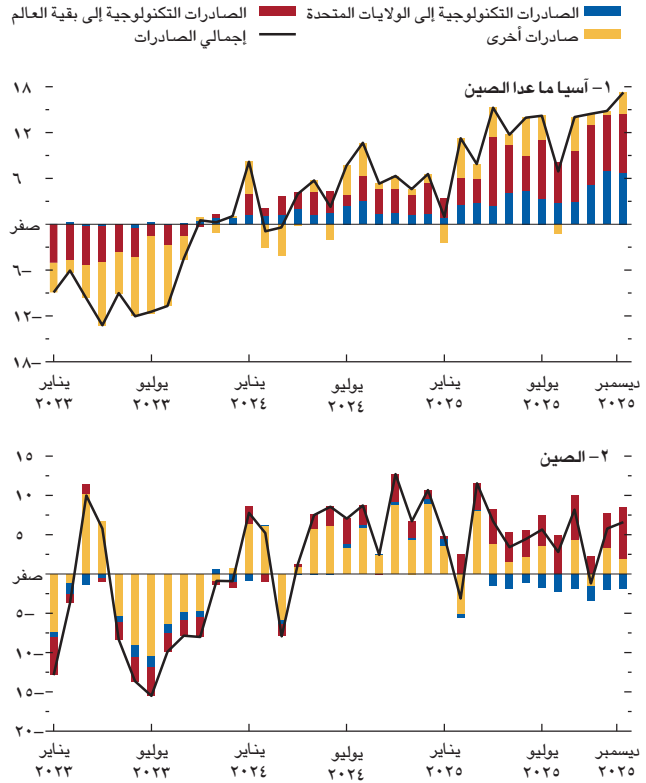
المصادر: دراسة Antràs and Presbitero 2026 ومؤسسة Trade Data Monitor؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر لقيم الدولار الأمريكي غير المعدلة موسمياً، استناداً إلى بيانات الشحنات العابرة للحدود المأخوذة من مؤسسة Trade Data Monitor. ويمكن أن تختلف هذه البيانات عن بيانات ميزان المدفوعات.

وأدى الميل إلى تجنب المخاطر في أعقاب اندلاع الصراع في الشرق الأوسط إلى تشديد معتدل للأوضاع المالية العالمية، لكنها لا تزال تيسيرية من المنظور التاريخي (راجع عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وأدت المخاوف من عودة التضخم إلى ارتفاع عوائد السندات وانخفاض أسعار الأسهم. وكانت الأسواق الصاعدة — وخاصة البلدان المستوردة للسلع الأولية والبلدان التي تواجه مواطن ضعف قائمة مسبقاً — هي الأكثر تأثراً. وازدادت قوة الدولار الأمريكي إلى حد ما، مما أعاد تأكيد وضعه بصفته ملاذاً آمناً. ومع ذلك، ظلت تقلبات الأسواق محدودة نسبياً (الشكل البياني ١-٦). وفي الوقت نفسه، ساهمت التوترات الجغرافية — السياسية وعوامل أخرى في حدوث تقلبات حادة في سعر الذهب (راجع التقرير الخاص عن السلع الأولية).

ولا تزال سياسة المالية العامة شديدة التيسير في كثير من أكبر الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير الرائد المالي). ويفرض الصراع في الشرق الأوسط

الشكل البياني ١-٤: استمرار النمو القوي في التدفقات التجارية المرتبطة بالتكنولوجيا (محصوياً على أساس التغير من سنة إلى أخرى)

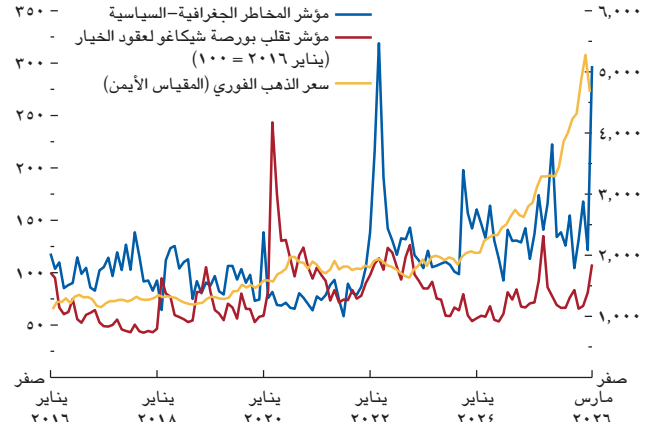


المصادر: مؤسسة Haver Analytics، ومركز التجارة الدولية، Trade Map؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل صادرات "التكنولوجيا" الصادرات المصنفة ضمن رموز النظام المنسق ٨٤١٩ و٨٤٧٠-٨٤٧٣. وتشمل "آسيا" كمبوديا والصين وإندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايوان وفيت نام. وتشمل بيانات فيت نام أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية وأجزاءها؛ والهواتف والهواتف المحمولة وأجزاءها؛ والأسلاك والكابلات المعزولة.

وظل التضخم العالمي مستقراً إلى حد كبير. غير أن هذا الاستقرار يخفي وراءه بعض التباين. ففي الولايات المتحدة، لا يزال التضخم أعلى من المستوى المستهدف، حيث حافظ التضخم الأساسي للإنفاق على الاستهلاك الشخصي على معدل سنوي مرتفع بلغ ٣,١٪ في يناير ٢٠٢٦. وحتى الآن، تشير الأدلة إلى أن العبء المباشر للتعريفات الجمركية وقع إلى حد كبير على المستوردين والمستهلكين الأمريكيين (دراسات Amity and others 2026، و Gimbel 2026، و Gopinath and Neiman 2026). وفي المقابل، انخفض التضخم في اليابان بشكل حاد في يناير ٢٠٢٦ إلى ما دون المستوى المستهدف البالغ ٢٪ للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، وكان هذا الانخفاض يعكس بدرجة كبيرة الإلغاء المؤقت لضريبة البنزين.

الشكل البياني ١-٦: المخاطر الجغرافية-السياسية العالمية (مؤشر: الدولار الأمريكي للأوقية)



المصادر: دراسة Caldara and Iacoviello 2022؛ وبورصة شيكاغو لعقود الخيار؛ وقاعدة بيانات مجموعة بورصة لندن للأوراق المالية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني المؤشر الشهري العالمي للمخاطر الجغرافية السياسية الذي أعده (Caldara and Iacoviello (2022)، وهو مقياس قائم على الأخبار للأحداث الجغرافية السياسية السلبية يغطي ١٠ صفح رئيسية في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. نُزلت البيانات من الموقع <https://www.matteoiacoviello.com/gpr.htm> بتاريخ ٢ إبريل 2026.

تُستكمل التنبؤات المرجعية بتوقعات للنمو العالمي تستند إلى نماذج من أعلى إلى أسفل بافتراض أن الصراع سيكون أطول أمداً وأكثر حدة. وتصبح هذه السيناريوهات مرجحة بقدر أكبر مع مرور الوقت في ظل استمرار الأعمال العدائية والاضطرابات المرتبطة بها.

الافتراضات العالمية

تدمج التنبؤات المرجعية أثر الحرب، استناداً إلى افتراض أن الصراع سيستمر لبضعة أسابيع أخرى ثم يبدأ التعافي تدريجياً، بحيث تتلاشى الاضطرابات ويعود الإنتاج والصادرات من المنطقة إلى المستويات الطبيعية بحلول منتصف عام ٢٠٢٦. وينعكس هذا الإطار الزمني بصورة عامة في توقعات أسعار السلع الأولية العالمية — بما يتسق مع التسعير المستقبلي اعتباراً من ١٠ مارس — وأسعار الفائدة (الشكل البياني ١-٧). ويُفترض أن تظل سياسات المالية العامة والسياسات التجارية، بصيغتها الحالية، قائمة طوال الأفق الزمني للتوقعات. ويُفترض أن يظل عدم اليقين مرتفعاً حتى عام ٢٠٢٧، ويشمل السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية وكذلك التطورات الجغرافية-السياسية.

- **التوقعات لأسعار السلع الأولية:** من المتوقع أن ترتفع أسعار سلع الطاقة بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠٢٦، بدلاً من الانخفاض الطفيف الذي كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة ٢١,٤٪ بسبب الاضطرابات التي طالت الإنتاج والنقل في الشرق الأوسط، بما يقابل متوسط مؤشر أسعار النفط الفورية البالغ ٨٢ دولاراً للبرميل. ومن المتوقع أن تتأثر أسعار الغاز الطبيعي بدرجة أكبر من أسعار النفط بسبب التعقيد الفني لمعاودة الإنتاج والمستوى المنخفض نسبياً للاحتياجات التي يمكن الاعتماد عليها. ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع أسعار الغذاء بأكثر مما كان متوقعاً في أكتوبر ٢٠٢٥ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، وتعطل طرق الشحن، وزيادة تكاليف النقل. ومن المتوقع أن تحافظ أسعار المعادن الأساسية والثمينة على المكاسب التي شهدتها في عام ٢٠٢٥.
- **التوقعات للسياسة النقدية:** من المتوقع أن يستمر التباين بين السياسات النقدية في الاقتصادات الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع أن ينخفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية تدريجياً ليصل إلى مستواه النهائي البالغ نحو ٣,١٪ بنهاية عام ٢٠٢٧. ومن المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة الأساسي في منطقة اليورو بمقدار ٥٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٦. وفي اليابان، من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة الأساسي تدريجياً بوتيرة أسرع قليلاً مما كان متوقعاً في أكتوبر ٢٠٢٥، نحو مستوى محايد يبلغ نحو ١,٥٪.
- **التوقعات لسياسة المالية العامة:** ومن المتوقع أن تكون سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة محايدة في عام ٢٠٢٦، في المتوسط، وأن تتجه نحو التشديد في السنوات

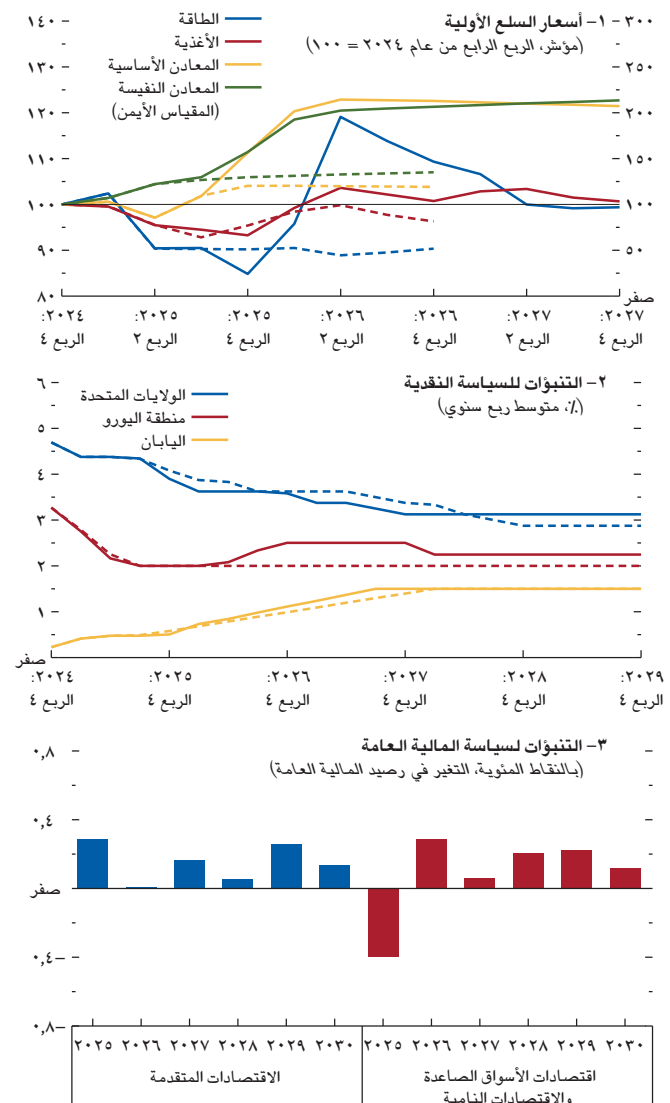
ضغوطاً إضافية على المالية العامة، سواء من خلال الآثار المباشرة للصراع أو مع سعي الحكومات إلى إيجاد سبل لحماية الفئات الأضعف من التداعيات في أسواق السلع الأولية، وقد تميل إلى تقديم حزم مالية على نطاق واسع، في حين يؤثر ارتفاع تكاليف التمويل وضعف النشاط سلباً على الإيرادات. وتواجه البلدان التي لديها دعم قائم مسبقاً على الوقود ديناميكيات مالية مختلفة عن الديناميكيات التي حررت أسعار الطاقة، في حين تواجه البلدان التي لديها روابط مع منطقة الشرق الأوسط من خلال تحويلات العاملين في الخارج ضغوطاً إضافية على دخل الأسر والتوازنات الخارجية. وكانت السياسة النقدية تتجه نحو مزيد من التباين مع تراجع أهمية العوامل العالمية المشتركة الدافعة للتضخم، إلى أن أدى الصراع إلى صدمة عرض عالمية سلبية.

تعثر مسار النمو وتراجع معدل التضخم

لولا الحرب، لأشارت التوقعات إلى أن مصادر القدرة على الصمود الأخيرة (الإطار ١-١) ستظل تضع النشاط الاقتصادي العالمي على مسار مستقر في عام ٢٠٢٦. غير أن الآفاق قصيرة الأجل تدهورت بسبب الاضطرابات الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز والهجمات على مرافق الإنتاج. ولا تزال الآفاق متوسطة الأجل مقيدة بسبب التحديات الهيكلية.

وتستند التنبؤات المرجعية من أسفل إلى أعلى الواردة في هذا التقرير إلى افتراض أن الصراع سيكون قصير الأمد نسبياً. وفي حين أن هناك رغبة كبيرة في تحقق السيناريوهات الأكثر اعتدالاً، ففي ظل المستوى المرتفع للغاية من عدم اليقين،

الشكل البياني ١-٧: افتراضات عالمية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحين ١ و ٢، تشير الخطوط المتصلة إلى التنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتشير الخطوط المتقطعة إلى التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من التقرير وفي اللوحة ٣، رصيد المالية العامة المستخدم هو الرصيد الأولي الهيكلي للحكومة العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن. والرصيد الأولي الهيكلي هو الرصيد الأولي المعدل لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية مع استبعاد صافي مدفوعات الفائدة وتم تصحيحه لمراعاة مجموعة أوسع من العوامل غير الدورية مثل التغييرات في أسعار الأصول والسلع الأولية.

الأخيرة من الأفق الزمني للتوقعات، رغم اتساع العجز في الاقتصادات الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع تراجع رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية في ٢٠٢٦ ليصل إلى ٧,٥٪، مما يعكس أثر مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (OBBA) الذي يعوضه

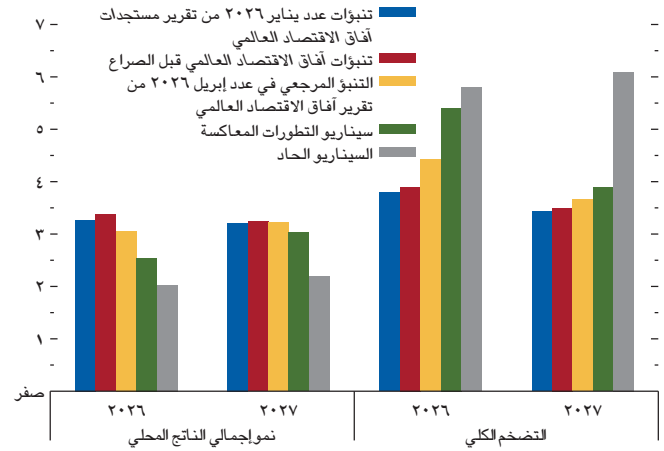
جزئياً ارتفاع إيرادات التعريفات الجمركية. ومن المتوقع أن يتراجع رصيد المالية العامة في منطقة اليورو، مع اتساع عجز ألمانيا بأكثر من نقطة مئوية ليصل إلى ٣,٨٪ مع زيادة الإنفاق على البنية التحتية والدفاع. ومن المتوقع أيضاً أن يتسع عجز اليابان بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦، وأن تظل سياسة المالية العامة فيها توسعية باعتدال حتى عام ٢٠٣٠. وفي ظل السياسات الحالية، من المتوقع أن يستمر الدين العام الأمريكي في الارتفاع من ١٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥ إلى ١٤٢٪ في عام ٢٠٣١. وفي منطقة اليورو، ترتفع أيضاً نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ولكن بدرجة أقل، من ٨٧٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٩٠٪ في عام ٢٠٣١. ومن المتوقع أن تتجه سياسة المالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في المتوسط، نحو التشديد التدريجي على مدى الأفق الزمني للتوقعات. وفي الصين، من المتوقع أن يتسع العجز بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦ قبل أن يبدأ في التراجع على المدى المتوسط. ويواصل الدين العام ارتفاعه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ليصل إلى ٨٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٣١، مقارنة بنسبة ٧٤٪ في عام ٢٠٢٥.

- **افتراضات السياسة التجارية:** تظل توقعات خبراء صندوق النقد الدولي تستند إلى السياسة التجارية الحالية للحظية؛ أي أنها تفترض أن السياسات التي كانت قائمة في نهاية مارس هي سياسات دائمة. وينطبق ذلك حتى على الإجراءات المصنفة على أنها مؤقتة أو قيد النظر، مما يعني افتراض تمديد التعريفات بموجب المادة ١٢٢ الأمريكية أو إعادة فرضها بموجب تشريعات مختلفة. ويبلغ المعدل القانوني الفعلي للتعريفات الجمركية في الولايات المتحدة، الذي تستند إليه التوقعات، ١٣,٥٪ مقارنة بنسبة ١٨,٧٪ في تنبؤات أكتوبر ٢٠٢٥. ولم يتغير المعدل الفعلي المقابل للتعريفات الجمركية التي يفرضها بقية العالم على الواردات من الولايات المتحدة، إذ ظل عند ٣,٥٪.

التنبؤات للنمو العالمي: هش مع تشتت كبير

- قبل اندلاع الصراع، كانت التوقعات من أسفل لأعلى تشير إلى استقرار مسار النمو ("تنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي قبل الصراع" في الشكل البياني ١-٨). وكان من الممكن أن يبلغ النمو العالمي ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٦ و ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٧، مع رفع التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٦ وتظل كما هي لعام ٢٠٢٧ مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.
- وفي ظل الافتراض الوارد في التنبؤات المرجعية بأن الحرب ستكون قصيرة نسبياً، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بصورة معتدلة. وتشير التوقعات، البالغة ٣,١٪ لعام ٢٠٢٦ و ٣,٢٪ لعام ٢٠٢٧، إلى حدوث

الشكل البياني ٨-١: التنبؤات للنمو والتضخم العالميين (٧)

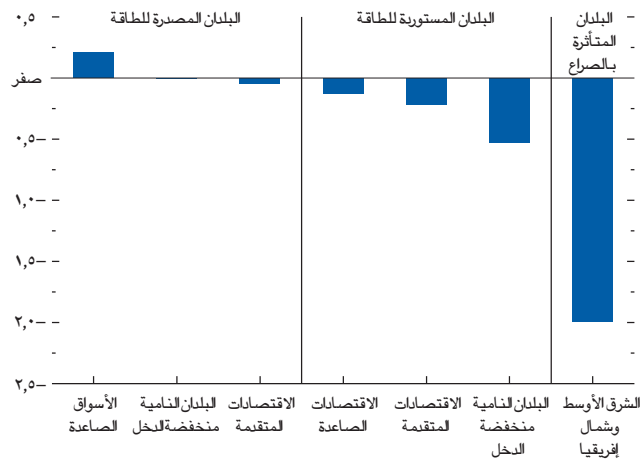


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: وضعت تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الثلاثة من أسفل إلى أعلى استناداً إلى التوقعات الخاصة بكل بلد قبل اندلاع الصراع في الشرق الأوسط وبعدة. والسيناريوهات عبارة عن تقديرات من أعلى إلى أسفل قائمة على نماذج. ويفترض سيناريو التطورات المعاكسة أن أسعار النفط (الغاز) ترتفع بنسبة ٨٠٪ (١٦٠٪) بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ مقارنة بتقديرات عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، مع انحسار الزيادة في معظمها في عام ٢٠٢٧، وارتفاع توقعات التضخم لعام واحد مقبل بمقدار ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة (اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين). وارتفاع علاوات مخاطر الشركات بمقدار ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة بالإضافة إلى الصين (اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين). بينما ترتفع فروق العائد على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين بمقدار ٥٠ نقطة أساس. مع تلاشي تشديد الأوضاع المالية في عام ٢٠٢٧. وتجري معايرة السيناريو الحاد على أساس صدمات أكبر وأكثر استمرارية. أولاً، يفترض أن تكون أسعار النفط (الغاز) أعلى بنسبة ١٠٠٪ (٢٠٠٪) من تقديرات عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ مع بقائها عند ذلك المستوى في عام ٢٠٢٧، بينما ترتفع أسعار السلع الأولية الغذائية بنسبة ٥٪ (١٠٪) في عام ٢٠٢٦ (٢٠٢٧). وثانياً، ترتفع توقعات التضخم لعام واحد قادم بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة (اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين) بحلول عام ٢٠٢٧. وثالثاً، ترتفع علاوات مخاطر الشركات بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة بالإضافة إلى الصين (اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين) في ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بينما ترتفع فروق العائد على السندات السيادية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين خلال الفترة نفسها.

تباطؤ مقارنة بمعدل ٣,٤٪ الذي تحقق في عام ٢٠٢٥ (الجدول ١-١). وعلى أساس أسعار الصرف السائدة في السوق، تشير التوقعات إلى نمو الناتج العالمي بنسبة ٢,٦٪ في عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧ (الجدول ١-٢). ويرجع التخفيض المحدود نسبياً في التوقعات للنمو العالمي في التنبؤات المرجعية مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي إلى استمرار العوامل الدافعة التي تعوض جزئياً الصدمات السلبية الناجمة عن الصراع، بما في ذلك انخفاض التعريفات الجمركية، والدعم المقدم مسبقاً من السياسات، والآثار المرحلة الناتجة عن النتائج الأقوى من المتوقع في نهاية عام ٢٠٢٥ والربع الأول من عام ٢٠٢٦ في بعض الحالات. ومقارنة بتنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي قبل الصراع، تُخفّض توقعات النمو على المدى القريب بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية. ويخفي ذلك تبايناً كبيراً بين البلدان، حيث تتعرض الاقتصادات الأقل دخلاً

الشكل البياني ٩-١: تعديلات نمو إجمالي الناتج المحلي في التنبؤ المرجعي (بالنقاط المئوية)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني تعديلات تراكمية لنمو إجمالي الناتج المحلي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ مقارنة بتقديرات عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتم تحديد البلدان المستوردة والبلدان المصدرة للطاقة باستخدام صافي واردات الطاقة لعام ٢٠٢٢ كنسبة من استخدام الطاقة. وتم تجميع بيانات المجموعات باستخدام أوزان تعادل القوة الشرائية. واقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل لا تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المستوردة للسلع الأولية لأضرار بالغة بشكل خاص من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وكذلك انخفاض سعر الصرف (الشكل البياني ٩-١). وتُخفّض التوقعات للنمو التراكمي خلال ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية بالنسبة للاقتصادات منخفضة الدخل المستوردة الصافية للطاقة مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، مقابل خفض بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية فيما يخص الاقتصادات المتقدمة المستوردة للطاقة ورفع التوقعات أو عدم تغييرها بالنسبة للاقتصادات المصدرة الصافية للطاقة.

• وإذا أصبح الصراع أطول أمداً مما هو مفترض في التنبؤ المرجعي أو استغرقت استعادة أنشطة الإنتاج والنقل وقتاً أطول مما هو مفترض بسبب امتداد الأثر المحتمل الناجم عن إغلاق البنية التحتية للطاقة أو تعرضها للضرر، فسيكون الأثر على النمو أكبر. ولتوضيح النطاق المحتمل لحجم الآثار، ينظر التقرير في سيناريوهين للتطورات المعاكسة يستندان إلى نماذج من أعلى لأسفل: أحدهما معاكس والآخر حاد.

• في السيناريو المعاكس، (١) يفترض أن ترتفع أسعار النفط بنسبة ٨٠٪ بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ مقارنة بالسيناريو الأساسي الوارد في عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، قبل أن تنخفض إلى نحو ٢٠٪ أعلى من السيناريو الأساسي في عام ٢٠٢٧، مع تلاشي الزيادة في عام ٢٠٢٨ (بما يقابل متوسط مؤشر أسعار النفط الفورية البالغ نحو ١٠٠ دولار للبرميل

الجدول ١-١: عرض عام للتنبؤ المرجعي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي (التغير، %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١		الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		٢٠٢٥	
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٦		
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٣,٢	٣,١	٣,٤	الناتج العالمي
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	١,٧	١,٨	١,٩	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١-	٢,١	٢,٣	٢,١	الولايات المتحدة
٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	١,٢	١,١	١,٤	منطقة اليورو
٠,٣-	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	١,٢	٠,٨	٠,٢	ألمانيا
٠,٣-	٠,٠	٠,٣-	٠,١-	٠,٩	٠,٩	٠,٩	فرنسا
٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥	٠,٥	٠,٥	إيطاليا
٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٢-	١,٨	٢,١	٢,٨	إسبانيا
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٧	١,٢	اليابان
٠,٢-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٥-	١,٣	٠,٨	١,٣	المملكة المتحدة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	١,٩	١,٥	١,٧	كندا
٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٦	٢,٢	٢,٦	٣,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٣-	٤,٢	٣,٩	٤,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٤,٨	٤,٩	٥,٥	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٢-	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٤,٠	٤,٤	٥,٠	الصين
٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٦,٥	٦,٥	٧,٦	الهند ^٣
٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,١	٢,٠	٢,٠	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	١,١	١,١	١,٠	روسيا
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٢,٧	٢,٣	٢,٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٣	٢,٠	١,٩	٢,٣	البرازيل
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٢,٢	١,٦	٠,٦	المكسيك
٠,٨	١,٩-	٠,٦	٢,٠-	٤,٦	١,٩	٣,٦	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١,٣	٠,٩-	٠,٩	١,٤-	٤,٥	٣,١	٤,٥	المملكة العربية السعودية
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٤,٤	٤,٣	٤,٥	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٣-	٤,٣	٤,١	٤,٠	نيجيريا
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-	١,٣	١,٠	١,١	جنوب إفريقيا
٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٢,٦	٢,٦	٢,٩	للتذكيرة
٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	١,٤	١,٣	١,٦	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٤,٤	٤,١	٤,٥	الاتحاد الأوروبي
١,١	٢,٦-	٠,٨	٢,٨-	٤,٨	١,١	٣,٢	آسيان-٥ ^٤
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٣-	٤,١	٣,٨	٤,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٤,٩	٤,٨	٤,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٣,٨	٢,٨	٥,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,٩	١,٣	٠,٨	٠,٨	٣,١	٢,٦	٤,٧	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
٠,٢	١,٣-	٠,٤	٠,٩-	٤,٩	٢,٧	٥,٧	الواردات
٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٢,٧	٢,٥	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,٣	٠,٢	١,٢	٠,١-	٥,٤	٣,٥	٧,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٧,٤-	٢٥,٩	٧,٧-	٢٩,٩	٧,٦-	٢١,٤	١٤,٤-	الصادرات
١,٣	١٧,٦	١,٠	١٤,٢	١,٩	٢١,٧	٩,٦	أسعار السلع الأولية
٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٦	٣,٧	٤,٤	٤,١	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٦	٢,٢	٢,٨	٢,٥	أسعار المستهلكين العالمية ^٥
٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٤,٦	٥,٥	٥,٢	الاقتصادات المتقدمة ^٦
							اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٦

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ١٠ فبراير ٢٠٢٦ إلى ١٠ مارس ٢٠٢٦. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. مجملات البيانات ربع السنوية معدلة لاستبعاد التغيرات الموسمية.

^١ الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، وعدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

^٢ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠٢٢ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق مع اعتبار السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ هي سنة الأساس.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

^٥ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ٦٧,٧٤ دولاراً في ٢٠٢٥: أما السعر المفترض، على أساس أسواق العقود المستقبلية، فهو ٨٢,٢٢ دولاراً في ٢٠٢٦ و ٧٥,٩٧ دولاراً في ٢٠٢٧.

^٦ ما عدا فنزويلا. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٧ معدلات التضخم المفترضة لعامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧، على التوالي، هي كالتالي: ٢,٦٪ و ٢,٢٪ في منطقة اليورو، و ٢,٢٪ في اليابان، و ٣,٢٪ و ٢,١٪ في الولايات المتحدة.

الجدول ١-١: عرض عام للتنبؤ المرجعي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي (تابع)

(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

على أساس ربع سنوي مقارنة بالربع الرابع من العام ^٨						
الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي		الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥
...	٠,٤-	٠,٣	٠,٣-	٣,٥	٢,٩	٣,٣
الناتج العالمي						
...	٠,٣-	٠,٢	٠,٤-	١,٩	١,٥	١,٩
...	٠,٢	٠,٠	٠,١	٢,١	٢,٢	٢,٠
...	٠,٦-	٠,٢	٠,٥-	١,٥	١,٢	١,٢
...	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	١,٣	٠,٧	٠,٤
...	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	١,٠	٠,٦	١,٢
...	٠,٣-	١,١	٠,٩-	١,٨	٠,٢-	٠,٨
...	٠,٢-	٠,٣	٠,٤-	٢,٢	١,٦	٢,٦
...	٠,١-	٠,٣	٠,٥-	٠,٧	١,٠	٠,٥
...	٠,٤-	٠,٠	٠,٤-	١,٩	١,٠	١,٠
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥	٢,٣	٠,٧
...	١,٣-	...	١,٣-	٢,٥	١,٥	٤,١
...	٠,٤-	٠,٤	٠,٣-	٤,٦	٤,٠	٤,٤
...	٠,٦-	٠,٣	٠,٣-	٥,١	٤,٧	٥,٣
...	١,١-	٠,٥	٠,٦-	٤,٦	٣,٩	٤,٤
...	٠,٩	٠,٠	٠,٦	٦,٥	٧,١	٧,٥
...	٠,٥-	٠,٢-	٠,٣-	٢,٢	١,٨	١,٩
...	٠,١	٠,٥-	٠,٠	٠,٦	٠,٦	١,٠
...	٠,٣	٠,١	٠,١	٢,٣	٢,٩	٢,١
...	٠,٣	٠,٣-	٠,٣	١,٩	٢,٦	٢,٠
...	٠,٢-	٠,٣	٠,٧-	٢,٤	١,٥	١,٨
...	...	...	...	...	...	...
...	٠,٩-	٠,٩	١,٤-	٤,٥	٣,١	٥,٠
...	...	...	...	...	...	...
...	٠,٥-	٢,٠-	٠,٥-	٤,٥	٣,٨	٣,٩
...	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥-	١,٥	٠,٧	١,٥
للتذكيرة						
...	٠,٤-	٠,١	٠,٣-	٢,٧	٢,٤	٢,٧
...	٠,٦-	٠,٢	٠,٤-	١,٨	١,١	١,٤
...	٠,٨-	٠,١	٠,٥-	٤,٧	٣,٧	٤,٩
...	...	...	...	...	...	...
...	٠,٥-	٠,٢	٠,٣-	٤,٣	٣,٩	٤,٤
...	...	...	...	...	...	...
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)						
...	٣١,٤	٧,٦-	٣٠,٦	٦,٧-	٢٩,٢	١٥,١-
...	١٣,٤	٠,٥	١٣,٨	١,١	١٤,٦	١٤,٢
أسعار المستهلكين العالمية^٦						
...	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٣,٠	٣,٩	٣,٥
...	٠,٩	٠,١-	٠,٨	٢,٠	٢,٩	٢,٥
...	٠,٩	٠,١	٠,٧	٣,٧	٤,٦	٤,٢

^٨ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية.

المتقدمة والصين بمقدار ٥٠ نقطة أساس، بينما تشهد الأسواق الصاعدة باستثناء الصين زيادة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس بالإضافة إلى زيادة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في فروق العائد على السندات السيادية. ويتلاشى تشديد الأوضاع المالية في عام ٢٠٢٧. ونظرا لكبر التأثير على توقعات التضخم، فإن استجابة السياسة النقدية تعطي وزنا أقل لتحقيق استقرار الناتج مقارنة بما يُفترض عادة.

• وفي السيناريو **الحاد**، (١) تكون الصدمة التي تتعرض لها أسعار السلع الأولية أكثر شدة واستمرارا، حيث ترتفع أسعار النفط بنسبة ١٠٠٪ بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ مقارنة بالسيناريو الأساسي الوارد في عدد يناير ٢٠٢٦

في عام ٢٠٢٦ ونحو ٧٥ دولارا في عام ٢٠٢٧). وترتفع أسعار الغاز في أوروبا وآسيا بنسبة ١٦٠٪ في الربع الثاني مقارنة بالسيناريو الأساسي، قبل أن تتراجع أيضا بدرجة كبيرة في عام ٢٠٢٧، بينما ترتفع أسعار السلع الأولية الغذائية بنسبة ٢,٥٪. و(٢) ترتفع توقعات التضخم لعام واحد مقبل بما يصل إلى ٥٠ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٢٧ في الاقتصادات المتقدمة، وبما يصل إلى ٩٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة باستثناء الصين. ولا تتغير توقعات التضخم في الصين، إذ إن انخفاض التضخم الحالي يجعل هذه المخاطر أقل مقارنة ببلدان أخرى. و(٣) تؤدي فترة تجنب المخاطر إلى زيادة علاوات الشركات في الاقتصادات

الجدول ١-٢: عرض عام للتنبؤ المرجعي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق (التغير %)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	توقعات		٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
		٢٠٢٦	٢٠٢٧			
٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٢,٦	٢,٦	٢,٩
٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١-	١,٧	١,٨	١,٩
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٣-	٣,٩	٣,٧	٤,٣
٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٤,٥	٤,٧	٥,٣
٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,٢	٢,١	٢,٠
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٢,٦	٢,٣	٢,٢
٠,٩	٢,٤-	٠,٨	٢,٥-	٤,٨	١,٦	٣,٨
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٤,٢	٤,١	٤,٣
٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	١,٤	١,٣	١,٥
١,١	٢,٩-	١,٠	٣,١-	٤,٩	١,٠	٣,٥
٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٣-	٣,٩	٣,٦	٤,٢
٠,٤-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٤,٩	٤,٨	٤,٩

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي.

١ الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، وعدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٦، وأعلى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية ليصل إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٧. ويأتي معظم الأثر على التضخم وأكثر من نصف الأثر على النمو في عام ٢٠٢٦ من ارتفاع أسعار الطاقة. غير أن الأثر الأطول أمداً على النمو في عام ٢٠٢٧ ينتج عن التشديد في الأوضاع المالية وارتفاع توقعات التضخم، مما يعني تشديداً محدوداً في أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٧، وزيادة أكبر إلى حد ما في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

- وفي ظل السيناريو **الحاد**، تكون الآثار على النمو العالمي كبيرة وأطول أمداً. فسينخفض النمو العالمي بمقدار ١,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦. وهذا يعني اقتراب الاقتصاد العالمي من الركود (أي معدل نمو أقل من ٢٪)، وهو ما لم يحدث سوى أربع مرات منذ عام ١٩٨٠، وكانت آخر حالتين خلال الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-١٩. هذا كما أن الآثار على النمو أطول أمداً، حيث ينخفض النمو العالمي بمقدار ١,٠ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٧ ويصل إلى ٢,٢٪. وسيكون التضخم أعلى بمقدار ١٩٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٥,٨٪، وأعلى بمقدار ٢٦٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٧ ليصل إلى ٦,١٪. ولا يقتصر أثر ارتفاع أسعار النفط والغاز على كونه أكبر حجماً، بل يكون أيضاً أطول أمداً، حيث يخصص ٠,٦ نقطة مئوية من النمو في عام ٢٠٢٦ و٠,٥ نقطة مئوية إضافية في عام ٢٠٢٧. وسيكون أيضاً أثر التضخم من خلال توقعات التضخم والأوضاع المالية كبيراً، إذ يخفض النمو بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦ و٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٧.

من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، كما تبقى عند ذلك المستوى في عام ٢٠٢٧ قبل أن تتلاشى في عام ٢٠٢٨ (بما يقابل متوسط مؤشر أسعار النفط الفورية البالغ نحو ١١٠ دولارات للبرميل في عام ٢٠٢٦ ونحو ١٢٥ دولاراً في عام ٢٠٢٧). وترتفع أسعار الغاز في أوروبا وآسيا بنسبة ٢٠٠٪ خلال الفترة نفسها، بينما ترتفع أسعار السلع الأولية الغذائية بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٦ و١٠٪ في عام ٢٠٢٧. و(٢) ترتفع توقعات التضخم لعام واحد مقبل تدريجياً بما يصل إلى ١٠٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٧، وبما يصل إلى ١٣٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة باستثناء الصين، أيضاً بحلول عام ٢٠٢٧. و(٣) تؤدي فترة كبيرة من تجنب المخاطر إلى رفع علاوات الشركات في الاقتصادات المتقدمة وفي الصين بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٦، وتظل عند ذلك المستوى في عام ٢٠٢٧، بينما تشهد الأسواق الصاعدة باستثناء الصين اتساعاً في فروق العائد على السندات السيادية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس خلال الفترة نفسها، إلى جانب زيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في فروق العائد على سندات الشركات. وكما في السيناريو المعاكس، توجّه استجابة السياسة النقدية نحو احتواء الضغوط التضخمية بدلاً من تحقيق استقرار الناتج.

- وفي ظل السيناريو **المعاكس**، سينخفض النمو العالمي بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٢,٥٪. وسيكون هناك أيضاً أثر محدود بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية على النمو في عام ٢٠٢٧، مما يخفض النمو العالمي إلى ٣,٠٪. وسيكون التضخم أعلى بمقدار ١,٥ نقطة مئوية ليصل

ويعكس ذلك جزئياً استجابة أكثر تشدداً من السياسة النقدية. وسيرتفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٦ و ١٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٧ مقارنة بالسيناريو الأساسي.

- وفي كلا السيناريوهين، سيكون الأثر على الأسواق الصاعدة أكبر مرة أخرى من الأثر على الاقتصادات المتقدمة. ففي **السيناريو المعاكس**، ينخفض النمو في عام ٢٠٢٦ بمقدار ١,٣ نقطة مئوية في الأسواق الصاعدة باستثناء الصين مقارنة بالسيناريو الأساسي، وبمقدار ٠,٦ نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة. ويخفض **السيناريو الحاد** النمو في عام ٢٠٢٦ بمقدار ١,٩ نقطة مئوية في الأسواق الصاعدة باستثناء الصين، أي ما يقارب ضعف الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة. ويعكس ذلك مزيجاً من الانكشاف الأكبر أمام ارتفاع أسعار السلع الأولية واضطراب إنتاج الطاقة، والزيادة الأكبر في توقعات التضخم، والتشديد الأكثر وضوحاً في الأوضاع المالية.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

في إطار التنبؤ المرجعي، من المتوقع أن يبلغ النمو في **الاقتصادات المتقدمة** ١,٨٪ في عام ٢٠٢٦ و ١,٧٪ في عام ٢٠٢٧. والأثر الإجمالي للصراع في الشرق الأوسط على النمو في الاقتصادات المتقدمة محدود، إذ يخفض النمو بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦ مقارنة بتنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي قبل الصراع، بفضل الآثار الإيجابية لمعدلات التبادل التجاري في الولايات المتحدة، وقوة زخم النمو والتدابير الحكومية التعويضية في اليابان، مع توقع حدوث أثر سلبي كبير فقط في بعض الاقتصادات المستوردة الصافية للطاقة، مثل منطقة اليورو والمملكة المتحدة.

- في **الولايات المتحدة**، من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد بنسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٦، مع دعم النمو من خلال سياسة المالية العامة والأثر المتأخر لتخفيض سعر فائدة السياسة النقدية خلال عام ٢٠٢٥، حتى مع استمرار ارتفاع الحواجز التجارية منذ إبريل ٢٠٢٥ في الضغط على مستوى النشاط. ويعكس هذا التخفيض للتوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي توازننا بين أثر سلبي محدود للحرب — نظراً لوضع الولايات المتحدة كمصدر صاف للطاقة — وعوامل موازنة ناتجة عن انتعاش النشاط في الربع الأول من عام ٢٠٢٦ مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٢٥ عقب انتهاء إغلاق الحكومة الفيدرالية في عام ٢٠٢٥، وارتفاع نمو الإنتاجية بأكثر مما كان مفترضاً سابقاً، والآثار المرحلة المرتبطة بذلك. وفي حين أن الحكم المتعلق بقانون صلاحيات الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA) قد يقلل إيرادات المالية العامة المتأتية من التعريفات الجمركية، فمن المتوقع أن يكون الأثر على

رصيد المالية العامة والنشاط محدوداً وموزعاً على مدى الأفق الزمني للتوقعات. ومن المتوقع أن يظل النمو قوياً عند ٢,١٪ في عام ٢٠٢٧، مع دفعة مالية عامة قصيرة الأجل ناتجة عن الحوافز الضريبية، بما في ذلك الحوافز المتعلقة باستثمارات الشركات في إطار مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق. ومن المتوقع أن يتراجع الزخم المدفوع بالتكنولوجيا، لكنه سيظل يوفر بعض التعويض عن انخفاض الهجرة وتراجع الاستهلاك. ومن المتوقع أن يتلاشى نمو الإنتاجية القوي تدريجياً وأن يقترب من المستويات التاريخية المعتادة.

- في **منطقة اليورو**، يُتوقع تراجع النمو من ١,٤٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ١,١٪ في عام ٢٠٢٦، وإلى ١,٢٪ في عام ٢٠٢٧. وتُخفّض التنبؤات بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في كل عام مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، حيث يفسح أثر النمو الأقوى من المتوقع في نهاية عام ٢٠٢٥ المجال تدريجياً للأثر السلبي للصراع في الشرق الأوسط. وسيضيف هذا الصراع إلى الآثار المستمرة للارتفاع المتواصل في أسعار الطاقة منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، مما يضغط على الصناعة التحويلية، مع ظهور ضغوط إضافية ناتجة عن الارتفاع الحقيقي في قيمة اليورو مقارنة بعملات بلدان مصدرة لمنتجات مماثلة. ومن المتوقع ألا يظهر أثر الزيادة المقررة في الإنفاق الدفاعي بالنسبة لمعظم البلدان إلا في السنوات اللاحقة، نظراً للالتزامات بتحقيق المستويات المستهدفة تدريجياً بحلول عام ٢٠٣٥ (راجع الفصل ٢ للاطلاع على تقديرات مضاعفات الإنفاق الدفاعي). وفي **اليابان**، من المتوقع أن ينخفض النمو من ١,٢٪ في ٢٠٢٥ إلى ٠,٧٪ في ٢٠٢٦ وإلى ٠,٦٪ في ٢٠٢٧. ويمثل هذا رفع التوقعات لعام ٢٠٢٦ مقارنة بالقيمة الواردة في أكتوبر ٢٠٢٥، مما يعكس حزمة الدفعة المالية التنشيطية التي أعلنتها الحكومة الجديدة في نوفمبر الماضي، والآثار المرحلة الأقوى للنمو المدفوع بالطلب المحلي من عام ٢٠٢٥، والتدابير الحكومية للحد من آثار ارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما يقابله جزئياً ضعف الطلب الخارجي والصراع في الشرق الأوسط. وفي **المملكة المتحدة**، تعني الحرب وبطء وتيرة التيسير النقدي أن النمو من المتوقع أن ينخفض من ١,٣٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٦، أي تخفيض التوقعات بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات أكتوبر ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يتعافى النمو إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٢٧، وهي وتيرة أبطأ مما كان متوقعاً قبل الحرب مع استمرار أثر ارتفاع أسعار الطاقة. وفي **كندا**، من المتوقع أن يتباطأ النمو من ١,٧٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٢٦ قبل أن يتعافى إلى ١,٩٪ في عام ٢٠٢٧. ويعكس المسار الأضعف على المدى القريب

عام ٢٠٢٧. وفي العديد من اقتصادات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات في الشرق الأوسط إلى انخفاض تدفقات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج، مما يضاعف الطلب المحلي. وخُفّضت توقعات النمو في **الفلبين** بمقدار ١,٥ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٦ مقارنة بشهر يناير، حيث أفضت صدمة الحرب إلى تفاقم الآثار السلبية الأساسية الناجمة عن نتائج عام ٢٠٢٥ الأضعف من المتوقعة والمرتبطة بانخفاض حاد في الاستثمار العام والثقة.

- في **الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، من المتوقع أن ينخفض النمو من ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ١,٩٪ في عام ٢٠٢٦ وأن يتعافى إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠٢٧ مع تعرض المنطقة لأكثر أثر مباشر للصراع ومرورها بمرحلة الانتعاش اللاحق المتوقع. وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية المتأثرة مباشرة بالصراع، فإن تراجع الإنتاج والصادرات يعني تخفيضاً حاداً لتوقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٦، تبعاً لدرجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والنقل، وكذلك مدى الاعتماد على مضيق هرمز وتوافر مسارات تصدير بديلة. ولذلك فإن انكماش نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٦ أكثر حدة في **البحرين** و**إيران** و**العراق** و**الكويت** و**قطر**، وأقل حدة في **سلطنة عُمان** و**المملكة العربية السعودية** و**الإمارات العربية المتحدة**. وبالنسبة لجميع هذه الاقتصادات، من المتوقع أن ينتعش النمو في عام ٢٠٢٧، استناداً إلى افتراض عودة إنتاج الطاقة والنقل إلى مستوياتهما الطبيعية خلال الأشهر القليلة المقبلة، وهو افتراض قد يحتاج إلى تعديل إذا طال أمد الصراع وأعيد تقييم حجم الأضرار المتكبدة. وخُفّضت توقعات النمو في **إيران** لعام ٢٠٢٦ بمقدار ٧,٢ نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير لتصل إلى -١,٦٪، بينما رُفعت توقعات عام ٢٠٢٧ بمقدار ١,٦ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٢٪. وفي **المملكة العربية السعودية**، خُفّض التنبؤ للنمو في عام ٢٠٢٦ بمقدار ١,٤ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير ليصل إلى ٣,١٪، بينما رُفعت توقعات عام ٢٠٢٧ بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية لتصل إلى ٤,٥٪. وبالنسبة للبلدان المستوردة للسلع الأولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن صدمة معدلات التبادل التجاري الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الأولية تساهم في تخفيض محدود نسبياً لتوقعات النمو في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، مع وجود بعض التباين نتيجة اختلاف مستويات الانكشاف أمام واردات الطاقة ومشتقاتها والمواد الغذائية. وكذلك اختلاف المسارات الاقتصادية قبل اندلاع الصراع. وفي **مصر**، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٦ وأن يتعافى إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٧، مع تخفيض تراكمي للتوقعات بمقدار ١,١ نقطة مئوية. وبالنسبة لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يستمر زخم النمو الذي

ضعف الزخم في نهاية عام ٢٠٢٥ وتباطؤ نمو السكان، في حين يساعد التيسير النقدي وسياسة المالية العامة الداعمة في وقت سابق في الحفاظ على الطلب المحلي. ويظل هذا دون تغيير يُذكر مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث تعوض صدمة معدلات التبادل التجاري الموجبة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الآثار الأخرى للحرب في الشرق الأوسط.

التنبؤات للنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن ينخفض النمو إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٦ وأن يتعافى إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٧. ويؤثر الصراع في الشرق الأوسط على النمو بدرجات متفاوتة نظراً لاختلاف مستويات التعرض؛ وذلك عن طريق القرب الجغرافي، والتدفقات المالية، وتحويلات العاملين في الخارج، والاعتماد على الطاقة. وبصورة عامة، فإن أثره الصافي على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أكبر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، إذ يخفض النمو في عام ٢٠٢٦ للمجموعة الأولى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي قبل الصراع.

- من المتوقع أن يتراجع النمو في **آسيا الصاعدة والنامية** من ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٦ وإلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٧. ورُفعت توقعات النمو في **الصين** لعام ٢٠٢٦ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بأكتوبر (مع تخفيض التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير) لتصل إلى ٤,٤٪، مما يعكس انخفاض المعدلات الفعلية للتعريفات الجمركية الأمريكية على السلع الصينية، كما أن تدابير التحفيز تعوض الأثر السلبي للصدمة الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد إلى ٤,٠٪ في عام ٢٠٢٧ مع تزايد تأثير العوامل الهيكلية المعاكسة، بما في ذلك التباطؤ التدريجي في قطاع الإسكان، وتراجع القوى العاملة، وانخفاض العائدات على الاستثمار، وبطء نمو الإنتاجية. وفي **الهند**، رُفعت توقعات النمو لعام ٢٠٢٥ بمقدار ١,٠ نقطة مئوية مقارنة بأكتوبر لتصل إلى ٧,٦٪، مما يعكس النتائج الأفضل من المتوقعة في الربعين الثاني والثالث من السنة المالية واستمرار الزخم القوي في الربع الرابع. وبالنسبة لعام ٢٠٢٦، تُرْفَع توقعات النمو بصورة معتدلة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية (١,٠ نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير) لتصل إلى ٦,٥٪، مدفوعة بمساهمات إيجابية من الآثار المرحّلة للنتائج القوية لعام ٢٠٢٥، وانخفاض التعريفات الجمركية الأمريكية الإضافية على السلع الهندية من ٥٠٪ إلى ١٠٪، وهو ما يفوق الأثر السلبي للصراع في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يظل النمو عند ٦,٥٪ في

معتدل، مع توسع الاقتصاد بمعدل ١,٦٪ في عام ٢٠٢٦ و ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٧.

- وفي أوروبا الصاعدة والنامية، من المتوقع ألا ينعكس التباطؤ الحاد في عام ٢٠٢٥ إلى معدل نمو يبلغ ٢,٠٪ إلا بصورة طفيفة، مع توسع اقتصادات المنطقة بمعدل متوسط يبلغ ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٦ و ٢,١٪ في عام ٢٠٢٧. وفي روسيا، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى رفع توقعات النمو لعام ٢٠٢٦ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير لتصل إلى ١,١٪، مع استمرار الزخم ليسجل معدل نمو آخر يبلغ ١,١٪ في عام ٢٠٢٧. وفي تركيا، خُفضت توقعات النمو لعام ٢٠٢٦ بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٤٪ مقارنة بالقيمة الواردة في عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، إذ كان النمو في عام ٢٠٢٥ أضعف من المتوقع، كما أن ارتفاع أسعار النفط والغاز يضغط على النشاط.

تنبؤات التضخم

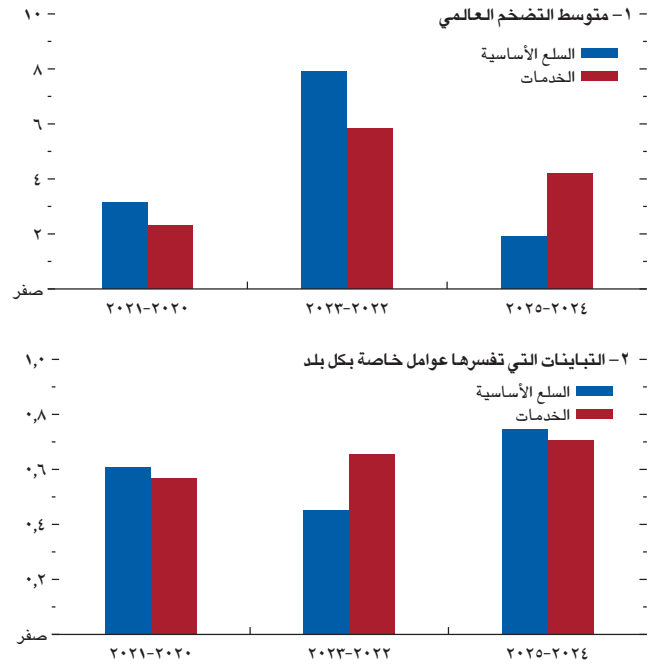
من المتوقع أن يتوقف تراجع التضخم العالمي مؤقتاً، مع ارتفاع التضخم الكلي من ٤,١٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٦ قبل أن ينخفض مجدداً إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٧. ويمثل هذا رفعا للتوقعات بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٦ مقارنة بالقيمة الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس الارتفاع المتوقع في أسعار الطاقة والغذاء. وهناك تباين بين البلدان، تشكل الديناميكيات المستعصية في تضخم الخدمات — الذي غالباً ما تكون له مكونات محلية أكبر — وتزايد حصة التضخم التي تفسرها عوامل خاصة بكل بلد (الشكل البياني ١-١٠). ويعني التمرير التدريجي لتكلفة ارتفاع التعريفات الجمركية، والتمرير المحدود لآثار تكلفة ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب الاعتدال التدريجي في تضخم الخدمات في ظل سوق عمل متوازنة بوجه عام، أن التضخم الأساسي في الولايات المتحدة من المتوقع أن يعود إلى المستوى المستهدف البالغ ٢٪ خلال عام ٢٠٢٧. وسيوفر استمرار نمو الإنتاجية القوي، مع تقاربه ببطء نحو المستويات التاريخية المعتادة، دعماً لتراجع معدل التضخم المدفوع بعوامل العرض. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يرتفع التضخم مجدداً، الذي زاد في عام ٢٠٢٥ جزئياً بسبب تغييرات لمرة واحدة في الأسعار المنظمة، وذلك بصورة مؤقتة نحو ٤٪ قبل أن يعود إلى المستوى المستهدف بحلول نهاية عام ٢٠٢٧ مع تلاشي آثار ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار ضعف سوق العمل في فرض ضغوط خافضة لنمو الأجور. وفي اليابان، من المتوقع أن يعتدل التضخم في عام ٢٠٢٦ مقارنة بالنتائج المسجلة في عام ٢٠٢٥، وأن يقترب من المستوى المستهدف للبلاد بحلول نهاية عام ٢٠٢٧ مع تراجع أسعار الغذاء والسلع الأولية. وفي منطقة اليورو، من المتوقع

شهدته خلال السنوات القليلة الماضية، مع رفع توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة في عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧ بمقدار تراكمي يبلغ ٠,٣ نقطة مئوية.

- ومن المتوقع أن يظل النمو في إفريقيا جنوب الصحراء مستقراً نسبياً عند ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٦ و ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٧. ويخفي ذلك تبايناً بين البلدان، حيث تتأثر بعض بلدان المنطقة — وخاصة البلدان المستوردة للنفط وغير كثيفة الموارد — سلباً بالصراع في الشرق الأوسط. وتواصل الاقتصادات الرئيسية الاستفادة من جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح السابقة. وفي نيجيريا، يستمر زخم النمو عند ٤,١٪ في عام ٢٠٢٦، مدعوماً بتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي والآثار الإيجابية لمعدلات التبادل التجاري، بينما يمثل ارتفاع تكاليف السلع والنقل عوامل معاكسة. ومن المتوقع أن يزداد النمو قوة في عام ٢٠٢٧ ليصل إلى ٤,٣٪ مع تراجع هذه العوامل المعاكسة. وفي جنوب إفريقيا، من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط إلى إبطاء النمو بصورة طفيفة إلى ١,٠٪ في عام ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد في عام ٢٠٢٧، مسجلاً نمواً بنسبة ١,٣٪، مدعوماً بالاستئناف التدريجي للاستثمار الخاص المدفوع بالإصلاحات الهيكلية مع انحسار الاضطرابات الناجمة عن الصراع. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في بقية بلدان المنطقة ككل من ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٥,٢٪ في كل من عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧، مع تخفيض التوقعات مقارنة بشهر يناير بمقدار تراكمي يبلغ ٠,٦ نقطة مئوية.

- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع أن يظل النمو مستقراً بوجه عام عند نسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٦ وأن يرتفع إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٧. ويتسم أثر الصراع في الشرق الأوسط داخل المنطقة بالتباين، حيث تتأثر الاقتصادات الأصغر بصورة أكثر سلبية. في البرازيل، من المتوقع أن يعتدل النمو إلى ١,٩٪ في عام ٢٠٢٦ دون تغيير مقارنة بأكتوبر، وأن يبلغ ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٧. ومن المتوقع أن يكون للحرب أثر إيجابي صاف محدود في عام ٢٠٢٦ نتيجة لكون البلد مصدراً صافياً للطاقة، مما يعزز النمو بنحو ٠,٢ نقطة مئوية. وفي عام ٢٠٢٧، من المتوقع أن تهيمن عوامل تباطؤ الطلب العالمي وارتفاع تكاليف المدخلات (بما في ذلك الأسمدة) وتشديد الأوضاع المالية، مما يخفض النمو بنحو ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤ في يناير. ومن المتوقع أن تساعد الاحتياطات الدولية الكافية، وانخفاض الاعتماد على الدين بالعملة الأجنبية، ووجود هوامش نقدية حكومية كبيرة، ومرونة سعر الصرف، البلد على تحمل الصدمة. وفي المكسيك، من المتوقع لضعف النمو في عام ٢٠٢٥، في ظل ضبط أوضاع المالية العامة والسياسة النقدية التقييدية والعوامل المعاكسة الناتجة عن التوترات التجارية، أن يفسح المجال أمام تعاف

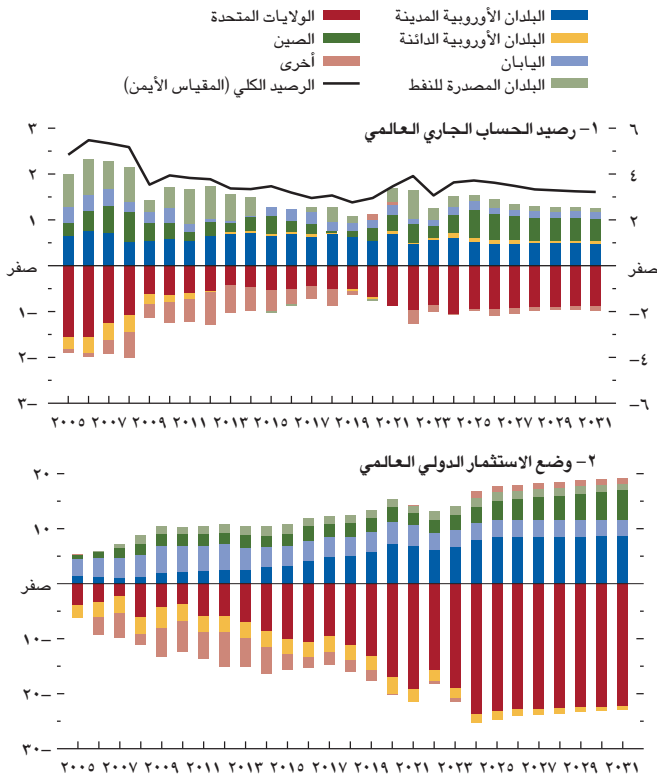
الشكل البياني ١-١٠: التضخم العالمي (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحة ١ متوسط التضخم في ٢٧ بلدا تتوافر بياناتها. وجميع الأرقام هي متوسطات بسيطة. وتعرض اللوحة ٢ نسبة التباين في التضخم على مستوى البلدان التي لا يفسرها التضخم العالمي، والمتغير البديل لذلك هو المكون الرئيسي الأول للتضخم عبر ٢٧ بلدا، محسوبا ضمن نطاق زمني متحرك يغطي عامين.

الشكل البياني ١-١١: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "البلدان الأوروبية الدائنة" هي النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسلوفينيا والسويد وسويسرا. "البلدان الأوروبية المدينة" هي قبرص واليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا. "البلدان المصدرة للنفط" هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

المخاطر المتزايدة في تجارة الخدمات مقارنة بتجارة السلع (راجع الإطار ١-٢).

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتراجع الاختلالات العالمية بصورة محدودة فقط. ومن المتوقع أن تساهم حزم المالية العامة التوسعية في بعض الاقتصادات ذات فوائض الحساب الجاري في هذا التراجع الدوري (الشكل البياني ١-١١). ويقابل هذا التراجع طفرة في استثمارات الأعمال مدفوعة بالتكنولوجيا، والتي من المتوقع أن تستمر في جذب تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة حتى مع تراجع الاستثمار في التكنولوجيا. ويمكن أن يؤدي نمو الإنتاجية الأقوى في الولايات المتحدة إلى تعزيز القدرة التنافسية الأمريكية في الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا وتحسين الميزان التجاري للبلاد. لكن آثار الثروة الإيجابية التي تعزز الطلب المحلي، إلى جانب استمرار تدفقات رؤوس الأموال الداخلة المدفوعة بارتفاع العائدات، ستكون هي الغالبة، وستبقي عجز الحساب

أن يرتفع التضخم الكلي مؤقتا إلى أكثر من ٢٪ في عام ٢٠٢٦. وأن يظل أعلى من المستوى المستهدف في عام ٢٠٢٧. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم الأساسي بوتيرة أكثر اعتدالا، لكنه سيبذل أعلى من ٢٪ حتى عام ٢٠٢٨. ومن المتوقع أن يبدأ التضخم في الصين في الارتفاع من مستويات منخفضة، في حين يُتوقع أن يعود التضخم في الهند إلى مستويات قريبة من المستوى المستهدف بعد أن أدى انخفاض أسعار الغذاء إلى تراجع ملحوظ في عام ٢٠٢٥.

آفاق التجارة العالمية والاختلالات العالمية

من المتوقع أن ينخفض نمو حجم التجارة العالمية من ٥,١٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٦ ثم يرتفع إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٧. وتعكس هذه الديناميكيات التعجيل بالنشاط في وقت مبكر، وأثر التعريفات الجمركية الذي خففته التعديلات في الروابط التجارية وسلاسل الإنتاج مع مرور الوقت. ومن المتوقع أن تنخفض صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي على امتداد أفق التوقعات، مع كون التراجع في تجارة الخدمات أقل حدة بكثير. ويعكس ذلك قوة معدل الاتجاه العام للنمو الأساسي وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة

المخاطر المحيطة بالآفاق: هيمنة مخاطر التطورات السلبية

تميل المخاطر بوضوح نحو التطورات السلبية، مع تزايد بروز بعض المخاطر المعاكسة منذ صدور تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في يناير ٢٠٢٦، ولا سيما المخاطر المرتبطة بصراع أطول أمداً في الشرق الأوسط. وفي حين أن الزخم الأخير قد يتبين أنه أقوى من المتوقع إذا كانت العوامل الدافعة في الآونة الأخيرة، مثل النشاط المدفوع بالذكاء الاصطناعي، أقل تراجعاً مما كان متصوراً أو إذا ظلت الأوضاع المالية تيسيرية، قد يتبين أيضاً أن هذا الدعم قصير الأجل، ومن المرجح أن تغطي عليه مخاطر التطورات السلبية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. وتميل المخاطر على المدى المتوسط أيضاً بصورة أوضح نحو التطورات السلبية، بما في ذلك احتمال سوء توزيع الموارد الناتج عن المبالغة في التفاؤل بشأن الذكاء الاصطناعي، أو استمرار السياسات التي تؤدي إلى مواطن ضعف حقيقية ومرتبطة بالمالية العامة والقطاع المالي، وربما تتفاقم عبر آليات الأسواق المالية.

مخاطر التطورات السلبية

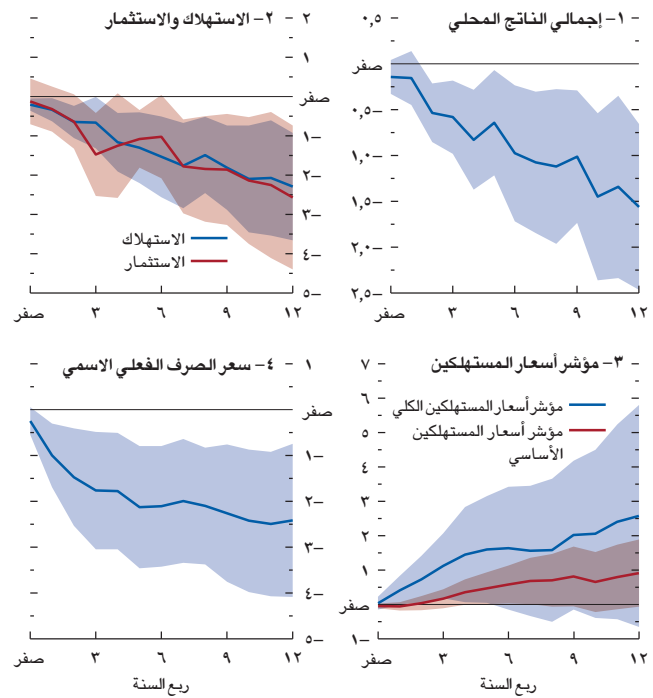
زيادة حدة الصراعات واندلاع التوترات السياسية الداخلية: قد تتفاقم الحرب الحالية والتوترات—الجغرافية السياسية بصورة أكبر. والآثار التي بدأت تظهر بالفعل قد تزداد سوءاً من خلال تقلب أسعار السلع الأولية، وتعطل سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار الصرف. وقد يتعرض الأمن الغذائي للخطر، إذ إن الاضطرابات في أسواق الأسمدة قبل موسم الزراعة قد تؤدي إلى تضخم كبير في أسعار الغذاء. وقد يؤدي تآكل الدخل الحقيقية وتزايد الفقر في البلدان المستوردة للسلع الأولية إلى تفاقم الاختلالات الخارجية في تلك البلدان وتعرض البلدان ذات الاحتياطيات المحدودة لخطر التعرض لضغوط ميزان المدفوعات والاضطرابات الاجتماعية. وقد ينشأ عدم استقرار سياسي، مع تسبب التكلفة الاقتصادية للصراعات الجارية في آثار غير مباشرة على التوترات السياسية الداخلية القائمة بالفعل. وقد تكون اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء معرضة بصورة خاصة لهذه الديناميكيات. وقد تؤدي زيادة العزوف عن المخاطر أو زيادة الاحتكاكات في المعاملات المالية العابرة للحدود إلى انعكاس تدفقات رؤوس الأموال وتعديلات مفاجئة في أسعار الأصول، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الأضعف، وكذلك الهوامش الوقائية الأصغر على مستوى المالية العامة والقطاع الخارجي (دراسة Barrett and others 2021)؛ وعدد إبريل ٢٠٢٣ وعدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وقد تؤدي الزيادات الكبيرة في الإنفاق العسكري إلى تعزيز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، لكنها قد تؤدي —حتى إذا لم يتبعها صراع أو تعقبها حرب— إلى

الجاري الأمريكي أوسع من المستوى المسجل خلال العقد السابق لجائحة كوفيد-١٩ (راجع أيضاً مناقشة السيناريو ألف في الإطار ١-٣). ويساهم استمرار عجز المالية العامة الكبير في الولايات المتحدة، واعتماد الصين المستمر على النمو القائم على الصادرات ومحدودية إعادة التوازن نحو الاستهلاك المحلي، في الاختلالات الخارجية في هذين البلدين.

آفاق المدى المتوسط

تواجه بلدان كثيرة تحديات في تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، تتفاقم بفعل التشرذم الجغرافي—الاقتصادي وتساعد المخاطر الجغرافية—السياسية. وفي غياب إجراءات حاسمة على مستوى السياسات أو طفرات تكنولوجية، تظل تنبؤات النمو على مدى الأفق الزمني الذي يغطي خمس سنوات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسطة المستوى. ومن المتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٣,١٪ خلال الفترة ٢٠٢٨-٢٠٣١، وهو أداء يظل باهتاً بصورة مستمرة مقارنة بالمتوسط التاريخي البالغ ٣,٧٪ لفترة ما قبل الجائحة (٢٠١٩-٢٠٠٠). ويعكس معدل النمو هذا في الأساس تباطؤ النمو في الصين، لكن من المتوقع أيضاً أن يتباطأ متوسط النمو السنوي في عدد من الاقتصادات الآسيوية الكبرى الأخرى، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في أمريكا الشمالية وأوروبا. ومن المتوقع أن يؤدي التراجع المدفوع بالسياسات عن التكامل الاقتصادي العالمي، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية الدولية الأكثر تقلباً، إلى الإضرار بإمكانات الاقتصاد العالمي عبر قنوات متعددة مترابطة (دراسة Aiyar and others 2023). أولاً، من المتوقع أن يتراجع الدور التحفيزي الذي قامت به التجارة الدولية في تقارب مستويات الدخل بين البلدان، وهو ما ساعد على إخراج أعداد كبيرة من الناس من براثن الفقر في العالم النامي. وثانياً، من المرجح أن يتراجع العديد من المنافع الملموسة التي جلبتها الهجرة الدولية إلى بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء مع زيادة تقييد تدفقات الهجرة. وستكون لذلك تداعيات سلبية بوجه خاص على الحد من الفقر والاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المعتمدة على تحويلات العاملين في الخارج. وثالثاً، قد تنخفض تدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، مع موازنة الشركات للتكاليف والمنافع في ظل حالة أكبر من عدم اليقين. وعموماً، قد تحد زيادة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات والاستثمار والأشخاص من انتشار التكنولوجيا وتدفق الأفكار والابتكار. وتتراوح تقديرات خسائر إجمالي الناتج المحلي العالمي على المدى الطويل الناتجة عن التشرذم التجاري وحده بين ٠,٣٪ و ٧,٠٪ بعد عشر سنوات (دراسة Bolhuis, Chen, and Kett 2023). والمهم في الأمر أن ظهور بعض هذه الآثار قد يستغرق وقتاً أطول مقارنة بأفق السنوات الخمس في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ١-١٢: الأثر التقديري للمخاطر الجغرافية-السياسية (%)



المصادر: دراسة Caldara & others 2026؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستخدم التحليل تنبؤات محلية، مع تحديد أثر المخاطر الجغرافية-السياسية الخاصة بكل بلد ذات الفترات الزمنية المتأخرة والتغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن الآثار الثابتة القطرية والزمنية. وتقاس المخاطر الجغرافية-السياسية استنادا إلى محفوظات الصحف. راجع دراسة Caldara & others 2026 للاطلاع على التفاصيل. نُزلت البيانات على مستوى البلدان من الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <https://www.matteoaciovello.com/gpr.htm> وتُعتبر الخطوط عن التقديرات بالنقاط، وتُعتبر الأجزاء المظلمة عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

بنحو ١,٢ انحراف معياري في عام ٢٠٢٢ عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، وظل مرتفعا عند نحو ٠,٥ انحراف معياري في عام ٢٠٢٥. ويمكن أن يعزى نحو ١٠٪ من الأثر المقدر على إجمالي الناتج المحلي إلى الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط، مما يعني أن القنوات الأخرى لانتقال الآثار تؤدي دورا أكبر بكثير. ويرتبط ارتفاع المخاطر الجغرافية السياسية، في المتوسط، بمستوى أسعار أعلى بنحو ٢,٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي الخالي من الصدمات بعد ثلاث سنوات من الصدمة. ويرتفع التضخم الأساسي أيضا، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالا، مما يشير إلى أن الأثر التضخمي يأتي في معظمه من خلال التأثير على أسعار السلع الأولية، نتيجة الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية للغذاء والطاقة. وينخفض سعر الصرف الاسمي بنحو ١,٨٪ بعد عام واحد من الصدمة، مما قد يفاقم الضغوط الراكبة للأسعار.

إعادة تقييم مكاسب الإنتاجية الناتجة عن التكنولوجيا الجديدة: إذا تبين أن توقعات الربحية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي مفرطة في التفاؤل، فقد ينخفض الاستثمار الحقيقي في قطاعات التكنولوجيا انخفاضاً حاداً. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون أسواق الأسهم—وخاصة أسواق الأسهم ذات التركيز المرتفع في قطاعات التكنولوجيا—عرضة لإعادة تسعير حادة (عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وقد يؤدي حدوث تصحيح في سوق الأسهم—بالإضافة إلى التعديل الذي حدث بالفعل في أسعار أسهم بعض شركات التكنولوجيا—إلى تباطؤ نمو الاستهلاك الخاص من خلال آثار الثروة السلبية. وستنتشر التداعيات، بصورة مباشرة عبر تدفقات التجارة، إلى الاقتصادات الموجهة نحو التصدير والمتخصصة في منتجات التكنولوجيا، وكذلك عبر انعكاس مسار تدفقات رؤوس الأموال والتأثيرات على حيازات المحافظ الاستثمارية العابرة للحدود. ومن شأن التشديد المصاحب في الأوضاع المالية العالمية أن يضغط على النشاط العالمي بصورة أوسع (راجع السيناريو باء في الإطار ١-٣).

اختلال التوازن الهش في السياسات التجارية الحالية:

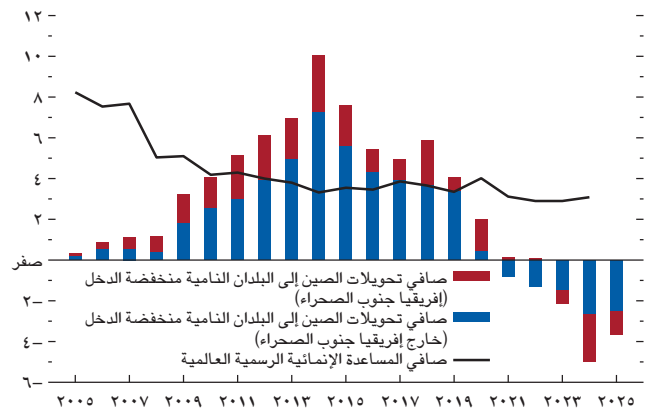
قد يعتمد المزيد من البلدان منهجا حمائيا، وخاصة إذا تعطلت عمليات تحويل التجارة وإعادة توجيه مساراتها، بما يخرج عن نمط الانتقام المحدود المتبع حتى الآن. ومن شأن التعريفات الجمركية الإضافية أن تزيد الضغوط على النمو العالمي، بينما قد تؤدي التعريفات الخاصة بقطاعات معينة—وخاصة إذا فرضت على الصناعات الأولية في سلاسل الإمداد—إلى خلق اختناقات في العرض وترك أثر كبير على النشاط الاقتصادي والأسعار. وقد تؤدي أيضا التدابير غير الجمركية التي تستهدف المدخلات بالغة الأهمية مثل عناصر الأرض النادرة إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية (راجع التقرير الخاص عن السلع الأولية). وستفاقم الآثار إذا أدت الإجراءات إلى تدابير انتقامية جمركية وغير جمركية.

إعادة تسعير تكاليف الاقتراض الناجمة عن مواطن الضعف في المالية العامة: يظل الدين العام مرتفعا في العديد من الاقتصادات الكبرى، وخاصة الاقتصادات التي

تشويه توزيع الموارد وفرض مفاضلات اقتصادية كلية كبيرة (راجع الفصل ٢). وإذا اندلع الصراع، فمن المرجح أن تهيمن الخسائر المباشرة—الخسائر البشرية وتدمير رأس المال المادي—على القنوات الأخرى (راجع الفصل ٣).

ويشير السيناريو الحاد الذي نوقش آنفا في هذا الفصل إلى أن زيادة حدة الصراع قد تؤدي إلى أزمة طاقة كبرى، مع تأثير كبير على الناتج العالمي. وعلى نحو أعم، فالآثار الاقتصادية الكلية المباشرة للمخاطر الجغرافية-السياسية الخاصة بكل بلد على الاقتصاد المحلي يمكن أن تكون كبيرة، رغم أن فترات ارتفاع المخاطر غالبا ما تكون قصيرة نسبيا، بحيث يبلغ عمرها النصفى نحو ربعين. وترتبط زيادة المخاطر الجغرافية-السياسية بمقدار انحراف معياري واحد بانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ٠,٨٪ بعد عام واحد من الصدمة الأولية، ويعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الاستهلاك الخاص والاستثمار (الشكل البياني ١-١٢). ولإعطاء فكرة عن حجم الأثر، ارتفع متوسط المخاطر الجغرافية-السياسية في أوروبا (المحتسب عبر جميع مشاهدات البلدان والسنوات)

الشكل البياني ١٣-١: التدفقات الدولية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل (بمليارات الدولارات الأمريكية)



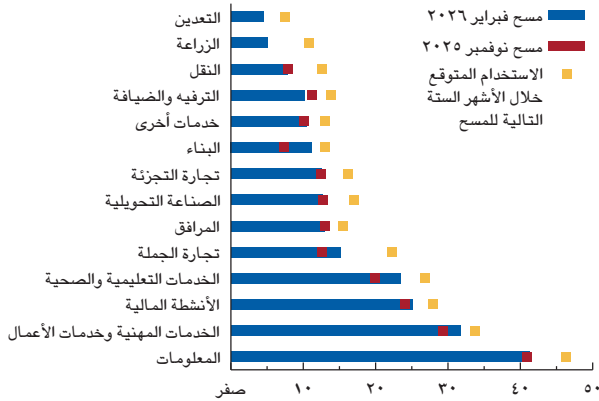
المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: يُرجح صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وعرضه كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي.

تتمتع عملاتها وأوراقها المالية بأهمية في الأسواق المالية الدولية (راجع عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير الرائد المالي). وقد لا تؤدي المخاوف المتعلقة باستدامة المالية العامة في تلك الاقتصادات — التي قد تنجم عن تحقق صدمات أخرى — إلى الضغط على تكاليف الاقتراض الخاصة بهذه الاقتصادات فحسب، بل قد تؤدي أيضا إلى تشديد الأوضاع المالية على نطاق أوسع وتضخيم تقلبات الأسواق المالية (راجع السيناريو باء في الإطار ١-٣) ومخاطر إعادة التمويل في بعض الاقتصادات النامية مرتفعة الدين. وغالبا ما ترتبط الانتخابات خروج المالية العامة عن المسار المستهدف (دراسة 2006 Shi and Svensson)، وهو ما قد يؤدي، بالإضافة إلى رفع تكاليف الاقتراض، إلى إطلاق ديناميكيات نمو قائمة على دورات الانتعاش والكساد. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تمثل التخفيضات المقررة في المساعدة الإنمائية الرسمية تحديا إضافيا من خلال آثارها، من بين أمور أخرى، على نتائج الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وشهد كثير من البلدان المتقلية للمساعدة الإنمائية الرسمية في إفريقيا جنوب الصحراء تراجعا تدريجيا في هذه المساعدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بعد الأزمة المالية العالمية. وخلال الفترة نفسها، توسع الإقراض الصيني بصورة كبيرة، مما يعكس عوامل متعددة، إلا أنه ضعف في السنوات الأخيرة، مع تسجيل تحويلات صافية سالبة مؤخرا (الشكل البياني ١٣-١). وراجع أيضا الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء).

تآكل الثقة في المؤسسات الاقتصادية: يمكن أن يؤدي تصاعد الضغوط السياسية على البنوك المركزية المستقلة وغيرها من مؤسسات السياسات إلى تآكل ثقة الجمهور التي تحققت بشق الأنفس في قدرتها على القيام بمهامها ورفع

الشكل البياني ١٤-١: استخدام الشركات الأمريكية للذكاء الاصطناعي حسب القطاع (%)



المصادر: مكتب التعداد الأمريكي، مسح "Business Trends and Outlook Survey"، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُجمع القطاعات باستخدام حصص إجمالي القيمة المضافة وتعرض الأعمدة الزرقاء والعلامات الحمراء الإجابات عن سؤال المسح التالي: "خلال الأشهر الستة الماضية، هل استخدمت هذه الشركة الذكاء الاصطناعي (AI) في أي من مهام العمل التالية؟" وتعرض العلامات الصفراء الإجابات الواردة في مسح فبراير ٢٠٢٦ عن السؤال التالي: "خلال الأشهر الستة المقبلة، هل تعتقد أن هذه الشركة ستستخدم الذكاء الاصطناعي في أي من مهام عملها؟" ولم تكن إجابات المسح الخاصة بقطاعي البناء والتعدين متاحة في مسح نوفمبر ٢٠٢٥.

توقعات التضخم (الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وعادة ما تتطلب إعادة تثبيت التوقعات — عندما تحدث — فترة مطولة من تشديد السياسة النقدية، مع ارتفاع العائدات طويلة الأجل بسبب اتساع علاوات الأجل وارتفاع توقعات التضخم، مما يؤدي في النهاية إلى خفض النمو الاقتصادي. وقد تواجه البلدان ارتفاعا مستمرا في تكاليف التمويل وخروج رؤوس الأموال إذا حول المستثمرون الدوليون استثماراتهم نحو الأصول التي تُعتبر أكثر أمانا أو استقرارا.

احتمالات تجاوز التوقعات

تحقق مكاسب الإنتاجية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في وقت أقرب: لا يتضمن التنبؤ المرجعي الآثار المباشرة للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية، إذ لا تزال معدلات اعتماد الذكاء الاصطناعي محدودة في كثير من القطاعات (الشكل البياني ١٤-١). ولكن الطفرة الأخيرة في الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتسارع وتيرة اعتماد الذكاء الاصطناعي يمكن أن يرفعا الإنتاجية بصورة كبيرة ويعزز النمو على المدى المتوسط في وقت أقرب مما كان متوقعا، وربما كان نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة فوق معدل الاتجاه العام للنمو منذ عام ٢٠٢٠ قد أشار إلى ذلك مسبقا. ويمكن لذلك أن يرفع النمو العالمي بما يصل إلى ٠,٣ نقطة مئوية على المدى القريب، وبما يتراوح بين ٠,١ و٠,٨ نقطة مئوية على المدى

وإعادة بناء الهوامش الوقائية للمالية العامة. وفي ظل الصدمات العالمية المتكررة، تحتاج البلدان إلى معايير السياسات لضمان ألا تقتصر على مواجهة اللحظة الراهنة فحسب، بل أن تصمد أيضا أمام الاختبار التالي. وهناك إجراءات يمكن للبلدان اتخاذها بمفردها، وبعضها يمكن أن يساعد أيضا في تعزيز الاستقرار العالمي. وهناك كذلك إجراءات تتطلب عملا جماعيا لإعادة الاستقرار إلى العلاقات الاقتصادية الدولية.

ترتيب الأوضاع الداخلية

الحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي

مواجهة صدمة أسعار السلع الأولية: ينبغي أن تكون البنوك المركزية مستعدة للتصرف بحسم بما يتماشى مع مهامها. وينبغي أن تحافظ السياسة النقدية على استقرار الأسعار وأن تكون متوائمة بعناية مع التداعيات الناتجة عن انتقال التضخم الفعلي إلى توقعات التضخم، وخاصة على المدى المتوسط إلى الطويل. وسيختلف انتقال الصدمة الحالية المشوبة بالحرب إلى التضخم بين البلدان، بما يعكس اختلاف الانكشافات لأسواق السلع الأولية والمنطقة التي تقع فيها البلدان، وقوة ترسيخ توقعات التضخم، ومدى انخفاض أسعار الصرف. وفي حين لا تزال طفرة التضخم بعد الجائحة حاضرة في الذاكرة، قد تكون آثار الجولة الثانية أكبر مما كانت عليه في ٢٠٢٢-٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، قد يكون التشديد قبل الأوان عاملا مزعزا للاستقرار إذا استمر تشديد الأوضاع المالية — كما في السيناريو الحاد المعروض آنفا في هذا الفصل — أو إذا تراجعت ثقة المستهلكين والأعمال. ويؤدي التفاعل القوي مع أسعار السلع الأولية المرنة، عندما تكون قيود العرض موجودة فقط في القطاعات المعنية، إلى خفض التضخم بسرعة لكنه ينطوي على مخاطر حدوث ركود لاحقا (الفصل ٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي الحالات التي كانت فيها السياسة النقدية معيارية بصورة سليمة قبل الصدمة، قد يكون لدى صناع السياسات خيار الانتظار لتحديد مدة الصدمة وأثرها، مع الأخذ في الاعتبار أيضا أن توقعات التضخم قد تكون تغيرت بحلول الوقت الذي يتضح فيه استمرار الصدمة. وفي الحالات التي تظهر فيها صدمات طلب سلبية وينخفض فيها النشاط دون مستواه الممكن، قد يكون من المناسب خفض أسعار الفائدة الأساسية، ولكن فقط إذا ظلت المخاطر التي تهدد استقرار الأسعار قيد السيطرة. وفي الاقتصادات التي لا تستهدف التضخم، مثل الاقتصادات ذات نظم أسعار الصرف الثابتة، قد يحتاج صناع السياسات إلى الاعتماد بدرجة أكبر على أدوات أخرى، مثل سياسة المالية العامة، لإدارة الصدمات.

التواصل بفعالية: إن تواصل البنوك المركزية بصورة واضحة وفي الوقت المناسب وباتساق أمر أساسي في وقت تتزايد فيه حالة عدم اليقين وتتجدد فيه المخاوف من الضغوط التضخمية. وينبغي للبنوك المركزية أن توضح التزامها

المتوسط (راجع الإطار ١-٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويمكن أن تتوزع المنافع على مختلف قطاعات الاقتصاد، شريطة وجود سياسات مكاملة لاحتواء الأثر المحتمل على أسعار الطاقة من خلال تخفيف القيود على إمدادات الكهرباء، ومبادرات لتوسيع نطاق المدخلات الوسيطة باللغة الأهمية اللازمة، وبرامج لسوق العمل لإدارة عمليات تحول القوى العاملة. وفي البلدان منخفضة الدخل، قد يتطلب تحقيق هذه المنافع بذل جهود إضافية لسد الفجوات في البنية التحتية للطاقة والبنية التحتية الرقمية وتقليل تركيز العمالة في قطاعات مثل الزراعة والتعدين، التي يُرجح أن تكون مكاسب الإنتاجية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي فيها محدودة.

الإصلاحات الهيكلية مع اغتنام البلدان للفرصة: قد تفتح التحديات الحالية وإمكانية حدوث تغيرات تكنولوجية تحويلية فرصة أمام جهود الإصلاح الهيكلي لاكتساب الزخم. ومن شأن التعجيل بتنفيذ الإصلاحات التي تعزز مهارات القوى العاملة الحالية، وتقلل الحواجز أمام حركية العمالة، وتبسط وتنظم اللوائح التنظيمية للأعمال، وتخفف الحواجز التجارية الداخلية، وتعزز المنافسة، وتشجع الابتكار، أن يتيح زيادة إمكانات النمو في الاقتصادات بصورة مستدامة مع تعزيز قدرتها على الصمود والتكيف. ويشير السيناريو جيم في الإطار ١-٣ إلى أن وجود حزمة إصلاحات عبر الاقتصادات الكبرى من شأنه أن يرفع النمو العالمي على المدى القريب بأكثر من نصف نقطة مئوية.

إحراز تقدم في المحادثات التجارية وتعزيز إمكانية التنبؤ بالسياسات: يمكن أن يؤدي إحراز تقدم ملموس في المحادثات التجارية إلى خفض التعريفات الجمركية ودعم النشاط العالمي. ويمكن أن يعزز أيضا إمكانية التنبؤ بالسياسات، مما يتيح للشركات التخطيط بصورة أفضل وتنفيذ خطط الاستثمار. وقد تكون المكاسب بالنسبة للاستثمار والنشاط أكبر إذا امتد التعاون إلى ما هو أبعد من التعريفات الجمركية ليشمل تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب الدولية. وفي هذا السياق، قد تساعد الجهود الرامية إلى تطوير اتفاقات تجارية إقليمية جديدة أو استكمال اتفاقات قائمة في خفض تكاليف التجارة وتيسير التكيف مع التغيرات الأخيرة في السياسات، مثل الاتفاقات التجارية الأخيرة للاتحاد الأوروبي مع الهند والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور). ومن شأن خفض واسع النطاق للتعريفات الجمركية الأمريكية وتقليص حالة عدم اليقين أن يرفع النمو العالمي بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية (راجع السيناريو جيم في الإطار ١-٣). ومن ناحية أخرى، إذا لم تُمدد التعريفات بموجب المادة ١٢٢ الأمريكية ولم تُفرض تعريفات جديدة بموجب تشريعات مختلفة، فإن المعدل الفعلي للتعريفات الجمركية سيكون أقل مما هو مفترض في التنبؤ المرجعي.

السياسات: معالجة الصدمة الحالية

والاستعداد للصدمة القادمة

تفرض الأعمال العدائية الحالية في الشرق الأوسط مفاضلات فورية على مستوى السياسات: بين مكافحة التضخم والحفاظ على النمو، وبين دعم المتضررين من ارتفاع تكاليف المعيشة

العام، والإبقاء على مستويات كافية من السيولة ورأس المال والهوامش الوقائية للاحتياجات الدولية.

الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين

حماية الفئات الأضعف مع الحفاظ على الانضباط: أدى ارتفاع أسعار السلع المهمة — مثل أسعار الطاقة والغذاء — إلى تجدد الدعوات لدعم الأسر المعيشية والأعمال، كما فعلت بلدان كثيرة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وينبغي لاستجابات المالية العامة للصراع في الشرق الأوسط أن تراعي الدروس المستفادة من تلك الفترة وأن تلتزم، في الوضع الأمثل، بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحد من تشويه الإشارات السعريّة والحفاظ على مزيج من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية يتسق مع استقرار الأسعار. ومن حيث المبدأ، وفي ظل مجموعة استثنائية من الأوضاع — أي حدوث صدمة مؤقتة في أسعار السلع الأولية، وقوة انتقال آثار التضخم الكلي إلى التضخم الأساسي، ومحدودية فورة النشاط الاقتصادي، وصغر حجم التداعيات على أسواق السلع الأولية العالمية، ووجود حيز في المالية العامة — يمكن أن للتدابير المؤقتة على صعيد المالية العامة في شكل إعانات، وتخفيضات ضريبية، وحدود قصوى للأسعار، أن تساعد في منع تضخم الصدمات الكبيرة المدفوعة بالتكلفة وتخفيف حدة التضخم. ولكن من الناحية العملية، يصعب التحقق من هذه الأوضاع بشكل لحظي، وحتى عند تحققها، فإن مثل هذه التدابير تكون في الغالب ذات طابع تنازلي، ومكلفة للمالية العامة، ويصعب التراجع عنها سياسياً. ومن ثم، ينبغي عادة تجنب الدعم الاستثنائي للمالية العامة. وإذا كانت الضائقة الناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة حادة وكان يتعذر تجنب تقديم بعض الدعم، كما قد يحدث إذا تحقق السيناريو الحاد، فينبغي تقديم هذا الدعم في الوقت المناسب، وأن يكون مؤقتاً بصورة صريحة، وأن يوجه من خلال تحويلات موجهة بدقة إلى أضعف الفئات، مع بنود واضحة للانقضاء الموقوت لهذه التدابير، وقيود مقابلة محددة من خلال تخفيضات في الإنفاق غير ذي الأولوية أو من خلال تدابير جديدة لزيادة الإيرادات، وخاصة عندما يكون الحيز المتاح في المالية العامة محدوداً. وبالنسبة للاقتصادات التي تشهد زيادة في الحيز المتاح في المالية العامة — على سبيل المثال، بسبب المكاسب غير المتوقعة الناتجة عن التقلبات الأخيرة في أسعار السلع الأولية — فإن الحفاظ على الانضباط المالي أمر أساسي لضمان استخدام هذه المكاسب بحكمة وباتساق ضمن إطار متماسك للمالية العامة على المدى المتوسط تكون استدامة القدرة على تحمل الدين في صلبه.

إعادة تكوين هوامش الأمان: تكتسب إعادة بناء هوامش الأمان المالي أهمية بالغة نظراً لارتفاع مستويات الدين العام، وتآكل الحيز المالي المتاح عقب سلسلة من الصدمات العالمية، وعدم اليقين المحيط بنتائج الصراع الأخير، واحتياجات الإنفاق الملحة. وينبغي أن يستند ضبط أوضاع المالية العامة الذي يتسم بالمصداقية على المدى المتوسط — والمدعوم بشفافية المالية العامة والوضوح في التواصل (عدد إبريل ٢٠٢٦ من

بمهامها، بما في ذلك العزم على عدم السماح بانفلات توقعات التضخم وإصرارها على تشديد السياسة إذا ثبتت ضرورة ذلك في ظل البيانات الواردة والتوازن المتغير للمخاطر.

حماية الاستقلالية والمصداقية: تمثل استقلالية البنوك المركزية، سواء القانونية أو التشغيلية، عنصراً بالغ الأهمية في مصداقية السياسة النقدية. وهي تساعد على تثبيت توقعات التضخم والحماية من هيمنة سياسة المالية العامة. وكانت المصداقية التي بُنيت على مدى عقود عاملاً حاسماً في خفض التضخم دون خسائر كبيرة في الناتج خلال طفرة التضخم التي أعقبت الجائحة. ولكن تلك الفترة المطولة من التضخم الأعلى من المستوى المستهدف تركت أيضاً أثراً سلبياً على مصداقية سياسات بعض البنوك المركزية. وهو ما يزيد من أهمية تجنب الضغوط الرامية إلى إخضاع السياسة النقدية لاعتبارات المالية العامة أو الاعتبارات المالية أو الأهداف السياسية. وينبغي أن تكون البنوك المركزية قادرة على الحفاظ على فترة مطولة من السياسة التقييدية إذا لزم الأمر.

الحفاظ على سعر صرف مرن لكنه منظم: ينبغي عموماً أن تتحرك أسعار الصرف بمرونة استجابة لقوى السوق من أجل تيسير التصحيح الاقتصادي الكلي. ومع تسبب الصراع في الشرق الأوسط في إثارة التقلبات وتهديده بحدوث تشديد مفاجئ في الأوضاع المالية العالمية، قد تصبح تحركات أسعار الصرف مفرطة أو غير منظمة، مما يفاقم تأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية على التضخم والاستقرار المالي. ويوفر إطار السياسات المتكامل من إعداد صندوق النقد الدولي توجيهات لتصميم استجابات على مستوى السياسات خاصة بكل بلد في الحالات التي يكون فيها هذا الخطر وشيكاً. وفي حالات معينة، قد يكون هناك ما يبرر التدخل المؤقت في سوق الصرف الأجنبي أو تطبيق تدابير موجهة لإدارة تدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب اتخاذ مواقف مناسبة على صعيد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

تعزيز الإشراف الاحترازي: تؤكد حالة عدم اليقين المتزايدة، وتساعد المخاطر الجغرافية — السياسية، ومواطن الضعف في تقييمات الأصول، الحاجة إلى إشراف احترازي قوي لحماية الاستقرار المالي. وفي سياق الصراع في الشرق الأوسط وآثاره السلبية على علاقات المخاطر السيادية، وتقلبات الأسواق المالية، واستقرار المؤسسات المالية، ينبغي للبلدان ذات الانكشافات الكبيرة لمخاطر الحرب أن تخصص موارد كافية لتحديد هذه المخاطر وقياسها وإدارتها. وينبغي أن يكون صناع السياسات مستعدين لتفعيل خطط الطوارئ لمواجهة مجموعة واسعة من الصدمات والنتائج، بما في ذلك من خلال إجراء تحليلات للسيناريوهات تأخذ في الاعتبار مسارات مختلفة للأعمال العدائية في الشرق الأوسط. وينبغي لسياسات السلامة الاحترازية الكلية والرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية أن يحدا من المخاطرة والروابط بين المالية العامة والقطاع المالي. ويظل من الضروري الحفاظ على حيز كاف للتصرف من خلال السياسة النقدية وسياسة المالية

أن تركز الجهود على تعزيز المنافسة، وتوسيع فرص الحصول على التمويل، وزيادة كفاءة توزيع رأس المال لتحفيز تقاسم المخاطر ونمو الإنتاجية (راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ولكن هذه التدابير يجب ألا تأتي على حساب المعايير الاحترازية أو الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، إذ إن الإصلاحات السابقة لأنها أو غير المنسقة قد تزيد مواطن الضعف وتؤدي إلى دورات انتعاش وكساد مزعجة للاستقرار.

الاستفادة من التقدم التكنولوجي: يمكن للتحويل الرقمي والذكاء الاصطناعي أن يسرعا نمو الإنتاجية ويوسعا الناتج الممكن. ولتحقيق المكاسب المرتبطة بذلك بصورة كاملة، هناك حاجة إلى تدابير مكاملة، تشمل الاستثمار في المهارات والطاقة والبنية التحتية الرقمية؛ والأسواق التنافسية؛ والأطر القوية لحوكمة البيانات والأمن السيبراني (دراسة 2023 Gopinath). وينبغي أن تكون السياسات التي تشجع انتشار التكنولوجيات الجديدة واعتمادها مصحوبة بأشكال الدعم التقليدية للبحث والتطوير، في حين يمكن لإصلاحات المنافسة وأسواق المنتجات أن تسهل إعادة توزيع الموارد نحو الشركات الأكثر إنتاجية. وعندما تتركز الصدمات التجارية أو التكنولوجية، فإن مساعدات التكيف محددة الهدف والمقيدة زمنيا، بما في ذلك التدريب، ودعم الانتقال، وتأمين الأجور، تكون أفضل من التدابير الحمائية المفتوحة.

تعزيز التحول في مصادر الطاقة: يمكن لاعتماد نظم الطاقة المتجددة التي تنسم بالكفاءة في استهلاكها أن يحقق منافع متعددة تدعم الاقتصادات في مواجهة التحديات الحالية والتحديات الأطول أمدا. ويمكن للإجراءات الرامية إلى تسريع التحول في مصادر الطاقة أن تساعد في احتواء الأثر على أسعار الطاقة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من خلال تحسين أمن الطاقة. ويمكنها أيضا أن تسهل الاقتراب من تحقيق أهداف تخفيف آثار تغير المناخ وتجهيز البلدان لمواجهة المخاطر المتزايدة الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ.

معالجة الاختلالات المحلية: يساعد اتخاذ إجراءات لتصحيح الاختلالات المحلية في إرساء أساس لنمو مستدام في الداخل. ومن ناحية أخرى، فهو يساعد أيضا على الصعيد الخارجي من خلال تقليل الاختلالات العالمية (راجع تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٥؛ IMF 2026a). ومن ثم، فهي إحدى تلك الحالات النادرة التي يمكن فيها لإجراءات السياسات أن تحقق نتائج على جبهتين بدلا من فرض مفاضلات. وفي الصين، من شأن استمرار التقدم نحو نموذج نمو يقوده الاستهلاك بدرجة أكبر أن يساعد في تقليص الفوائض الخارجية. وينبغي أن يركز دعم المالية العامة على المدى القريب على تعزيز استهلاك الأسر المعيشية وتحقيق استقرار القطاع العقاري، بينما ستتطلب الاستدامة على المدى المتوسط معالجة فرط أعباء ديون الحكومات المحلية. وفي الولايات المتحدة، من شأن ضبط أوضاع المالية العامة على نحو موثوق أن يساعد في تخفيف

تقرير الرائد المالي) — إلى تقييمات واقعية لضغوط الإنفاق على المدى الطويل، مع الحفاظ على التركيز على التصحيح الداعم للنمو (عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي). ومن شأن الاعتماد على الكبح المالي، أو التمويل النقدي، أو معنويات السوق الإيجابية، أن ينطوي على مخاطر اقتصادية كلية ومالية كبيرة وينبغي تجنبه. وينبغي للحكومات تعزيز الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وإعادة توجيه النفقات نحو المجالات ذات المضاعف المرتفع مثل البنية التحتية، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية الموجهة بدقة، مع جذب الاستثمار الخاص. وتمثل الأطر القوية للمالية العامة، وقواعد المالية العامة الموثوقة، ومؤسسات المالية العامة المستقلة، والممارسات الحصيفة لإدارة الدين، عناصر أساسية لدعم هذه الجهود. وينبغي معايرة مزيج ترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات وفقا لظروف كل بلد. وقد تحتاج البلدان ذات الدين المرتفع، على وجه الخصوص، إلى الحد من الخدمات التي تمولها الحكومة، وتحسين توجيه الإنفاق الاجتماعي، وإدماج مخاطر مدفوعات الفائدة بصورة صريحة في تخطيط المالية العامة. وفي البلدان منخفضة الدخل ذات الدين المرتفع والتي تواجه مخاطر إعادة التمويل وتمديد الاقتراض، قد تكون هناك حاجة إلى التعاون الدولي، والتمويل الميسر في الوقت المناسب، وتسوية الديون.

تعزيز النمو على المدى المتوسط

تعبئة العمالة: ينبغي لصناع السياسات السعي إلى زيادة استخدام العمالة وخلق فرص العمل، وهو ما سيساعد أيضا في تخفيف المفاضلات الاقتصادية الكلية ودعم استدامة المالية العامة. وينبغي لمؤسسات سوق العمل أن تعزز الحركية وتزيد التوفيق بين الكفاءات والوظائف، بدعم من تدابير تساعد العمال على إعادة التوزيع والبقاء مهنيين بالمهارات اللازمة لسوق عمل يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيله. ويمكن للمزايا القابلة للنقل بين الوظائف وأنواع العقود، إلى جانب خدمات رعاية الأطفال ميسورة التكلفة وإجازات الوالدية، أن تزيد المشاركة في سوق العمل — وخاصة مشاركة النساء — وأن تخفف مخاطر الدخل خلال فترات الانتقال. وينبغي لأنظمة المعاشات والتقاعد أن تدعم مشاركة العمال الأكبر سنا ورعايتهم من خلال المرونة والحوافز الإكتوارية العادلة، بما في ذلك العمل بدوام جزئي طوعي وخيارات التقاعد التدريجي (راجع الفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويمكن لسياسات الهجرة المتوافقة مع نقص المهارات المحلية أن تساعد في تخفيف الاختناقات مع حماية العاملين المحليين (راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

تطبيق قواعد تنظيمية أذكى: تقليل القواعد التنظيمية والقيود التي لا تنسم بالكفاءة من خلال إلغاء القيود التنظيمية الموجهة بدقة والمنفذ بعناية وتسلسل مناسب يمكن أن يزيل المعوقات أمام ريادة الأعمال والاستثمار والابتكار. وينبغي

تتجنب الترتيبات المشوهة — مثل التزامات الشراء والقيود الكمية — التي من غير المرجح أن تعالج الاختلالات الخارجية الناشئة عن ديناميكيات الادخار والاستثمار المحلية. وينبغي لصناع السياسات أيضا تجنب ضوابط التصدير والحوافز أمام التجارة العابرة للحدود التي من شأنها أن تفضي إلى تفاقم اضطرابات العرض، بما في ذلك الاضطرابات المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط.

تعزيز التعاون الدولي الفعال: سيكون التعاون الدولي مطلبا أساسيا في مواجهة التهديدات الفورية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط والتحديات الأطول أمدا على حد سواء. وفي البلدان التي تواجه تدفقات من اللاجئين، ينبغي تمويل دعم الاندماج بصورة كافية من خلال مساهمات دولية قوية بدلا من تركه للبلدان المضيفة، التي قد لا يكون لديها الحيز المالي اللازم لدعمه. والوصول إلى السيولة الطارئة، بما في ذلك السيولة المقدمة من خلال تسهيلات صندوق النقد الدولي، من الترتيبات المساندة بالغة الأهمية في مواجهة التداعيات المالية الدولية. وبالنسبة لبعض البلدان المعرضة لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجية، لن يكون دعم السيولة كافيا، وستكون عملية تسوية الديون في الوقت المناسب وبصورة منظمة أفضل وسيلة لاحتواء التداعيات الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي استمرار التقدم في تفعيل آليات تسوية الديون السيادية الدولية — بما في ذلك الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي وضعته مجموعة العشرين — وزيادة تقارب الممارسات من خلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية، إلى جعل عمليات إعادة الهيكلة الضرورية أكثر قابلية للتنبؤ بها وأقل تكلفة.

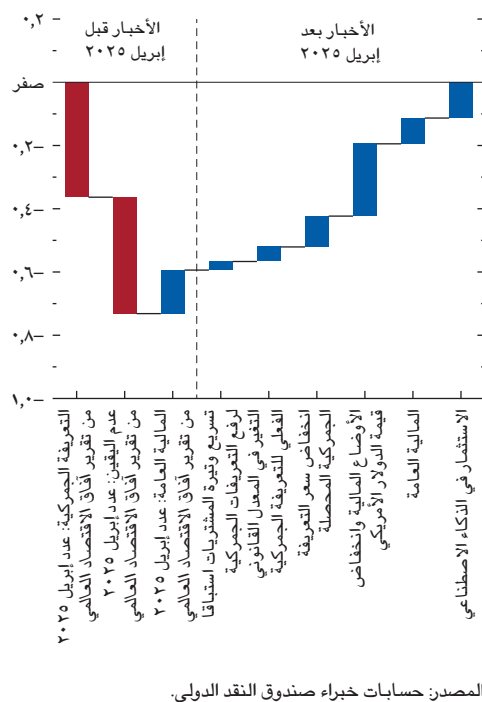
ضغوط الطلب والحد من التداعيات العالمية المصاحبة لها. وفي الاتحاد الأوروبي، من شأن تعميق السوق الموحدة بدرجة أكبر، إلى جانب الإصلاحات المعززة للنمو لتحفيز الاستثمار الخاص، أن يدعم تحقيق نمو مستدام أكثر قدرة على الصمود.

استعادة القواعد الاقتصادية الدولية التي يمكن التنبؤ بها

تعزيز الجهود الرامية إلى حل التوترات وتعزيز التجارة: تمثل الأطر الواضحة والشفافة والمتسقة للسياسات التجارية عنصرا أساسيا لتقليل عدم اليقين، والحد من التقلبات، وتثبيت التوقعات. ويمكن أن يكون التعاون العملي عاملا بالغ الأهمية في احتواء تكاليف التصحيح وخفض الحوافز المشوهة لتدفقات التجارة والاستثمار. ويشمل ذلك حماية المشاعات العالمية الرئيسية وتحديث القواعد الدولية لتعكس التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي — بما في ذلك تزايد حصة الخدمات — ولتتوافق مع السياسات التي تعزز نمو الوظائف، أو التحول الأخضر، أو قدرة سلاسل الإمداد على الصمود. وينبغي أن يكون تحديث القواعد التجارية موجها ومتناسبا، مع التركيز على التداعيات العابرة للحدود المحددة بوضوح واحترام الأهداف الاحترازية المشروعة. وينبغي أن تهدف المفاوضات على المستويات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف المحدودة إلى تقليل الاحتكاكات، وأن تظل مفتوحة أمام المشاركين الجدد، وأن تتجنب الأحكام التمييزية التي ترفع الحوافز أمام الأطراف الثالثة. وينبغي لها أيضا أن

الإطار ١-١ أسباب صلابة النمو العالمي في عام ٢٠٢٥

الشكل البياني ١-١-١: التقارير الإخبارية في ٢٠٢٥ ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (٦)



نصف المعدل المعلن في ديسمبر ٢٠٢٥. ورغم أن هذه الفجوة قد تعكس جزئياً تأخر عمليات الشحن، وهو عامل يتوقع أن يتلاشى قريباً، فإن عوامل أخرى، مثل التوسع في استخدام اتفاقيات التجارة التفضيلية والتغيرات في تكوين الواردات، قد تكون أكثر استدامة وتعكس قدرة القطاع الخاص على التكيف.

تيسير الأوضاع المالية: شهد شهر إبريل تضيقاً في الأوضاع المالية تراجعت حدته لاحقاً خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٥، حيث ارتفعت أسعار الأسهم بالتوازي مع تقلص فروق العائد على سندات الدين السيادي في العديد من الأسواق الصاعدة. وقد يعكس ذلك انحسار صدمة عدم اليقين إلى حد ما وتحسن شهية المخاطرة، بما في ذلك في قطاع الذكاء الاصطناعي. وقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة ٦٪ بين الأول من إبريل ونهاية ديسمبر، على عكس الارتفاع المتوقع عادة في أعقاب الزيادة المستمرة في التعريفات الجمركية الأمريكية. ورغم أن مصادر هذا الانخفاض — بما في ذلك ارتفاع علاوة المخاطر على الدولار الأمريكي والطلب على الأدوات التحوطية — قد تعكس مخاطر متوسطة الأجل، فقد أتاحت حيزاً من السياسة النقدية على المدى القريب، وعززت الميزانيات العمومية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (دراسة Juselius, Wooldridge, and Xia 2025)، كما

كان من المتوقع أن يكون لارتفاع التعريفات الجمركية وتساعد عدم اليقين بشأن السياسات تأثير ملموس على النشاط العالمي في عام ٢٠٢٥. فقد أشارت التنبؤات المرجعية الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي — وهي المرة الأولى التي يدرج فيها تأثيرهذين العاملين ضمن توقعات آفاق الاقتصاد العالمي — إلى تباطؤ النمو العالمي بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥. غير أن نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بلغ في نهاية المطاف ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٥، متجاوزا التوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية.

وصلاية النمو العالمي لا تعزى إلى تنبؤات خاطئة ومتغيرات أخرى غير ملحوظة فحسب، بل أيضاً إلى مزيج من العوامل تشمل انخفاض التعريفات الجمركية عن المستويات المعلن عنها في أوائل إبريل ٢٠٢٥، إلى جانب عوامل دافعة أخرى، مثل سياسة المالية العامة، والأوضاع المالية، والاستثمار في الذكاء الاصطناعي. وفي حين تستند تنبؤات النمو العالمي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى تحليلات من أسفل إلى أعلى، فإن عمليات المحاكاة التي أجريت باستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF) تتيح منظورا من أعلى، إلى أسفل لفهم العوامل المؤثرة ومساهمة كل منها.

العوامل المعاكسة حسب توقعات إبريل ٢٠٢٥

استندت التنبؤات المرجعية الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى المعلومات المتاحة حتى الرابع من إبريل ٢٠٢٥. وقد تضمنت هذه التنبؤات ارتفاعاً في المعدل القانوني للتعريف الجمركي الأمريكية يصل إلى نحو ٢٥٪، إلى جانب تدابير مضادة اتخذتها كل من كندا والصين. وقد تصاعدت حدة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية بصورة ملحوظة، مما أدى إلى إضعاف حوافز الاستثمار وتشديد الأوضاع المالية. ولم تساهم المحفزات المالية التي أعلنتها الصين وألمانيا في التخفيف من وطأة هذه التحديات إلا جزئياً. وبوجه عام، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض النمو العالمي بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥، وهو ما يقارب التوقعات المخفضة الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-١-١).

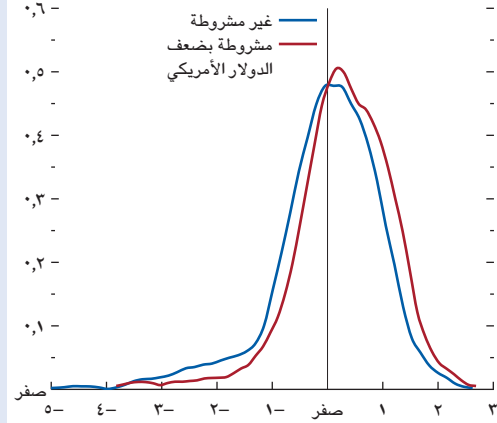
العوامل الدافعة منذ إبريل ٢٠٢٥

تراجع تأثير التعريفات الجمركية: سارعت الشركات والأسر الأمريكية إلى شراء السلع الأجنبية في أوائل عام ٢٠٢٥ استباقاً لارتفاع التعريفات الجمركية والأسعار، مما حقق انتعاشة محدودة ومؤقتة في النشاط الاقتصادي عبر عدد من الاقتصادات. وقد انخفض المعدل القانوني الفعلي للتعريفات الجمركية إلى نحو ١٨٪ بنهاية العام نتيجة اتفاقات التجارة الثنائية وتطبيق بعض الإعفاءات، كما تراجع التدابير المضادة التي اتخذها الشركاء التجاريون. وجاء معدل التعريفات الجمركية المحصلة أقل في الواقع من المعدل القانوني الفعلي (دراسة Gopinath and Neiman 2026)، حيث بلغ حوالى

مؤلف هذا الإطار هو كريس جاكسون.

الإطار ١-١: (تتمة)

الشكل البياني ١-١-٢: علاقة الارتباط بين الدولار الأمريكي ونمو الأسواق الصاعدة (الكثافة)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُعرف "ضعف الدولار الأمريكي" بأنه انخفاض بنسبة لا تقل عن ٥٪ في مؤشر بلومبرغ للدولار الأمريكي (USDX) خلال عام ٢٠٢٠، ويُقاس نمو إجمالي الناتج المحلي بعد عام واحد من الانخفاض. وتم تقدير سلاسل البيانات غير المشروطة والمشروطة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٥، وحساب دوال الكثافة باستخدام طريقة نواة إيبانينشنيكوف.

ساهمت في دعم القدرات التنافسية في الاقتصادات التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي. وغالبا ما اقترن ضعف الدولار الأمريكي في السابق بارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-٢).

الدعم من المالية العامة: إضافة إلى الحزم المالية الرئيسية المشار إليها في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أقرت الولايات المتحدة مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (One Big Beautiful Act) في يوليو ٢٠٢٥، والذي تضمن أيضا تجديد الأحكام المنتهية في قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام ٢٠١٧، مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٢٥.

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي: ساهم الاستثمار في التكنولوجيا، وتحديدًا في مجال الذكاء الاصطناعي، بنحو ٠,٥ نقطة مئوية في نمو إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة عام ٢٠٢٥. ونظرا لكثافة اعتماد هذا الاستثمار على المدخلات المستوردة، فقد امتدت انعكاساته الهائلة إلى عدة مناطق حول العالم، ولا سيما آسيا. ولا تشمل تقديرات الانتعاش الناتجة عن الذكاء الاصطناعي منذ إبريل ٢٠٢٥ تأثير تبني الشركات الأخرى للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية الكلية.

حساب التأثير الصافي

أضافت هذه العوامل مجتمعة ما يُقدَّر بنحو ٠,٦ نقطة مئوية إلى النمو العالمي في عام ٢٠٢٥، وهو ما يقارب

الزيادة في توقعات أحدث عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٥. ويُعزى نحو ربع هذه الزيادة إلى تدني تأثير التعريفات الجمركية عن المتوقع، والبقية إلى عوامل دافعة أخرى. ونجحت هذه العوامل في موازنة العوامل المعاكسة التي تضمنتها توقعات عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ليصبح التأثير الإجمالي صفرا تقريبا، أي أقل قليلا عن التنبؤات التي توقعت ارتفاع النمو بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٤. ويشير ذلك إلى أنه بجانب هذه العوامل (والأخطاء المعتادة والمتغيرات الأخرى غير الملحوظة التي تفسر عادة اختلاف النتائج الفعلية عن التنبؤات)، قد تكون هناك عوامل قطرية أخرى ربما يكون لها دور في هذا الصدد.

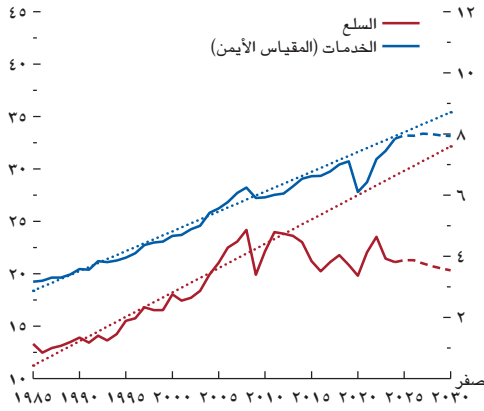
هل تشهد الإنتاجية الأمريكية انتعاشا؟

في الولايات المتحدة، يُعد تسارع وتيرة نمو الإنتاجية منذ الجائحة عاملا إضافيا يُمكن أن يُفسر المفاجآت الإيجابية في معدل النمو. فقد تجاوز نمو الناتج لكل ساعة عمل مستواه في الاقتصادات الأخرى (الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) بل وتجاوز أيضا مستوياته السابقة في الولايات المتحدة (دراسة Jefferson 2026)، حيث بلغ متوسطه ٢,٢٪ سنويا منذ عام ٢٠٢٠، مقارنة بمعدل سنوي قدره ١,٥٪ خلال الدورة الاقتصادية السابقة (٢٠٠٩-٢٠١٩). وفي حين أن جانبها من هذه القوة ربما يعزى إلى عوامل استثنائية، فقد تكون المحركات الأخرى انعكاسا لتحولات هيكلية طويلة الأمد (دراسة Cline, Kahn, and Rich 2025). فالاستثمار في التكنولوجيات الموفرة للعمالة خلال فترة نقص العمالة في حقبة الجائحة، إضافة إلى إعادة توزيع العمالة عبر القطاعات وزيادة مرونة العمل من بُعد، عوامل ربما حققت مكاسب على مستوى الكفاءة. والطفرة في تأسيس الشركات الجديدة خلال الجائحة ربما تكون قد غيرت تركيبة الشركات إلى أنواع أكثر ابتكارا وإنتاجية، وعززت المنافسة (دراسة Dao and Platzer 2024). كذلك ساهمت سياسة المالية العامة خلال السنوات القليلة الماضية في دعم الاستثمار في البنية التحتية وزيادة الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص. وبغض النظر عن تحديات القياس المرتبطة بالمفاهيم غير الملاحظة مباشرة، فإن القضايا التكوينية، مثل استبعاد العمال الأقل أجورا من القوى العاملة — إلى جانب الآثار الدورية المؤقتة كزيادة استخدام الطاقة الإنتاجية — قد تحدث تشويشا وتعديلات جوهرية في البيانات السابقة (دراسات Gimbel 2026؛ Fernald and Li 2024). ورغم ذلك، قد يكون من المبكر جدا ظهور مزايا تبني استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة ملموسة في البيانات. ورغم أن تبني الذكاء الاصطناعي يرتبط بالفعل بنمو أسرع في الإنتاجية عبر القطاعات، فهو لا يُفسر سوى جزء ضئيل من المكاسب الإجمالية في الإنتاجية (دراسة Çakır Melek and Miller 2026). والذكاء الاصطناعي قد لا يكون المحرك الرئيسي وراء تعزيز نمو الإنتاجية حتى الآن، كما أنه ليس جزءا من التنبؤات المرجعية، ولكنه قد يصبح كذلك في المستقبل مع اتساع نطاق اعتماد الذكاء الاصطناعي عبر القطاعات.

الإطار ١-٢: التجارة في الخدمات: محرك ناشئ للنمو العالمي

الشكل البياني ١-٢: الصادرات العالمية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي: الخطوط المنقطعة = الاتجاه العام قبل الأزمة المالية العالمية: الخطوط المتقطعة = التنبؤ المرجعي في عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الخطوط المنقطعة الاتجاهات الخطية استناداً إلى بيانات ١٩٨٥-٢٠٠٨ قبل وقوع الأزمة المالية العالمية. وتمثل الخطوط المتقطعة بدءاً من عام ٢٠٢٥ وما بعده التنبؤات المرجعية في عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

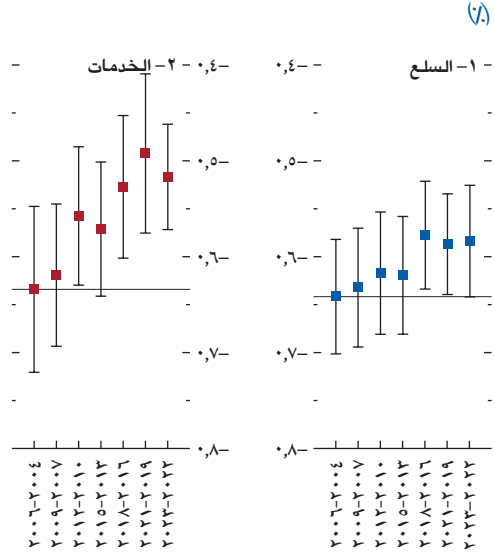
وقد أثبتت تجارة الخدمات قدرتها على الصمود كذلك في مواجهة تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية. فالبعد الجغرافي-السياسي بين البلدان — الذي يُقاس بدرجة اختلافها في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة — يؤثر سلباً على كثافة تجارتها الثنائية في السلع، وقد ازداد هذا التأثير حدة منذ عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٢-٣). ولا يوجد اتجاه مماثل في تجارة الخدمات. فعلى الرغم من أن بعض الخدمات الحديثة — ولا سيما خدمات تكنولوجيا المعلومات وترخيص استخدام حقوق الملكية الفكرية — تُبدي قدراً من الحساسية تجاه الاصطفافات الجغرافية-السياسية، فإن تجارة الخدمات في مجملها تظل بمنأى عن هذه التأثيرات، وهو ما يعزى على الأرجح إلى صعوبة استهداف تجارة الخدمات بأدوات الحماية التقليدية كالتعريفات الجمركية والحصص وحظر الواردات. وهناك قدر كبير من الإمكانيات غير المستغلة في الأسواق الصاعدة خصوصاً. فعلى الرغم من أن الخدمات شكّلت ثلثي نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصادات على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإن هذا النمو كان محلياً وليس معتمداً على التصدير (دراسة Kose and Ohnsorge 2024). ويعكس هيكل شبكات التجارة العالمية هذا النمط بوضوح. ففي حين تهيمن أكبر اقتصادات العالم — الولايات المتحدة

تفوقت تجارة الخدمات على تجارة السلع من حيث وتيرة النمو خلال العقود الأخيرة. فبين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٢٤، بلغ نمو صادرات الخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي ١٥٠٪، مقابل ٦٠٪ لصادرات السلع، لتنتهي بذلك حقبة "تباطؤ" تجارة السلع التي أعقبت عام ٢٠٠٨ (الشكل البياني ١-٢-١). ورغم أن السلع لا تزال تمثل أكثر من ٧٠٪ من التجارة العالمية، فإن هناك عوامل هيكلية قد تؤدي إلى استمرار نمو تجارة الخدمات في السنوات المقبلة.. أولاً، لم يعد الموقع الجغرافي يشكل عائقاً كبيراً أمام تجارة الخدمات، على عكس تجارة السلع التي لا تزال تتأثر بالمسافة رغم تطور تكنولوجيات النقل (دراسة Disdier and Head 2008). ويُفسر نموذج جاذبية بسيط — يقيس انحدار التجارة الثنائية على حجم السوق والمسافة — حوالي ٦٣٪ من التباين في أنماط تجارة السلع عام ٢٠١٩، وهو ما يقارب النسب المسجلة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ورغم أن قياس تجارة الخدمات لا يزال أكثر صعوبة مقارنة بقياس تجارة السلع، تشير مجموعة بيانات بحثية جديدة إلى صورة مختلفة فيما يخص الخدمات (الشكل البياني ١-٢-٢). ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتبطت زيادة المسافة الجغرافية بنسبة ١٪ بتراجع التجارة الثنائية بنسبة ٦٣٪، وهي النسبة ذاتها المسجلة في تجارة السلع. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٢٪ في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وهناك عاملان رئيسيان وراء هذا التغير. أولاً، شهدت تركيبة تجارة الخدمات تحولاً جذرياً، حيث كانت خدمات النقل والسفر تستحوذ على النصيب الأكبر من هذا القطاع في السابق، نظراً لارتباطها الوثيق بالحركة المادية للسلع والأفراد، غير أن حصتها انخفضت من نحو ٧٠٪ عام ٢٠٠٠ إلى ما دون ٤٠٪ عام ٢٠٢٣. ويعزى معظم النمو في الآونة الأخيرة إلى "الخدمات الحديثة"، وتحديدًا الخدمات المالية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال، بنسب متساوية تقريباً. وهذه الخدمات الحديثة أقل خضوعاً للقيود التي تفرضها المسافة. وثانياً، ساهمت تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تسارعت وتيرتها بفعل الجائحة، في جعل الخدمات التي كانت غير قابلة للتداول سابقاً قابلة للتداول (دراسة Baldwin 2016). وقد ساهمت المنصات الرقمية والحوسبة السحابية والتسليم من بُعد في الحد من الحاجة إلى قرب الموردين والمستهلكين، وغيّرت بشكل جذري طبيعة ما يمكن توريده عبر الحدود.

مؤلفا هذا الإطار هما نان لي وروبرت زيميك.

الإطار ١-٢: (تتمة)

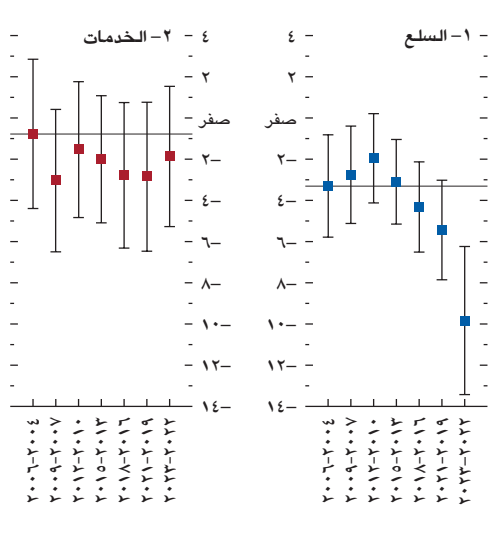
الشكل البياني ٢-٢-١: أثر المسافة الجغرافية على التجارة الثنائية



المصادر: مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى تقديرات مقطعية متكررة لنموذج جاذبية هيكلية يتضمن أدوات ضبط معيارية، وأثار استيرادية وتصديرية ثابتة. وتعكس الخطوط الأفقية القيم الخاصة بكل لوحة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ويمثل طرفا الخطوط الرأسية نطاقات الثقة بنسبة ٩٥٪. و"المسافة الجغرافية" هي المتوسط المرجح للمسافة بين أكثر المدن سكانا في البلدان الشريكة في التجارة. راجع دراسة Li and others (2025) للاطلاع على التفاصيل.

الشكل البياني ٢-٢-٣: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو والتضخم العالميين



المصادر: مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى تقدير بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في نموذج جاذبية هيكلية يتضمن أدوات ضبط معيارية؛ وأثار استيرادية-زمنية ثابتة، وأثار تصديرية-زمنية ثابتة، وأثار استيرادية-تصديرية ثابتة، ومعامل متغير زمني للمسافة الجغرافية السياسية. وتعكس الخطوط الأفقية القيم الخاصة بكل لوحة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ويمثل طرفا الخطوط الرأسية نطاقات الثقة بنسبة ٩٥٪. وتُقاس "المسافة الجغرافية-السياسية" باعتبارها المسافة بين النقاط المثلث للشركاء التجاريين. راجع دراسة Li and others (2025) للاطلاع على التفاصيل.

وتتفوق الشركات التي تصدر السلع والخدمات معا على تلك التي تركز على السلع فقط (دراسات Ariu, Mayneris, and Parenti 2020؛ Berlingieri, Marcolin, and Ornelas 2025). مما يشير إلى أن صادرات الخدمات يمكن أن تعزز تنمية الصناعة التحويلية. ويتيح التحول الرقمي فرصا لتحقيق قفزات نوعية من خلال الحد من الاعتماد على البنية التحتية المادية التقليدية.

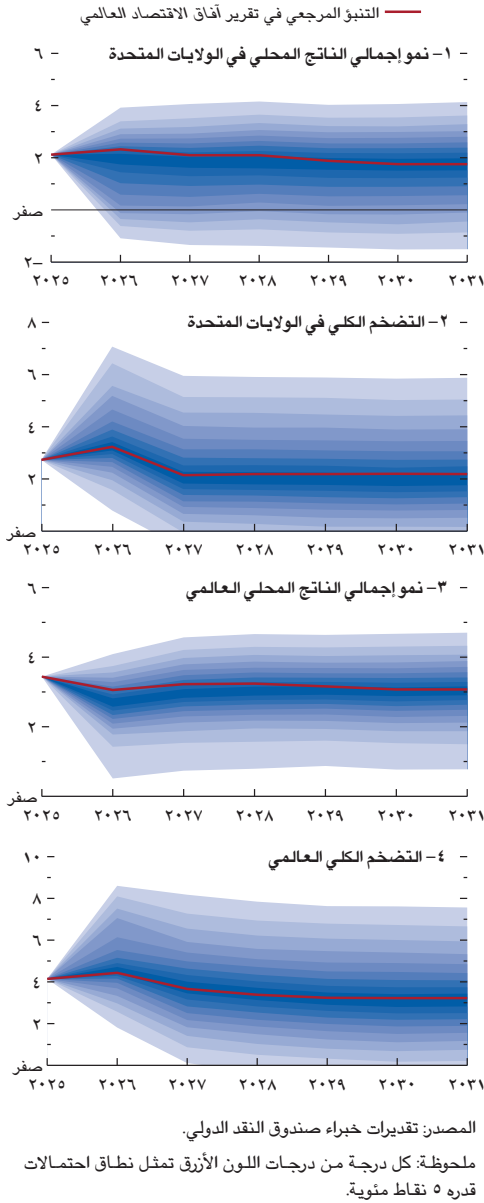
غير أن تحقيق هذه المنافع يستلزم معالجة الحواجز التجارية. فعلى عكس تجارة السلع التي تشكل التعريفات الجمركية عقبتها الرئيسية، تواجه تجارة الخدمات مجموعة من العوائق المتعلقة بالبنية التحتية والمهارات والحواجز التنظيمية خلف الحدود، كالقيود المفروضة على الملكية الأجنبية، واشتراطات الترخيص، واشتراطات التواجد على المستوى المحلي، والمعايير التنظيمية. ويمكن إرخاء هذه الحواجز التنظيمية من خلال الجهود متعددة الأطراف أو تعميق أطر التكامل الثنائي والإقليمي، كما أن الاستثمارات التكميلية في البنية التحتية الرقمية، وتنمية المهارات، وجودة القواعد التنظيمية، من شأنها أن تساعد البلدان على جني المزيد من مكاسب التوسع في تجارة الخدمات.

والصين وألمانيا واليابان — على تجارة السلع، مدعومة بتموضعها ضمن تكتلات جغرافية قوية، فإن تجارة الخدمات تتركز بشكل أكبر بين الاقتصادات المتقدمة. ولا تزال الولايات المتحدة تمثل محورا رئيسيا في هذه الشبكات، غير أن اقتصادات متقدمة أصغر حجما، مثل أيرلندا وهولندا، تؤدي دورا أكبر مما يوحي به حجمها الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، تحتل الأسواق الصاعدة التي تعد من أبرز الأطراف الفاعلة في تجارة السلع، مثل الصين، مكانة أقل بكثير في تجارة الخدمات. ويمثل هذا الأمر فرصة وتحديا في آن واحد. فمن ناحية، أصبح الحجم الاقتصادي والموقع الجغرافي أقل أهمية، مما يتيح مجالا أمام الاقتصادات النائية الأصغر حجما. ومن ناحية أخرى، ورغم ما شهدته بعض الأسواق الصاعدة من نمو في السنوات الأخيرة، فإن كثيرا منها لا يزال يحتل موقعا هامشيا في تدفقات الخدمات العالمية (دراسة Li and others 2025).

وقد تكون المكاسب المحتملة من تجارة الخدمات كبيرة. فالبلدان المصدرة للخدمات تتسم بارتفاع مستويات الإنتاجية والأجور مقارنة بالبلدان غير المصدرة، مما يوفر فرص عمل أفضل (دراسة Breinlich and Criscuolo 2011).

الإطار ٣-١: تقييم المخاطر المحيطة بالتنبؤات المرجعية

الشكل البياني ١-٣-١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو العالمي وتوقعات التضخم (%)



يستخدم هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي في اشتقاق نطاقات الثقة حول التنبؤ المرجعي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وكذلك النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الذي أعده الصندوق في تقييم تأثير الصدمات والسياسات المحتملة غير المشمولة في التنبؤات المرجعية الحالية. وننظر في ثلاثة سيناريوهات بديلة: (ألف) تعمق القوى المتباعدة التي تشكل آفاق الاقتصاد في الوقت الراهن؛ و(باء) انعكاس مسار الانتعاش الحالي المرتبط بالذكاء الاصطناعي، مقترنا بموجة عالمية من تجنب المخاطر؛ و(جيم) سيناريو الإصلاح. والسيناريو (ألف) محايد بالنسبة للنشاط الاقتصادي على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنه يعمق الاختلالات العالمية؛ والسيناريو (باء) سلبي بالنسبة للنشاط الاقتصادي، ولكنه يحد من الاختلالات؛ والسيناريو (جيم) إيجابي بالنسبة للنشاط الاقتصادي ويساهم في تقليص الاختلالات. وهذه السيناريوهات مختلفة عن سيناريو صدمة السلع الأولية الوارد في متن الفصل، ومكملة له.

نطاقات الثقة

يستخدم نموذج مجموعة العشرين لتوليد توزيعات حول التنبؤات المرجعية استناداً إلى بيانات الصدمات التاريخية (دراسة Andrie and Hunt 2020). وتنتج المعاينة الزائدة للسنوات التي شهدت صدمات سلبية في مستويات النمو توزيعاً ملتوياً يتوافق مع تقييم النمو المعرض للخطر الوارد في عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي. ويركز هذا التحليل على فترات انخفاض أسعار النفط السابقة في سبعينات القرن الماضي.

وتعرض اللوحتان ١ و ٢ في الشكل البياني ١-٣-١ توزيعات النمو والتضخم الكلي في الولايات المتحدة. وتقدر احتمالية حدوث ركود اقتصادي في عام ٢٠٢٦ - حيث يتراجع معدل النمو السنوي عن ١٪ اعتباراً من الربع الثاني، وهو ركود معتدل نسبياً على غرار ما حدث عام ٢٠٠١ - بنحو ٣٥٪، وهي نسبة أعلى قليلاً مقارنة باحتمالية الركود الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (البالغة ٣٠٪). أما احتمالية تجاوز التضخم الكلي في الولايات المتحدة عتبة ٤٪ في عام ٢٠٢٦، فهي أعلى كثيراً، إذ تبلغ نحو ٣٣٪ مقابل ١٧٪ في أكتوبر ٢٠٢٥.

مؤلفو هذا الإطار هم جاريدي بيبي، وبنجامين كارتون، وكريس جاكسون، وجين كينديبيرغ-هانلون، وديرك موير، ورفائيل بورتيلو، وبيدرو رودريغيز، وفيليب وينغندر، وراشيل زانغ.

الإطار ١-٣: (تابع)

ويؤدي ضعف آفاق النمو إلى زيادة دائمة في معدل الادخار الخاص، بمقدار نقطة مئوية واحدة بحلول عام ٢٠٣٠. ويترتب على الطبقات المذكورة زيادة تدريجية في التعريفات الجمركية فيما بين الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة. واعتباراً من منتصف عام ٢٠٢٦، تفترض هذه المناطق الثلاث تعريفات جمركية إضافية بصفة دائمة بنسبة ٢٠ نقطة مئوية على جميع أشكال التجارة فيما بينها.

سيناريو (باء): خيبة آمال في الذكاء الاصطناعي تدفع المستثمرين إلى العزوف عن المخاطرة

تؤدي إعادة تقييم مكاسب الإنتاجية المتوقعة من استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تراجع حاد في الاستثمار العيني في قطاع التكنولوجيا، يتركز في الولايات المتحدة. ويساهم انخفاض إجمالي الاستثمارات بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٦ مقارنة بالتنبؤات المرجعية في تقليص الزيادة الأخيرة في مستويات الاستثمار المرتبط بالتكنولوجيا. ويظل التراجع المباشر في الاستثمارات محدوداً في البلدان الأخرى، ولكن كثافة اعتماد الاستثمارات على الواردات أعلى من المعتاد على غرار السيناريو (ألف).

وتتضمن إحدى طبقات هذا السيناريو أيضاً تراجع أسعار الأصول وتشديد الأوضاع المالية، حيث تنخفض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪ في عام ٢٠٢٦، أي ما يقارب نصف حجم التصحيح الذي أعقب انفجار فقاعة الإنترنت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أما الأسهم خارج الولايات المتحدة، فتتراجع بنسبة ١٥٪. نظراً لأنها أقل عرضة لمخاطر قطاع التكنولوجيا. ويؤدي هذا التصحيح إلى تشديد الأوضاع المالية على نطاق واسع وتراجع شهية المخاطرة. وترتفع علاوات المخاطر في قطاع الشركات مؤقتاً بمقدار ٧٥ نقطة أساس في الولايات المتحدة، و ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة الأخرى والصين، وما بين ٧٥ و ١٠٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة الأخرى. وتتقلل تداعيات تراجع شهية المخاطرة إلى أسواق السندات السيادية، حيث تؤدي إلى ارتفاع مؤقت وطفيف في علاوات الأجل يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة، وبين ٧٥ و ١٠٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة. وأخيراً، يتجلى تركيز الصدمة في الولايات المتحدة في تراجع الإقبال على الأصول الأمريكية، مما يؤدي إلى ضغوط خافضة لقيمة الدولار الأمريكي. ومن المفترض أن تتلاشى هذه الصدمات تدريجياً على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

السيناريو جيم: إصلاحات تُعيد ضبط الاقتصادات

في الصين، تنطوي عملية إعادة الضبط على توسع المالية العامة على المدى القصير بنحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك زيادة في الإنفاق الاجتماعي تُفضي إلى انخفاض معدل الادخار، وتدابير لدعم الاستثمار السكني، ويعقب ذلك ضبط أوضاع المالية العامة على أساس تدريجي. وينخفض دعم السياسة الصناعية إلى النصف، ويقترن ذلك بجهود لتعزيز ديناميكية الأعمال، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية (دراسة IMF 2026b)

وتعرض اللوحان ٣ و ٤ في الشكل البياني ١-٣-١ توزيعات النمو والتضخم الكلي حول العالم. ورغم أن البيانات ربع السنوية الإضافية كان من المفترض أن تحد من عدم اليقين المحيط بالتنبؤات مقارنة بتقييم أكتوبر، فإن احتمالية انخفاض النمو العالمي في عام ٢٠٢٦ إلى أقل من ٢٪ لم تتغير، ولا تزال مرتفعة عند ٢٥٪، مما يعكس تصاعد المخاطر المحيطة بالنشاط الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من العام. وبالنسبة لاحتمالية ارتفاع معدل التضخم الكلي العالمي في عام ٢٠٢٦ إلى أكثر من ٥٪، فهي أعلى بكثير، حيث تبلغ ٣٨٪ (مقابل ٢٥٪). وإجمالاً، يشير ذلك إلى تزايد احتمالات تراجع النمو وارتفاع التضخم عن المعدلات المتوقعة مقارنة بأكتوبر ٢٠٢٥.

السيناريوهات

تفترض السيناريوهات استجابة السياسة النقدية لتلقائياً للعوامل الداخلية في النموذج، في ظل تعويم أسعار الصرف في معظم المناطق. وفي السيناريوهين (ألف) و(باء)، تشهد العملة الصينية تعديلات محدودة. أما في السيناريو (جيم)، فيسهل تعديل سعر اليوان الصيني بمرونة. وتستجيب المالية العامة بدورها من خلال أدوات الضبط التلقائي. ويستخدم الرمز (*) في المناقشة التالية للإشارة إلى الطبقات التي سبق عرضها في عددي إبريل أو أكتوبر ٢٠٢٥.

سيناريو (ألف): اتساع الفجوة

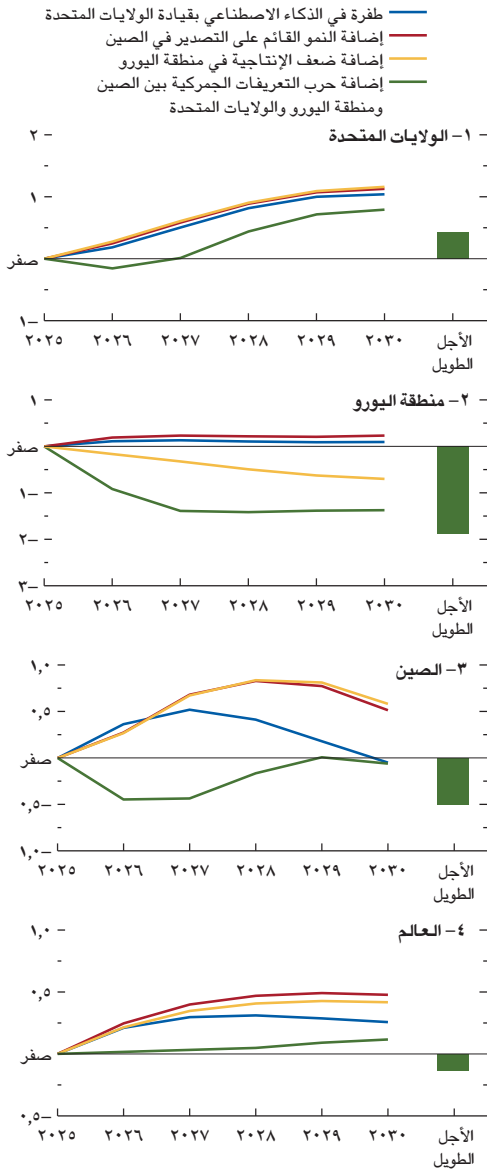
تتوسع الولايات المتحدة في استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى طفرة إضافية في استثمارات الشركات الأمريكية بهدف زيادة الإنتاجية عن المتوقع من خلال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. وتتركز هذه الطفرة في قطاعي الحوسبة والبنية التحتية. وتتجاوز الاستثمارات التنبؤات المرجعية بنسبة ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ثم بنسبة ٢٪ فيما بعد. ونظراً لأن العديد من السلع الرأسمالية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تُستورد من آسيا الصاعدة، تتزايد كثافة اعتماد الاستثمارات الأمريكية على الواردات.

ويزداد اختلال توازن النشاط الاقتصادي في الصين، حيث يفترض السيناريو مزيجاً مبسطاً من السياسات يجمع بين تحفيز الإنتاج الصناعي وإعاقة الاستهلاك. فيزداد الدعم الموجه للتوظيف في قطاع السلع القابلة للتداول تدريجياً بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي مقارنة بالتنبؤات المرجعية، ولكن انخفاض التحويلات إلى الأسر يوازن تأثير هذا الدعم. ويؤدي هذا الدعم أيضاً إلى انخفاض تدريجي في إنتاجية قطاع السلع القابلة للتداول (٠,٥٪).

وتشهد مستويات الإنتاجية مزيداً من التراجع في أوروبا*. فاعتباراً من عام ٢٠٢٦، تسجل مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في منطقة اليورو نمواً أقل من المتوقع، وتنخفض بمقدار ٠,١ نقطة مئوية سنوياً على مدى خمس سنوات، مقارنة بالتنبؤات المرجعية. وينخفض نمو إنتاجية الاستثمار كذلك بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية سنوياً خلال الفترة ذاتها. ويستعيد نمو الإنتاجية مستواه في التنبؤات المرجعية بعد عام ٢٠٣٠، إلا أن التأثير على الإنتاجية سيكون دائماً.

الإطار ١-٣: (تابع)

الشكل البياني ١-٣-٢: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي (الانحراف % عن التنبؤ المرجعي)



وفي منطقة اليورو* يرتفع الاستثمار العام مقارنة بالتنبؤات المرجعية، ليصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧، ويستقر عند هذا المستوى حتى عام ٢٠٣٠، مسجلاً زيادة دائمة بمقدار ٠,٤٪ بعد ذلك. وعلى مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يُمَوَّل نحو ثلثي زيادة الإنفاق من خلال زيادة العجز. واعتباراً من عام ٢٠٣٠، يُعاد تخصيص الإنفاق، لتعود نسب الدين تدريجياً إلى مستواها في التنبؤات المرجعية. ويؤدي إحراز مزيد من التقدم نحو إقامة اتحاد أسواق رأس المال إلى خفض دائم في تكاليف تمويل الشركات بمقدار ٢٥ نقطة أساس.

وتشرع **الولايات المتحدة** في إصلاح المالية العامة للحد من أوجه القصور الناجمة عن سوء توجيه النفقات الضريبية، ويتحول تركيزها من ضرائب العمل إلى ضرائب الاستهلاك، وتعمل على احتواء تكاليف الرعاية الصحية. وينخفض الاستهلاك الحكومي بشكل دائم. ويؤدي تعزيز الاستدامة المالية إلى خفض علاوة الأجل بمقدار ٥٠ نقطة أساس اعتباراً من عام ٢٠٢٦. ويتراجع عجز المالية العامة الكلي تدريجياً بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد خمس سنوات.

ويُعاد ضبط **السياسات التجارية*** أيضاً. فتُلغى التعريفات الجمركية المفروضة منذ يناير ٢٠٢٥ بشكل دائم، مما يؤدي إلى خفض المعدلات الفعلية للتعريفات الجمركية على الواردات الأمريكية بنحو ١٠ نقاط مئوية مقارنة بالتنبؤات المرجعية. ويلغي الشركاء التجاريون أيضاً التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية، وتراجع المعدلات الفعلية للتعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية إلى الصين بنحو ١٠ نقاط مئوية. وبفضل الترتيبات التجارية، يصبح المشهد التجاري أكثر وضوحاً، مما يحد من عدم اليقين مقارنة بالتنبؤات المرجعية. ويُعادل هذا الانخفاض تقريباً حجم الارتفاع الملحوظ في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في مقياس عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية العالمية الوارد في (دراسة 2016 Davis).

التأثير على الاقتصاد العالمي

تعرض الأشكال البيانية ١-٣-٢ و ١-٣-٣ و ١-٣-٤ تأثير السيناريوهات ألف وباء وجيم على إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ في كل من الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو والعالم. ويوضح الشكل البياني ١-٣-٥ تأثير هذه السيناريوهات على أرصدة الحساب الجاري في المناطق الثلاث وعلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الصين.

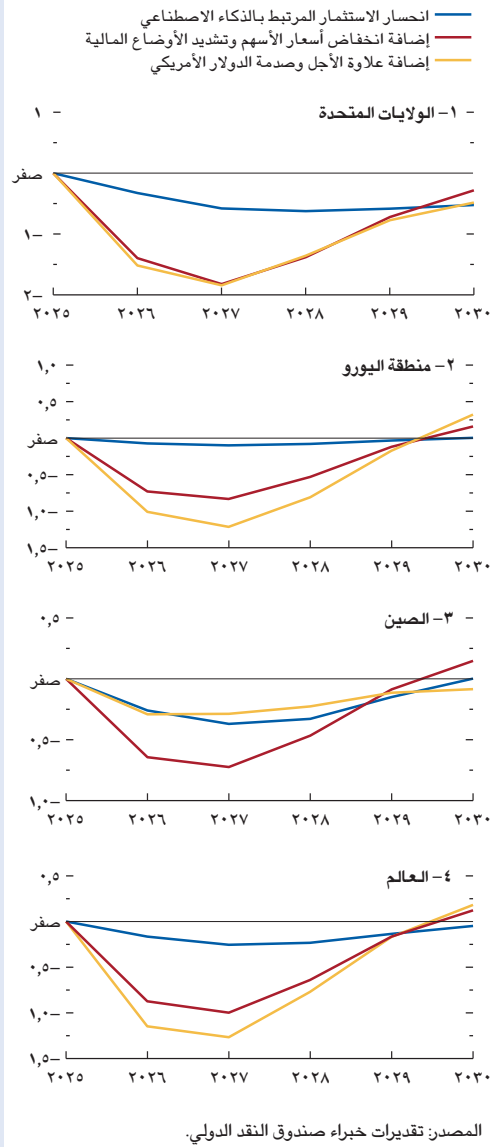
السيناريو ألف

تؤدي الطفرة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إلى توسع معتدل في للولايات المتحدة. حيث يرتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠,٢٪ مقارنة بالتنبؤات المرجعية لعام ٢٠٢٦ (٠,٥٪ في ٢٠٢٧). ويزداد الاستثمار الأمريكي بنسبة ٢-٤٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، غير أن جزءاً كبيراً

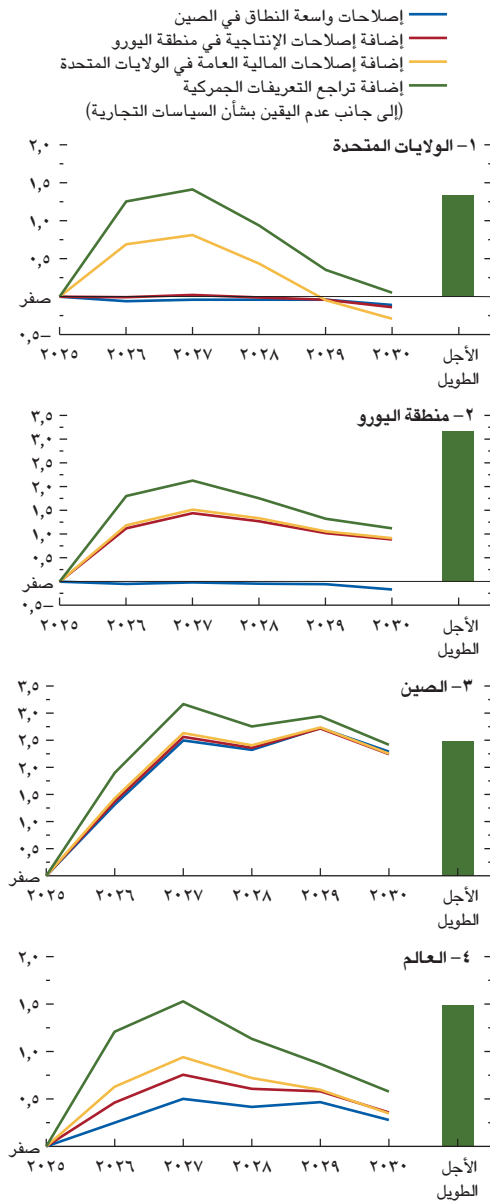
من هذا الزخم يوجه إلى الاستيراد (٢-٣٪). وتؤدي زيادة استيعاب الواردات إلى اتساع عجز الحساب الجاري الأمريكي؛ ويتراجع الدولار بالقيمة الحقيقية والاسمية (حوالي ٣٪). ويسجل التضخم في الولايات المتحدة ارتفاعاً طفيفاً،

الإطار ١-٣: (تابع)

الشكل البياني ٣-١: تأثير السيناريو بء على إجمالي الناتج المحلي (الانحراف % عن التنبؤ المرجعي)



الشكل البياني ٣-٤: تأثير السيناريو جيم على إجمالي الناتج المحلي (الانحراف % عن التنبؤ المرجعي)



الإطار ١-٣: (تابع)

عام ٢٠٢٦ و٠,٧٪ على المدى الطويل. أما التأثير على الحسابات الجارية، فهو ضئيل للغاية. ويرتفع التضخم في البلدان الخاضعة للتعريفات الجمركية بمقدار ١٠-٢٠ نقطة أساس في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، لتحل محله ضغوط خافضة للتضخم بعد عام ٢٠٢٧، ولا سيما في الصين.

والأثر الكلي لهذا السيناريو سلبي بدرجة كبيرة في منطقة اليورو وبدرجة محدودة في الصين، وإيجابي إلى حد ما في الولايات المتحدة. ورغم أن تأثيره على النشاط العالمي محايد بوجه عام، فإن انعكاساته على الاختلالات العالمية كبيرة، حيث تتسع فوائض الحساب الجاري في كل من منطقة اليورو والصين، في حين يشهد عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة زيادة مماثلة.

السيناريو (باء)

يؤدي التصحيح المرتبط بالذكاء الاصطناعي إلى تراجع الاستثمار الأمريكي بنسبة ٣٪-٤٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. ويحد ارتفاع كثافة الواردات من التأثير المباشر على الولايات المتحدة، حيث يتراجع إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٣٪ في عام ٢٠٢٦ و٠,٦٪ في عام ٢٠٢٧، مقارنة بالتنبؤات المرجعية. وينخفض النشاط الاقتصادي في آسيا (الصين واليابان وآسيا الصاعدة) بنسبة ٠,٢٪-٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويتراجع الناتج العالمي بنسبة ٠,٢٪-٠,٣٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

ويُفقد تصحيح أسعار الأصول وتشديد الأوضاع المالية من حدة الصدمة. ويؤدي تأثير تراجع أسعار الأصول على الثروة إلى انخفاض الاستهلاك الأمريكي بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦. وتشهد البلدان الأخرى تأثيراً هائلاً على الاستهلاك يتراوح بين ٠,٥٪ و٠,٧٪. ويتعرض الاستثمار لمزيد من الضرر بسبب انخفاض أسعار الأصول وارتفاع فروق العائد على سندات الشركات. ويتراجع الاستثمار العالمي بنحو ١,٥٪، ويتركز هذا التراجع في الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة. وتؤدي هذه الطبقة إلى تراجع الناتج العالمي بنسبة تتراوح بين ٠,٦٪ و٠,٧٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

ويشير الشكل البياني ١-٣-٣ إلى تداعيات إضافية على أسواق السندات السيادية والطلب على الأصول الأمريكية، غير أنها متفاوتة التأثير عبر البلدان. فارتفع علاوات الأجل يخصم ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٢٦. وفي المقابل، ينتج انخفاض الطلب على الأصول الأمريكية تأثيراً عالمياً محايداً، حيث يؤدي إلى انخفاض الدولار الأمريكي بنسبة ٦٪ بالقيمة الاسمية الفعلية، مما يدعم الطلب الخارجي على الصادرات الأمريكية. ولكنه يُفقد أيضاً من تشديد الأوضاع المالية في الولايات المتحدة. غير أن التأثير الإيجابي لصافي الصادرات يفوق إلى حد ما تأثير التشديد على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. وتستفيد الصين من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي من خلال إدارة سعر الصرف. أما المناطق الأخرى، فتشهد انخفاضاً في إجمالي الناتج المحلي جراء تراجع الطلب الخارجي.

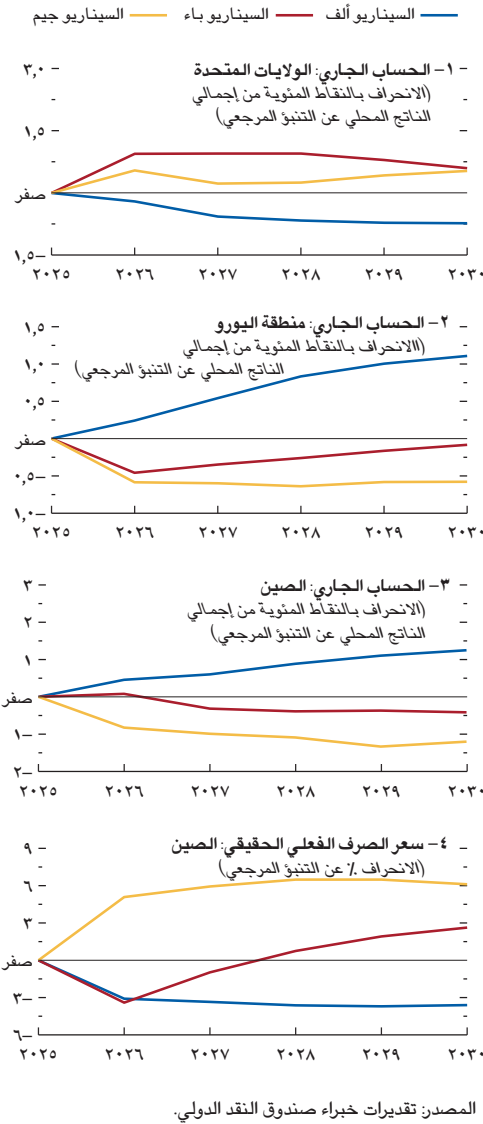
بمقدار ١٠-٢٠ نقطة أساس. وبالتالي، يرتفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنسبة ضئيلة تقل عن ٢٥ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٢٧. وتنشأ عن ذلك انعكاسات دولية إيجابية، حيث يرتفع الناتج العالمي بنسبة ٠,٣٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. وتشهد آسيا الصاعدة، بصفتها المستفيد المباشر من معظم الزيادة في الواردات الأمريكية، ارتفاعاً في الناتج يتراوح بين ٠,٣٪ و٠,٤٪. وتستفيد الصين أيضاً على المدى القصير، من خلال روابط سلاسل التوريد مع بقية آسيا. ولأن إدارة سعر الصرف بالنسبة للدولار تعني انخفاض اليوان الصيني بالقيمة الحقيقية.

ويُترجم عدم توازن النشاط الاقتصادي في الصين إلى مكاسب ضئيلة على مستوى إجمالي الناتج المحلي، تبلغ ٠,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بالتنبؤات المرجعية. ويؤدي مزيج السياسات إلى زيادة الاختلالات في قطاع السلع القابلة للتداول والاقتصاد ككل، حيث يخفض تكاليف الإنتاج، ولكنه يفرض قيوداً على الطلب المحلي في الوقت ذاته. وتراجع أسعار الصادرات تدريجياً، مما يساهم في انخفاض معدلات التبادل التجاري في الصين بنسبة ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وينخفض التضخم بمقدار ٤٠ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٢٨، كما يتراجع اليوان الصيني بالقيمة الحقيقية. وترتفع الصادرات الحقيقية متجاوزة التنبؤات المرجعية بنسبة ٥,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، بينما تنخفض الواردات بنسبة ٣٪. غير أن طفرة النشاط تظل محدودة بسبب الانخفاض (الطفيف) في الإنتاجية وضعف الطلب المحلي. وينعكس ضعف الطلب المحلي أيضاً في ارتفاع معدل الادخار الخاص بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويرتفع فائض الحساب الجاري للصين بمقدار مماثل (من هذه الطبقة وحدها). وتنشأ عن ذلك انعكاسات إيجابية طفيفة على المناطق الأخرى. وتتأثر بعض قطاعات الصناعة التحويلية خارج الصين سلباً، بينما تستفيد قطاعات أخرى من انخفاض أسعار السلع الوسيطة. ويستفيد الاستثمار في بقية العالم من انخفاض طفيف في أسعار الفائدة الحقيقية العالمية (أقل من ١٠ نقاط أساس).

ويؤدي انخفاض الإنتاجية في أوروبا إلى تقلص إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بنسبة ١٪ بحلول عام ٢٠٣٠. ويتراجع الاستثمار والاستهلاك بنسبة ١,٥٪ و٣٪ على الترتيب خلال الفترة ذاتها. غير أن التأثير على التضخم والسياسة النقدية محدود نظراً لانخفاض الطلب والناتج الممكن في آن واحد. ويرتفع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو بنسبة ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، دون انعكاسات دولية ملحوظة. وتحد طبقة التصاعد التدريجي في التعريفات الجمركية من النشاط الاقتصادي العالمي، دون أن تؤثر على الاختلالات. ويكون تأثيرها على النشاط الاقتصادي أكبر ما يكون في الصين ومنطقة اليورو، بنحو ٠,٧٥٪ في عام ٢٠٢٦؛ كما يتراجع إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة بنسبة ٠,٤٪. وتستفيد المناطق غير الخاضعة مباشرة للتعريفات الجمركية على المدى القصير من تحويل مسار التجارة، إلا أن التأثير على المدى المتوسط إلى الطويل سلبي في جميع البلدان. وتنمو الآثار أيضاً بمرور الوقت من خلال انخفاض تراكم رأس المال. وتؤدي التعريفات الجمركية إلى تقلص الناتج العالمي بنسبة ٠,٢٪ في

الإطار ١-٣: (تتمة)

الشكل البياني ١-٣-٥: أثر السيناريوهات على الحسابات الجارية وأسعار الصرف في الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو



ويؤدي تراجع التعريفات الجمركية وانحسار حالة عدم اليقين إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٠,٦٪ في عام ٢٠٢٦، وتتساوى الآثار تقريبا عبر البلدان. ويتمثل التأثير الكلي للسيناريو (جيم) في زيادة الناتج العالمي بنسبة ١,٢٪ بحلول عام ٢٠٢٦ (١,٥٪ على المدى الطويل) وتراجع الاختلالات العالمية.

ويتمثل الأثر الكلي لهذا السيناريو في انخفاض كبير في إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠٢٦، مقارنة بالتنبؤات المرجعية، وتراجع النشاط الاقتصادي بنسبة ١٪ في منطقة اليورو، وبنسبة أقل في الصين (٠,٣٪). ويتراجع النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة ١,٢٪. وتنخفض أيضا معدلات التضخم وأسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة مقارنة بالتنبؤات المرجعية، على الرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. وأخيرا، تنقلص الاختلالات العالمية على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ونظرا لتعرض الولايات المتحدة لصدمة أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى، وانخفاض الطلب على الأصول الأمريكية، يرتفع رصيد الحساب الجاري (وينخفض العجز) في الولايات المتحدة بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وينخفض فائض الحساب الجاري في الصين ومنطقة اليورو. وفي الصين، تتراجع حدة التأثير المباشر من خلال الانخفاض المؤقت في القيمة الحقيقية لليوان الصيني (الشكل البياني ١-٣-٥).

السيناريو (جيم)

تؤدي الإصلاحات في الصين إلى خفض معدل الادخار الخاص بنسبة ٢٪، مما يعزز الاستهلاك الخاص، وتساعد في إنعاش الاستثمار السكني خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨: كما تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية والناتج الممكن على المدى الطويل بنسبة تقارب ٢٪. ويرتفع إجمالي الناتج المحلي للصين بنسبة ١٪-٢٪ على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث يساهم الطلب المحلي في رفع معدل التضخم (٠,٧٪ خلال الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣٠). وينخفض فائض الحساب الجاري بنسبة ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب هذه الطبقة وحدها. ويؤدي الانخفاض الدائم في معدل الادخار إلى تقلص طلب الصين على الأصول الأجنبية، ويفسر الارتفاع الحقيقي في قيمة اليوان الصيني في ظل مرونة سعر الصرف في هذا السيناريو (الشكل البياني ١-٣-٥).

وتساهم إصلاحات منطقة اليورو في رفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين ١٪ و ١,٤٪ خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. ويرتفع التضخم بنحو ٣٠ نقطة أساس على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بالتوازي مع صعود سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٦٠ نقطة أساس خلال الفترة ذاتها. ويؤدي تراكم رأس المال العام إلى زيادة الإنتاجية والناتج الممكن. وتشهد المناطق الأخرى انعكاسات إيجابية محدودة، في حين ينخفض فائض الحساب الجاري للمنطقة.

وفي الولايات المتحدة، تساهم إصلاحات المالية العامة في خفض الدين العام الأمريكي بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل، مما يعزز الاستدامة المالية. ويؤدي مزيج من التدابير المواتية للنمو وخفض العلاوات إلى رفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠,٧٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. ويسجل كل من التضخم، بعد استبعاد تأثير الضرائب، وسعر الفائدة الأساسي ارتفاعا طفيفا. ويساهم تراجع مستويات العجز المالي في انخفاض رصيد الحساب الجاري في الولايات المتحدة.

تقرير خاص عن السلع الأساسية: تطورات السوق واقتصاديات عناصر الأرض النادرة

وفي الأحوال الاعتيادية، يمر عبر المضيق يوميا نحو ٢٠ مليون برميل من النفط، أي ما يعادل ٢٠٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي اليومي، منها ١٥ مليون برميل يوميا من النفط الخام. كذلك توقفت عمليات الإنتاج في عدد من المنشآت النفطية الرئيسية، سواء كإجراء احترازي أو بسبب بلوغ مرافق التخزين طاقتها الاستيعابية القصوى أو تعرضها لأضرار مباشرة. ورغم أن المخزونات الاستراتيجية والتجارية العالمية بلغت أعلى مستوياتها في خمس سنوات، مسجلة نحو ٨ مليارات برميل، فإنها لا توفر سوى هامش حماية جزئي.

وبعد أن بلغ سعر خام برنت ذروته ليسجل ١١٩ دولارا في العاشر من مارس، تراجع عقب أول تصريح من الإدارة الأمريكية بتوقعها قصر أمد الصراع، ثم إعلان وقف إطلاق النار. ولا يزال الوضع متقلبا، مع تزايد أجواء عدم اليقين. ويمر منحى العقود المستقبلية بوضعية الحالة المعكوسة (ارتفاع الأسعار الفورية مقارنة بأسعار العقود المستقبلية)، مما يشير إلى تعطل الإمدادات وارتفاع المخاطر الجغرافية—السياسية (الشكل البياني ١-١ ت خ - ١، اللوحة ٢). وكلما طال أمد الصراع، تضاءلت احتمالات عودة حركة النقل البحري وإنتاج الطاقة سريعا إلى مستويات ما قبل الحرب، مما تترتب عليه آثار واضحة على أسعار المنتجات المكررة.

وقد فرض تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط ضغوطا رافعة لأسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا. فقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في مركز تداول مرفق نقل الملكية Title Transfer Facility (TTF) في أوروبا بنسبة ٦١٪ بين أغسطس ٢٠٢٥ ومارس ٢٠٢٦، لتصل إلى ذروتها مسجلة ١٧,٧ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu). وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا إلى ٢٠,٨ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بزيادة قدرها ٨٠,٦٪ منذ أغسطس ٢٠٢٥، إذ يتجه ما يزيد على ثلاثة أرباع شحنات الغاز الطبيعي المسال العالمية العابرة للمضيق (أي خمس إجمالي الغاز الطبيعي المسال المنقول بحرا على مستوى العالم) إلى آسيا. وقد تضاءلت آفاق التعافي السريع في إنتاج الغاز وتصديره بعد الصراع في أعقاب الهجمات التي استهدفت حقل بارس الجنوبي الإيراني، وأدت إلى شن هجمات انتقامية على منشآت الطاقة في الخليج العربي، بما في ذلك حقل غاز رأس لفان القطري في ١٨ مارس. وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في مركز هنري هاب الأمريكي بنسبة ٤,٩٪ فقط لتصل إلى ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث يقترب مصدر الغاز الطبيعي المسال الأمريكيون من طاقتهم الإنتاجية القصوى، مما يحد من إمكانية تحويل إنتاج الغاز المحلي إلى محطات الغاز الطبيعي المسال. وتشهد أسواق العقود المستقبلية في مركز تداول مرفق نقل الملكية TTF استمرار تراجع السعر المستقبلي عن السعر الفوري، ليصل إلى ٧,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية حتى عام ٢٠٣١، بفضل التوقعات بتضاعف طاقة التصدير الأمريكية بحلول عام ٢٠٢٧. ومن المتوقع أن تقترب أسعار العقود المستقبلية في

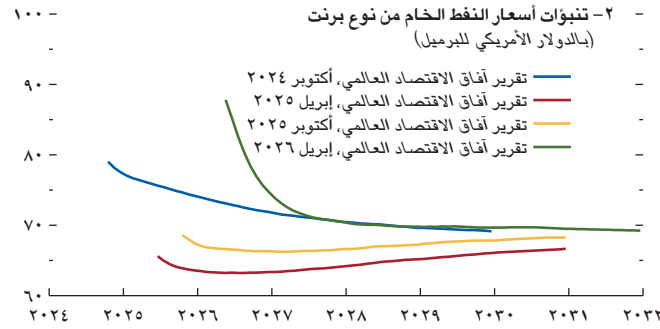
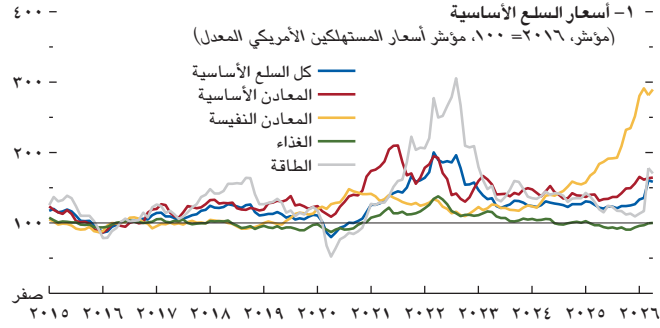
شهدت توقعات أسعار السلع الأساسية ارتفاعا ملحوظا مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فقد أدى الصراع العسكري في الشرق الأوسط إلى تغير جذري في توقعات الطاقة والغذاء، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز في زيادة تكلفة الوقود والبتروكيماويات والأسمدة. ولا تزال آفاق أسعار السلع الأساسية يهيمن عليها عدم اليقين، وإن كان ميزان الاحتمالات يميل إلى تجاوز التوقعات. وكلما طال أجل النزاع عما يفترضه التنبؤ المرجعي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تأخرت عودة عمليات الإنتاج والتصدير النفطية والغازية إلى مستويات ما قبل اندلاع الصراع وبنات أكثر تعقيدا. وفي الوقت ذاته، تراجعت أسعار الذهب والمعادن النفيسة الأخرى عن ذروتها قبل الصراع. ورغم تصاعد حالة عدم اليقين الجغرافي—السياسي، أدى جني المستثمرين الأفراد للأرباح—في ظل زيادة توقعات أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار—إلى انعكاس مسار المكاسب شبه القياسية المسجلة في أول شهرين من العام. ونتج عن الاضطرابات في سلاسل الإمداد ارتفاع أسعار المعادن الأساسية في الأسواق المتقلبة بالفعل بقوة الطلب وضعف العرض. كذلك ارتفعت أسعار الغذاء مع تعافي أسعار الحبوب من أدنى مستوياتها على الإطلاق، وهو ما يعزى أساسا إلى تزايد المخاوف بشأن الأحوال الجوية في مناطق الإنتاج الكبرى. وفي حال استمر الصراع، فإن ارتفاع أسعار النقل والأسمدة، إلى جانب تنامي الطلب على العليقة الحيوية، قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في أسعار الغذاء. ويتناول هذا التقرير الخاص أيضا الانعكاسات العالمية لنقص عناصر الأرض النادرة في الأسواق، مشيرا إلى أن هذا النقص قد يكبد البلدان المستوردة خسائر كبيرة في إجمالي الناتج المحلي. ويظل تجنب التوترات والقيود التجارية الخيار الأمثل لضمان استقرار الإمدادات؛ على عكس استخدام السياسات الصناعية الموجهة للحد من مخاطر سلاسل الإمداد الذي يفرض تكلفة باهظة على المالية العامة، وإن كانت التكلفة تتراجع حال تطبيق هذه السياسات في عدة بلدان مستوردة في آن واحد.

تطورات أسواق السلع الأساسية

ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٥٧,٦٪ بين أغسطس ٢٠٢٥ ومارس ٢٠٢٦ لتصل إلى ١٠٥,٨ دولار للبرميل نتيجة للصراع العسكري في الشرق الأوسط. وقد سجلت أسعار النفط ارتفاعا حادا في مارس مع توقف شحنات النفط عبر مضيق هرمز، وهو نقطة اختناق حيوية نظرا لمحدودية المسارات البديلة، مما أدى إلى تقلص صادرات النفط الخام بنحو ٨,٥ مليون برميل يوميا.

أعد هذا التقرير الخاص كريستيان بوغمانز (رئيس مشارك)، وبارثيشيا غوميز-غونزاليز، وهورهي ميراندا بينتو، وجان-مارك ناتال (رئيس الفريق)، وأندريا بالوسكي، بمساعدة بحثية من فرانسيس كوادروس بلوك، وماكسيميليانو هيريز أوسيس، وجوزيف موسى. ويستند هذا التقرير الخاص إلى دراسة Bogmans, Cuadros Bloch, and others (قيد الإصدار)، ودراسة Bogmans, Jerez-Osses, and others (قيد الإصدار).

الشكل البياني ١- ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأساسية



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance, L.P. ومؤسسة Haver Analytics: ونظام أسعار السلع الأولية الأساسية لدى صندوق النقد الدولي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ٢، ترد تواريخ الانتهاء على المحور السيني.

اقتصاديات عناصر الأرض النادرة: التأثير العالمي لنقص هذه العناصر والسياسات الصناعية ذات الصلة

الغرض

منذ عام ٢٠٢٠، أدت موجات متعاقبة من القيود التجارية التي فرضتها جميع التكتلات الاقتصادية الكبرى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالتعاون الدولي والنمو. ففي إبريل ٢٠٢٥، وبعد فترة وجيزة من فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية كبيرة على معظم شركائها التجاريين، وضعت الصين —أكبر منتج في العالم لعناصر الأرض النادرة— اشتراطات لترخيص تصدير سبعة من عناصر الأرض النادرة والمغناطيسات الدائمة المصنوعة من هذه العناصر، مما تسبب في اضطرابات مؤقتة وحادة في إمدادات الشركات المصنعة حول العالم.

وعلى غرار سائر المدخلات التي يصعب استبدالها في مجال الصناعة التحويلية فائقة التكنولوجيا، والتي تُنتج عبر سلاسل إمداد متركزة جغرافياً، تنطوي سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة على مواطن ضعف هيكلية. وقد أدت التوترات المحيطة بهذه المدخلات الحيوية إلى تفاقم المخاوف حيال الأمن الاقتصادي والتعجيل بإعادة توطين إنتاج عناصر الأرض النادرة وتنويع مصادر استيرادها.

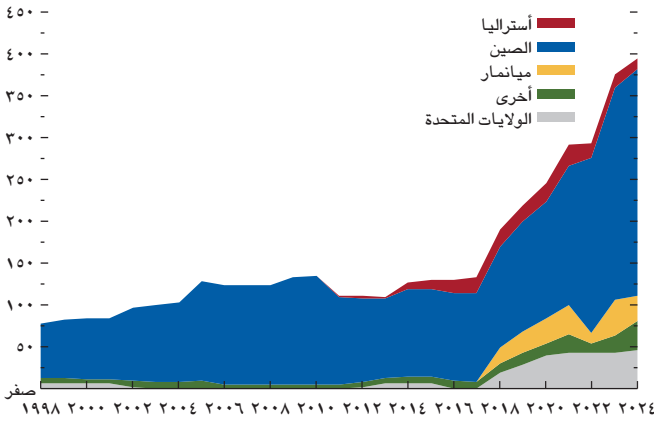
ومع استعادة الصناعة التحويلية لأهميتها الاستراتيجية، بات فهم اقتصاديات عناصر الأرض النادرة أمراً بالغ الأهمية.

مركز هنري هاب من حوالي ٣,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية حتى عام ٢٠٢١.

واتجه المتداولون الأفراد إلى تصفية جزء من استثماراتهم في المعادن النفيسة التي سبق شراؤها أملاً في ارتفاع الأسعار، في حين أدت اضطرابات سلاسل الإمداد إلى ضغوط رافعة لأسعار المعادن الأساسية. وقد قفز مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المعادن بنسبة ٣٦,٦٪ بين أغسطس ٢٠٢٥ ومارس ٢٠٢٦. وتصدرت أسعار المعادن النفيسة هذا الارتفاع، حيث ارتفع سعر الذهب بنسبة ٤٤,٤٪ مسجلاً مستويات قياسية تجاوزت ٥٠٠٠ دولار للأونصة، في ظل لجوء المستثمرين إلى أصول الملاذ الآمن وسط تصاعد حالة عدم اليقين الجغرافي—السياسي واستمرار المخاوف بشأن الدولار. ونتيجة لهذه الديناميكيات، وصل الطلب على صناديق الذهب الاستثمارية المتداولة في البورصة إلى مستويات قياسية، بالتزامن مع استمرار عمليات الشراء القوية من قبل البنوك المركزية. ومع ذلك، ومنذ بداية الصراع، أدى جني الأرباح على نطاق واسع في أسواق المعادن النفيسة — وسط رفع توقعات أسعار الفائدة وزيادة قوة الدولار — إلى تصحيحات حادة أعادت أسعار الذهب إلى مستوياتها في بداية العام. وفي الوقت ذاته، أدت اضطرابات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع أسعار المعادن الأساسية. فقد ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ٢٩,٥٪ عقب حوادث التعدين في شيلي وإندونيسيا، في حين زادت أسعار الألومنيوم بنسبة ٢٩,٨٪ بعد إغلاق مصاهر الألومنيوم في آيسلندا وموزمبيق والشرق الأوسط (أي ما يمثل نحو ٩٪ من الإنتاج العالمي للألومنيوم). وتشير أسواق العقود المستقبلية للمعادن الأساسية إلى ارتفاع الأسعار مجدداً عام ٢٠٢٦، مما يدل على قوة الطلب في ظل استمرار هشاشة العرض.

وقد فاق ارتفاع أسعار الغذاء انخفاض أسعار المشروبات، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة ٤,٧٪ بين أغسطس ٢٠٢٥ ومارس ٢٠٢٦. وقد انخفضت أسعار المشروبات بنسبة ٢٤,٨٪، نتيجة التراجع الحاد في أسعار الكاكاو بنسبة ٥٧,٤٪، حيث ساهم تحسن الأحوال الجوية في غرب إفريقيا في زيادة العرض والمخزونات، في حين تراجع الطلب العالمي. وتراجعت أسعار البن بنسبة ٩,٩٪ عقب موسم حصاد قياسي في البرازيل وتحسن أوضاع العرض في فييت نام. وعلى النقيض من أسعار المشروبات، تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٦,٠٪ في عام ٢٠٢٦. فقد انتعشت أسعار الحبوب من أدنى مستوياتها في الربع الأول من عام ٢٠٢٦ نتيجة تزايد المخاوف بشأن الأحوال الجوية في مناطق الإنتاج الرئيسية، في حين يتضح من أسعار العقود المستقبلية أن ارتفاع أسعار الوقود يُتوقع أن يساهم في تعزيز الطلب على مواد العليقة الحيوية، مثل زيت فول الصويا. وإذا استمر الصراع، فإن ارتفاع أسعار النقل والأسمدة المشتقة من الغاز، إلى جانب زيادة الطلب على مواد العليقة الحيوية، قد يدفع أسعار المواد الغذائية إلى المزيد من الارتفاع، وخاصة أسعار الحبوب.

الشكل البياني ١- ت خ ٢: تعدين عناصر الأرض النادرة حسب البلد، ١٩٩٨-٢٠٢٤ (آلاف الأطنان المترية سنوياً، بمعادل أكاسيد عناصر الأرض النادرة الكلية)



المصادر: دراسة Nassar and others 2023؛ ومسح "Rare Earths Statistics and Information" الصادر عن المركز الوطني لمعلومات المعادن، هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتتضمن سلسلة إمداد عناصر الأرض النادرة عدة مراحل متخصصة: التعدين، والتركيز، وفصل العناصر المتشابهة كيميائياً عبر الاستخلاص بالمذيبات، ثم التكرير في صورة معادن أو سبائك. وتستخدم هذه المعادن والسبائك لاحقاً كمداخلات في عمليات تصنيع ما بعد الإنتاج، بما في ذلك إنتاج المغناطيسات الدائمة. ومرحلة الفصل تحديداً عملية بالغة التعقيد من الناحية الفنية، إذ تتطلب مئات الخطوات لمعالجة هذه العناصر، فضلاً عن أنها كثيفة التلوث. كذلك فإن إنشاء قدرات جديدة للفصل والتكرير — وهما المرحلتان الرئيسيتان في معالجة عناصر الأرض النادرة — يستلزم استثمارات رأسمالية بمليارات الدولارات، وسنوات للحصول على الموافقات التنظيمية، وخبرات فنية متخصصة، مما يجعل تنوع القدرات في قطاع المعالجة على المدى القصير أمراً بالغ الصعوبة.

وبفضل الخبرة الفنية المكتسبة على مدى عقود، والبنية التحتية الراسخة، والاختلافات في أنظمة البيئة والعمل، والدعم الحكومي، أصبحت الصين أكبر منتج في العالم لعناصر الأرض النادرة خلال العقد الأول من الألفية الثانية. أما اليوم، فتختلف هيمنة الصين اختلافاً كبيراً عبر مختلف أنواع عناصر الأرض النادرة ومراحل سلسلة الإمداد. ففيما يتعلق بالعناصر الأرضية النادرة الخفيفة، أدى تنوع أنشطة التعدين إلى تراجع حصة الصين من الناتج العالمي من ذروتها التي بلغت ٩٧٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٥٨٪ عام ٢٠٢٤ (الشكل البياني ١- ت خ ٢). إلا أن الصين لا تزال تستحوذ على ٨٨٪ من الطاقة العالمية لفصل الأكاسيد و٩٣٪ من طاقة تكرير المعادن. وفيما يتعلق بالعناصر الأرضية النادرة الثقيلة، تحتفظ الصين بسببه احتكار كامل لسلسلة الإمداد العالمية: ٩٨٪ من التعدين (بما في ذلك التعدين من ميانمار؛ الشكل البياني ١- ت خ ٣، اللوحة ٢).

ويتناول هذا التقرير الخاص سؤالين: (١) ما الأثر الاقتصادي الكلي لحدوث اضطرابات كبيرة في سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة عبر مختلف القطاعات والبلدان؟ و(٢) ما تكلفة الحد بدرجة كافية من مخاطر هذه السلاسل خلال العقد المقبل؟

الأسس: الهيكل السوق لعناصر الأرض النادرة

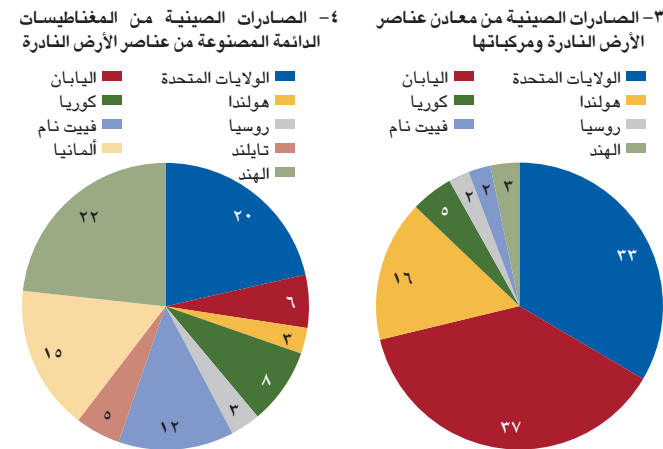
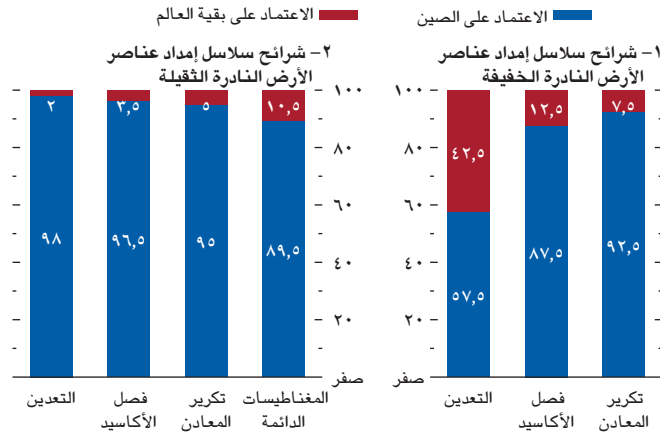
عناصر الأرض النادرة هي مجموعة مؤلفة من ١٧ معدناً متشابهة كيميائياً، تنقسم عادة إلى فئتين بناءً على الوزن الذري: عناصر الأرض النادرة الخفيفة (LREEs) وعناصر الأرض النادرة الثقيلة (HREE)، وهي أقل وفرة بكثير في قشرة الأرض مقارنة بعناصر الأرض النادرة الخفيفة. وتتميز عناصر الأرض النادرة بخصائص كيميائية وفيزيائية فريدة، بما في ذلك مغناطيسية استثنائية وقدرة تحفيزية عالية، مما يجعلها مدخلات قيمة في التطبيقات الإلكترونية والمغناطيسية والبصرية والتحفيزية. وتستخدم هذه العناصر بكميات محدودة، ولا غنى عنها في الصناعة التحويلية للسيارات (ولا سيما المركبات الكهربائية) والطاقة المتجددة ومصافي النفط ومنظومات الدفاع وأشباه الموصلات والإلكترونيات الاستهلاكية. ولعل أهم استخدام لعناصر الأرض النادرة هو المغناطيس الدائم، الذي ابتكرته شركة جنرال موتورز عام ١٩٨٣، حيث يتم دمج ما يصل إلى أربعة عناصر أرضية نادرة مع الحديد واليورون لتكوين سبيكة شديدة المغناطيسية تحافظ على خصائصها في درجات الحرارة المرتفعة. وتعمل هذه المغناطيسات الدائمة على تحويل الطاقة الكهربائية إلى حركة (أو العكس)، مما يجعلها إحدى ركائز التحول نحو الطاقة النظيفة والصناعة التحويلية المتقدمة.

وعناصر الأرض النادرة هي إحدى أسواق السلع الأساسية الصغيرة نسبياً، إذ بلغت قيمة أكاسيد عناصر الأرض النادرة نحو ٦ مليارات دولار، وقيمة المغناطيسات الدائمة نحو ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ (تقرير Market Data Forecast 2025). وبالتالي، يتزايد اعتماد اقتصاديات عناصر الأرض النادرة على أربعة عناصر فقط من أصل ١٧ عنصراً: النيوديميوم والبراسيوديميوم (عناصر أرضية نادرة خفيفة) والتيربيوم والديسبروسيوم (عناصر أرضية نادرة ثقيلة). وتشكل هذه العناصر الأربعة مجتمعة ٩٦٪ من إجمالي قيمة سوق أكاسيد عناصر الأرض النادرة^١، على الرغم من أنها لا تمثل سوى ٢٣٪ من إنتاج هذه الأكاسيد من حيث الوزن^٢.

^١ إجمالي أكاسيد عناصر الأرض النادرة يمثل حاصل جمع جميع فئات أكاسيد عناصر الأرض النادرة (REOs) الموجودة في المواد المستخرجة من المناجم. وهو مقياس متسق لمقارنة مخرجات عناصر الأرض النادرة عبر المناجم والرواسب والبلدان.

^٢ يعكس هذا التركيز الفائق للقيمة الطلب القوي على المغناطيسات الدائمة — وهي الاستخدام الأوسع والأسرع نمواً لعناصر الأرض النادرة: إذ تستهلك ٨٣٪ من قيمة جميع أكاسيد عناصر الأرض النادرة — والتكوين الطبيعي لرواسب عناصر الأرض النادرة التي تنتج عناصر أقل طلباً مثل اللانثانوم والسيريم بكميات أكبر كثيراً مقارنة بالعناصر المغناطيسية ذات الأعلى طلباً مثل النيوديميوم والبراسيوديميوم والتيربيوم والديسبروسيوم.

الشكل البياني ١- ت خ-٣: متوسط الاعتماد على الواردات من الصين حسب شرائح سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة (٧)



المصادر: دراسة Bedford 2025؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة (WITS)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند اللوحات ١ و٢ إلى بيانات إنتاج ٢٠٢٣-٢٠٢٤ الواردة في دراسة Bedford (2025). وتستند اللوحات ٣ و٤ إلى بيانات عام ٢٠٢٤ المستمدة من قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية

الإيجابي، مسجلة معدلات نمو سنوية من رقمين على أساس سنوي مقارنة (الشكل البياني ١- ت خ-٤). وفي أكتوبر ٢٠٢٥، أعلنت الصين عن اشتراطات أكثر صرامة بشأن ترخيص عناصر الأرض النادرة، والتي تم تعليقها لاحقاً في نوفمبر بموجب اتفاقية صينية أمريكية. وفي يناير ٢٠٢٦، فرضت الصين قيوداً على صادرات العناصر الأرضية النادرة الثقيلة إلى اليابان. ورغم هذه التطورات، استمرت قوة نمو صادرات عناصر الأرض النادرة في يناير وفبراير ٢٠٢٦. وقد ازداد قلق صناع السياسات في البلدان المعتمدة على الاستيراد بشأن التداعيات الاقتصادية الكلية لاضطرابات الإمداد المحتملة. وعلى الرغم من صغر حجم سوق عناصر الأرض النادرة نسبياً، فإن استخدامها يفتح المجال أمام خلق قيمة بتريليونات الدولارات في المراحل المتقدمة للإنتاج عبر مختلف القطاعات على مستوى العالم.

٩٧٪ من فصل الأكاسيد، و٩٥٪ من تكرير المعادن، و٩٠٪ من إنتاج المغناطيس الدائم (دراسة Bedford 2025).^٣ ويؤدي هذا التركيز إلى نقاط اختناق محتملة في سلسلة الإمداد. ففي حين يُشكل التركيز الجغرافي في تعدين العناصر الأرضية النادرة نقطة اختناق محتملة مهمة، تُعدّ مراحل الفصل والتكرير من أكثر الاختناقات حدة، إذ تمرّ جميع مركّزات العناصر الأرضية النادرة تقريباً، بغض النظر عن منشئها، عبر مرافق المعالجة الصينية. وصناعة المغناطيس الدائم من المراحل الأخرى في سلسلة الإمداد التي تستحوذ الصين على حصة سوقية مهيمنة منها (تصل إلى ٩٠٪). ومع ذلك، يخضع هذا القطاع لمعوقات أقل أمام توسع القدرات الإنتاجية: فيعمل بالفعل العديد من شركات إنتاج المغناطيس المتطورة في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا، ولكن على نطاق أصغر من الصين عادة (الشكل البياني ١- ت خ-٣).^٤ وفي العديد من التطبيقات، لا تُعدّ عناصر الأرض النادرة مواد غير قابلة للاستبدال تماماً: فغالباً ما توجد لها بدائل، ولكن هذه البدائل تشوبها عيوب من حيث الكفاءة أو الوزن أو الحجم أو التكلفة. وتشير البحوث إلى أن إمكانية استبدال العناصر الأرضية النادرة الثقيلة أدنى بكثير مقارنة بإمكانية استبدال العناصر العادية، حيث أحرزت العناصر الأرضية النادرة الثقيلة ٧٨ من ١٠٠ على مؤشر قابلية الاستبدال (حيث يشير الرقم ١٠٠ إلى عدم وجود بديل مناسب)، مقابل ٥٧ نقطة لعناصر الأرض غير النادرة (دراسة Graedel and others 2015). وفي حين أن بعض العناصر الأرضية النادرة لا بديل لها، يمكن للبعض الآخر أن تحل محله جزئياً بعناصر أقل جودة حال توافر الوقت والموارد اللازمين لذلك.

التأثير الاقتصادي الكلي لاضطرابات الإمداد

في أعقاب فرض الصين اشتراطات خاصة للترخيص في ٤ إبريل ٢٠٢٥ — لا سيما فيما يتعلق بالعناصر الأرضية النادرة الثقيلة والمنتجات ذات الصلة، ومنها المغناطيسات الدائمة، شهدت الفترة ما بين إبريل ويونيو تباطؤاً عالمياً حاداً في صافي صادرات المغناطيس الدائم التي انخفضت بنحو ٧٠٪ على أساس سنوي مقارنة حتى مايو ٢٠٢٥. ويشير ذلك إلى حدوث اضطراب على مستوى النظام تجاوز المنتجات الخاضعة للضوابط الرسمية، إلا أنه كان قصير الأجل، حيث عادت أحجام الصادرات الصينية الشهرية سريعاً إلى مسارها

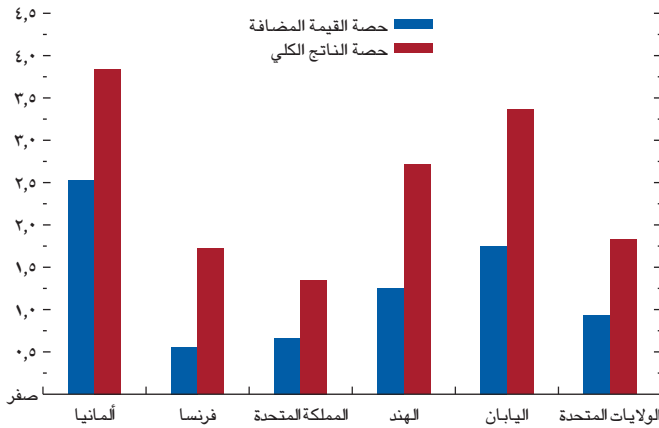
^٣وفقاً للأعراف السائدة في هذا القطاع، غالباً ما يتم دمج إنتاج ميانمار من العناصر الأرضية النادرة الثقيلة مع الإنتاج الصيني، مما يعكس التكامل الوثيق بين قطاعي العناصر الأرضية النادرة في البلدين من خلال الاستثمارات في التنقيب والاستخراج وروابط المعالجة في عمليات ما بعد الإنتاج.

^٤تنشأ نقطة اختناق عندما تجتمع ثلاثة شروط: تركيز جغرافي شديد في بلد واحد، واضطرابات محتملة، ومعوقات أمام التنويع السريع.

^٥في ظل استهلاك الصين لعناصر الأرض النادرة، والذي يُمثل ٥٠٪-٦٠٪ من إنتاجها، تبدو هيمنة الصين على السوق أقل وضوحاً إلى حد ما. ولا سيما في مجال تعدين عناصر الأرض النادرة الخفيفة، حيث تستهلك الصين معظم إنتاجها محلياً. أما في جميع المراحل الأخرى عبر سلسلة الإمداد، فيظل الاعتماد على الصين مرتفعاً (حيث يتم استيراد ٧٤٪-٩٦٪ من إجمالي الواردات من الصين). راجع المرفق ١-١ على شبكة الإنترنت، الجزء الأول. جميع المرفقات متاحة على الإنترنت عبر الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

الشكل البياني ١- ت خ-٥: القيمة المضافة والناتج الكلي المعرّضان للمخاطر

(٪ من السلع والخدمات التي تستخدم عناصر الأرض النادرة كمداخلات)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، جداول المدخلات والمخرجات، ٢٠٢٥؛ ودراسة Nassar and others 2025؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

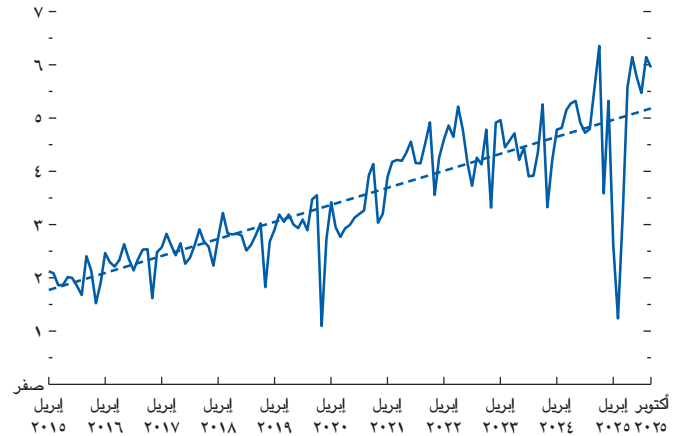
ملحوظة: تستند الحسابات إلى دراسة Nassar and others 2025، التي تتضمن مقاييس لمدى اعتماد الناتج الكلي في كل قطاع على عناصر الأرض النادرة على مستوى جداول المدخلات والمخرجات التفصيلية 405×405 الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي. وتم إعداد مقاييس الاعتماد بناءً على هيكل المدخلات والمخرجات الأمريكي أولاً ثم تحويلها باستخدام تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدخلات والمخرجات الذي يضم ٥٠ قطاعاً اعتباراً من عام ٢٠١٧. وباستخدام إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدخلات والمخرجات، تُستخلص حصص الاستهلاك المعتمد على عناصر الأرض النادرة لكل قطاع في فزاري البلدان. وتُحسب حصة القيمة المضافة باعتبارها القيمة المضافة المنسوبة إلى الأنشطة المعتمدة على عناصر الأرض النادرة مقسومة على إجمالي الناتج المحلي. وتُعرف حصة الناتج الكلي بأنها الناتج الكلي المعتمد على عناصر الأرض النادرة في اقتصاد ما مقسوماً على إجمالي الناتج الكلي لذلك الاقتصاد.

بافتراضه عدم إمكانية الاستعاضة عن العناصر الأرضية النادرة والمغناطيسات ببدائل أخرى على الإطلاق، ولكنه يبخس من قدر الخسائر في الوقت ذاته بتجاهله الآثار التعاقبية على المدخلات والمخرجات عبر مختلف القطاعات. ولتحديد حجم الخسائر المحتملة في إجمالي الناتج المحلي نتيجة اضطراب إمدادات عناصر الأرض النادرة، لا بد من مراعاة كل من إمكانية الاستعاضة عن هذه العناصر بغيرها والروابط البينية القائمة بين القطاعات المتضررة مباشرة من نقص العناصر الأرضية النادرة وتلك التي تعتمد عليها. ففي حالة نقص المغناطيسات الدائمة على سبيل المثال، سيتعطل إنتاج السيارات الكهربائية، وسيُسفر ذلك عن آثار جانبية قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل وتؤثر على إنتاج سلع وخدمات أخرى. ويتفاقم التأثير في القطاعات التي لا تتوفر فيها بدائل لعناصر الأرض النادرة.

ولهذا الغرض، يتضمن هذا التقرير الخاص تصميم نموذج اقتصاد مفتوح وصغير يحتوي على روابط شبكية ومعايرته (دراسة Silva and others 2024)، يفترض النموذج نقص إمدادات عناصر الأرض النادرة المستوردة؛ راجع المرفق ١-١ على شبكة الإنترنت، الجزء الثاني، لمزيد من التفاصيل).

الشكل البياني ١- ت خ-٤: الصادرات الصينية من المغناطيسات الدائمة المصنوعة من عناصر الأرض النادرة ومكونات مغناطيسات عناصر الأرض النادرة المخصصة لإنتاج المغناطيسات الدائمة

(آلاف الأطنان المترية: الخط المتقطع = الاتجاه العام)



المصادر: الإدارة العامة للجمارك في جمهورية الصين الشعبية (GACC)، ومجلس هونغ كونغ لتنمية التجارة، إحصاءات الجمارك الصينية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

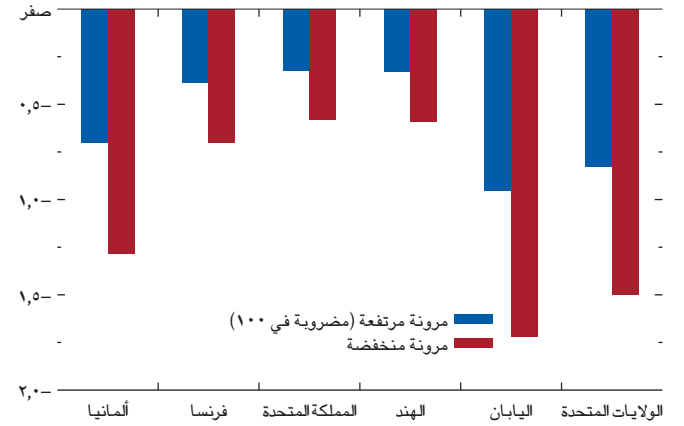
ملحوظة: البيانات مستمدة من السلسلة "CN: Export: HS 8: Permanent Magnets or Articles of the series Going to Be Permanent Magnets, of Rare-Earth Metals", Code HS 850511.

ويشير تحليل أجراه خبراء صندوق النقد الدولي لبيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى أن عناصر الأرض النادرة تُستخدم كمداخلات في ٣٤ قطاعاً من أصل ٤٠٥ قطاعاً في الاقتصاد الأمريكي (دراسة Nassar and others 2025). وقد أضافت هذه القطاعات مجتمعة ٢٣٣ مليار دولار أمريكي إلى قيمة السلع والخدمات في عام ٢٠١٧، أي ما يعادل ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وتشير التقديرات إلى أن حصة القيمة المضافة المعتمدة على عناصر الأرض النادرة كبيرة أيضاً في كل من الاقتصادات المتقدمة الأخرى والأسواق الصاعدة الرئيسية: فرنسا (٠,٤٪)، وألمانيا (٢,٥٪)، والهند (١,٣٪)، واليابان (١,٧٪)، والمملكة المتحدة (٠,٦٪). ويتضح من هذه التقديرات أن التعرض لمخاطر عناصر الأرض النادرة يتباين بدرجة كبيرة بين البلدان نتيجة الفروق في التركيبة القطاعية والأهمية النسبية للصناعات كثيفة الاستخدام لهذه العناصر، مثل صناعة السيارات والطاقة المتجددة والإلكترونيات (الشكل البياني ١- ت خ-٥).

وتتيح هذه التقديرات مقياساً أولياً للقيمة المضافة المعرضة للخطر يوضح حجم الخسائر المحتملة في إجمالي الناتج المحلي بافتراض حدوث اضطرابات حادة ومطولة في توريد عناصر الأرض النادرة. ويكشف مقياس القيمة المضافة المعرضة للخطر عن الأهمية الاقتصادية الكلية للمغناطيسات الدائمة المصنوعة من عناصر الأرض النادرة: ففي الولايات المتحدة، تشكل هذه المغناطيسات حوالي ٧٠٪ من مقياس القيمة المضافة المعرضة للخطر.

ولكن مقياس القيمة المضافة المعرضة للخطر يُغفل آليات تصحيح مهمة. فهو يُبالغ على الأرجح في تقدير الخسائر

الشكل البياني ١- ت خ-٦: خسائر الناتج حسب البلد نتيجة اضطرابات كبيرة في إمدادات عناصر الأرض النادرة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي. ملحوظة: تستند السيناريوهات إلى اضطرابات بنسبة ٨٠٪ في الإمدادات تؤثر على ٨٠٪ من السلع المستوردة، وتحديدًا عناصر الأرض النادرة والمغناطيسات. ويستخدم سيناريو المرونة المرتفعة مرونة إحلال قدرها ٠,٨ بين السلع المستوردة وأصنافها على نحو ما ورد في دراسة Alfaro and others (2025)، بينما يستخدم سيناريو المرونة المنخفضة مرونة قدرها ٠,١٥.

ويُحلل النموذج صدمة في إمدادات عناصر الأرض النادرة تؤثر على القطاعات المستهلكة لها — بما في ذلك بشكل غير مباشر من خلال روابط المدخلات والمخرجات — والانعكاسات على الأسعار والأجور الحقيقية وصافي الأصول الأجنبية^٦. تمت معايرة النموذج ليشمل مجموعة من الاقتصادات الكبرى المعتمدة على هذه العناصر، ويستند إلى جدول مدخلات ومخرجات يتضمن عناصر الأرض النادرة، تم إعداده بناءً على بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. ويحلل النموذج استجابة كل بلد لانخفاض مستمر بنسبة ٨٠٪ في جميع مدخلات عناصر الأرض النادرة — الأكاسيد والمعادن والمركبات والمغناطيسات — وهو ما يتسق مع متوسط تركيز الاستيراد من مُورد واحد في كل من الاقتصادات المتقدمة. وتشير نماذج المحاكاة إلى أن حجم اضطرابات سلاسل الإمداد يتوقف إلى حد كبير على إمكانيات الإحلال. فحينما يكون المجال محدود أمام الشركات لاستبدال عناصر الأرض النادرة، وهو السيناريو الأساسي للآفاق الزمنية القصيرة الأقل من عام (دراسة Nassar and others 2025)، قد تتجاوز خسائر إجمالي الناتج المحلي تلك المتوقعة وفقًا لمقياس القيمة المضافة المعرضة للخطر (الشكل البياني ١- ت خ-٦). ويؤدي تفاقم الآثار بفعل الانتشار الشبكي إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٥٪ في الولايات المتحدة، أي حوالي ضعف مقياس

القيمة المضافة المعرضة للخطر. وفي المقابل، ينخفض إجمالي الناتج المحلي بنحو ١,٢٪ في ألمانيا (في حين يبلغ مقياس القيمة المضافة المعرضة للخطر ٢,٥٪). ويعكس هذا الاختلاف قوة الروابط الأمامية في القطاعات الأمريكية كثيفة الاستخدام لعناصر الأرض النادرة مقارنة بنظيراتها في ألمانيا، لا سيما قطاعات السيارات والمعدات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات. وعند زيادة مرونة الإحلال في النموذج — حال توافر فرصة أكبر أمام الشركات المنتجة للتكيف (وهو ما ينطبق عادة على الآفاق الزمنية الأطول التي تتجاوز خمس سنوات، على غرار ما ورد في دراسة Alfaro and others 2025)، تتضاءل الخسائر المقدرة في إجمالي الناتج المحلي لتبلغ في المتوسطه ٠,٠٦٪ فقط^٧.

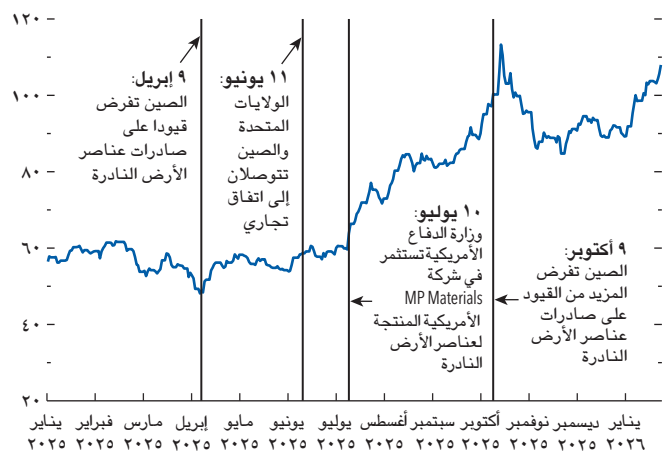
مواجهة مخاطر اضطرابات الإمداد

استجابة لتركز إمدادات عناصر الأرض النادرة، تتبنى البلدان والشركات مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيف. ويتيح اختزان الأرصدة هامش أمان قصير الأجل ضد الاضطرابات، وقد يردع تدابير الإكراه، ولكنه لا يعالج التبعية الهيكلية، وقد يكون عرضة للقيود في الواقع العملي. وإعادة التدوير كذلك مبشرة على المدى الطويلة، ولكن في سوق سريعة النمو، لا يمكن أن تكون مصدرًا رئيسيًا للإمدادات في الوقت الحالي. وبالمثل، فإن تفوق المغناطيس الدائم من حيث الأداء يجعل الإحلال واسع النطاق غير مرجح على المدى القريب. وفي هذا السياق، برزت استجابات رئيسية على المدى المتوسط مثل إعادة التوطين وتنويع الواردات، على الرغم من عدم اليقين بشأن جدواها في ضوء الإطار الزمني الطويل اللازم لصياغة هذه التدابير، وتحديات التنسيق، والنقص المحتمل في العمالة الماهرة. وفي أعقاب اشتراط الصين ترخيص تصدير عناصر الأرض النادرة في إبريل ٢٠٢٥، سارعت الاقتصادات المتقدمة إلى تنفيذ سياسات صناعية لتقليص الاعتماد على سلاسل الإمداد التي تصدرها الصين. وقد تركزت الجهود في هذا المجال على ثلاثة مناهج. أولاً، تم تعيين حدود دنيا للأسعار وإبرام اتفاقيات شراء مسبقة لإتاحة قدر من اليقين الاستثماري في الأسواق المتقلبة، حيث إن العديد من مشروعات عناصر الأرض النادرة غير مجدية تجارياً بالأسعار الحالية للنيوديميوم (حوالي ٥٥ دولاراً أمريكياً للكيلوغرام؛ راجع الشكل البياني ١-١-١ في المرفق على شبكة الإنترنت). فعلى سبيل المثال، تضمن اتفاق يوليو ٢٠٢٥ المبرم بين الحكومة الأمريكية وشركة MP Materials الأمريكية المنتجة لعناصر الأرض النادرة آلية لحماية أسعار أهم منتجات عناصر الأرض النادرة على غرار عقد خيار القاع، كما ركزت المناقشات خلال اجتماعات مجموعة السبعة رفيعة المستوى بشأن المعادن الحيوية على مسألة الحد الأدنى للأسعار بوجه عام.

^٧ تقدر دراسة (Alfaro and others 2025) مرونة الإحلال بين عناصر الأرض النادرة والعمالة في كل قطاع، استناداً إلى استجابات مختلف القطاعات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ لصدمة عناصر الأرض النادرة في عام ٢٠١٠. وتتراوح التقديرات بين ٠,٨ و ١,٤، بحسب درجة التصحيحات التي أجرتها البلدان على المدى المتوسط، بما في ذلك الابتكار.

^٦ وفقاً للنموذج، تتكيف البلدان مع الصدمة عبر إجراء تصحيحات محلية للوصول إلى حالة التوازن العام، بافتراض تعرضها لنفس الصدمة، ويقتصر التصدير على قطاعات السلع الأساسية. وبالتالي، يُفترض أن تكون القطاعات كثيفة الاعتماد على عناصر الأرض النادرة، كقطاعات السيارات، محلية بالكامل.

الشكل البياني ١ - ت خ ٧: إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة في قطاع عناصر الأرض النادرة (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: مؤسسة S&P Global ومؤسسة S&P Capital IQ Pro وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: جرى تحديد الشركات باستخدام منصة Capital IQ من خلال البحث بالكلمات المفتاحية عن المصطلحات المرتبطة بعناصر الأرض النادرة في أوصاف الشركات وأنشطتها التجارية. واقتصرت العينة على الشركات العاملة المدرجة في البورصة التي يقع مقرها الرئيسي خارج الصين. وأسفر البحث الأولي عن تحديد ٣١٥ شركة. ثم خضعت جميع الشركات لمراجعة يدوية للإبقاء فقط على الشركات المنخرطة فعلياً في استخراج عناصر الأرض النادرة أو معالجتها أو إنشاء المشروعات المرتبطة بها. واستبعدت الشركات التي تضمن توصيفها مجرد إشارات عابرة إلى عناصر الأرض النادرة، مما أسفر عن عينة نهائية تضم ٨٩ شركة.

وثانياً، قدمت الحكومات دعماً مالياً مباشراً — من خلال استثمارات في حصص الملكية وقروض ومنح — لتوفير رأس المال والتأكيد على التزامها على المدى الطويل.^٨ وثالثاً، تسعى الاتفاقيات الموقعة في أكتوبر ٢٠٢٥ بين الولايات المتحدة وأستراليا واليابان وماليزيا وتايلند، إلى جانب خطة عمل مجموعة السبعة بشأن المعادن الحيوية، إلى تعزيز التمويل المشترك وتنسيق عمليات الشراء، ونجحت في تعبئة ما يقدر بنحو ٦,٤ مليار دولار من التمويل العام والخاص للحد من مخاطر سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة. وقد أثبتت هذه التدابير فعاليتها في تحسين الأفاق المالية للشركات المدرجة في البورصة في هذا القطاع (الشكل البياني ١ - ت خ ٧).

القياس الكمي لتأثير السياسات الصناعية في الحد من مخاطر سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة

نظراً لارتفاع تكلفة إعادة التوطين، ينبغي لصناع السياسات الموازنة بين خسائر عدم الكفاءة الناتجة عن إعادة

^٨ تتضمن اتفاق شركة MP Materials المبرم في يوليو ٢٠٢٥ مكونات كبيرة من حصص الملكية والقروض، كما يتضمن اتفاق يناير ٢٠٢٦ المبرم بين وزارة التجارة الأمريكية وشركة USA Rare Earth مزيجاً من المساهمات الحكومية في رأس المال والإقراض دون أسعار الفائدة السوقية والتمويل الفيدرالي المباشر (في صورة منح)، لدعم توسعة الطاقة الإنتاجية المحلية.

التوطين في الظروف العادية وخسائر الاضطرابات المتوقعة في أوقات الأزمات. ويُسْتَحْسَن النظر إلى الحد من المخاطر في الوضع الأمثل باعتباره وثيقة تأمين تتناسب تكلفة أقساطها في الظروف العادية (خسائر عدم الكفاءة) مع الأضرار المتوقعة في أوقات الأزمات (خسائر الاضطرابات).^٩ وبناءً على هذه الاعتبارات، يركز صناع السياسات عادةً على تخفيف المخاطر بدلاً من فك الروابط كلياً. وتجدر الإشارة إلى أن هناك اعتبارات مماثلة أيضاً فيما يتعلق بالسلع والمنتجات الأخرى، بما في ذلك الطاقة والغذاء والأسمدة وأشياء الموصولات.

ولتحليل السياسات الصناعية البديلة، تم تصميم نموذج تجاري ديناميكي للسوق العالمية لعناصر الأرض النادرة ومعايرته في هذا التقرير الخاص. ويتضمن النموذج منتجين في بلدان مختلفة تستثمر في قدرات الاستخراج والمعالجة لإنتاج العناصر الأرضية النادرة الخام والمجهزة. وتستند معايرة النموذج إلى بيانات تفصيلية عن السوق والقطاع والجيولوجيا (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ١ - ١ على شبكة الإنترنت، الجزء الثالث).

ويُستخدم هذا النموذج لتقييم أثر تطبيق سياستين صناعيتين — إعانات الاستثمار والحد الأدنى للأسعار — على فصل الأكاسيد (المرحلة الأكثر أهمية في عملية المعالجة) وفق سيناريوهين افتراضيين: إما التنفيذ الأحادي — كما هو الحال في مثال الشركات المنتجة الأمريكية — أو التنفيذ المتزامن عبر جميع البلدان المستوردة.^{١٠} ولبيان المفاضلات الاقتصادية، تمت معايرة أدوات السياسة لتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة ٢٥٪ في معالجة عناصر الأرض النادرة بحلول عام ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة.^{١١} وتزيد هذه النسبة بمقدار ١٥ نقطة مئوية عنها في السيناريو الأساسي (الذي يفترض عدم تغيير السياسات) وتتسق مع توقعات الوكالة الدولية للطاقة (IEA 2025).^{١٢} ويُستخدم المعيار المرجعي ذاته في حالة التنفيذ المتزامن لتسليط الضوء على التكلفة التي تتحملها المالية العامة في حالة تحرك عدة بلدان في وقت واحد للحد من مخاطر الإمدادات بدلاً من القيام بذلك بشكل أحادي.

ويُتيح هذا التحليل استخلاص عدد من النتائج (الشكل البياني ١ - ت خ ٨). أولاً، يتطلب تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي بنسبة ٢٥٪ تدخلات كبيرة. ففي سيناريو التدخل الأحادي على سبيل المثال، يجب أن تغطي إعانات الاستثمار ٧٧,٢٪

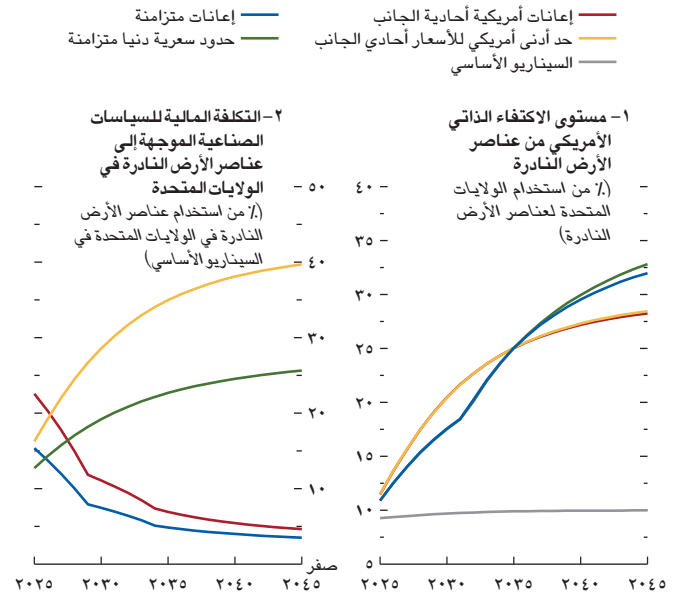
^٩ علاوة على ذلك، قد تتضاءل العوائد المتأتبة من تعزيز الأمن الاقتصادي بمرور الوقت، إذ إن أول ١٠٪-٢٠٪ من زيادة الاكتفاء الذاتي تحقق أكبر خفض في مستوى التعرض للمخاطر. ويعني ذلك أن تحقيق درجات محدودة من الاكتفاء الذاتي يمكن أن يحد بدرجة كبيرة من مخاطر اضطرابات سلاسل الإمداد، وبأقل تكلفة ممكنة من حيث خسائر عدم الكفاءة (Clayton, Maggiori, and Schreger 2024).

^{١٠} تجري حالياً مناقشة الحد الأدنى للأسعار بين صناع السياسات في مجموعة السبعة، في حين تمثل إعانات الاستثمار مؤشراً بديلاً لفئة واسعة من تدابير دعم الإنفاق الرأسمالي المطبقة في الواقع العملي، بما في ذلك المنح والإقراض دون سعر الفائدة السوقية.

^{١١} يُعرف الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة في هذا التقرير بأنه حصة الاستهلاك المحلي من عناصر الأرض النادرة المتوفرة إما عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد من بلدان أخرى بخلاف الصين (عبر التوريد من البلدان الصديقة).

^{١٢} راجع المرفق ١ - ١ على شبكة الإنترنت، الجزء الثالث، للاطلاع على تحليل لهدف أكثر طموحاً يتوخى تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة ٥٠٪.

الشكل البياني ١- ت خ- ٨: سياسات صناعية بديلة لتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة ٢٥٪ من عناصر الأرض النادرة في الولايات المتحدة: فعاليتها وتكلفتها على المالية العامة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: إعانات الاستثمار لمصافي التكرير الأمريكية بنسبة ٧٧,٢٪ وإعانات الاستثمار لمصافي التكرير خارج الصين بنسبة ٧٧,٨٪؛ ودعم الحد الأدنى للأسعار لمصافي التكرير الأمريكية بما يعادل ٢,٤٢ ضعف سعر السوق خلال الفترة؛ ودعم الحد الأدنى للأسعار لمصافي التكرير خارج الصين بما يعادل ٢,٢ ضعف سعر السوق خلال الفترة. ويفترض السيناريو الأساسي نمو الطلب العالمي بنسبة ٤,٧٪ في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، ونمو الطلب العالمي بنسبة ١,٤٢٪ في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٤.

من إجمالي تكاليف الاستثمار كي تصل الولايات المتحدة إلى الاكتفاء الذاتي بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥. وهناك حاجة أيضا إلى تدخل كبير على مستوى السياسات في سيناريو الحد الأدنى للأسعار: ٢,٤ ضعف سعر السوق خلال فترة معينة في سيناريو التدخل الأحادي. وتعكس هذه التدخلات الكبيرة من خلال السياسات الكفاءة النسبية للشركات المنتجة الصينية، ولكنها تشير أيضا إلى تأثيرات سعرية مهمة. فنظرا لوجود طاقات إنتاجية كبيرة بالفعل في قطاعي تعدين وتكرير عناصر الأرض النادرة، فإن زيادة الإنتاج في سوق مشبعة بالإمدادات تؤدي إلى انخفاض الأسعار والأرباح، مما يحد من حوافز الاستثمار الخاص، ويتطلب، في ظل ثبات العوامل الأخرى، تدخلات حكومية أكثر سخاء للتشجيع على استحداث طاقات إنتاجية إضافية.

ثانيا، فقياسا بالقيمة الحالية، عادة ما تكون إعانات الاستثمار أكثر كفاءة من حيث تأثيرها على المالية العامة مقارنة بالحد الأدنى للأسعار. ويعكس ذلك حقيقة أن إعانات الاستثمار تستهدف الطاقات الإنتاجية الجديدة، في حين يحقق الحد الأدنى للأسعار أرباحا غير متوقعة للشركات المنتجة القائمة

من خلال دعم الإنتاج الحالي. وبالتالي، فإن صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإعانات الموجهة لتحقيق نسبة مستهدفة من الاكتفاء الذاتي أقل من صافي القيمة الحالية لتدخلات الحدود السعريّة الدنيا اللازمة لتحقيق الهدف نفسه. ولتحقيق النسبة المستهدفة البالغة ٢٥٪ في إطار السيناريو الأحادي، تبلغ تكلفة إعانات الاستثمار على المالية العامة الأمريكية خلال العقد الأول ١٤١٪ من حجم السوق الأمريكية السنوي، أي ما يعادل حوالي ١,١٩ مليار دولار (٠,٨١ مليار دولار). وفي الوقت ذاته، عادة ما تكون إعانات الاستثمار أعلى تكلفة على المدى القصير (الشكل البياني ١- ت خ- ٨، اللوحة ٢) مقارنة بالحد الأدنى للأسعار، نظرا لأنها تحمل المالية العامة بنفقات فورية، ثم تنخفض تكلفتها على المدى الطويل بمجرد أن يقتصر الاستثمار على إحلال رأس المال المستهلك.

ثالثا، يحد التحرك المتزامن لتحقيق الاكتفاء الذاتي المستهدف من التكلفة على المالية العامة. فعلى سبيل المثال، حينما تتحرك جميع الاقتصادات المستوردة لتشجيع الاستثمار في التكرير، يتحقق الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة من خلال بناء طاقة إنتاجية أقل تركزا، حيث يتم نقل جزء من تكلفة المالية العامة إلى الاقتصادات الأخرى. وفي ظل التحرك المتزامن، يمكن لتلك الاقتصادات أيضا الاستفادة من زيادة الكفاءة الأمريكية في معالجة عناصر الأرض النادرة وتحقيق مكاسب كبيرة على مستوى الاكتفاء الذاتي، بتكاليف مالية أقل نسبيا.^{١٤}

الخلاصة

يوضح هذا التقرير الخاص أن الاضطرابات الكبيرة في سلاسل إمداد عناصر الأرض النادرة قد تؤدي إلى انخفاض كبير في إجمالي الناتج المحلي في العديد من الاقتصادات، لا سيما على المدى القصير حينما تكون خيارات الإحلال محدودة. ويظل تجنب التوترات والقيود التجارية هو الخيار الأمثل لتعزيز استقرار سلاسل إمداد هذه العناصر. وتشير التحليلات القائمة على النماذج إلى أن الحد من مخاطر سلاسل الإمداد من خلال سياسات صناعية موجهة يفرض تكلفة على المالية العامة. وتنخفض هذه التكاليف إذا سعى عدة مستوردين إلى الحد من المخاطر في آن واحد، وإذا استهدفت أدوات السياسة بشكل مباشر التوسع في الطاقة الإنتاجية الجديدة. وتشير أبحاث صندوق النقد الدولي إلى ضرورة استخدام السياسات الصناعية بحذر (دراسة Baquie and others 2025). وإلى جانب السياسة الصناعية، يمكن للحكومات التشجيع على تنفيذ إصلاحات هيكلية مكملة بهدف خفض الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى أسواق عناصر الأرض النادرة من خلال ترشيح تراخيص التعدين، والاستثمار في المهارات المتخصصة التي يتطلبها القطاع — من كيمياء الفصل إلى علم المعادن — والتوزيع التنافسي للإعانات.

^{١٣} يبلغ حجم السوق العالمية لعناصر الأرض النادرة حوالي ٦ مليارات دولار. وتستحوذ الولايات المتحدة على ١٤٪ منه، أي ما يقارب ٠,٨١ مليار دولار.

^{١٤} المزيد من التحليل، راجع دراسة Bogmans, Cuadros Bloch, and others (قيد الإصدار).

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥
...	...	...	١,٤	١,٣	١,٦	٤,٣	٥,٤	٦,٢	١,٦	١,٤	١,٦
٥,٨	٦,٠	٥,٩	٢,٠	١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,٣	١,٣	١,٢	١,٥
٦,١	٦,٢	٦,٣	١,٥	١,٣	١,٦	٢,٢	٢,٦	٢,١	١,٢	١,١	١,٤
٣,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٣	١,٢	٠,٨	٠,٢
٧,٩	٧,٩	٧,٦	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	١,٧	١,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
٦,١	٦,٠	٦,١	١,١	٠,٦	١,٢	٢,٤	٢,٦	١,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥
٩,٨	٩,٨	١٠,٥	١,٩	٢,٢	٢,٩	٢,٣	٣,٠	٢,٧	١,٨	٢,١	٢,٨
٤,٢	٤,١	٣,٩	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٠	١,٤	١,٢	١,٩
٦,١	٦,٢	٦,٢	١,٩-	٢,٠-	٢,١-	٢,٢	٢,٨	٣,٠	١,١	٠,٧	١,٠
٤,٨	٤,٨	٤,٧	٨,١	٨,١	٨,٢	٢,٤	٣,١	٢,١	٢,٤	٢,٥	١٢,٣
٥,٦	٥,٧	٥,٧	٠,٧	٠,٤	١,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٦	١,٠	٠,٧	٠,٦
٥,٩	٥,٩	٦,٠	٠,٧	٠,٥	١,٢	٢,٣	٣,١	٢,٢	١,٨	١,٩	١,٩
٧,١	٧,٤	٨,٩	٥,٧-	٦,٤-	٥,٧-	٢,٧	٣,٥	٢,٩	١,٧	١,٨	٢,١
٩,١	٩,٦	٩,٧	٠,٤	٠,١	١,٣	٢,٢	٢,٥	١,٨	١,٥	١,٠	٠,٢
٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٢-	٤,٠-	٥,٩-	٣,٧	٣,٨	٣,٥	٢,٥	٢,٨	٣,١
٥,٧	٥,٨	٥,٤	١,٧-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٣	٤,٢	٤,٢	١,٦	٠,٦	٠,٨
٤,٦	٤,٦	٤,٥	٣,٣-	٣,٨-	٣,٢-	٢,٧	٤,٤	٤,٤	٢,٦	٢,٦	٣,٢
٦,٣	٦,٥	٦,٩	١,٠	٠,٢	١,٣	٢,٧	٤,٠	٣,٤	٢,٢	٢,٩	٢,٩
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٢,١	٢,٩	٢,٥	٢,١	٢,٠	١,١
٦,١	٥,٩	٦,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٢,٢	٢,١	٢,٥	١,٧	١,٦	٠,٦
٦,٥	٦,٧	٦,٩	٣,٦-	٣,٦-	٣,٤-	٢,٧	٣,٠	٣,٨	٢,٤	٢,٢	٢,١
٧,٠	٧,٣	٧,٤	٢,٠-	١,١-	٠,٢-	٣,٠	٣,٨	٤,٨	١,٩	١,٤	٠,٦
٤,٧	٤,٦	٤,٤	١٠,٣-	٩,٣-	٨,١-	١,٦	٢,٦	٠,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٨
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٥,٢	٥,٨	٥,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٣,٨	٣,٧	٤,٠
٥,٣	٥,٦	٤,٩	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٢,٤	٣,٢	٣,٤	١,٣	٠,٨	١,٣
٢,٩	٣,٠	٢,٨	٧,١	٦,٨	٧,١	٠,٥	٠,٥	٠,٢	١,٣	١,٣	١,٣
٨,٠	٨,٦	٨,٩	٤,٧	٥,٣	٦,١	١,٨	١,٥	٢,٦	١,٩	٢,٠	١,٥
٢,٩	٣,٠	٢,٩	١,٣-	١,٥-	٠,٧	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٥
٤,٢	٤,٢	٤,٥	١٣,٦	١٤,٣	١٤,١	٢,٦	٣,٣	٣,٠	١,٣	١,٥	١,١
٢,٩	٢,٩	٢,٩	١١,٥	١٢,٣	١٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٦	٢,٠	٢,٩
٤,٣	٤,٢	٤,٤	٠,١-	٠,٧-	٣,٦-	٢,٨	٤,٨	٤,١	٢,١	١,٩	١,٣
٣,٨	٣,٩	٣,٥	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٤-	٠,٠
١,١	١,١	١,١	١٦,٠	١٦,٠	١٥,٩	٢,٣	٣,٠	٢,٤	١,٨	٢,١	٣,٩
٤,٤	٤,٤	٤,٥	١٦,٩	١٧,١	١٧,١	٢,٦	٢,٨	٢,٣	١,٢	١,٣	١,٥
...	...	...	١,٣-	١,٢-	١,٢-	٨,٢	١٠,٥	١٣,٥	٢,١	٢,٠	٢,٠
٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٩	١,٦	٤,٣	٥,٦	٨,٧	١,١	١,١	١,٠
٨,٧	٨,٣	٨,٣	٢,٥-	٢,٨-	١,٩-	٢١,٤	٢٨,٦	٣٤,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٦
٣,٤	٣,٤	٣,١	٠,٩-	١,١-	٠,٧-	٣,٣	٣,٣	٣,٦	٢,٤	٣,٣	٣,٦
٥,٩	٦,٠	٦,١	٦,٢-	٦,٨-	٨,٠-	٣,٩	٧,٨	٧,٣	٢,٥	٠,٧	٠,٧
١٢,٠	١٠,٢	١١,٦	١٦,٦-	١٨,٩-	١٥,٠-	٧,٧	٦,١	١٢,٧	٣,٥	٢,٠	١,٨
٤,٠	٤,٢	٤,٣	٠,٤	٠,٤-	١,٣	٣,٥	٣,٨	٤,٤	٢,٠	١,٧	٠,٤
٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٦,٢	٦,٤	٦,٦	١,٠	١,٢	١,٣
٨,٧	٨,٨	٨,٧	٤,٤-	٥,٧-	٤,٩-	٤,٩	٥,٢	٣,٩	٣,٥	٢,٨	٢,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "وا" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لمراعاة إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

^٧ راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية المتعلقة بأوكرانيا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥
آسيا	٤,٢	٤,٤	٥,٠	٢,٤	٢,٦	١,٤	٣,٥	٣,٠	٢,٩	...	...	...
آسيا المتقدمة	١,٦	٢,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٥,٩	٥,٣	٥,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٩
اليابان	٠,٦	٠,٧	١,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٢	٤,٨	٣,٨	٣,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٥
كوريا	٢,١	١,٩	١,٠	١,٩	٢,٥	٢,١	٦,٦	٥,٦	٥,٤	٢,٨	٢,٨	٢,٩
أستراليا	١,٧	٢,٠	٢,٠	٣,٢	٤,٠	٢,٩	-٢,٦	-٢,٣	-٢,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣
مقاطعة تايوان الصينية	٣,٠	٥,٢	٨,٧	١,٦	١,٥	١,٧	١٧,٤	١٨,١	١٨,٠	٣,٤	٣,٤	٣,٤
سنغافورة	٢,٧	٣,٥	٥,٠	١,٩	٢,٣	٠,٩	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٢,٤	٢,٤	٣,٥	١,٨	٢,١	١,٤	١٢,٢	١٢,٦	١٢,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٢
نيوزيلندا	٢,٤	٢,١	٠,٢	٢,٣	٣,١	٢,٨	-٣,٧	-٤,٠	-٣,٨	٥,٣	٥,٤	٥,٠
منطقة مكاو الإدارية الخاصة	٣,١	٣,٠	٤,٧	١,٩	١,٨	٠,٣	٣٥,٧	٣٥,٠	٣٤,٢	١,٧	١,٧	١,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٨	٤,٩	٥,٥	٢,٥	٢,٦	١,١	٢,٧	٢,٢	٢,٠	...	...	...
الصين	٤,٠	٤,٤	٥,٠	١,٥	١,٢	٠,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٥,١	٥,١	٥,١
الهند ^٤	٦,٥	٦,٥	٧,٦	٤,٠	٤,٧	٢,١	-٠,٩	-٢,٠	-١,٦	٤,٩	٤,٩	٤,٩
إندونيسيا	٥,١	٥,٠	٥,١	٢,٦	٣,٠	١,٩	-٠,١	-١,١	-٠,٩	٤,٨	٤,٩	٤,٨
تايلند	٢,١	١,٥	٢,٤	٠,١	٠,٩	-٠,١	٣,١	٠,٧	١,٤	١,٠	١,٠	١,٠
فيت نام	٦,٧	٧,١	٨,٠	٤,٦	٤,٩	٣,٣	٦,٧	٥,٣	٤,٤	٢,٢	٢,١	٢,٢
ماليزيا	٤,٣	٤,٧	٥,٢	١,٤	١,٩	٢,٠	١,٦	١,٤	١,٦	٣,٠	٣,٠	٣,٠
الفلبين	٥,٨	٤,١	٤,٤	١,٧	٤,٣	٣,٢	-٣,٣	-٤,٤	-٣,٥	٤,٧	٤,٦	٤,٦
بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى^٥	٤,٠	٤,٢	٣,٤	٨,٥	٨,٤	٦,٤	٠,٩	-٠,٣	-١,١	...	...	...
للتذكرة												
آسيان-٦ ^٦	٤,٤	٤,١	٤,٥	١,٤	٢,٦	٢,٣	٣,٠	٢,٢	٢,٤	...	...	...
آسيا الصاعدة ^٧	٤,٨	٥,٠	٥,٦	٠,٨	٢,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٢	٢,١	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "وا" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و "ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٥ بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

^٦ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

^٧ آسيا الصاعدة تشمل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥
أمريكا الشمالية	٢,١	٢,٢	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٣	٣,٣-	٣,٣-	٣,٣-	...	...	...
الولايات المتحدة	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٧	٣,٢	٢,١	٣,٦-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٢	٤,٤	٤,٢
المكسيك	٢,٢	١,٦	٠,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٤	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٢,٨	٢,٧	٢,٨
كندا	١,٩	١,٥	١,٧	٢,١	٢,٥	٢,١	٠,٣-	٠,٣-	٠,٩-	٦,٣	٦,٥	٦,٣
بورتوريكو ^٤	٠,١-	٠,١-	٠,٨-	١,٤	٢,١	٢,٤	...	...	...	٥,٨	٦,٠	٦,٤
أمريكا الجنوبية ^٥	٢,٥	٢,٣	٢,٧	٩,٧	٨,٢	٥,٦	١,٧-	١,٣-	١,٧-	...	...	...
البرازيل	٢,٠	١,٩	٢,٣	٥,٠	٤,٠	٣,٤	٣,٠-	٢,٧-	٢,٤-	٧,٤	٦,٨	٦,٠
الأرجنتين	٤,٠	٣,٥	٤,٤	٤١,٩	٣٠,٤	١٥,٧	١,١-	٠,٨-	٠,٦-	٦,٩	٧,٢	٧,٤
كولومبيا	٢,٥	٢,٣	٢,٦	٥,١	٥,٩	٥,٢	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-	١٠,٠	٩,٠	٨,٠
شيلي	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٤,٢	٢,٩	٣,٣	٢,٣-	٠,٨-	١,٨-	٧,٦	٨,١	٨,٥
بيرو	٢,٨	٢,٨	٣,٤	١,٥	٢,٥	١,٨	٣,١	٣,٤	٢,٥	٦,٣	٦,٣	٥,٩
إكوادور	٢,٥	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٢,٩	١,٦	٥,٨	٥,٢	٤,٦	٣,١	٣,١	٣,١
فنزويلا	٦,٠	٤,٠	١,٥	٢٥٢,٠	٣٨٧,٤	٩٤,٤	٢,٦	٧,١	٤,٨	...	...	...
بوليفيا	...	٣,٣-	١,٢-	١٩,٥	٢٠,٧	...	١,٩-	١,٢	...	٤,٥	٣,٣	٣,٣
باراغواي	٣,٥	٤,٢	٦,٠	٤,١	٣,٣	٣,٥	٣,٥-	٣,٠-	٢,١-	٥,٢	٥,٢	٥,٢
أوروغواي	٢,٦	١,٨	١,٨	٤,٧	٤,٠	٤,٥	٠,٥-	٠,٨-	٠,٩-	٨,٠	٨,٠	٧,٥
أمريكا الوسطى ^٦	٤,٠	٣,٧	٣,٧	١,٨	٢,٨	٣,٤	١,٠	٠,٣-	٠,٦-	...	...	...
الكاريببي ^٧	٨,٦	٥,٧	٦,٢	٥,٩	٦,١	٦,١	٠,٤-	٠,٦	٠,٥-	...	...	...
للتذكرة												
أمريكا اللاتينية والكاريببي ^٨	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٧,٦	٦,٧	٤,٩	١,٢-	٠,٩-	١,١-	...	...	...
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^٩	٢,٣	٢,٤	٢,٨	١,٤	٢,٢	٢,١	١٠,٦-	١٠,٤-	٩,١-	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و "ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر. وتستثنى فنزويلا من المجملات.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ بورتوريكو هي إقليم تابع للولايات المتحدة ولكن يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

^٥ راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

^٦ أمريكا الوسطى تشير إلى مجموعة بلدان "أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية" (CAPDR) وتشمل كوستا ريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

^٧ تتألف منطقة الكاريبي من أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

^٨ تتألف منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي من المكسيك واقتصادات من منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

^٩ الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي يضم أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسنت كيتس ونيفيس وسانتا لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين بالإضافة إلى أنغويلا ومونسيرات وهما ليسا من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥
...	...	...	٩,١	١١,٩	١١,٢	٠,٤	١,١	٠,٧	...	...	...
...	...	...	٩,٢	١٣,٤	١٠,٧	٢,٢	٢,٨	٢,٤	...	...	...
...	...	...	٢,١	٢,٣	٢,٠	٣,٠-	١,٦-	٣,٠-	...	...	...
٩,٠	٩,٢	٨,٠	٣٩,٦	٦٨,٩	٥٠,٩	٠,٢-	١,٨-	٠,٦	٩,٠	٩,٢	٨,٠
...	...	...	٢,٠	٢,٥	١,٣	١١,٤	١١,٤	١٥,٣	...	...	...
٤,٥	٤,٦	٤,٦	١٠,١	١٠,٧	١١,٤	٢,٠-	١,٠-	٣,٩-	٤,٥	٤,٦	٤,٦
...	...	...	٣,٠	٢,٩	١,٤	٢,٥-	١,٢-	٧,٧-	...	...	...
...	...	...	٣,٣	٣,٠	٠,٣	٠,٢	٥,٣-	١,٧-	...	...	...
...	...	...	٢,٥	٣,٩	٠,٦	٩,٩	١١,٠	١٤,٥	...	...	...
...	...	...	٢,٥	٢,٨	٢,٤	٢١,٨	٢٦,٠	٢٣,٣	...	...	...
٥,٢	٥,٣	٥,٣	٥,١	٦,٠	٥,٦	٥,٤	٩,٧	٥,٥	٥,٢	٥,٣	٥,٣
...	...	...	١,٩	١,٧	١,٠	٥,٦	٧,٥	١,٣	...	...	...
...	...	...	٤,٧	٣,٩	٢,٧	١,٦	٣,٧	٣,٣	...	...	...
...	...	...	١,٢	٢,٤	٠,١-	٤,٨	٣,٩	٥,٩	...	...	...
...	...	...	٨,٩	٩,٨	١٢,١	٤,٠-	٣,٣-	٣,٨-	...	...	...
٧,١	٧,٤	٧,٣	١١,١	١٣,٢	٢٠,٤	٤,٦-	٤,٢-	٤,٢-	٧,١	٧,٤	٧,٣
٦,٥	٦,٩	٧,١	٨,٤	٧,٢	٤,٥	٠,٩-	٠,٤-	٠,٥	٦,٥	٦,٩	٧,١
١١,٣	١٢,٢	١٣,٠	١,٦	١,٣	٠,٨	٢,٩-	٣,١-	٢,١-	١١,٣	١٢,٢	١٣,٠
٣,٨	٤,٣	٤,٨	٥,٦	٧,٠	٨,٨	٣,٤-	١,٣-	٣,٩-	٣,٨	٤,٣	٤,٨
...	...	١٥,٢	٧,٢	٦,٥	٥,٣	٥,٨-	٤,٢-	٢,٨-	...	...	١٥,٢
٥٩,٣	٦١,٣	٦٠,٦	٤٤,٦	٧٥,١	١٠٠,٢	١٠,٣-	٤,٥-	٨,١-	٥٩,٣	٦١,٣	٦٠,٦
٢١,٣	٢١,٣	٢١,٣	٢,٢	٢,٣	١,٨	٥,١-	٦,٢-	٥,٦-	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٣
١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	٣,٠	٤,٤	٣,٩	٤,٥-	٥,٠-	٢,٦-	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩
١٢,٧	١٢,٨	١٣,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٥,٣-	٦,٠-	٦,٧-	١٢,٧	١٢,٨	١٣,٠
...	...	...	٤,٧	٤,٠	٣,٤	٢,٥	٦,٣	١٦,٦	...	...	...
٤,٠	٤,٠	٤,٠	١٠,٠	١٠,٦	٨,٢	٦,١-	٧,١-	٢٣,٤-	٤,٠	٤,٠	٤,٠
...	...	...	٤,١	٤,١	١,٦	٦,٤-	٦,٥-	٥,٨-	...	...	...
...	...	...	...	...	١٠,٥	...	...	...	...	...	...
...	...	...	٧,٢	٨,٠	٨,٤	١,٦-	٠,٠	٢,٢-	...	...	...
...	...	...	٩,٤	١٢,٦	١١,٧	٠,٧	١,٢	١,١	...	...	...
...	...	...	٩,٦	١٣,٥	١٢,٩	٠,٩	١,٤	١,٤	...	...	...
٣,٣	٣,٢	٣,٠	٢,١	٢,٣	٣,٠	٢,٣	١,٩	١,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.^٤ تشمل ليبيا.^٥ تشمل جيبوتي ولبنان والصومال واليمن. راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية لكل من لبنان واليمن في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٦ تستبعد أفغانستان وسوريا نظرا لعدم كفاية البيانات. راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية لكل منهما في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٧ راجع الملحوظات عن الخصوصية القطرية المتعلقة بالسودان والصفة الغربية وغزة في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٨ تعرض بيانات إسرائيل، رغم أنها ليست عضوا في هذه المجموعة الاقتصادية، لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في المجموعات الإقليمية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥
٤,٤	٤,٣	٤,٥	٨,٨	٨,٨	١٢,٥	١,١-	٠,٦-	٠,٩-	...	...	...
٤,٠	٣,٧	٤,٠	١٤,٥	١٤,٦	٢١,٣	١,٨	٣,٨	٢,٦	...	...	...
٤,٣	٤,١	٤,٠	١٥,٩	١٦,٠	٢٣,٠	٣,١	٥,٨	٥,١	...	...	...
٢,٦	٢,٣	٣,١	١٢,٨	١٢,٩	٢٠,٢	١,٠	٢,٢	٠,٤	...	...	...
٢,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٠	٥,٥-	٤,٣-	٣,١-	...	...	...
٤,٩	٥,٢	٥,٦	٣,٩	٠,٥	٢,٦-	٠,٣	٠,٨	٠,٢	...	...	...
١,٣-	٢,٧-	٦,٤-	٢,٩	٣,٢	٢,٨	٢,٤-	١,٦-	٣,٠-	...	...	...
٣,٤	٣,٢	٣,٥	٤,٣	٤,٣	٤,٥	١,٤-	١,٠-	٠,٧-	...	...	...
١,٣	١,٠	١,١	٣,٤	٣,٩	٣,٢	١,٤-	٠,٩-	٠,٥-	٣٢,٤	٣٢,٥	٣٢,٤
٤,٧	٤,٥	٤,٩	٥,٩	٥,٩	٤,١	٣,٧-	٤,١-	٢,٧-	...	...	...
٤,٩	٤,٨	٦,٠	٧,٨	٥,٨	١٤,٢	٩,٥	١٠,١	٧,٩	...	...	...
٦,٣	٦,٢	٦,٥	٢,٠	١,٨	٠,١	٣,١-	١,١-	١,١-	...	...	...
٣,٨	٣,٣	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٤	٥,٨-	٥,١-	٣,٨-	...	...	...
٢,٣	٢,٢	٧,٩	٢,٢	٢,٥	١,٤	٥,٨-	٦,٢-	٥,٦-	...	...	...
٤,٧	٤,٣	٣,٨	٨,٠	٩,٠	١٣,٩	١,٩	٠,٩	٣,٥-	...	...	...
٦,٤	٦,٦	٦,٥	٦,٨	٦,٦	١١,١	٢,٩-	٣,٩-	٣,٩-	...	...	...
٧,٩	٩,٢	٩,٢	١٠,٧	١١,٨	١٣,٢	١,٩-	٢,٤-	٠,٩-	...	...	...
٦,١	٥,٩	٥,٩	٤,٣	٤,٠	٣,٣	٢,١-	٢,٣-	٢,٤-	...	...	...
٥,٤	٥,٩	٥,٧	٦,٤	٣,٣	٧,٤	١,٦-	٢,٠-	٣,٧-	...	...	...
٨,٢	٧,٥	٦,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٦	٢,٧-	٣,٩-	٦,٢-	...	...	...
٥,٧	٥,٥	٤,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٣	١,٦	١,٥-	٠,٨-	...	...	...
٤,٨	٤,٩	٥,٠	٢,١	١,٥	٠,٥-	٨,٤	٨,٦	٦,٧	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و "ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل جمهورية الكونغو وجنوب السودان.

^٥ راجع الملحوظة عن الخصوصية القطرية المتعلقة بنيجيريا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٦ تشمل بنن وبوتسوانا وكابو فيردي وجزر القمر وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وساو تومي وبرينسيبي وسيشيل.

^٧ تشمل بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
(التغير السنوي %، بسعر الدولار الدولي الثابت في ٢٠٢١ على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات	المتوسط									
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
العالم	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٨	٥,٧	٣,٩-	١,٨	٢,٥
الاقتصادات المتقدمة	١,٥	١,٦	١,٦	١,٢	٠,٩	٢,٥	٦,٠	٤,٤-	١,٥	١,٩
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٠	١,٥	١,٩	٢,١	٢,٠	٥,٨	٢,٩-	٢,١	٢,٤
منطقة اليورو ^١	١,٠	٠,٩	١,١	٠,٦	٠,١-	٣,٤	٦,٥	٦,٣-	١,٤	١,٦
ألمانيا	١,٢	٠,٨	٠,٢	٠,٨-	١,٨-	١,١	٤,١	٤,٠-	٠,٩	١,٠
فرنسا	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٨	١,١	٢,٢	٦,٤	٧,٩-	١,٧	١,٣
إيطاليا	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٨	١,٠	٥,٢	٩,٧	٨,٦-	٠,٦	١,٠
إسبانيا	٠,٨	٠,٩	١,٤	٢,٥	١,٣	٥,٠	٦,٥	١١,١-	١,١	١,٨
اليابان	١,٢	١,٢	١,٧	٠,٢	١,٢	١,٧	٣,٩	٤,٠-	٠,١-	١,٠
المملكة المتحدة	٠,٩	٠,٣	١,٠	٠,٠	١,٠-	٤,١	٨,٢	١٠,٢-	٠,٧	١,١
كندا	١,٨	١,٦	٠,٦	٠,٩-	٠,٨-	٢,٩	٥,٣	٦,١-	٠,٤	١,٣
اقتصادات متقدمة أخرى ^٢	١,٨	٢,٢	٢,٦	١,٨	٠,٦	٢,٠	٦,٠	٢,١-	١,٣	٢,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٥,٩	٣,٢-	٢,٥	٣,٣
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٣	٤,٤	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٤,١	٧,١	١,٣-	٤,٥	٥,٦
الصين	٤,٣	٤,٦	٥,٢	٥,١	٥,٥	٣,٢	٨,٥	٢,٢	٥,٧	٦,٤
الهند ^٣	٥,٦	٥,٦	٦,٧	٦,١	٦,٣	٦,٨	٨,٨	٦,٧-	٢,٨	٥,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,١	٢,٤	٢,٤	٤,٣	٣,٨	١,٧	٧,٦	١,٩-	٢,٤	٣,٤
روسيا	١,٣	١,٥	١,٦	٥,٤	٤,٢	١,٣-	٦,٣	٢,٥-	٢,١	٢,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٠	١,٦	١,٦	١,٦	١,٥	٣,٦	٦,٧	٨,٠-	٠,٩-	٠,٢
البرازيل	١,٦	١,٦	١,٩	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٤,٣	٣,٩-	٠,٦	١,١
المكسيك	١,٤	٠,٩	٠,٣-	٠,٥	٢,٢	٢,٩	٥,٤	٩,١-	١,٣-	١,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٨	٤,٤	١,٨	٠,٨	٠,٥	٤,٢	٣,٠	٤,٤-	٠,٣	٠,٨
المملكة العربية السعودية	٢,٤	١,١	٢,٥	٢,٠-	٤,٠-	٧,٢	٩,٢	٨,٣-	٢,١	٥,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٩	١,٨	١,٩	١,٥	١,٣	١,٩	١,٤	٥,٧-	٠,٣	٠,٥
نيجيريا ^٣	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩	١,٢	٢,٢	١,٠-	٨,٣-	٠,٠	٠,٤-
جنوب إفريقيا	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٧-	٠,٤-	١,٠	٣,٩	٧,٤-	١,٢-	٠,١
للتذكير										
الاتحاد الأوروبي	١,٣	١,٢	١,٤	٠,٩	٠,٠	٣,٤	٦,٧	٥,٧-	١,٨	٢,١
آسيان-٥ ^٤	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٩	٣,١	٤,٦	٣,٤	٥,٥-	٣,٢	٣,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٩	٠,٨-	١,٦	٠,٣	٠,٥	٤,٥	٣,١	٤,٦-	٠,١-	٠,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٤	٣,١	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٦,٦	٢,٩-	٢,٧	٣,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢,٧	٤,٣	٢,٥	١,٨	١,٨	٢,٧	١,٤	٣,٨-	٢,٢	٢,٢

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ البيانات محسوبة كحاصل جمع بيانات البلدان المنفردة في منطقة اليورو.^٢ ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.^٣ راجع الملحوظتين عن الخصوصية القطرية لكل من الهند ونيجيريا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٤ آسيان-٥ تشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

المراجع:

- Earth Elements." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bogmans, Christian, Maximiliano Jerez-Osses, Jorge Miranda-Pinto, and Jean-Marc Natal. Forthcoming. "Macroeconomic Effects of Rare Earth Supply Chain Disruptions." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bolhuis, Marijn A., Jiaqin Chen, and Benjamin R. Kett. 2023. "Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities." IMF Working Paper 23/073, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Breinlich, Holger, and Chiara Criscuolo. 2011. "International Trade in Services: A Portrait of Importers and Exporters." *Journal of International Economics* 84 (2): 188–206.
- Çakır Melek, Nida, and Sydney Miller. 2026. "A New U.S. Productivity Chapter? What Industry Data Say about AI." *Economic Bulletin*, February 11. <https://www.kansascityfed.org/research/economic-bulletin/a-new-us-productivity-chapter-what-industry-data-say-about-ai/>.
- Caldara, Dario, Matteo Iacoviello, Patrick Molligo, Andrea Prestipino, and Andrea Ruffo. 2020. "The Economic Effects of Trade Policy Uncertainty." *Journal of Monetary Economics* 109 (January): 38–59.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2022. "Measuring Geopolitical Risk." *American Economic Review* 112 (4): 1194–225.
- Caldara, Dario, Sarah Conlisk, Matteo Iacoviello, and Maddie Penn. 2026. "Do Geopolitical Risks Raise or Lower Inflation?" *Journal of International Economics* 159 (January): 104188.
- Clayton, Christopher, Matteo Maggiori, and Jesse Schreger. 2024. "A Theory of Economic Coercion and Fragmentation." NBER Working Paper 33309, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Cline, Alexander, James A. Kahn, and Robert W. Rich. 2025. "Is High Productivity Growth Returning?" Economic Commentary 2025-01, Federal Reserve Bank of Cleveland, Cleveland, OH. <https://doi.org/10.26509/frbc-ec-202501>.
- Dao, Mai, and Josef Platzer. 2024. "Post-pandemic Productivity Dynamics in the United States." IMF Working Paper 24/124, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Davis, Steven J. 2016. "An Index of Global Economic Policy Uncertainty." NBER Working Paper 22740, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Disdier, Anne-Célia, and Keith Head. 2008. "The Puzzling Persistence of the Distance Effect on Bilateral Trade." *Review of Economics and Statistics* 90 (1): 37–48.
- Fernald, John G., and Huiyu Li. 2024. "Productivity during and since the Pandemic." FRBSF Economic Letter 2024-31, Federal Reserve Bank of San Francisco, San Francisco, CA.
- Gimbel, Martha. 2026. "An AI Productivity Boom? Don't Count Your (Productivity Data) Chickens." *State of the Economy*, February 19. <https://budgetlab.yale.edu/research/ai-productivity-boom-dont-count-your-productivity-data-chickens>.
- Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri. 2022. "The World Uncertainty Index." NBER Working Paper 29763, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen, Christian H. Ebeke, Roberto Garcia-Saltos, Tryggvi Gudmundsson, Anna Ilyina, Alvar Kangur, and others. 2023. "Goeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism." IMF Staff Discussion Note 23/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alfaro, Laura, Harald Fadinger, Jan Schymik, and Gede Virananda. 2025. "Trade and Industrial Policy in Supply Chains: Directed Technological Change in Rare Earths." NBER Working Paper 33877, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://doi.org/10.3386/w33877>.
- Amiti, Mary, Chris Flanagan, Sebastian Heise, and David E. Weinstein. 2026. "Who Is Paying for the 2025 U.S. Tariffs?" *Liberty Street Economics*, February 12. <https://doi.org/10.59576/lse.20260212>.
- Andrle, Michal, and Benjamin L. Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/64, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Antràs, Pol, and Andrea F. Presbitero. 2026. "The Remains of the Trade: The US-China Trade War and Its Aftermath." Unpublished. https://antras.scholars.harvard.edu/sites/g/files/omnuum5876/files/2026-03/PAAPAIUla_1.pdf.
- Ariu, Andrea, Florian Mayneris, and Mathieu Parenti. 2020. "One Way to the Top: How Services Boost the Demand for Goods." *Journal of International Economics* 123 (March): 103278.
- Baker, Scott R., Nicholas Bloom, and Steven J. Davis. 2016. "Measuring Economic Policy Uncertainty." *Quarterly Journal of Economics* 131 (4): 1593–636.
- Baldwin, Richard. 2016. *The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Baquie, Sandra, Yueling Huang, Florence Jaumotte, Jaden Kim, Rafael Machado Parente, and Samuel Pienknagura. 2025. "Industrial Policies: Handle with Care." IMF Staff Discussion Note 25/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Barrett, Philip, Sophia Chen, Mali Chivakul, and Deniz O. Igan. 2021. "Pricing Protest: The Response of Financial Markets to Social Unrest." IMF Working Paper 21/079, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bedford, Jason. 2025. "Rare Earths and Industry: Why Dependence on China Endures." East Asian Institute Background Brief 1843, East Asian Institute, National University of Singapore.
- Berlingieri, Giuseppe, Luca Marcolin, and Emanuel Ornelas. 2025. "Service Offshoring and Export Experience." *Economic Journal* 135 (August): 1980–2016.
- Bogmans, Christian, Francis Cuadros Bloch, Jean-Marc Natal, and Andrea Paloschi. Forthcoming. "Industrial Policy and Supply Chain Bottlenecks in Commodity Markets: Evidence from Rare

- Kose, M. Ayhan, and Franziska Ohnsorge, eds. 2024. *Falling Long-Term Growth Prospects*. Washington, DC: World Bank Publications.
- Li, Nan, Sergii Meleshchuk, Qiuyan Yin, Dennis Zhao, and Robert Zymek. 2025. "Bilateral Trade in Services: Insights from a New Research Dataset." IMF Working Paper 25/163, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Market Data Forecast. 2025. "Permanent Magnets Market Size, Share, Trends & Growth Forecast Report." Hyderabad, India. <https://www.marketdataforecast.com/market-reports/permanent-magnets-market>.
- Nassar, Nedat T., Graham W. Lederer, Abraham J. Padilla, Joseph Gambogi, Daniel J. Cordier, Jamie L. Brainard, Joseph D. Lessard, and Ryan Charab. 2023. "Rock-to-Metal Ratios of the Rare Earth Elements." *Journal of Cleaner Production* 405 (June 15): 136958.
- Nassar, Nedat T., David Pineault, Sydney M. Allen, Dalton M. McCaffrey, Abraham J. Padilla, Jamie L. Brainard, Mani Bayani, and others. 2025. "Methodology and Technical Input for the 2025 U.S. List of Critical Minerals—Assessing the Potential Effects of Mineral Commodity Supply Chain Disruptions on the U.S. Economy." Open-File Report 2025-1047, US Geological Survey, Reston, VA. <https://doi.org/10.3133/ofr20251047>.
- Shi, Min, and Jakob Svensson. 2006. "Political Budget Cycles: Do They Differ across Countries and Why?" *Journal of Public Economics* 90 (8–9): 1367–89.
- Silva, Alvaro, Petre Caraiani, Jorge Miranda-Pinto, and Juan Olaya-Agudelo. 2024. "Commodity Prices and Production Networks in Small Open Economies." *Journal of Economic Dynamics and Control* 168 (November): 104968.
- Gopinath, Gita. 2023. "Harnessing AI for Global Good." *Finance & Development* 60 (4): 70–72.
- Gopinath, Gita, and Brent Neiman. 2026. "The Incidence of Tariffs: Rates and Reality." NBER Working Paper 34620, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://doi.org/10.3386/w34620>.
- Graedel, Thomas E., E. M. Harper, Nedat T. Nassar, and Barbara K. Reck. 2015. "On the Materials Basis of Modern Society." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112 (20): 6295–300.
- International Energy Agency (IEA). 2025. *Global Critical Minerals Outlook 2025*. Paris: IEA. <https://www.iea.org/reports/global-critical-minerals-outlook-2025>.
- International Monetary Fund (IMF). 2026a. "Understanding Global Imbalances." IMF Policy Paper, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2026b. "People's Republic of China: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the People's Republic of China." IMF Country Report 26/044, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jefferson, Philip N. 2026. "Economic Outlook and Supply-Side (Dis) Inflation Dynamics." Speech delivered at the Brookings Institution, Washington, DC, February 6. <https://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/jefferson20260206a.htm>.
- Juselius, Mikael, Philip Wooldridge, and Dora Xia. 2025. "Financial Channel Implications of a Weaker Dollar for Emerging Market Economies." BIS Bulletin 114, Bank for International Settlements, Basel. <https://www.bis.org/publ/bisbull114.pdf>.

الإنفاق على الدفاع: عواقب ومفاضلات اقتصادية كلية

مقدمة

مع نهاية الحرب الباردة، تراجع عدد الصراعات^١ عالمياً وخفضت الحكومات في أنحاء العالم حصة الموارد العامة المخصصة للإنفاق على الدفاع والتعزيزات العسكرية. غير أن التوترات الجغرافية-السياسية عادت إلى الظهور مرة أخرى في منتصف العقد الثاني من القرن الحالي (راجع الفصل الأول)، وزاد عدد الصراعات بدرجة كبيرة منذ ذلك الوقت، وفقاً لما نتناوله بالنقاش في الفصل الثالث. وقد حفز هذا التحول البلدان على إعادة ضبط أولويات إنفاقها الدفاعي. ونتيجة لذلك، زادت ٥٠٪ من بلدان العالم ميزانيات إنفاقها على الدفاع، خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، وفي عام ٢٠٢٤ بلغت نسبة بلدان العالم التي خصصت أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق الدفاعي ٤٠٪ تقريباً مقارنة بنسبة قدرها ٢٧٪ في ٢٠١٨ (الشكل البياني ١-٢).^٢ ووفقاً لما جاء في قاعدة بيانات صناعة الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، زادت مبيعات الأسلحة من أكبر ١٠٠ شركة من شركات الأسلحة في العالم إلى الضعف بالقيمة الحقيقية على مدار العقدين الماضيين. ومن المنتظر أن ترتفع هذه الأرقام، نظراً لأن البلدان الأعضاء في حلف الناتو التزمت في شهر يونيو ٢٠٢٥ بزيادة إنفاقها السنوي على الدفاع والبنود الأمنية ليصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٥، بزيادة أكثر من الضعف مقارنة بنسبة الزيادة الإرشادية السابقة وقدرها ٢٪.^٣ وهناك مفاضلات اقتصادية كلية مهمة تترتب على التعزيزات الفعلية والمتوقعة في الإنفاق الدفاعي، وخاصة في بيئة تسودها مستويات الدين العام المرتفعة والمتزايدة وضغوط الإنفاق المتنامية، حيث تواجه حكومات العالم بالفعل تزايد مطالب الاستثمار في البنية التحتية، والخدمات العامة، والأمن الاقتصادي، بينما

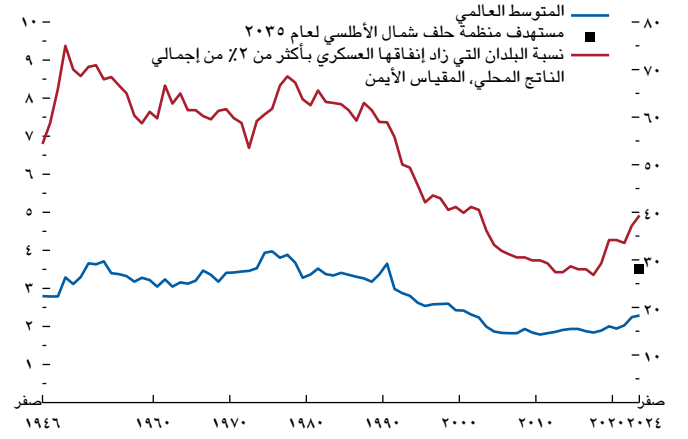
يتزايد الإنفاق الدفاعي في الوقت الحالي بسرعة كبيرة. فعلى مدار السنوات الخمس الماضية زادت نصف بلدان العالم تقريباً ميزانياتها العسكرية، كما ازدادت مبيعات الأسلحة من أكبر شركات الأسلحة في العالم إلى الضعف بالقيمة الحقيقية على مدار العقدين الماضيين. ومع ازدياد كثافة التوترات الجغرافية-السياسية، من المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات العامة. واستناداً إلى مجموعة بيانات تشمل ١٦٤ بلداً منذ عام ١٩٤٦، يخلص هذا الفصل إلى أن طفرات الإنفاق الدفاعي الكبيرة أصبحت أكثر تواتراً، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي طفرات الإنفاق الدفاعي المعتادة، التي تمتد لأكثر من سنتين ونصف السنة، تزداد المصروفات الدفاعية بنحو ٢,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، بينما يأتي تمويل ثلثي هذه المصروفات تقريباً من زيادة مستويات العجز. وبينما يمكن للتعزيزات الدفاعية المترتبة على ذلك أن تعطي دفعة للنشاط الاقتصادي في الأجل القصير - فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالدفاع، فإنها تؤدي أيضاً إلى زيادة التضخم لفترة مؤقتة وخلق تحديات جسيمة في الأجل المتوسط. وفي المتوسط، يرتفع العجز المالي بنحو ٢,٦ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ويزداد الدين العام بنحو ٧ نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات من بداية أي تعزيز، مع تدهور التوازن الخارجي نظراً لتحول الطلب باتجاه المعدات المستوردة. وتتسم هذه الطفرات في زمن الحرب بتكلفتها المرتفعة بصفة خاصة، حيث يقفز الدين العام بحوالي ١٤ نقطة مئوية مع تراجع الإنفاق الاجتماعي بالقيمة الحقيقية. وفي الوقت الراهن، تقترب مضاعفات الإنفاق على الدفاع من الواحد الصحيح، لكنها تختلف اختلافاً كبيراً حسب كيفية الاستمرار في الإنفاق وتمويله وتخصيصه وحجم المعدات المستوردة. ورغم أن التعزيزات الدفاعية الممولة غالباً بالعجز وتخصص غالبية الإنفاق للاستهلاك تُعظم آثار الطلب على المدى القصير، فمن المحتمل أيضاً أن تؤدي إلى إصابة الاقتصاد بنشاط محموم وتستدعي التنسيق الوثيق مع السياسة النقدية. أما التعزيزات التي تعطي أولوية للاستثمار العام وتشجع زيادة التكامل في الأسواق من أجل إنتاج المعدات العسكرية في إمكاناتها دعم النمو الإنتاجي في الأجل الطويل.

مؤلفو هذا الفصل هم هيبوليت بالما (رئيسا مشاركا)، وجاريد بيبي، وكولومب لادريه، وأندرياس لاغريبورغ، وفلافيان مورو، وأندريا برسبيتيرو (رئيسا مشاركا)، وإيفجينيا ويغور، بمساهمت من كريم إسماعيل، وبيدرو هواروس، وتاكوجي كوماتسوزاكي، وكريستوف كروغولسكي، ومحّب ملاك، وأن دين مين نغوين، وروبرت سيرهيه، وكان أوور. وقدم المساعدة البحثية كل من مريم عبده، وأوين ديربرغ، وشريهاري راماتشندرا، وإيزابيلا روزاريو. وقد أفاد الفصل من التعليقات التي أبداهما إيثان إيلزيتسكي والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية والمراجعون.

^١ لأغراض التبسيط، يُستخدم المصطلحان «الحرب» و«الصراع» تبادلياً في متن هذا الفصل.

^٢ يتألف الإنفاق الدفاعي من كل النفقات الحكومية المخصصة لصيانة وتطوير ونشر القوات المسلحة. ووفقاً لتعريف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الإنفاق الدفاعي يشمل تكاليف العاملين، والعمليات والصيانة، وتوريد الأسلحة والمعدات، والبحث والتطوير العسكري، والبنية التحتية العسكرية. ^٣ منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هي تحالف عسكري تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويضم في الوقت الحالي ٣٢ بلداً عضواً (منها ٣٠ بلداً في أوروبا بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة). وتعمل كنظام أمن جماعي توافّق بموجبه الدول الأعضاء على الدفاع المشترك في حالة وقوع أي اعتداء من أي بلد غير عضو. وفي شهر يونيو ٢٠٢٥، أعلن أعضاء منظمة الناتو التزامهم باستثمار ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً على متطلبات الدفاع الرئيسية وتخصيص ما يصل إلى ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق المرتبط بالأمن لحماية البنية التحتية الحيوية، والشبكات الدفاعية، وضمان الجاهزية والصلابة المدنية، والابتكار، وتقوية القاعدة الصناعية الدفاعية.

الشكل البياني ٢-١: الإنفاق على الدفاع أخذ في الارتفاع (% من الناتج المحلي الإجمالي، المقياس الأيسر؛ %، المقياس الأيمن)



المصادر: دراسة Gethin 2024؛ وقاعدة بيانات الإنفاق العسكري التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ وقاعدة البيانات العالمية للإنفاق على رأس المال البشري؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مدفوعة بأحداث جغرافية-سياسية - كالحروب، أو التهديدات الأمنية، أو إعادة المواءمة الاستراتيجية - وليس بأوضاع اقتصادية داخلية متزامنة (دراسة Barro 1981؛ ودراسة Ramey and Shapiro 1998). واستعانت بعض الدراسات المبكرة، التي تركزت إلى حد كبير على الولايات المتحدة، بمعلومات تاريخية عن التعزيزات العسكرية وأدلة سرديّة لعزل صدمات الإنفاق الحكومي عن الدورة الاقتصادية، فأرست تقديرات معيارية لاستجابات الناتج والتوظيف (دراسات Hall 2009؛ وBarro and Redlick 2011؛ وRamey 2011؛ وRamey and Zubairy؛ Nakamura and Steinsson 2014؛ وفي الآونة الأخيرة، حفزت التوترات الجغرافية-السياسية المتجددة العمل على الاقتصادات الأوروبية (دراسات García-Ser؛ Ben Zeev، Pappa، and Scola Gagliardi 2025 وIlzetzki 2025؛ rador، Sarasa-Flores، and Ulloa 2025 وFurceri and others 2026؛ وAlloza and others 2026) وعلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (دراسات Sheremirov؛ Miyamoto، Nguyen، and Sheremirov 2019؛ and Spirovska 2022)، بحيث استخدمت عادة بيانات من أواخر الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن. وبينما توثق هذه الدراسة المتخصصة بعض الفروق المهمة بين البلدان، لا يزال تركيز معظم الدراسات مقصوراً على المضاعفات قصيرة الأجل، التي تقيس استجابة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للتغيرات في الإنفاق على الدفاع، أو انعكاسات المصروفات العسكرية مباشرة على الميزانية (دراسة Marzian and Tre- besch 2025)،^٥ وعدم التطرق للفجوات المهمة في تفهم العواقب الاقتصادية الكلية الأوسع لتعزيزات الإنفاق الدفاعي. ولسد هذه الثغرات، يقدم هذا الفصل رؤية شاملة للإنفاق الدفاعي في عينة كبيرة من البلدان منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى وجه التحديد، يسعى هذا الفصل للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي ملامح طفرات الإنفاق الدفاعي (أي نوبات التعزيزات الكبيرة في الإنفاق على الدفاع)؟ ماذا كان معدل تكرار مثل هذه الطفرات؟ وكيف تختلف من حيث معدل تواترها وحجمها ومدتها في زمن الحرب وزمن السلم وفيما بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟ وكيف يتم تمويلها؟
- ما هي أهم المفاضلات الاقتصادية الكلية لتزايد الإنفاق الدفاعي؟ كيف تؤثر طفرات الإنفاق الدفاعي على ديناميكية الاقتصاد الكلي؟ وهل تتسبب التعزيزات المصاحبة لهذه الطفرات في إصابة الاقتصاد بفقرة في النشاط على المدى القصير؟ وهل ينجم عنها حدوث تدهور في أرصدة المالية العامة من خلال ارتفاع مستويات العجز الحكومي والدين العام، بالإضافة إلى اتساع عجز الحساب الجاري؟ وهل

تحتاج أيضاً إلى زيادة إنفاقها على التحول الأخضر، فضلاً على الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد لكي تتمكن من تلبية احتياجات مجتمعاتها التي تتزايد فيها أعداد المسنين (دراسة Eble and others 2025؛ وAcalin and others 2025). ويتناول هذا الفصل دراسة العواقب الاقتصادية الكلية لتكثيف الإنفاق الدفاعي، مع مراعاة المفاضلات عبر الزمنية المحتملة، حيث يشهد اقتصاد أي بلد نشاط محموم في الأجل القصير مع تعرضه لمخاطر محيطة بالاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل المتوسط، بالإضافة إلى تراجع الصلابة الاقتصادية، مما ينعكس في ارتفاع مستويات العجز الحكومي، وتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، وتدهور التوازن الخارجي. ومن شأن تزايد الإنفاق على الدفاع أن يساعد البلدان كذلك في تحقيق أهداف أخرى مثل مثل تقوية الصلابة الدفاعية والعمل كقوة ردع.^٤ غير أن هذا الفصل لا يهدف إلى تحديد صلابة البلدان الدفاعية، التي تتعلق بأهداف الأمن القومي، ومن ثم تقع خارج نطاق تحليلات هذا الفصل.

ويتناول عدد كبير من الدراسات المتخصصة بحث الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي، يحفزها مبدئياً مدى نفعا كمصدر محتمل للتباين خارجي المنشأ في النفقات الحكومية، نظراً لأن التعزيزات الدفاعية الكبيرة تكون غالباً

^٤ الصلابة الدفاعية تشير إلى القدرة على تحمل الهجمات والتعافي من آثارها، وتشمل القدرات العسكرية بالإضافة إلى الجاهزية على المستوى المدني. ووفقاً للدراسات المتخصصة الأخيرة، تحتل آثار الردع مكانة متواضعة في هذا الخصوص. فزيادات الإنفاق على الدفاع تؤدي إلى تراجع الصراع بقدر ضئيل ومستمر على المدى الطويل، لكنها لا تؤثر على احتمالات نشوب الصراعات في الأجل القصير (دراسة Benmelech and Monteiro 2025).

^٥ في دراسة متخصصة ذات صلة، نناقشها في الفصل الثالث، نستعرض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحروب

العام، في المتوسط. ويُموّل حالياً قرابة ثلثي هذا الإنفاق الإضافي بزيادة مستويات عجز الميزانية، ولا سيما في حالة الطفرات المؤقتة، مع انخفاض المساهمة من تعبئة الإيرادات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

- ومن ناحية، نجد أن تكثيف الإنفاق على الدفاع يمتد أثره في الاقتصاد كصدمة طلب في قطاع بعينه ويمكنه أيضاً أن يرفع النمو في الأجل المتوسط عن طريق تراكم رأس المال ومكاسب الإنتاجية. ففي الأجل القصير، يعزز الإنفاق الدفاعي من الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، عن طريق الآثار الإيجابية على جانب الطلب، وخاصة في القطاعات المرتبطة بالدفاع، مما يؤدي إلى زيادة الناتج وارتفاع الأسعار. ويؤيد التحليل على مستوى الشركات وجود قناة طلب قوية تفيد منها الشركات في قطاع الدفاع، ولكنه يوضح كذلك أن الطفرات المصحوبة بارتفاع الدين العام تحد من الاستثمار الخاص حيث تزداد حدة القيود التمويلية في الشركات. وإضافة إلى ذلك، من شأن الاختناقات في إعادة توزيع الموارد عبر القطاعات أن تضعف الطفرة المشاهدة في حجم الطلب. فعلى جانب العرض، نجد أن هذه الطفرات يتبعها عادة ارتفاع رصيد رأس المال وحدث زيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل.

- ومن ناحية أخرى، نجد أن زيادة الإنفاق على الدفاع يمكن أن تضعف استدامة المالية العامة والقطاع الخارجي وتهدد بمزامنة الإنفاق الاجتماعي. فطفرة الإنفاق الدفاعي المتوسطة تعقبها في العادة زيادة في عجز المالية العامة بنحو ٢,٦ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وزيادة في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو ٧ نقاط مئوية بعد ثلاث سنوات من بداية الطفرة. ومثل هذه الديناميكيات تخلق مفاضلات تتجلى أبعادها بمرور الوقت ويمكن أن تفرض الضغوط على استدامة أوضاع المالية العامة، لا سيما في البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي. ورغم أن طفرة الإنفاق الدفاعي المتوسطة لا تؤدي إلى انكماش في الإنفاق الاجتماعي، نجد أنه في حالة تمويل مصروفات الدفاع المرتفعة أساساً من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، فإن المفاضلة بين البنادق والزبد تبدأ في الظهور، فينخفض حجم الإنفاق على الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم انخفاضاً كبيراً. وتبرز التكاليف على المالية العامة بصفة خاصة في زمن الحرب، عندما يسجل الدين العام قفزة بنسبة قدرها ١٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وتنخفض القيمة الحقيقية للإنفاق الاجتماعي، بغض النظر عن كيفية تمويل الإنفاق على الدفاع. فعلى جانب الحسابات الخارجية، نجد أن الطلب القوي موجه جزئياً إلى استيراد السلع الأجنبية، خاصة في البلدان المستوردة للمعدات العسكرية، مما يؤدي إلى تدهور ميزان الحساب الجاري.

- وبينما يقترب مضاعف الإنفاق الاجتماعي من الواحد الصحيح، فإنه يتباين مع اختلاف درجة التسرب عبر الواردات، ومزيج التمويل، وتوزيع الموارد فيما بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، واستمرار تعزيز الإنفاق الدفاعي، واستجابة السياسات. فمن الملاحظ أن تقديرات مضاعفات الإنفاق الدفاعي تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، مما يرجع إلى التنوع الكبير في التجارب عبر البلدان وبمرور

تنطوي طفرات الإنفاق الدفاعي على حدوث إعادة موازنة الإنفاق الحكومي بحيث تزامن مصروفات أخرى، مثل الإنفاق الاجتماعي؟

- ما حجم مضاعفات الإنفاق على الدفاع؟ هل تختلف باختلاف خصائص البلدان وتصميم المحفز الاقتصادي – مثل مدته، ومحتوى الواردات في مصروفات الدفاع، وتخصيصه فيما بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي – وإلى أي مدى تتأثر هذه المضاعفات باستجابة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة؟ ما حجم انتقال التداعيات إلى بلدان ثالثة؟ ما هي الآثار المحتملة على التوازن العام نتيجة تكثيف الإنفاق الدفاعي؟

ولإجابة عن هذه التساؤلات، قمنا بإعداد مجموعة بيانات شاملة في هذا الفصل عن الإنفاق السنوي على الدفاع والمتغيرات الاقتصادية الكلية في عدد ١٦٤ بلداً منذ عام ١٩٤٦. ويتناول الفصل في البداية مناقشة القنوات التي يتسرب من خلالها الإنفاق الدفاعي المرتفع عبر الاقتصاد، وكيفية اختلافه عن أشكال التنشيط المالي الأخرى، والمفاضلات التي يخلقها. وبعد ذلك، يُعرّف طفرات الإنفاق الدفاعي بأنها الفترات التي يزيد فيها متوسط الإنفاق الدفاعي المتحرك لمدة سنتين بنسبة قدرها نقطة مئوية واحدة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي، وتستمر طالما لم يتراجع الإنفاق الدفاعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ويصنف الفصل هذه الطفرات حسب طول مدتها، وحجمها، وأسلوب تمويلها ويناقش مجموعة ثرية من من الحقائق المبسطة لإبراز أهم المفاضلات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير ومواطن الضعف على المدى المتوسط التي تنشأ عن تكثيف الإنفاق الدفاعي. وفي الجزء الثاني من الفصل، يتحول التركيز إلى الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي. ويساهم هذا الفصل في الحوار الدائر حول مضاعفات الإنفاق الدفاعي من خلال استعراض تقديرات مبتكرة تقوم على عينة كبيرة من البلدان وكذلك من خلال عمليات محاكاة النماذج. ويبحث هذان المنهجان احتمالات اعتماد مضاعفات الإنفاق الدفاعي على الخصائص القطرية، وتصميم التعزيزات المصاحبة، واستجابات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

واستناداً إلى هذه المجموعة من البيانات وهذين المنهجين، يخلص الفصل إلى النتائج التالية:

- طفرات الإنفاق الدفاعي أصبحت أكثر تواتراً، وتنطوي على قدر هائل من الموارد مقارنة بقدرة الاقتصاد الكلية، كما أنها ممولة غالباً بالدين. فقد ازدادت منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحالي وباتت أكثر انتشاراً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتزيد هذه الطفرات حجم الإنفاق الدفاعي بنسبة قدرها ٢,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وتستمر لأكثر من عامين ونصف

لم تؤد زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية إلى خفض التسرب عبر الواردات. غير أنه على المدى الطويل، قد يؤدي الإنفاق الرأسمالي على الدفاع إلى تشجيع الابتكار والنمو، لا سيما عند توجيهه إلى المصروفات المخصصة للبحث والتطوير دون مزاحمة غيرها من الاستثمارات الإنتاجية في غير الدفاع.

• **نظرا لأن زيادة الإنفاق الدفاعي يرجح أن تفرض ضغطا على ميزان المالية العامة والتوازن الخارجي، فمن الضروري توجيه السياسات نحو الحفاظ على استدامة المالية العامة والمركز الخارجي.** فمع مرور الوقت، قد يؤدي ارتفاع مستويات العجز والدين العام إلى تضيق الحيز المالي وإضعاف استدامة المالية العامة، وخاصة في زمن الحرب، بينما يمكن أن تؤدي فواتير الواردات المرتفعة إلى إضعاف المراكز الخارجية، وتقليص الحيز المتاح لصناع السياسات للاستجابة إلى الصدمات المستقبلية. وفي هذا السياق، فإن الاختيارات بشأن كيفية تمويل وتوزيع زيادات الإنفاق الدفاعي تكتسب أهمية بالغة. ومع عدم اتخاذ تدابير تكميلية، هناك احتمال أن تؤدي التعزيزات الدفاعية المستمرة، وخاصة في زمن الحرب، إلى مزاحمة أولويات الإنفاق العام الأخرى - وأهمها الإنفاق الاجتماعي - سواء من خلال إعادة التوزيع الصريحة لاعتمادات الميزانية أو من خلال التآكل التدريجي لتلك الاعتمادات بالقيمة الحقيقية. وتبرز هذه الاعتبارات أهمية دمج القرارات بشأن الإنفاق الدفاعي في إطار اقتصادي كلي ومالي متوسط الأجل يحافظ على الاستدامة المالية، ويخفف حدة التعرض للمخاطر الخارجية، ويوفر الحماية للنفعات الاجتماعية والمعرزة للنمو.

الاقتصاد الكلي للإنفاق الدفاعي: معلومات أولية

التوسع في الإنفاق الدفاعي يعمل كخدمة طلب موجبة في قطاع بعينه بالاقتصاد، لكنه قد يخلق آثارا موجبة أو سالبة على جانب العرض من خلال إعادة توزيع الموارد بين القطاعات والتغيرات في الأسعار النسبية (الشكل البياني ٢-٢). وتشير الأدلة التجريبية في الآونة الأخيرة إلى أن الإنفاق العسكري، على الأقل في الأجل القصير، يحفز إجمالي الناتج من خلال آثار الطلب الموجبة (دراسة 2025 Ilzetki) كما يمكن أن يفرض ضغطا رافعا للأسعار (دراسة Ben Zeev 2017 and Pappa). وكما هو الحال مع أشكال التنشيط المالي الأخرى، فإن عواقبه الاقتصادية الكلية - خاصة رد الفعل على مستوى الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص - تعتمد على حالة الاقتصاد الراهن، ورد فعل السياسة النقدية، وتوزيع الإنفاق الدفاعي بين الاستهلاك والاستثمار الحكومي، ومزيج تمويله. ولكن على عكس أشكال التنشيط المالي الأخرى، نجد أن التعزيز الدفاعي له سمات مميزة تشكل طريقة انتقال أثره إلى الاقتصاد (الشكل البياني ٢-٢، النص باللون الأحمر):

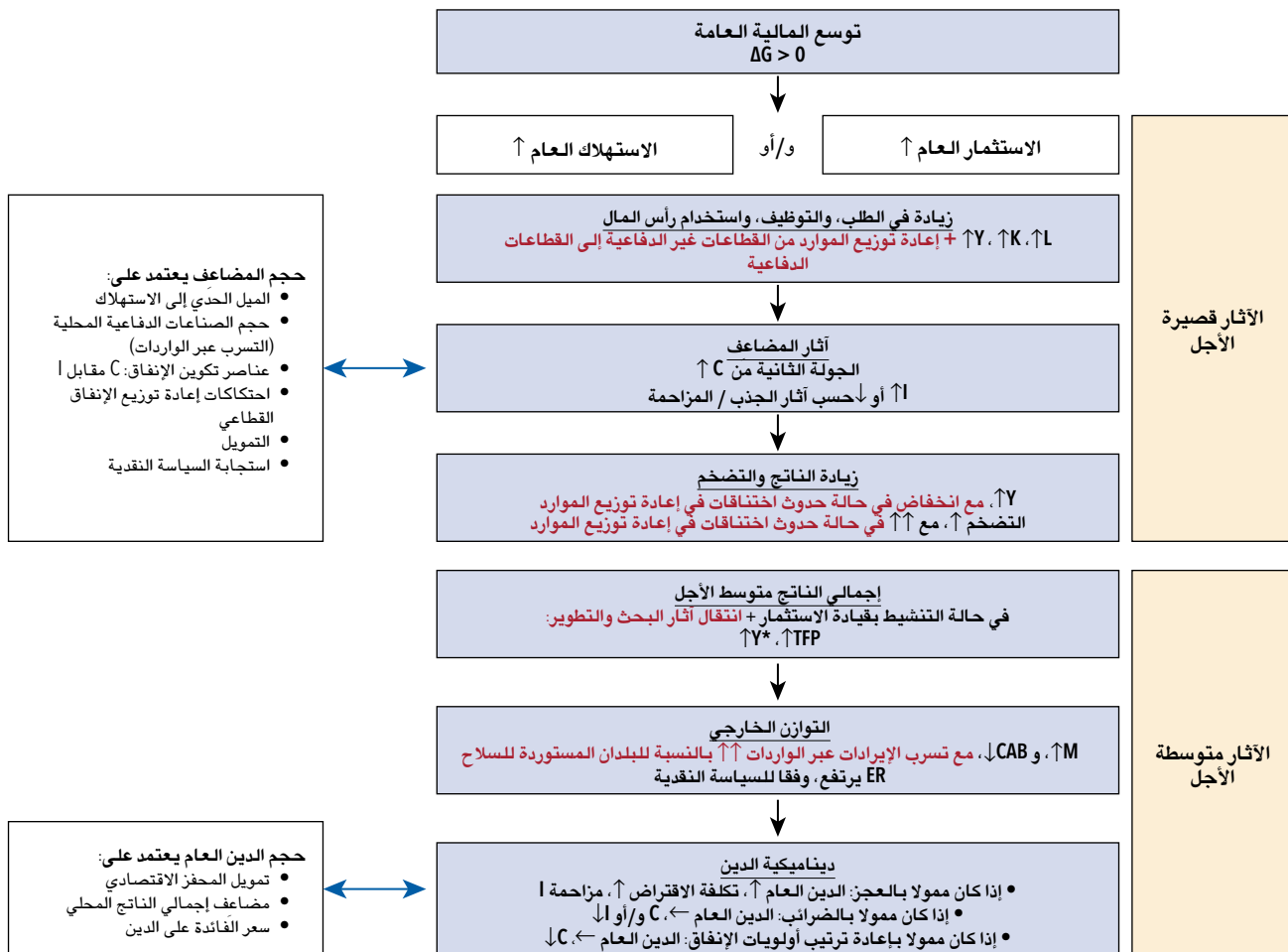
- أولا، تترتب عليه إعادة توزيع الموارد من القطاعات غير الدفاعية إلى القطاعات الموجهة نحو الأنشطة الدفاعية

الوقت، مع مخاوف من المتغيرات داخلية المنشأ التي تؤدي غالبا إلى تحيز التقديرات. وعند التخفيف من حدة هذه المخاوف، يقترب متوسط مضاعف الإنفاق من الواحد الصحيح، ويتسق مع عمليات المحاكاة القائمة على النماذج. وتبدو مضاعفات الإنفاق الدفاعي أصغر في البلدان المعتمدة بشدة على واردات الأسلحة، مما يرجع إلى تسرب إيرادات الطلب إلى الخارج، وعندما تكون طفرة الإنفاق مؤقتة. وفي المقابل، تبدو مضاعفات الإنفاق أكبر عندما تكون زيادات الإنفاق الدفاعي ممولّة بالعجز - نظرا لأن دفعة تنشيط الطلب المباشرة لا يوازنها تشديد مالي متزامن في موضع آخر من الميزانية - ومركزة في الإنفاق الجاري، مثل الإنفاق المتعلق بالعاملين والمصروفات التشغيلية، التي غالبا ما يكون تأثيرها أكبر في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي. وتحقق نتائج مماثلة في السيناريوهات القائمة على النماذج. وتوضح عمليات المحاكاة كذلك أن التيسير النقدي يمكن أن يزيد أثر المضاعف، وإن كان ذلك سيأتي على حساب ارتفاع التضخم وزيادة عجز الحساب الجاري، بينما الموازنة الفورية لتدابير المالية العامة يمكن أن تحتوي هذه الضغوط لكنها ستضعف الأثر على الناتج. ومن شأن وضع خطة منسقة للإنفاق الدفاعي تهدف إلى تشجيع التوريد المشترك بين التكتلات التجارية الإقليمية وتخفيض المحتوى المستورد في مصروفات الدفاع أن يؤدي إلى زيادة الآثار على الناتج واحتواء الاختلالات الخارجية.

واستنادا إلى هذه النتائج، وبشرط توخي الحذر في تفسير الآثار الاقتصادية الكلية لطفرات الإنفاق الدفاعي السابقة - نظرا لأن التعزيزات الدفاعية في الوقت الراهن تختلف عن السابق من حيث أنماط الصراع، وكثافة استخدام التكنولوجيا، وتركز مراكز الإنتاج، وتزامن الإنفاق الإقليمي - يعرض هذا الفصل التوصيات التالية على مستوى السياسات للتعامل مع المفاضلات عند تكثيف الإنفاق على الدفاع:

- **على البلدان مراعاة أن آثار الإنفاق الدفاعي على الناتج الكلي قد تكون محدودة وتعتمد على الخصائص الهيكلية واختيارات السياسات في البلد المعني.** فالبلدان التي تسعى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية قد تواجه مفاضلات على المدى القصير. وبينما يعزز المحفز الاقتصادي الممول بعجز المالية العامة من أثر الطلب، فإن زيادة تخصيص الموارد للإنفاق الجاري، الموجهة على الأرجح إلى العسكريين، يمكن أن تعطي دفعة أكبر لمستوى التوظيف وآثار الطلب الداخلي، وإن كان ذلك سيأتي على حساب إصابة الاقتصاد بنشاط محموم. وفي هذه الحالة، تتضح الأهمية البالغة للتنسيق الوثيق مع السياسة النقدية لتهدئة الضغوط التضخمية. وفي المقابل، من شأن زيادة حصة الإنفاق على المعدات - لا سيما إذا كانت مستوردة - أن تخفض الضغوط التضخمية، لكنها ستخفض أيضا الآثار على جانب الطلب، مع مساهمتها في تدهور ميزان الحساب الجاري، ما

الشكل البياني ٢-٢: الإنفاق على الدفاع: قنوات انتقال الآثار



المصدر: من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: النص باللون الأحمر يبرز القنوات المهمة بالنسبة للإنفاق الدفاعي. ΔG تشير إلى التغير في الإنفاق الحكومي. $\uparrow$ تشير إلى حدوث زيادة كبيرة. C = الاستهلاك، CAB = ميزان الحساب الجاري، ER = سعر الصرف، G = الإنفاق الحكومي، I = الاستثمار، K = رأس المال، L = العمالة، M = الواردات، $R\&D$ = البحث والتطوير، TFP = الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، Y = الناتج، Y^* = الناتج الممكن.

العسكرية). وفي واقع الأمر، في حالة ٣٥ بلدا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي تتوفر البيانات عنها، تمثل النفقات الجارية حوالي ٨٠٪ من مجموع الإنفاق الدفاعي الحكومي (دراسة Becker and others 2025). ومع ذلك، ظلت نسبة النفقات الرأسمالية - بما فيها التوريدات والبحث والتطوير - أكبر في بلدان مثل الولايات المتحدة مقارنة بغيرها، نتيجة البرامج التي تديرها «وكالة المشروعات البحثية الدفاعية المتقدمة». وإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن الاستثمارات العامة خلال فترات التعزيز الدفاعي تمثل جزءا كبيرا من الزيادة في المصروفات الدفاعية (الإطار ٢-١). وهذا التحيز في التكوين يحمل في طياته انعكاسات مهمة على الاقتصاد

نظرا لأن المصروفات الدفاعية تتركز بدرجة عالية في مجموعة محدودة من الصناعات - مثل معدات الطيران والنقل، والإلكترونيات والأجهزة، والآلات، والمواد التخصصية (دراسة Nekarda and Ramey 2011) - وتأخذ غالبا هيئة عقود التوريد وليس الشكل العام لفواتير الأجور أو التحويلات في القطاع العام. ونتيجة لذلك، نجد أن التعزيزات الدفاعية تعمل كصدمة طلب في قطاع بعينه بحيث تؤدي غالبا إلى تفعيل عمليات مكلفة لإعادة توزيع رأس المال والعمالة عبر القطاعات، بدلا من التوسع المنتظم في نطاق الطلب الكلي (دراسة Ramey and Shapiro 1998). ثانيا، يتم تخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الدفاعي عادة للاستهلاك الحكومي (العسكريين والخدمات والإمدادات العسكرية) بدلا من الاستثمار (المعدات والبنية التحتية

الكلي. فبالمقارنة مع الاستثمار العام، نجد أن آثار الاستهلاك الحكومي المرتبط بالدفاع على الناتج الممكن غالباً ما تكون أضعف وأقل استمرارية، لأنه لا يعزز الطاقة الإنتاجية مباشرة^٦. وبدلاً من ذلك، يعمل أساساً من خلال قنوات الطلب والدخل، مما يرفع معدلات الأجور والتوظيف في الأنشطة المرتبطة بالدفاع.

• وأخيراً، تترتب على الإنفاق الدفاعي **زيادة احتمالات تسرب إيرادات الطلب عبر الواردات**، نتيجة ارتفاع درجة التركيز في الإنتاج العالمي للأسلحة ولأن العديد من بلدان العالم تشكل بلدان مستوردة صافية للمعدات العسكرية.

وفي الواقع، تسجل الولايات المتحدة قرابة نصف إجمالي إيرادات الأسلحة بين أكبر ١٠٠ شركة منتجة للسلاح في العالم، بينما تسجل أوروبا حوالي ١٤٪ والصين ١٢٪^٧. ونتيجة لذلك، نجد أن معظم بلدان العالم تستورد نسبة كبيرة من معداتها العسكرية، بحيث ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٨٠٪ في حالة البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (دراسة Draghi 2024). ولهذا النمط انعكاسات مهمة على الاقتصاد الكلي: لدى توجيه الإنفاق الدفاعي نحو المعدات المستوردة، كما هو الحال مثلاً في الدانمرك (تقرير بنك الدانمرك الوطني ٢٠٢٥) أو بولندا (الإطار ٢-١)، فإن نسبة كبيرة من التحفيز المالي للطلب المقترن بهذا الإنفاق تذهب إلى الشركات الأجنبية المنتجة بدلاً من القيمة المضافة المحلية، مما يؤدي إلى إضعاف استجابة الناتج والتوظيف المحليين لهذا الإنفاق والمساهمة في تدهور التوازن الخارجي.

ووفقاً لما يبرزه الشكل البياني ٢-٢، فإن الإنفاق على الدفاع في الأجل القصير يعمل كصدمة طلب حكومية موجهة، بحيث تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات استخدام رأس المال والعمالة، على السواء، في القطاعات كثيفة الإنفاق على الدفاع. وبالتوازي، نجد أن دفعة تحفيز الناتج الاقتصادي المتولدة من تكثيف الإنفاق قد تقترن بزيادة في التضخم، مع إمكانية نشوء ضغوط تضخمية أقوى في حالة اقتراب الاقتصاد من مستواه الممكن، أو تضيق أسواق العمل، أو ظهور احتكاكات إعادة توزيع الإنفاق الرأسمالي، أو ندرة مدخلات الإنتاج الرئيسية نتيجة تحول الموارد إلى القطاعات الموجهة للدفاع (دراسة Antonova, Luetticke, and Mueller 2026). وقد يتفاقم الأثر الواقع على الناتج كذلك في حالة حدوث صدمة إنفاق دفاعي دائمة، مع احتمال زيادة استجابة عرض العمالة والاستثمار (دراسة Baxter and King 1993؛ ودراسة Barro

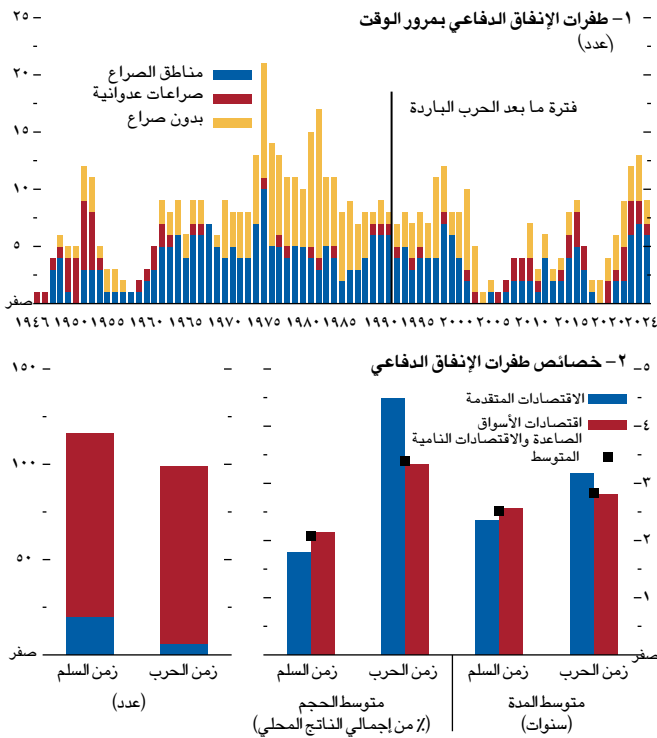
• وفي الوقت نفسه، تشير الأدلة إلى أن التعزيزات المدفوعة بالاستثمار يمكن أن تكون لها آثار موجبة ومستمرة على الناتج بإعطاء دفعة للابتكار، وزيادة الأعمال، والاستثمار الخاص من خلال الإنفاق العام على البحث والتطوير (دراسات Gross and Sampat 2023؛ وAntolin-Diaz and Surico 2025؛ وMoretti 2025). غير أن الآثار على جانب العرض يمكن أن تكون سلبية أيضاً من خلال آثار المزاخمة، وإعادة توزيع موارد الإنفاق من الاستثمار في رأس المال المادي والبشري الإنتاجي إلى الاستثمار في الأنشطة الدفاعية، ومن خلال التشوهات المؤدية إلى عدم كفاءة توزيع الموارد الذي يمكن أن يخفض الإنتاجية (دراسة Deger and Smith 1983؛ ودراسة Knight, Loayza, and Villanueva 1996).

وهناك انعكاسات اقتصادية كلية مهمة لاختيار كيفية تمويل تعزيزات الإنفاق الدفاعي – سواء من خلال الضرائب، أو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، أو الاقتراض – وتترتب عليها مفاضلات مختلفة (دراسة Ohanian 1997). فالإنفاق الدفاعي الممول بالضرائب يميل غالباً إلى مزاخمة الاستهلاك الخاص، مما يضعف الآثار التوسعية على الناتج الاقتصادي والتضخم، وإن كان من المحتمل أن يستمر ظهور الضغوط التضخمية نتيجة الندرة النسبية أو الاختناقات القطاعية. وعند تمويل طفرات الإنفاق من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، قد يتأثر الاستهلاك الخاص أيضاً، نظراً لأن انخفاض التحويلات وتقليص توفير الخدمات العامة يؤثران سلباً على الدخل المتاح للأسر المعيشية.

^٦ لا يقتصر الأمر على الاستهلاك الحكومي المرتبط بالدفاع، بل والاستثمار العام في قطاع الدفاع أيضاً (كشراء المعدات العسكرية)، هو ما قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مقارنة بأنواع الاستثمار العام الأخرى (كالاستثمار في البنية التحتية).

^٧ ترتفع حصة أوروبا إلى ٢٢٪ عندما تشمل المملكة المتحدة. وهذه البيانات مستمدة من قاعدة بيانات صناعة الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

الشكل البياني ٢-٣: طفرات الإنفاق الدفاعي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني نوبات طفرات الإنفاق الدفاعي، المعروفة بأنها الفترات التي يزيد خلالها متوسط الإنفاق الدفاعي المتحرك لمدة سنتين بنسبة قدرها نقطة مئوية واحدة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي، وتستمر طالما لم يتراجع الإنفاق الدفاعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتُعرف طفرات زمن الحرب (زمن السلم) على أساس نشوء (أو عدم نشوء) صراع داخلي قبل سنة من بداية طفرة الإنفاق أو في غضون ثلاث سنوات من بدايتها.

الإنفاق الدفاعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.^٩ وبناء على هذا التعريف، كانت هناك ٢١٥ طفرة إنفاق دفاعي منذ عام ١٩٤٦ في ١٦٤ بلدا، تركزت غالبا في أواخر السبعينات وفي الثمانينات من القرن الماضي. وطفرات الإنفاق الدفاعي التي تأتي مباشرة في أعقاب اندلاع الصراع أو تبلغ ذروتها أثناء صراع داخلي (يقع داخل حدود بلد ما) خلال ثلاث سنوات تُصنّف بأنها طفرات «زمن الحرب»، وهي تمثل حوالي نصف الطفرات المسجلة. وتُصنّف كل الطفرات الأخرى – المشار إليها

^٩ هذا التعريف قريب في طبيعته من كيفية تعريف الدراسات المتخصصة للتوسعات والانكماشات الكبيرة في الإنفاق من المالية العامة القائمة على التغيرات في الإنفاق والضرائب (دراسة Alesina and Perotti 1995). ونظرا لعدم وجود تعريف مستخدم على نطاق واسع لطفرات الإنفاق الدفاعي، فإن هذا الفصل يختبر مدى صلاية نتائجه الرئيسية باستخدام تعريفين بديلين، على أساس (١) مستوى حدي أقل تقييدا تم ضبطه عند ٠.٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، و(٢) المقياس المقترح في دراسة Marzian and Trebesch (2025). للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت. يمكن الاطلاع على جميع المرافق على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO

وفي المقابل، نجد أن التعزيزات الممولة بالعجز تسفر عموما عن زيادة آثار الطلب في الأجل المتوسط، حيث يكون أثر المزاحمة المباشر أضعف. غير أن الأسر المعيشية ذات النظرة المستقبلية قد تلجأ إلى خفض استهلاكها الحالي تحسبا لزيادات الضرائب في المستقبل، لا سيما إذا كان من المتوقع استمرار الإنفاق الدفاعي المرتفع، مما يؤدي بالتالي إلى خفض المضاعف المالي الساري. وإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المستمر على التمويل بالدين يخلق مفاضلات بين الأجيال ويمكن أن يزيد مواطن التعرض للمخاطر على المدى المتوسط. فمن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض، وخاصة في البلدان ذات الحيز المالي المحدود، أن يضعف الاستثمار الخاص ويعوّض جزئيا الآثار التوسعية لزيادة الإنفاق العام. وتشير هذه الاعتبارات إلى أن التعزيزات الدفاعية تتطلب ترتيبات تمويلية دائمة، مثل الإيرادات المرتفعة أو التغيرات الدائمة في عناصر هيكل الإنفاق، بغية الحد من مواطن التعرض للمخاطر في الأجل المتوسط. وتؤكد هذه الاعتبارات مجتمعة أن التأثير الاقتصادي الكلي للإنفاق الدفاعي لا يعتمد على حجم الإنفاق ومزيج تمويله فحسب، بل وعلى التوقعات أيضا المتعلقة بمدته ومستوى أدائه.^٨

وقد يترتب على تعزيزات الإنفاق الدفاعي أيضا انتقال التداعيات عبر الحدود. فمع ازدياد الطلب على السلع العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة، تتجه البلدان في المعتاد إلى زيادة الواردات من أهم مصدري الأسلحة أو الاقتصادات المتقدمة في مجال التكنولوجيا. وهذا النوع من التسرب يؤدي إلى انتقال آثار إيجابية إلى جهات الإنتاج الأجنبية التي تستوعب هذا الطلب الخارجي الإضافي. وتميل هذه الآثار غالبا إلى ازدياد حجمها في البلدان التي توجد لديها قاعدة محلية كبيرة للصناعات الدفاعية.

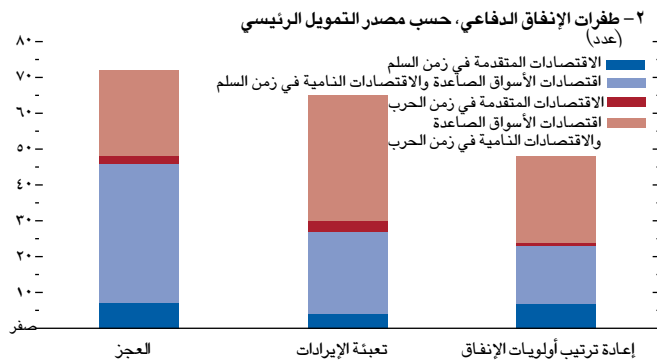
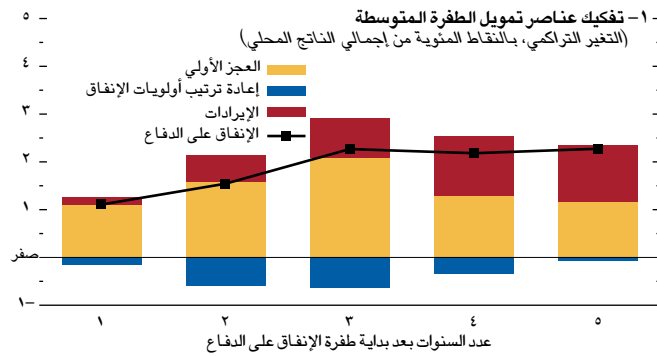
طفرات الإنفاق الدفاعي

التعريف والخصائص

كانت نوبات التوسع في الإنفاق الدفاعي تحدث بصفة متكررة، وقد شهدت انتعاشا مرة أخرى مؤخرا بعد تباطؤها في أوائل العقد الأول من القرن الحالي (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ١). ويُعرف هذا الفصل طفرة الإنفاق الدفاعي بأنها فترة يزيد فيها متوسط الإنفاق الدفاعي المتحرك لمدة سنتين في بلد ما بنسبة قدرها نقطة مئوية واحدة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي، مع استمرار الطفرة طالما لم يتراجع

^٨ يختلف على الأرجح مزيج التمويل وآثاره باختلاف البلدان. فالاقتصادات المتقدمة عموما تتمتع بحيز أكبر يسمح لها بتمهيد زيادات الإنفاق الدفاعي المؤقتة من خلال الاقتراض، بينما يؤدي ضيق الحيز المالي وارتفاع علاوات المخاطر في الأسواق الصاعدة إلى زيادة احتمال المزاحمة وخلق مفاضلات أكثر حدة بين تحقيق الأهداف الدفاعية واستقرار الاقتصاد الكلي.

الشكل البياني ٢-٤: تمويل طفرات الإنفاق الدفاعي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يشير الخط باللون الأسود إلى الزيادة التراكمية في الإنفاق على الدفاع بالنقاط المئوية من إجمالي الناتج المحلي. ويقاس المحور الأفقي مدة طفرات الإنفاق الدفاعي، بالسنوات. وبالنسبة لكل سنة، يتم تفكيك عناصر هذه الزيادة حسب مصادر تمويلها. ويتم حساب "إعادة ترتيب الأولويات غير الدفاعية" كقيمة متبقية في هذه المعادلة: التغير في العجز = التغير في الإنفاق الدفاعي + التغير في الإنفاق غير الدفاعي - التغير في الإيرادات. وفي اللوحة ٢، تُعرف طفرات زمن الحرب (زمن السلم) على أساس نشوء (أم عدم نشوء) صراع داخلي قبل سنة من بداية طفرة الإنفاق المقابلة أو في غضون ثلاث سنوات من بدايتها.

خلال ثلاث سنوات من بداية الطفرة (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ١). ويمول التعزيز الأولي للإنفاق إلى حد كبير من خلال توسيع عجز الميزانية، بحيث يزداد بنحو ١,١ نقطة مئوية في أول سنة ليصل تراكميا إلى نقطتين مئويتين تقريبا في السنة الثالثة، مما يعني حدوث زيادة كبيرة في التكلفة من المالية العامة. وتساهم تعبئة الإيرادات بقدر أقل، بحيث تمثل حوالي ٠,٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في السنة الأولى ونحو ١,٢ نقطة مئوية في المجمل. وفي المقابل، نجد أن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق تقوم بدور محدود في المرحلة المبكرة من تعزيز الإنفاق بحيث لا يصبح دورها بارزا إلا في السنوات التالية، مما يوحي بأن الحكومات تعتمد في البداية على الاقتراض لكنها تتحول بعد ذلك بصورة متزايدة إلى إعادة توزيع النفقات نظرا لارتفاع تكاليف الاقتراض أو تشديد القيود على المالية العامة. وبعد السنة الثالثة، تبدأ فجوة العجز

بطفرات «زمن السلم» - بأنها «عدوانية» (في حالة اقترانها بصراعات عدوانية، تحدث في الخارج) أو «بدون صراعات» (إذا لم تنطو على صراع دائري في الداخل أو في أي مكان آخر). وتنقسم هذه الطفرات بالتساوي كذلك بين طفرات مؤدية إلى زيادة مؤقتة أو زيادة دائمة في الإنفاق الدفاعي، حسب عودة نسبة الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى مستواها الأولي بعد مرور ١٠ سنوات من بداية الطفرة.

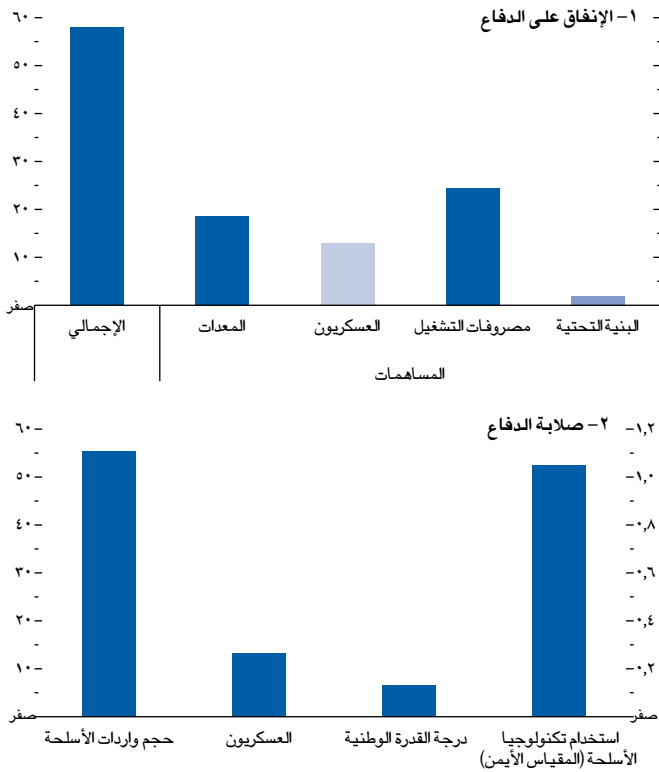
وتتركز طفرات الإنفاق الدفاعي غالبا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (٨٨٪) وهي شائعة بصفة خاصة في الشرق الأوسط وفي إفريقيا، وهما منطقتان أكثر عرضة للدخول في الصراعات حسب المقاييس التاريخية (راجع الفصل الثالث). ويوضح كذلك الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء أن الصراعات في هذه المنطقة تؤدي غالبا إلى زيادات ضخمة في النفقات العسكرية. وتم اكتشاف نتائج مماثلة فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية في البلدان الإفريقية، مع انتقال آثار التداعيات إلى الإنفاق الدفاعي في البلدان المجاورة (دراسة Boly and Kéré 2026).

وفي المقابل، يلاحظ أن زيادة الإنفاق الدفاعي لا تتكرر بنفس الدرجة في الاقتصادات المتقدمة (حوالي ١١٪ فقط من الطفرات حدثت في بلدان أوروبية)، لكنها تنقسم غالبا بحجمها الأكبر واستمرارها لمدة أطول مقارنة بالبلدان الأخرى. ويصدق ذلك بصفة خاصة في زمن الحرب، وهو ما يتسق مع الزيادات الحادة في الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة أثناء الحرب الكورية والحرب العالمية الثانية (دراسة Ramey 2011)، والتراجع في الإنفاق الدفاعي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة (دراسة Sandler and George 2016). وبينما تمتد الطفرات المعتادة لأكثر من سنتين ونصف السنة وتمثل زيادة في الإنفاق الدفاعي بنحو ٢,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، تمتد الطفرات في الاقتصادات المتقدمة أثناء الصراعات، في المتوسط، لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة وتبلغ حوالي ٤,٥ نقطة مئوية من إجمالي إنتاج المحلي (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ٢). وأثناء الفترة التي أعقبت الحرب الباردة أصبحت طفرات الإنفاق الدفاعي أقصر قليلا وأصغر حجما. ويلاحظ كذلك أن حجم الطفرات مماثل عموما بين الطفرات المرتبطة بزيادة مؤقتة أو دائمة في الإنفاق الدفاعي، بحيث يزيد حجم طفرات الزيادة الدائمة بواقع ٠,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بطفرة الزيادة المؤقتة.

تمويل الإنفاق الدفاعي

تتركز طفرات الإنفاق الدفاعي عادة في فترة البداية وتمول أساسا بزيادة العجزات، مع قيام تعبئة الإيرادات بدور ثانوي ولا يكون اللجوء إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق إلا تدريجيا. وفي المتوسط، يتم إنفاق معظم المصروفات الدفاعية خلال السنة الأولى من الطفرة، ويستكمل كل الإنفاق الدفاعي تقريبا

الشكل البياني ٢-٥: تعزيز القدرات الدفاعية (التغير %، ثلاث سنوات قادمة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يرصد الشكل البياني تقديرات التوقعات المحلية لثلاث سنوات قادمة للاستجابات التراكمية لطفرات الإنفاق على الدفاع. الأعمدة باللون الداكن تشير إلى المعاملات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٠٪. وفي اللوحة ١، يركز تفكيك عناصر الإنفاق الدفاعي الحقيقي على عينة من ٣١ بلدا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو): ولا تتوفر بيانات عن آيسلندا. وتستخدم اللوحة ٢ عينة من ٧٨ بلدا للتعبير عن "حجم واردات الأسلحة"، و١٤٦ بلدا للتعبير عن "العسكريين"، و١٥٧ بلدا للتعبير عن "درجة القدرة الوطنية" و١٥٨ بلدا للتعبير عن "استخدام تكنولوجيا الأسلحة".

العواقب الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي: أدلة تجريبية

تحديد الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي على نحو موثوق يتطلب عزل التغيرات غير المتوقعة وغير المرتبطة منطقيا بالأوضاع المترامنة في دورة الاقتصاد. وفي الواقع العملي، فإن هذا أمر يصعب تحقيقه، لا سيما في ظل الظروف السائدة في البلد بأكمله، نظرا لأن مصروفات الدفاع قد تستجيب داخليا للأوضاع الاقتصادية المحلية، أو الحيز المالي، أو التطورات الأمنية - على سبيل المثال، في أعقاب تحقيق إيرادات استثنائية، أو أثناء فترات التراجع الاقتصادي، أو استجابة لتصاعد المخاطر الداخلية والجغرافية-السياسية. ونتيجة لذلك، فإن التغيرات المشاهدة في الإنفاق الدفاعي يمكن أن تكون مدفوعة أيضا بديناميكية الناتج أو المالية العامة، الأمر الذي يتسبب في تعقيد التفسير السببي.

تضيق، مما يبرز انعكاس مسار نمط التمويل المبدئي. وتتسق هذه النتائج مع الأدلة الأخيرة على أفق زمني أطول لعينة من ٢٠ اقتصادا متقدما (دراسة Marzian and Trebesch 2025). واتساقا مع النظريات، نجد أن الطفرة المؤقتة العادية ممولة بالكامل بالعجز في أول ثلاث سنوات، بينما تساهم الإيرادات المرتفعة بحوالي نصف الزيادة في الإنفاق العسكري خلال السنوات الثلاث أثناء الطفرات الدائمة.

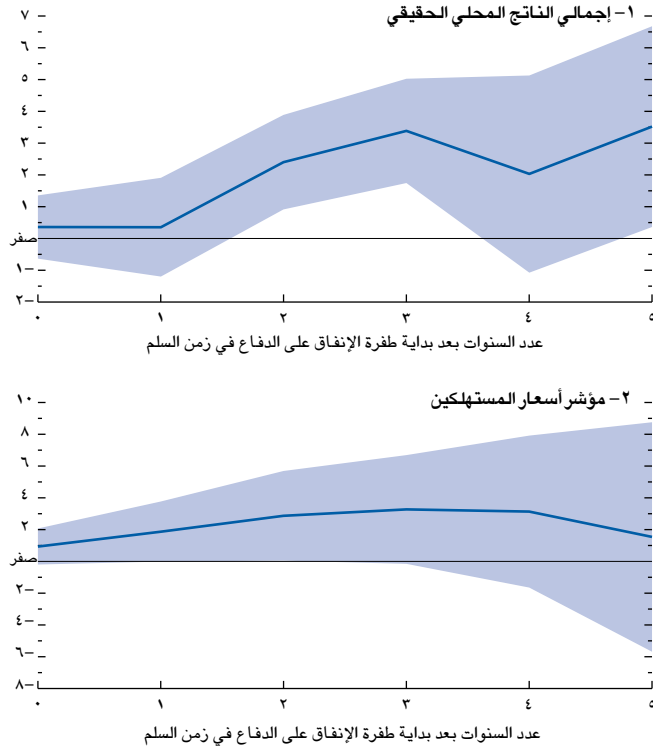
ورغم أن هذا النمط المتوسط يحجب عدم التجانس الكبير فيما بين نوبات زيادة الإنفاق، فإن عجز المالية العامة يظل المصدر الأغلب للتمويل ككل، بحيث يساهم في ٣٩٪ من الطفرات. وخاصة في زمن السلم، حيث يمثل مصدر التمويل الأغلب لنصف الطفرات تقريبا. وفي الوقت ذاته، تبرز تعبئة الإيرادات كقناة التمويل الرئيسية في ٣٥٪ من الحالات، بينما تمثل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق واسطة التمويل الرئيسية في ٢٦٪ من الحالات، وهو ما يسلط الضوء على التباين الملحوظ في كيفية تمويل البلدان توسعاتها الدفاعية (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ٢).

تعزيز القدرات الدفاعية

تفضي طفرات الإنفاق الدفاعي عادة إلى تحقيق زيادات كبيرة ومستمرة في الاستثمار العسكري وأعداد العسكريين والقدرات العسكرية. وفي المتوسط، ترتفع مصروفات الدفاع الحقيقية بنحو ٦٠٪ في غضون السنوات الثلاث الأولى من بداية الطفرة - بمبلغ يعادل حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي - مما يعكس تعزيزات كبيرة في الموارد المخصصة للمعدات العسكرية، إلى جانب ارتفاع الإنفاق على الأفراد ومصروفات التشغيل (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١).

ويقترن بهذه المصروفات تعزيز القدرات الدفاعية، وهو ما ينعكس في تحقيق زيادة بنسبة ٧٪ على المؤشر المركب للقدرة الوطنية، وهو مقياس واسع النطاق للقوة الوطنية ويشمل الإنفاق على الدفاع، والعاملين، واستخدام الطاقة، والقدرة الصناعية، والسكان (دراسة Kadera and Sorokin 2004). وتقترن هذه التعزيزات عادة بزيادة حادة في واردات السلاح - لتصل إلى ٥٥٪ على مدار ثلاث سنوات - يمكن أن تؤثر سلبا على توازن المراكز الخارجية، وبزيادة قدرها ١٣٪ تقريبا في أعداد الأفراد العسكريين، مما يحتمل أن يولد آثار الجولة الثانية للطلب (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢). وفي الوقت نفسه، تتوسع البلدان في تبني التكنولوجيا العسكرية الحديثة، بما في ذلك أنظمة المدفعية، والمركبات المدرعة، والطائرات، والمروحيات، مما ينعكس في ارتفاع نسبة تكنولوجيا الأسلحة قيد الاستخدام المتاحة.

الشكل البياني ٢-٦: الناتج والأسعار بعد طفرات زمن السلم (التغير %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ترصد اللوحتان المعاملات لثلاث سنوات قادمة من تقديرات التوقعات المحلية للاستجابات التراكمية لطفرات الإنفاق على الدفاع في زمن السلم. وتستبعد من العينة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية. وتمتد فترة العينة من عام ١٩٤٦ إلى عام ٢٠٢٤. والأعمدة باللون الداكن تشير إلى المعاملات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٠٪.

وهناك علاقة ارتباط موجب بين الإنفاق الدفاعي وتأخر نمو إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية. ومن حيث قدرة الإيرادات المرتفعة والنمو القوي على التخفيف من القيود على المالية العامة وتمكين زيادة المصروفات العسكرية، فإن هذا الوضع المسار للدورة الاقتصادية ربما يتسبب في تحيز باتجاه زيادة الآثار الاقتصادية الكلية التقديرية للإنفاق الدفاعي. وفي المقابل، يرتبط الإنفاق الدفاعي كذلك ارتباطاً موجباً مع الصراعات. ونظراً لأن الحروب تولّد تكاليف اقتصادية ضخمة، حسبما يوثقه الفصل الثالث، فإن عدم مراعاة هذا التزامن قد يؤدي إلى تحيز خافض للآثار التقديرية. وعلى نفس الغرار، إذا كانت زيادات الإنفاق الدفاعي تحفزها تطورات جغرافية-سياسية معاكسة - مثل زيادة المخاطر الجغرافية-السياسية - وكانت هذه التطورات تساهم بصفة مستقلة في كبح النشاط الاقتصادي (دراسة Caldara and Iacoviello 2022)، فسوف تكون تقديرات العواقب الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي متحيزة مرة أخرى نحو الانخفاض.^{١٠} ومن الممكن تقليص بعض مخاوف الارتباط الداخلي بالنظر في طفرات الإنفاق الدفاعي في زمن السلم التي - عكس التغيرات المعتادة في الإنفاق الدفاعي - لا يمكن التنبؤ بها على أساس نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أو ديناميكية الإيرادات الحكومية، أو مؤشرات الركود، واستبعاد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان المصدرة للسلع الأولية، من أجل تجنب الآثار المحيرة الناشئة من امتداد أثر الصراعات في الأجل الطويل (راجع الفصل الثالث) ودورات أسعار السلع الأولية. ويستعرض هذا القسم من الفصل في البداية الانعكاسات الاقتصادية الكلية لطفرات الإنفاق الدفاعي، مع التركيز على نوبات زمن السلم، والانتقال بعد ذلك إلى وضع تقديرات لمضاعفات الإنفاق الدفاعي.

ديناميكية الاقتصاد الكلي بعد طفرات الإنفاق الدفاعي

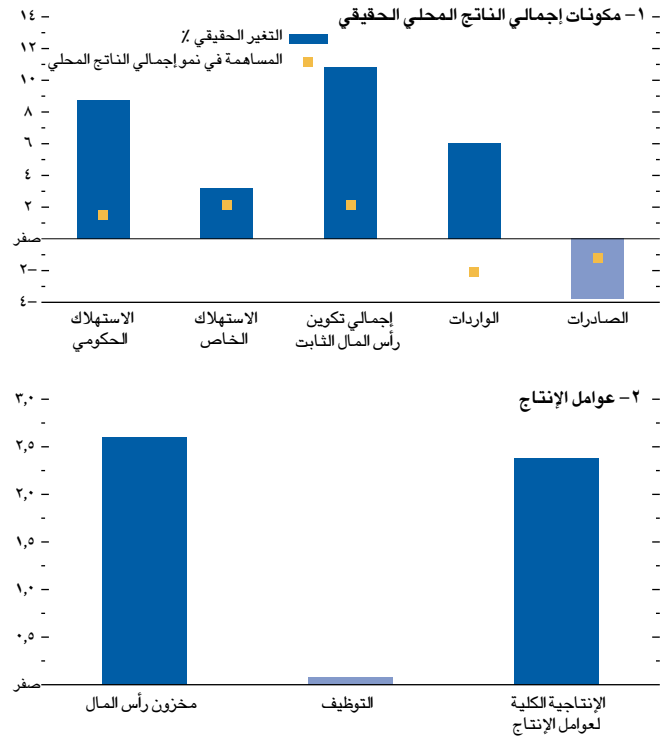
حتى يمكن أن نتفهم كيفية استجابة الاقتصاد لحدوث زيادة حادة في الإنفاق الدفاعي، يستخدم هذا القسم التوقعات المحلية باستخدام سلاسل البيانات المقطعية (دراسة Jordà 2005) لدراسة ديناميكية الاقتصاد الكلي في أعقاب طفرات الإنفاق الدفاعي. ويبدأ بتحليل تطور الناتج الاقتصادي، ومكوناته، وأسعاره. وينتقل بعد ذلك إلى تسليط الضوء على القنوات الأساسية التي يمكن للإنفاق الدفاعي من خلالها صياغة الناتج الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال تكملة الأدلة الاقتصادية الكلية بإجراء تحليل على مستوى الشركات لاختبار مدى الأهمية النسبية لاستثمارات قطاع الشركات عند حدوث صدمة طلب موجبة نابعة من زيادة الإنفاق الدفاعي مقابل أثر المزامنة نتيجة ارتفاع الدين العام. وختاماً، يتناول هذا القسم دراسة كل الطفرات من أجل وضع صورة توضيحية للانعكاسات على المالية العامة، واحتمال مزامنة الإنفاق

^{١٠} راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشة مستفيضة ونتائج إضافية واختبارات المتانة.

غير الدفاعي (المفاضلة بين المينادق والمزبد)، وأثارها على اختلالات الحسابات الخارجية. وبينما ينبغي توخي الحذر في تفسير النتائج بسبب داخلية المتغيرات التفسيرية لطفرات الإنفاق، وخاصة الطفرات في زمن الحرب، فإن الاستفادة من ثراء البيانات والتنوع الكبير في كثافة الطفرات وطول أمدها عبر فترات الحرب والسلم يمكن أن توفر مناقشات مستنيرة للمفاضلات التي يخلقها تعزيز الإنفاق الدفاعي (دراسة Mar-zian and Trebesch 2025).

ومن الملاحظ أن طفرات الإنفاق الدفاعي في زمن السلم تعقبها زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع قصير الأمد في التضخم. ففي أعقاب الطفرة، يرتفع الناتج الحقيقي للبلد المعني بنسبة ٣٪ مقارنة بالفترات التي لا يشهد فيها البلد أي طفرة في الإنفاق الدفاعي، وتتحقق هذه الزيادة بعد حوالي سنتين من بداية الطفرة وتستمر على المدى المتوسط (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١). ومع متوسط حجم وطول أمد الطفرات في زمن السلم، يتسق هذا النمط مع مضاعف للإنفاق الدفاعي أعلى من ١، كما أن متوسط الزيادة في إجمالي الناتج المحلي يتأثر بالطفرات المرتبطة

الشكل البياني ٢-٧: قنوات انتقال أثر طفرات الإنفاق على الدفاع (٪، ثلاث سنوات قادمة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ترصد للوحتان المعاملات لثلاث سنوات قادمة من تقديرات التوقعات المحلية للاستجابات التراكمية لطفرات الإنفاق على الدفاع في زمن السلم. وتستبعد من العينة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية. وتمتد فترة العينة من عام ١٩٤٦ إلى عام ٢٠٢٤. والأعمدة باللون الداكن تشير إلى المعاملات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٠٪.

بالزيادة الدائمة في الإنفاق الدفاعي. وخلال هذه النوبات، يزداد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من ٥٪ على مدار خمس سنوات (راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت). وتزداد أسعار المستهلكين أيضا بحوالي ٣,٦٪ في المتوسط مقارنة بالفترات التي تحدث فيها الطفرات، ولكن هذا الأثر التضخمي له طابع مؤقت وينحسر على المدى المتوسط (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ٢).

وتتأثر استجابة الناتج الاقتصادي بارتفاع درجة الاستيعاب المحلي، مما يعكس الزيادات في الاستهلاك الحكومي إلى جانب جذب استهلاك واستثمار القطاع الخاص، مع وجود مساهمات مماثلة عموما في نمو إجمالي الناتج المحلي عبر مكوناته. واتساقا مع نسبة المحفز الاقتصادي الكبيرة التي يتم تخصيصها للعسكريين ومصفوفات التشغيل، يرتفع الاستهلاك الحكومي بنحو ٩٪ خلال ثلاث سنوات (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١). ويزداد الاستهلاك الخاص كذلك - بحوالي ٣٪ - مدعوما على الأرجح باتساع

عجوزات المالية العامة وأثار الطلب المباشر من خلال ارتفاع الطلب على العمالة في القطاعات المرتبطة بالدفاع. ويبين مجموع الاستثمارات أن هناك استجابة موجبة مماثلة، مما يعكس ارتفاع الاستثمار العام في المعدات والبنية التحتية الدفاعية وازدياد الاستثمار الخاص، لا سيما في الصناعات المرتبطة بالدفاع. وبالانتقال إلى القطاع الخارجي، نجد أن الطلب المدفوع بأدوات التحفيز الاقتصادي يؤدي إلى اتساع الاختلالات الخارجية، نظرا لتدهور ميزان الحساب الجاري والميزان التجاري، على السواء. وتتسارع وتيرة الواردات - مما يرجع إلى التسرب من الإنفاق الدفاعي وازدياد الطلب على السلع الأجنبية - بينما تظل وتيرة الصادرات دون أي تغيير. وفيما يتعلق بأهم عوامل الإنتاج (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٢)، نجد أن طفرات الإنفاق الدفاعي تقترن بزيادة لاحقة في مخزون رأس المال، وهو ما يتماشى مع إعطاء دفعة موقّعة للاستثمار، وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي يمكن تفسيرها بالتغيرات في استخدام الطاقة الإنتاجية (دراسة Basu 1996) والتعلم بالضرورة، حيث تتكيف الشركات مع تزايد الطلب بتحسين إنتاجيتها عندما تعاني من قصور الطاقة الإنتاجية (دراسة Ilzetzki 2024).^{١١}

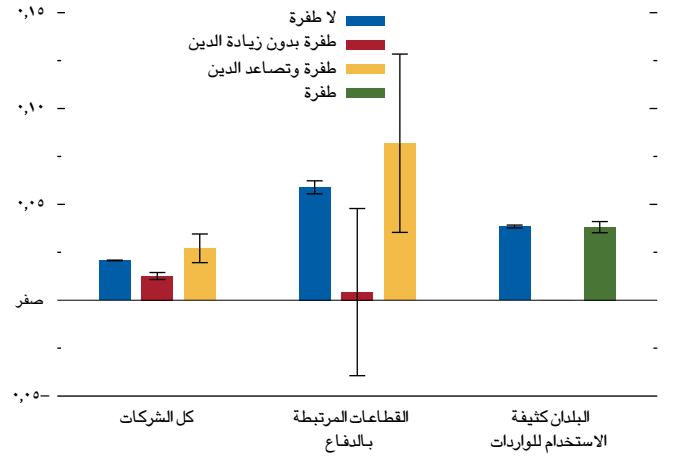
أدلة عن الإنفاق الدفاعي والاستثمار الخاص على مستوى الشركات

على الرغم من ازدياد الاستثمار الكلي استجابة لارتفاع الإنفاق على الدفاع، فإن الاستجابة على مستوى الشركات قد تكون مختلفة، مما يرجع لتوازن العلاقة بين قناة الطلب - الداعمة للاستثمار، لا سيما في القطاعات كثيفة الأنشطة المتعلقة بالدفاع - ومزامنة الاستثمار الخاص، نظرا لأن تزايد الدين العام يمكن أن يشدد قيود تمويل الشركات (دراسة Huang, Pagano, and Panizza 2020). وللغسل بين هاتين القناتين، يضع هذا الفصل تقديرات لمدى حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية - وهو مؤشر قياسي لوجود قيود ائتمانية (دراسة Fazzari, Hubbard, and Petersen 1988) - خلال الفترة المحيطة بطفرات الإنفاق الدفاعي، بحيث تميز بين نوبات الإنفاق المقترنة بزيادة الدين العام والإنفاق محايد الأثر على الميزانية. ويستند التحليل إلى بيانات عن أكثر من ٦,٦ مليون شركة خاصة غير مالية من ٤١ بلدا بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٢٣.^{١٢}

^{١١} يتسق هذا التفسير مع فقدان الدلالة الإحصائية للأثر على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمجرد تحديد أثر استخدام الطاقة الإنتاجية. غير أن طفرات الإنفاق على الدفاع تعقبها زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مدار أفق زمني أطول/ مما يتماشى مع الأدلة التي تبين أن عنصر البحث والتطوير في الإنفاق الدفاعي يمكن أن يعطي دفعة للابتكار ويجذب إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير (دراسة Antolin Diaz and Surico 2025). ودراسة (Moretti, Steinwender, and Van Reenen 2025). راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت.

^{١٢} هذا المنهج يخفف كذلك من حدة المخاوف المتعلقة بدخالية المتغيرات التفسيرية لطفرات الإنفاق الدفاعي، نظرا لأنه يحيد أثر الصدمات غير المشاهدة على مستوى القطاعات والبلدان، مثل التغيرات في الطلب، التي تحفز قرارات الاستثمار في الشركات. راجع المرفق ٢-٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول هذه البيانات (المستمدة من قاعدة بيانات Orbis)، والمنهجية، والمجموعة الكاملة للنتائج

الشكل البياني ٢-٨: استثمارات الشركات بعد الطفرات (معاملات الانحدار)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستعرض الشكل البياني المعاملات التي تقيس حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية المقدرة من انحدار يحدد أثر الاستثمارات والمبيعات السابقة (جميعها معبر عنها كنسبة مئوية من الأصول). وتمثل الأعمدة باللون الأزرق حساسية الشركات في البلدان التي لا تشهد طفرات في الإنفاق الدفاعي. وتقيس الأعمدة باللون الأحمر حساسية الشركات في البلدان أثناء فترات الطفرة غير المقترنة بزيادات الدين، بينما تقيس الأعمدة باللون الأصفر الحساسية أثناء فترات الطفرة المقترنة بزيادات الدين. وتعرف البلدان كثيفة الاستخدام للواردات بأنها البلدان التي تتجاوز فيها واردات السلاح المتوسط على مستوى البلدان. وتضم العينة ٤١ بلداً بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٢٣. وتعتبر الأعمدة عن التقديرات بالنقاط، وتعتبر الخطوط الطولية عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢-٤ على شبكة الإنترنت.

ويلاحظ أن استثمار الشركات يصبح أقل حساسية للأموال الداخلية أثناء طفرات الإنفاق الدفاعي، مما يتسق مع حدوث أثر إيجابي على الطلب يخفف القيود التمويلية ويدعم الاستثمار الكلي. وفي المقابل، عندما تترافق الطفرات مع ارتفاع الدين العام، يتم تشديد شروط التمويل وتؤدي إلى مزاحمة استثمار الشركات، وهو ما يتضح في زيادة حساسية الاستثمار للتدفق النقدي.^{١٣} وكالمتوقع، تزداد قوة آثار الطلب في القطاعات المرتبطة بالدفاع، حيث تنخفض حساسية الاستثمار للتدفق النقدي إلى الصفر أثناء الطفرات محايدة الأثر على الميزانية، مما يوحي بأن الطلب الحكومي يوازن أثر احتكاكات التمويل بالكامل. وفي المقابل، يلاحظ خفوت أثر قناة الطلب في البلدان التي يرتفع فيها المحتوى المستورد من سلع الدفاع، حيث يتسرب الإنفاق في جانب كبير منه إلى الخارج، وتظل حساسية الاستثمار أثناء الطفرات بدون أي تغيير مقارنة بالحساسية في الفترات العادية (الشكل البياني ٢-٨).

التكلفة على المالية العامة من طفرات الإنفاق على الدفاع

تؤدي طفرات الإنفاق على الدفاع عموماً إلى تدهور في مراكز المالية العامة بالبلدان المعنية. واتساقاً مع الأدلة

^{١٣} من المحتمل أن يكون أثر المزاحمة في الاستجابة لارتفاع الدين متسقاً مع استجابة زيادة الناتج لطفرات الإنفاق الدفاعي الممولة بالعجز، نتيجة الآثار التوازنية العامة.

التي سبقت مناقشتها أعلاه بشأن تمويل الطفرات غالباً عن طريق الاقتراض الحكومي ومع النتائج الأخيرة التي خلصت إليها دراسة «Marzian and Trebesch, 2025»، يتسع العجز الحكومي، في غضون ثلاث سنوات بعد بداية الطفرة، بنحو ٢,٦ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وتزداد نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بقرابة ٧ نقاط مئوية مقارنة بالبلدان التي لا تكثف إنفاقها الدفاعي (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ١).

ولا تقتصر التكاليف على المالية العامة على تزايد الدين والمخاطر المحيطة بالاستدامة المالية؛ بل إن الطفرات يمكنها أيضاً مزاحمة الإنفاق الأولي غير المرتبط بالدفاع. وبينما لا تقدم العينة الكاملة لطفرات الإنفاق على الدفاع دليلاً واضحاً على أثر المزاحمة، فإنه في ضوء النتائج التي خلصت إليها دراسة «Marzian and Trebesch, 2025» على عينة أصغر من الاقتصادات المتقدمة، هناك مفاضلة واضحة على مستوى السياسات بين مصروفات الدفاع المرتفعة وأولويات الإنفاق العام الأخرى عندما تكون الطفرات ممولة غالباً من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق. وتنطوي إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على تخفيضات في الميزانية، مع تراجع الإنفاق الأولي على غير الدفاع بأكثر من ٢٠٪ بالقيمة الحقيقية (حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) في السنوات الثلاث التي تعقب حدوث الطفرة. وتبلغ نسبة الانخفاض في الإنفاق الاجتماعي حوالي نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي وتمتد عبر فئات الإنفاق المتعددة، ومنها الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٢).^{١٤} وتؤكد هذه النتائج مجتمعة ضرورة توخي صناع السياسات الدقة عند النظر في اختيارات التمويل من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع، لأن الاعتماد على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، رغم احتمال ملاءمتها عندما تكون طفرة الإنفاق دائمة، يمكن أن تترتب عليها عواقب توزيعية واجتماعية مؤثرة على المدى المتوسط.

وتختلف الانعكاسات على المالية العامة نتيجة تكثيف الإنفاق الدفاعي اختلافاً ملحوظاً حسب اقتران هذه الطفرات بصراعات داخلية أم لا. فالطفرات في زمن الحرب تعقبها زيادة حادة في الدين العام وانكماش في الإنفاق الاجتماعي الحقيقي. وفي المقابل، تفيد الطفرات في زمن السلم من الآثار الإيجابية على الناتج (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١) ولا تعقبها، في المتوسط، زيادة في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أو مزاحمة للإنفاق الاجتماعي (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٣).

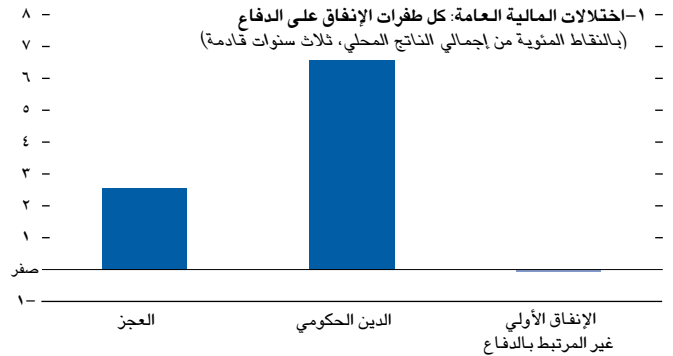
تقدير مضاعفات الإنفاق على الدفاع

حتى نتمكن من عرض رؤية شاملة لاستجابة الناتج الاقتصادي للإنفاق على الدفاع بعيداً عن نوبات طفرات الإنفاق، يعرض هذا القسم الفرعي تقديرات لمضاعفات الإنفاق على الدفاع في عينة كبيرة من البلدان، مع استبعاد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

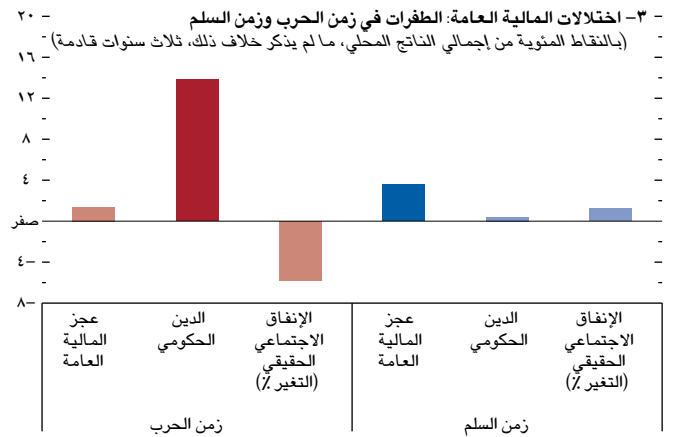
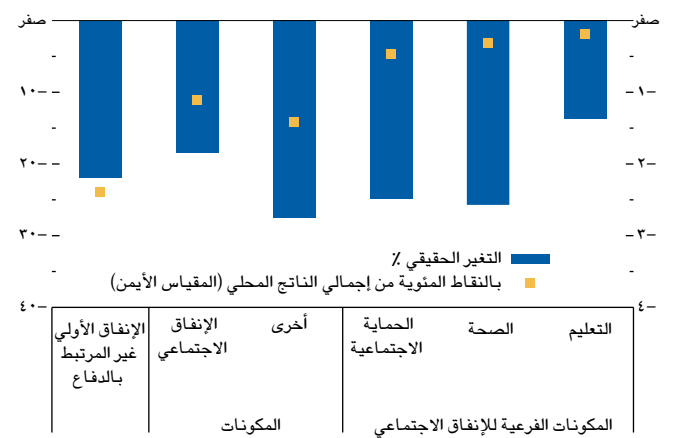
وقد استخدمنا تمرينين موجّهين نحو تقليص الارتباط الداخلي في الإنفاق الدفاعي كانت نتيجتهما تقدير مضاعف

^{١٤} تقل نسبة التراجع في الإنفاق الاجتماعي في الاقتصادات المتقدمة، في حدود ٧٪ بالقيمة الحقيقية. راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٢-٩: عواقب طفرات الإنفاق على الدفاع على المالية العامة



٢- تخفيض الإنفاق الاجتماعي: الطفرات الممولة بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق (تقديرات، ثلاث سنوات قادمة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ترصد اللوحات المعاملات لثلاث سنوات قادمة من تقديرات التوقعات المحلية للاستجابات التراكمية لطفرات الإنفاق على الدفاع. وتُعرف طفرات زمن الحرب (زمن السلم) على أساس نشوء (أم عدم نشوء) صراع داخلي قبل سنة من بداية طفرة الإنفاق على الدفاع أو في غضون ثلاث سنوات من بدايتها. وتمتد فترة العينة من عام ١٩٤٦ إلى عام ٢٠٢٤. والأعمدة باللون الداكن تشير إلى المعاملات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٠٪.

أقرب إلى الواحد الصحيح.^{١٥} أولاً، استخدمنا أساليب سرديّة لتحديد مجموعة فرعية من طفرات الإنفاق الدفاعي مدفوعة بأحداث جغرافية-سياسية خارجية أو بقرارات مرتبطة بتحالفات غير مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع المالية الكلية المحلية والمخاوف الأمنية الداخلية.^{١٦} وباستخدام الأسلوب السردى لطفرات الإنفاق الدفاعي كأداة مساعدة لقياس الإنفاق الدفاعي تم تقدير المضاعفات في حدود الواحد الصحيح (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحتان ١ و٢)، وهو ما يتسق مع التقديرات السابقة التي تراوحت بين ٠,٦ و ١,٢ بالنسبة لمضاعفات الإنفاق على الدفاع وتمرّزت عند الواحد الصحيح بالنسبة للإنفاق الحكومي.^{١٧} ثانياً، أثمر اقتصار العينة على أعضاء التحالفات الدفاعية (منظمة حلف شمال الأطلسي والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب) عن ميزة عدم افتراض إنفاق هذه البلدان وفق أوضاعها الاقتصادية الكلية، مثل نمو إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الحكومة (راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت). نظراً لأن قراراتها المتعلقة بالدفاع تشكل غالباً حسب قوى واقعة خارج أنظمتها السياسية والاقتصادية (دراسة Sheremirov and Spirovska 2022). وفي هذه الحالة، فإن التقديرات المستخلصة لا تكون دائماً ذات دلالة إحصائية، ولكنها تظل قريبة من الواحد الصحيح (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحتان ٣ و٤).^{١٨}

ورغم أن الاقتتان الموجب بين الإنفاق على الدفاع ونمو إجمالي الناتج المحلي أو الإيرادات الاستثنائية في السابق يمكن أن يؤدي إلى تقديرات بالنقاط متحيزة للأعلى، فإن وضع تقديرات مضاعفات الإنفاق الدفاعي على أساس عينة كبيرة من البلدان يوفر دليلاً مفصلاً بدرجة أكبر عن العوامل التي تشكل استجابة الناتج للإنفاق على الدفاع.

واتساقاً مع الدراسة المتخصصة الحالية، نجد أن مضاعفات الإنفاق الدفاعي تكون أكبر عندما تكون التعزيزات الدفاعية دائمة (نظراً لأن الطلب المستمر يشجع تكوين رأس المال)، بالنسبة للبلدان المصدرة للسلاح (مما يرجع على الأرجح لانخفاض تسرب الإنفاق على الدفاع عبر الواردات)، وعندما يكون الإنفاق الدفاعي ممولاً غالباً بالعجزات وليس من

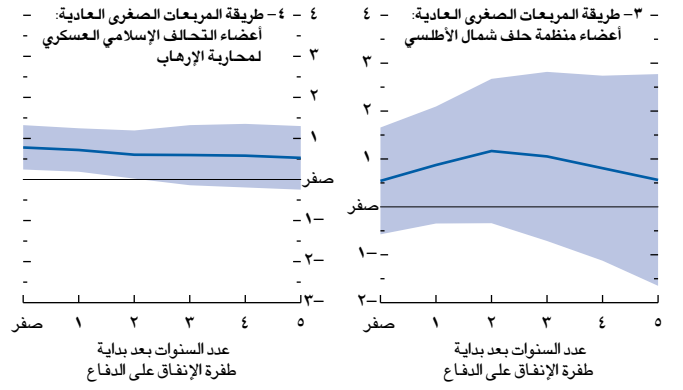
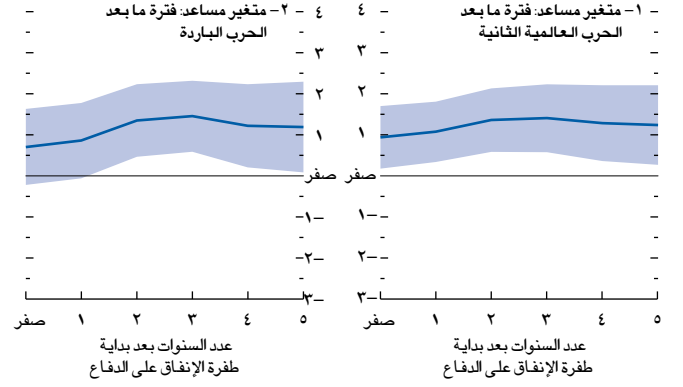
^{١٥} رغم أن هذين التمرينين يعتمدان على التغيرات في الإنفاق الدفاعي لا تتنبأ بها الأوضاع الاقتصادية متأخرة الحدث، فلا يزال من الممكن اعتبارهما مرتبطتين داخلياً بالأوضاع الاقتصادية الراهنة والمتوقعة، إلى جانب الصدمات الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل المخاطر الجغرافية-السياسية.

^{١٦} لا يوجد ارتباط متبادل بين هذه التنبؤات من السرديات والأوضاع الاقتصادية متأخرة الحدث مثل نمو إجمالي الناتج المحلي، وإيرادات الحكومات، ودورات السلع الحكومية، ودورات الركود الاقتصادي. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت.

^{١٧} تتباين المضاعفات المبلغية بدرجة ملحوظة في الدراسات المتخصصة – بحيث تراوحت بين أقل من الواحد الصحيح (دراسة Barro and Redlick 2011) وحوالي ٢ أو أكثر (دراسات Fisher and Peters 2010 و Furceri and others 2026 و Surico 2025)، مما يرجع للفروق في العينات، والفترات الزمنية، وخصائص البلدان، والمنهج التجريبي. راجع جدول المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مراجعة لدراسة متخصصة حول مضاعفات الإنفاق على الدفاع.

^{١٨} تتألف منظمة حلف شمال الأطلسي من ٢٤ اقتصاداً متقدماً و ٨ اقتصادات من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بينما يتألف التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب من ٤١ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويأتي اقتصار العينة على أعضاء هذين التحالفين الدفاعيين على حساب الحد من إمكانية تعمي النتائج لتشمل سياقات أخرى.

الشكل البياني ٢-١٠: مضاعفات الإنفاق على الدفاع (المضاعفات التراكمية)

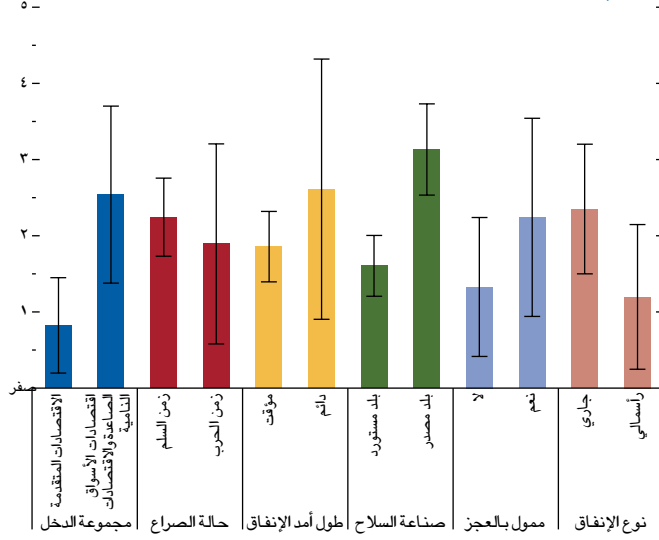


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ترصد اللوحات تقديرات التوقعات المحلية لاستجابات الناتج التراكمية لطفرة الإنفاق على الدفاع. وتستبعد من العينة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتمتد فترة العينة من عام ١٩٤٦ إلى عام ٢٠٢٤ في اللوحة ١، ومن ١٩٩١ إلى ٢٠٢٤ في اللوحة ٢ و٣ و٤. وفي اللوحتين ١ و٢، تُقدّر المضاعفات باستخدام الأسلوب السردى لطفرة الإنفاق الدفاعي كأداة مساعدة لقياس الإنفاق الدفاعي. وتُعبّر الخطوط المتصلة عن التقديرات بالنقاط، وتُعبّر الأجزاء المظلمة عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وللاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٥-٢ على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٢-١١: الفروق في مضاعفات الإنفاق على الدفاع

(مضاعفات تراكمية، ثلاث سنوات قادمة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني العلاقات غير الخطية في حجم المضاعفات التراكمية لثلاث سنوات قادمة حسب مجموعة الدخل، وحالة الصراع، وطول أمد الطفرة، وحجم صناعة السلاح، ومصادر التمويل، وتكوين الإنفاق. ويُعرّف "زمن الحرب" ("زمن السلم") على أساس وقوع (أم عدم وقوع) صراع داخلي في السنة الأخيرة أو احتمال وقوعه في غضون ثلاث سنوات قادمة. وتشير عبارة "البلدان المستوردة" ("البلدان المصدرة") إلى الاقتصادات التي يبلغ فيها متوسط صادرات السلاح في تجارتها في الأسلحة مستوى أقل (أعلى) من الوسيط في العينة. ويُعرّف الإنفاق "الممول بالعجز" على أساس ما إذا كان التغيير السنوي في الإنفاق على الدفاع في البلد المعني مدفوعاً غالباً بتغير في مستوى العجز في ذلك البلد (بدلاً من التغيرات في إيراداته أو إنفاقه غير المتعلق بالدفاع). ويتألف الإنفاق "الجاري" من مصروفات العسكريين ومصروفات التشغيل، بينما يتألف الإنفاق "الرأسمالي" من الإنفاق على المعدات والبنية التحتية. ويُعرّف التغير في الإنفاق الدفاعي في السنة بأنه "دائم" إذا كان اتجاه التغير في نسبة الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الناتج المحلي في تلك السنة مستمراً على مدار العشر سنوات اللاحقة وبخلاف ذلك يُعرف بأنه "مؤقت". وتُعبّر الأعمدة عن التقديرات بالنقاط، وتُعبّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

الراصد المالي (راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت). ومن شأن تكثيف الإنفاق على الدفاع كذلك أن يؤدي إلى انتقال الآثار العابرة للحدود إلى الشركاء التجاريين. واتساقاً مع تزايد التكامل التجاري ومع طبيعة الاقتصادات المتقدمة كالبِلدان المصدرة الرئيسية للسلاح والمعدات العسكرية، فإن أي زيادة في الإنفاق الدفاعي، بدءاً من تسعينات القرن الماضي، تقترن بارتفاع الناتج في الاقتصادات المتقدمة، غير أنه لم يكن هناك انتقال لأي آثار ملحوظة عبر الحدود إلى الأسواق الصاعدة ولا حتى قبل نهاية الحرب الباردة (الإطار ٢-٢).

العواقب الاقتصادية الكلية للإنفاق الدفاعي: محاكاة النماذج

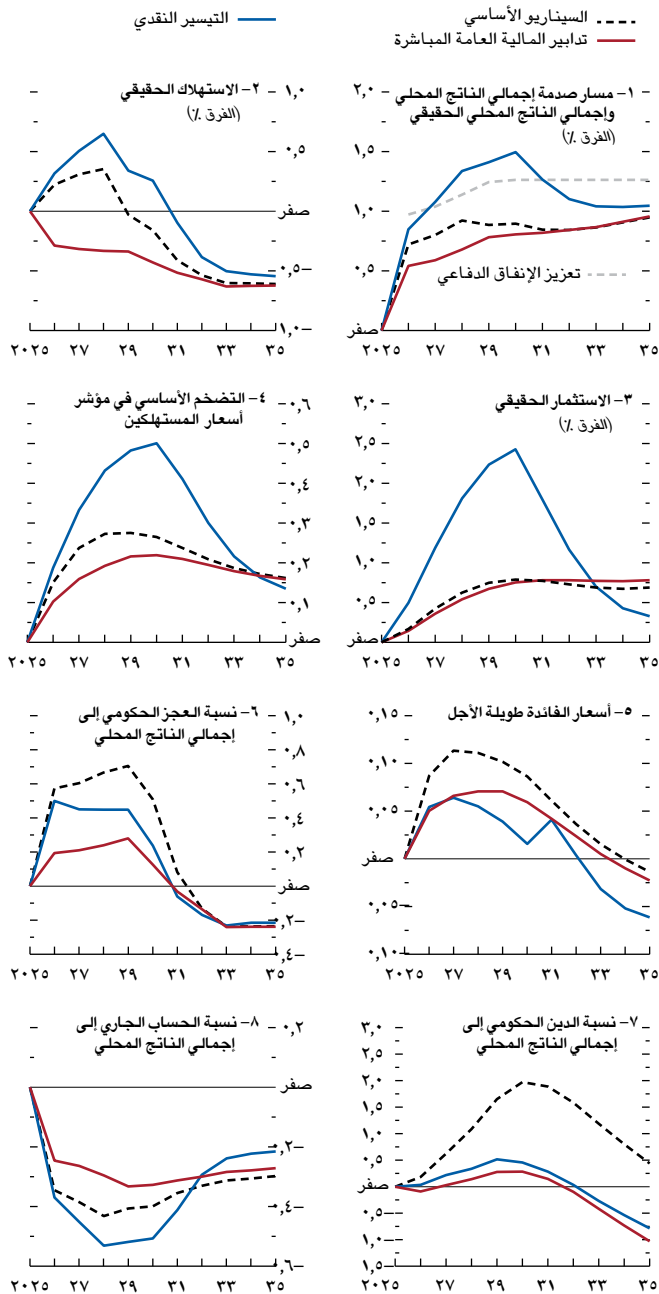
افتراضات النموذج

لتحديد انعكاسات تعزيز الإنفاق الدفاعي على التوازن العام في سيناريوهات مختلفة، يستخدم هذا الفصل «النظام المرن للنماذج العالمية» الذي أعده صندوق النقد الدولي، وهو عبارة عن

خلال تعبئة الإيرادات أو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق (الشكل البياني ٢-١١). وإضافة إلى ذلك، نجد أن تكوين الإنفاق له أهمية، حيث تزداد المضاعفات التقديرية لبنود الإنفاق الجاري (الإنفاق على العسكريين ومصروفات التشغيل) مقارنة بالإنفاق الرأسمالي (المعدات والبنية التحتية). نتيجة على الأرجح لارتفاع الميل الحدي إلى الاستهلاك في حالة الإنفاق الجاري وارتفاع متوسط المحتوى المستورد في حالة الإنفاق الرأسمالي^{١٩}. ويلاحظ أن مضاعفات الإنفاق الدفاعي تكون أكبر كذلك في البلدان ذات نظم سعر الصرف الثابت، حيث تستوعب السياسة النقدية توسع الإنفاق من المالية العامة (دراسة ٢٠١٣، Mendoza, and Végh, 2013)، والتي تتمتع بدرجة أعلى من كفاءة الاستثمارات العامة، وهو ما يتسق مع النتائج التي سبقت مناقشتها في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير

^{١٩} غير أن الفرق بين مضاعفات الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي ليس له دلالة إحصائية، نظراً لنطاقات الثقة الكبيرة في مضاعفات الإنفاق الرأسمالي.

الشكل البياني ٢-١٢: الإنفاق على الدفاع: السيناريو الأساسي والسيناريوهات البديلة (الفرق بالنقاط المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني عمليات محاكاة النماذج التي تمت معايرتها حسب صدمة إنفاق دفاعي في الاتحاد الأوروبي، حسبما ترصده اللوحة ١. ويفترض سيناريو التفسير النقدي (الخطوط الزرقاء) أن البنك المركزي لا يستجيب باتباع قاعدة قياسية لسعر الفائدة. ويفترض سيناريو تدابير المالية العامة المباشرة (الخطوط الحمراء) تنفيذ التدابير الموازنة على الفور بدلا من تنفيذها تدريجيا لجعل صدمة الإنفاق الدفاعي محايدة الأثر على الميزانية.

نموذج سنوي متعدد المناطق للتوازن العام العشوائي الديناميكي يجمع عناصر المعادلات الجزئية والمختزلة في مختلف القطاعات الاقتصادية (دراسة Andrie and others 2015). ولدى مقارنة محاكاة النماذج بالتحليل التجريبي نجد أنها تفرض انضباطا هيكليا على العلاقات الاقتصادية الكلية، وتدمج ردود فعل السياسات، وتتيح إجراء محاكاة معاكسة للواقع لتقديم صورة توضيحية للآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل المترتبة على زيادة الإنفاق الدفاعي في السيناريوهات المختلفة. وتم ضبط السيناريو الأساسي بمراعاة الزيادة المقررة في الإنفاق الدفاعي عبر مجموعة ممثلة من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اعتبارا من شهر أكتوبر ٢٠٢٥، مقيسة كانهراف عن مستويات الإنفاق قبل الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي المتوسط، يتبين أن تكثيف الإنفاق الدفاعي في أوروبا ضخم ومن المتوقع أن يبلغ ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٦ ويزداد ليصل إلى ١,٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ١). ويُفترض أن يظل مستوى الإنفاق ثابتا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي حتى عام ٢٠٣٥ ثم يتراجع خطيا إلى ٧٥٪ من المستوى المتوقع لعام ٢٠٣٠ بحلول عام ٢٠٥٠، ومن المفترض تخصيص ميزانية الإنفاق الدفاعي على أساس ٨٠٪ للاستهلاك و ٢٠٪ للاستثمار، تماشيا مع البيانات عن عناصر الإنفاق العسكري الفرعية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (تقرير الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٥). ويخصص جانب من الإنفاق الحكومي للسلع الأجنبية، ويفترض السيناريو الأساسي أن تبلغ نسبة المحتوى المستورد ٢٠٪ في الإنفاق الحكومي، بينما يسجل المحتوى المستورد نسبة أعلى كثيرا في عنصر الإنفاق على الاستثمار، بما في ذلك جزء يذهب إلى الولايات المتحدة، تماشيا مع هيمنتها في صناعة السلاح. ومن المفترض أن تكون تعزيزات الإنفاق على الدفاع ممولة بالكامل بالدين حتى نهاية ٢٠٢٨. وبعد ذلك يبدأ تنفيذ تدابير موازنة تدريجية ليكتمل تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٣، عندما يتحول الإنفاق بالكامل إلى إنفاق محايد الأثر على الميزانية.

سيناريوهات النماذج

وفقا للسيناريو الأساسي، من المتوقع أن يزداد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان الأوروبية بنسبة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية في ٢٠٢٦ و ٠,٩ نقطة مئوية بحلول عام ٢٠٢٨، ويستقر عموما بعد ذلك (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ١). ويتحقق الأثر الدائم على الناتج جزئيا من مكوّن

^{٢٠} يستخدم التحليل النموذجي القياسي لمنطقة اليورو المعتمد في هذا النموذج، ويضم كتلة واحدة لكل من بلدان منطقة اليورو الرئيسية البالغ عددها ١١ بلدا زائد ١٣ كتلة أخرى، تغطي أكبر اقتصادات العالم ككتل مستقلة بذاتها (الصين، الهند، اليابان، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) وست مناطق أخرى. ورغم ضبط تعزيزات الإنفاق الدفاعي على التجربة الأوروبية، فمن الممكن تعميم نتائج السيناريو على سياقات أخرى. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢-٦ على شبكة الإنترنت.

^{٢١} بدء المحاكاة في ٢٠٢٦ يعني أن تعزيز الإنفاق الدفاعي يعامل كصدمة غير متوقعة في ذلك التاريخ، مما يؤدي إلى احتمال التحيز للأعلى بالنسبة لآثار النمو في الأجل القصير.

نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي - رغم انخفاض سعر الصرف - بسبب قوة آثار الدخل.

وفي السيناريو الثاني، يُفترض أن يكون رد فعل سياسة المالية العامة أسرع ويتم تنفيذ التدابير الموازنة على الفور، للحد من تراكم الدين العام (الشكل البياني ٢-١٢، الخطوط الحمراء). وفي هذه الحالة، يتم احتواء العجز وتصبح الديناميكية مواتية بدرجة أكبر، ولكن فعالية المحفز الاقتصادي تكون أضعف، وينخفض المضاعف إلى حوالي ٠,٧.^{٢٢}

ويتوافق السيناريو الثالث مع تجارب البلدان في الآونة الأخيرة مثل بولندا (الإطار ٢-١) ويتناول دراسة الانعكاسات طويلة الأجل لتخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي الدفاعي (٤٠٪) للاستثمار (الشكل البياني ٢-١٣، الخطوط الحمراء). فمن خلال زيادة مخزون رأس المال العام وتعزيز الإنتاجية في الأجل الطويل، يجذب الاستثمار العام الاستثمارات الخاصة ويحفز الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى زيادة الآثار على الناتج في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع الأدلة على قدرة البحث والتطوير في مجال الدفاع على توليد مكاسب الابتكار والإنتاجية طويلة الأجل من خلال انتشار المعرفة (دراسة Moretti, Steinwender, and Van Reenen 2025).

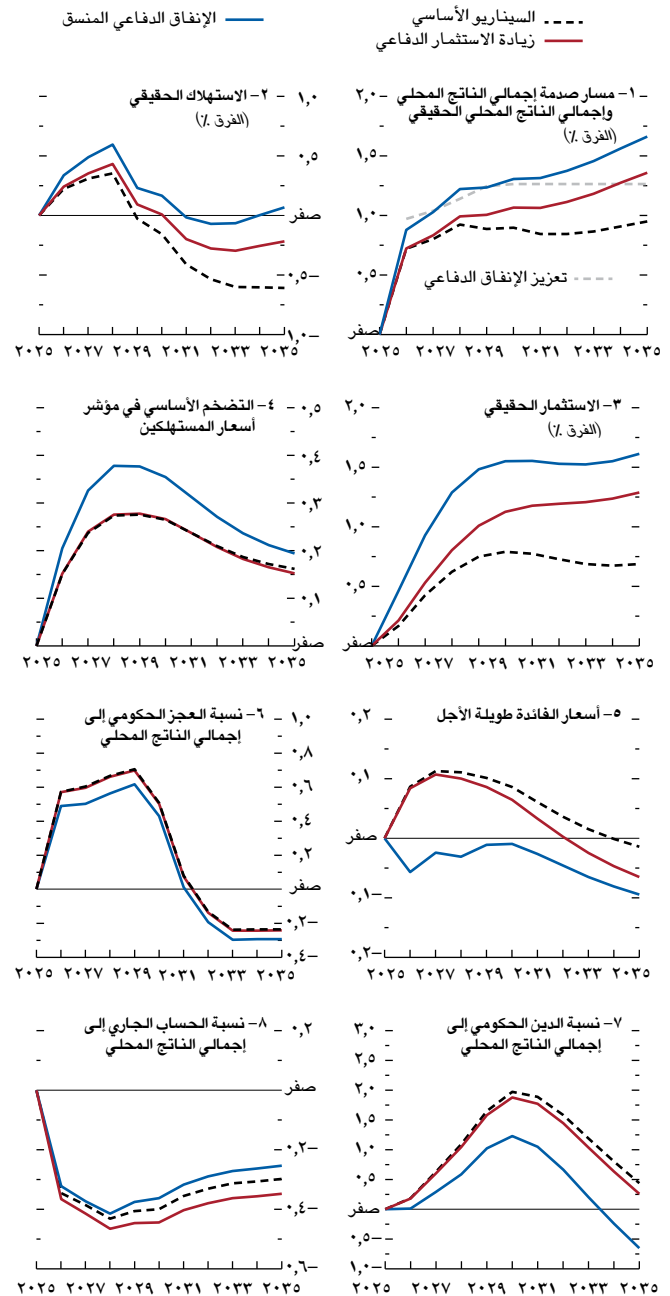
أما السيناريو الأخير فهو موجه صراحة نحو إعداد نموذج لمزايا اعتماد برنامج منسق للإنفاق والتمويل الدفاعي (الشكل البياني ٢-١٣، الخطوط الزرقاء). ويخفف هذا السيناريو تعاونياً افتراض المحتوى المستورد في صدمة الإنفاق؛ ويحد من علاوات المخاطر داخلية المنشأ بحوالي ٢٠ نقطة أساس طالما ظل الإنفاق مولواً بالكامل بالدين؛ ويرفع إنتاجية الاستثمار العام بنسبة قدرها ٢٠٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي، ليعكس بذلك مكاسب الإنتاجية المتحققة من وفورات الحجم، وزيادة التخصص، وسرعة انتشار التعلم والابتكار عبر سوق متكاملة أكبر (دراسة Hartley 2008؛ ودراسة Letta 2024). ويتماشى هذا السيناريو مع المقترحات الحالية كتلك المقترحات الواردة في (دراسة Hildebrand, Rey, and Schularick 2026)، وآلية «العمل الأمني لأوروبا»، وهي آلية إقراض برأس مال ١٥٠ مليار يورو للمشتريات الحكومية المشتركة تهدف إلى تعزيز الصناعات الدفاعية الأوروبية، والحد من تجزؤها، وإعطاء أولوية للموردين الأوروبيين. وفي هذا السيناريو، يزداد الاستثمار الحقيقي، وبدرجة أقل الاستهلاك الحقيقي، في الأجل المتوسط مقارنة بمستوياتهما في السيناريو الأساسي، مما يؤدي إلى إعطاء دفعة أكبر للناتج، وهو ما يوحي بأن المضاعف في الأجل القصير قريب من الواحد الصحيح. وتؤدي

الاستثمار العام في المحفز الاقتصادي، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الأجل الطويل وجذب الاستثمار الخاص. ونظراً لحجم صدمة المالية العامة، فإن هذا يعني تسجيل انخفاض طفيف في مضاعف المالية العامة في الأجل المتوسط إلى أقل من الواحد الصحيح (عند حوالي ٠,٨)، ليكون في حدود التقديرات الأخيرة التي وضعها البنك المركزي الأوروبي باستخدام نماذج مختلفة للتوازن العام العشوائي الديناميكي (دراسة Bokan and others 2025). ويبلغ معدل التضخم ذروته عند حوالي ٢٨ نقطة أساس في ٢٠٢٩ ثم يبدأ في التراجع تدريجياً، رغم أنه يظل أعلى بنسبة قدرها ٠,١٦ نقطة مئوية عما كان متوقعاً له بدون المحفز الاقتصادي (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ٤). ويزداد سعر الفائدة الأساسي في ظل تفاعل السياسة النقدية لارتفاع التضخم. وتزداد كذلك أسعار الفائدة طويلة الأجل كما يرتفع سعر الصرف. ومع فقدان القدرة التنافسية الخارجية، إلى جانب افتراض أن جزءاً من محفز الإنفاق الدفاعي يذهب إلى استيراد المعدات العسكرية من الخارج، يتدهور عجز الحساب الجاري ليلبلغ ذروته عند نسبة قدرها ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٨ ثم يستقر بعد ذلك عن ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ونظراً لأن السيناريو الأساسي يفترض أن الإنفاق الأولي على الدفاع ممول بالكامل بالدين، فإن عجز الميزانية سيرتفع حتى نهاية ٢٠٢٩، عندما تبدأ التدابير الموازنة بالعمل، فينخفض العجز بسرعة (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ٦). غير أن التغير في مزيج التمويل الذي يخفف التحويلات الحكومية يتسبب في مزاحمة الاستهلاك الخاص ويساهم في تقليص المضاعف المالي. وعلى المدى الطويل، بفضل التحسن في إجمالي الناتج المحلي، يتحسن مستوى توازن الميزانية بنحو ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويتبع الدين العام مساراً محدباً مماثلاً، فيرتفع بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠ ثم يتراجع بعد ذلك نحو مستواه في السيناريو الأساسي (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ٧).

ولقد أعدنا أربعة سيناريوهات بديلة ترصد أهم المفاضلات الاقتصادية الكلية وخيارات السياسات للبلدان العاكفة على تعزيز إنفاقها الدفاعي. وفي السيناريو الأول، يُستخدم النموذج لتوضيح أثر صدمة الإنفاق نفسها في إطار ردود فعل مختلفة من السياسة النقدية (الشكل البياني ٢-١٢، الخطوط الزرقاء). فعندما تستوعب السياسة النقدية الصدمة، بدلاً من رفع سعر الفائدة استجابة لارتفاع النمو وازدياد الضغوط التضخمية، يصبح أثر الطلب أكبر، حسبما يتضح من ارتفاع الاستهلاك الخاص، وازدياد قوة الاستثمار، وتحقيق مستويات أعلى في مسار إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع المتغيرات نفسها في السيناريو الأساسي. ونتيجة لذلك، ينتج النموذج مضاعفاً أكبر، يتجاوز في الوقت الحالي الواحد الصحيح على المدى المتوسط. ولكن التضخم الأساسي يسجل زيادة حادة قدرها نصف نقطة مئوية ويتسع عجز الحساب الجاري بواقع ٠,٥

^{٢٢} توضح التحليلات الإضافية المزايا الأطول أجلاً لتخصيص جانب أكبر من المحفز الاقتصادي للإنفاق الرأسمالي (بحد أقصى ٤٠٪، القريب من النسبة المشاهدة في الولايات المتحدة). حيث يواصل الاستثمار الحقيقي الازدياد على مدار أفق التوقعات، فيحافظ على نمو الناتج (راجع المرفق ٢-٦ على شبكة الإنترنت). ويتسم هذا الأمر بأهميته أيضاً في السياق الأوروبي، حيث يوجد تباين كبير في نسبة الاستثمار من مستويات منخفضة للغاية صعوداً إلى ٥٠٪ (تقرير المفوضية الأوروبية ٢٠٢٥).

الشكل البياني ٢-١٣: الإنفاق الاستثماري المرتفع والإنفاق الدفاعي المنسق (الفرق بالنقاط المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني عمليات محاكاة النماذج التي تمت معايرتها حسب صدمة إنفاق دفاعي في الاتحاد الأوروبي، حسبما ترصده اللوحة ١. ويفترض سيناريو التيسير النقدي (الخطوط الزرقاء) أن البنك المركزي لا يستجيب باتباع قاعدة قياسية لسعر الفائدة. ويفترض سيناريو تدابير المالية العامة المباشرة (الخطوط الحمراء) تنفيذ التدابير الموزنة على الفور بدلا من تنفيذها تدريجيا لجعل صدمة الإنفاق الدفاعي محايدة الأثر على الميزانية.

مكاسب الإنتاجية المتولدة من انخفاض التجزؤ إلى دعم النمو. ويؤدي التعزيز المنسق للإنفاق الدفاعي إلى زيادة محدودة في الدين العام، لكنه يؤدي أيضا إلى زيادة التضخم. ٢٣ ونتيجة لانخفاض تسرب الإيرادات عبر الواردات، يتحسن الحساب الجاري في الأجل المتوسط بغض النظر عن الأثر الموازن الناتج عن زيادة قوة الطلب.

النتائج المستخلصة والتوصيات بشأن السياسات

بعد عقود من تراجع الإنفاق العالمي على الدفاع، تدفع المخاطر الجغرافية-السياسية والصراعات المسلحة الأكثر تواترا البلدان في الوقت الراهن نحو نقطة انقلاب، حيث تقوم بلدان كثيرة بتكثيف إنفاقها الدفاعي. ونظرا لأن هذا الانعكاس في مسار الإنفاق يأتي في وقت تسوده ضغوط الإنفاق المرتفعة بالفعل، فإن صناع السياسات يواجهون مفاضلات مهمة عند زيادة الإنفاق على الدفاع.

وقد يختلف التأثير الاقتصادي الكلي للتعزيزات الدفاعية في الوقت الراهن مقارنة بالتأثير المسجل في نوبات التعزيز السابقة، نظرا لأن مصروفات الدفاع حاليا كثيفة الاستخدام لرأس المال والبحث والتطوير وتحدث في اقتصادات أكثر تكاملا وأكثر مديونية. غير أن النتائج القائمة على التجارب والنماذج يمكن أن تساهم في تفسير كيفية انتشار أثر التعزيزات الدفاعية عبر قطاعات الاقتصاد.

ويوضح تحليل فريد من نوعه لعينة من ١٦٤ بلدا منذ الحرب العالمية الثانية أن الحكومات انخرطت مرات متعددة في طفرات إنفاق كبيرة، كانت ممولة غالبا بالاقتراض. فالتعزيزات الدفاعية من خلال عملها كصدمة على الطلب في قطاع بعينه في أوقات السلم تؤدي إلى زيادة الناتج ورفع الأسعار في الأجل المتوسط، وخاصة عندما يكون الإنفاق على الدفاع ذا طابع دائم، كما يمكنها أيضا رفع النمو متوسط الأجل من خلال زيادة مخزون رأس المال وربما مكاسب الإنتاجية. وتبين الأدلة على مستوى الشركات أن طفرات الإنفاق يمكن أن تكون لها آثار أكبر على الطلب في القطاعات المرتبطة بالدفاع، مما يحفز الاستثمار، لكنها قد تؤدي كذلك إلى مزاحمة الاستثمار الخاص عند اقترانها بتراكم الديون.

٢٣ يستعرض سيناريو معاكس حدوث زيادة غير متكررة في علاوات المخاطر بواقع ٥٠ نقطة أساس لمحاكاة الانعكاسات الممكنة لتزايد فروق العائد استجابة لزيادة الإنفاق، وخاصة في البلدان ذات الحيز المالي المحدود، بدون أي تنسيق. ويوضح السيناريو ضعف استجابة الناتج والأسعار مع تسجيل زيادة أكبر في الدين العام، فمن شأن حدوث زيادة مستمرة في عائدات السندات السيادية، لا سيما عند تصور عدم قدرة التوسعات الدفاعية على الاستمرار من منظور المالية العامة، أن يخلق مواطن ضعف مالية كلية عن طريق إضعاف المؤسسات المالية المحلية وتكثيف الضغوط في أسواق السندات السيادية (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي والفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

طفرة الإنفاق في زمن الحرب مرتبطة بارتفاع مستويات زيادة المديونية وخفض الإنفاق الاجتماعي، كما يتضح في الفصل الثالث، ينبغي أن تضع الحكومات خططا للطوارئ من أجل تعزيزات الإنفاق المرتبطة بالصراعات، بما فيها آليات لحماية فئات المجتمع الضعيفة والحفاظ على توفير الخدمات الضرورية. وتتسم هذه الاعتبارات بأهمية أكبر في حالة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات التي لا توجد لديها صناعات دفاعية محلية، وقدرتها على تعبئة الإيرادات محدودة بالإضافة إلى ضعف أطر المالية العامة فيها (تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢).

- **توحي الحرص في معالجة الأوضاع الاقتصادية الكلية**
لحيلولة دون إصابة الاقتصاد بنشاط محموم والحد من تكاليف الاحتكاكات. تتسبب التعزيزات الدفاعية عادة في رفع الأسعار ومعدلات استخدام رأس المال، وخاصة عندما يقترب الاقتصاد من بلوغ طاقته الإنتاجية الممكنة. لذا من الضروري التنسيق مع السلطات النقدية لتجنب الضغوط التضخمية مع المحافظة على الحيز اللازم للاستثمارات الخاصة الإنتاجية. وحيثما أمكن، فإن تهديد وتيرة التعزيزات يمكن أن يساعد في التقليل من الاختناقات، وخاصة إذا كان من المتوقع إجراء عمليات إعادة تخصيص كبيرة للإنفاق عبر القطاعات.
- **مراعاة أهمية تكوين الإنفاق الدفاعي في تحقيق مكاسب المحفز الاقتصادي على المدى القصير والإنتاجية على المدى الطويل.** فالإنفاق الجاري يُنتج مضاعفات أكبر على المدى القصير، في حين أن الإنفاق الرأسمالي، إذا كان موجها لمصروفات البحث والتطوير ولا يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الإنتاجي غير المرتبط بالدفاع، يمكن أن يدعم الإنتاجية على المدى الأطول. وبينما تتحدد طبيعة المزج بينهما حسبما تقتضيه الاحتياجات الأمنية، ينبغي للبلدان استيعاب القيود الاقتصادية الكلية داخليا وإدراك أن زيادة الاستثمار الدفاعي تستلزم في المعتاد قدرا كبيرا من الالتزام المسبق والإنفاق المستمر، مما يجعل تنفيذها أكثر صعوبة من الزيادات في الإنفاق الجاري.

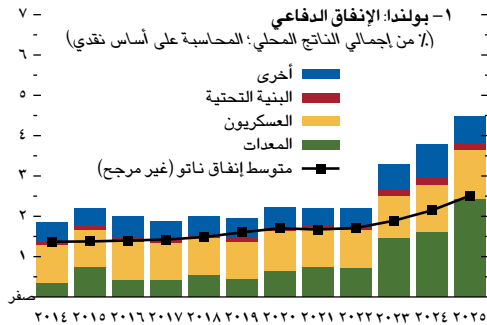
وتتسبب طفرات الإنفاق الدفاعي غالبا في إضعاف توازن المالية العامة والمركز الخارجي. فالطفرات التي تحدث في زمن الحرب تعقبها زيادات حادة في الدين العام وتخفيضات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي، أي المفاضلة المعتادة بين البنادق والزبد. وفي المقابل، تؤدي طفرات زمن السلم غالبا إلى زيادة الناتج بدون التسبب في تدهور أوضاع الدين أو مزاحمة الإنفاق الاجتماعي. فعلى صعيد الحسابات الخارجية، نجد أن ازدياد الواردات، نتيجة زيادة الطلب وإلى حد ما شراء المعدات العسكرية الأجنبية، يتسبب في تدهور الحساب الجاري.

وتساعد المحاكاة على أساس النماذج في تحديد حجم الآثار على التوازن العام نتيجة تعزيز الإنفاق الدفاعي. ففي السيناريو الأساسي، يتنبأ النموذج بتحقيق مكاسب منخفضة في الناتج، وهو ما يتسق مع متوسط المضاعف في حدود الواحد الصحيح. ويسجل التضخم ارتفاعا محدودا وبصفة مؤقتة، ويتم تشديد السياسة النقدية استجابة لذلك، وتتدهور أوضاع الحساب الجاري في ظل ازدياد الواردات (بما فيها المعدات العسكرية). وبينما يزداد الدين العام في السنوات الأولى من التعزيزات فإنه يبدأ في الاستقرار تدريجيا مع بدء تنفيذ تدابير المالية العامة الموازنة. ويتسم رد فعل السياسات بأهميته. فعندما تستوعب السياسة النقدية الصدمة، تزداد قوة أثر الطلب ويصبح المضاعف أكبر. ولكن ذلك يأتي على حساب ارتفاع التضخم واتساع عجز الحساب الجاري. وعند تشديد سياسة المالية العامة بغية الحد من تراكم الدين العام، فإن أثر المحفز الاقتصادي يصبح أضعف والمضاعف يصبح أصغر. وتؤكد النتائج في هذا الفصل أهمية تصميم السياسات وسماتها الهيكلية في صياغة النتائج الاقتصادية الكلية للإنفاق على الدفاع. لذا، ينبغي لصناع السياسات مراعاة الخيارات التالية:

- **دمج التعزيزات الدفاعية في أطر موثوقة للمالية العامة متوسطة الأجل.** نظرا لأن طفرات الإنفاق الدفاعي تتركز عادة في فترة البداية وتموّل غالبا بالدين، ينبغي أن تحرص البلدان على دمج خطط الإنفاق في الأطر المالية العامة متوسطة الأجل لضمان الاستدامة المالية. ولما كانت

الإطار ٢-١: زيادة الإنفاق على الدفاع: حالة بولندا

الشكل البياني ٢-١-١: تكثيف الإنفاق على الدفاع: حالة بولندا



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ والبنك الوطني البولندي؛ ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)؛ وهيئة الإحصاءات البولندية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، بيانات العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ هي بيانات تقديرية. "أخرى" تشمل نفقات العمليات والصيانة، ونفقات البحث والتطوير الأخرى، والنفقات غير المخصصة. وأرقام العسكريين لا يمكن مقارنتها بالشكل الكامل بين مختلف البلدان نتيجة الفروق في تعريفات ونطاق تغطية القوات العاملة والاحتياطية والمساعدة. وفي اللوحة ٢، تشير بيانات فرنسا والمملكة المتحدة لعام ٢٠٢٤.

تسجل بولندا حالياً أعلى مستويات الإنفاق على الدفاع، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بين البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). فقد تحولت بولندا سريعاً إلى إعادة بناء وتحديث جيشها بعد التبرع بجانب كبير من ترسانتها العسكرية الدائمة لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢. وخلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، زاد الإنفاق الدفاعي من ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة تُقدَّر بنحو ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بالقيمة النقدية (الشكل البياني ٢-١-١، اللوحة ١). وتسجل بولندا حالياً خامس أكبر مصروفات دفاع في أوروبا وقدرها ٤٦,٧ مليار دولار. ويسلط هذا الإطار الضوء على أهم سمات تكثيف الإنفاق الدفاعي في بولندا ويتناول مناقشة ما لذلك من انعكاسات على الاقتصاد الكلي.

وكانت الزيادة في الإنفاق الدفاعي في بولندا مدفوعة بالاستثمار في المعدات. فقد ارتفع الإنفاق على المعدات من ٠,٧٪ إلى ٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي وأصبح في الوقت الحالي يمثل أكثر من نصف مجموع المصروفات الدفاعية، وهي النسبة الأكبر على مستوى منظمة حلف شمال الأطلسي. ومع ضعف القدرات المحلية، تم استيفاء هذه القفزة في تأمين المعدات إلى حد كبير عن طريق الواردات (التي تمثل ٨٠٪ من مجموع الإنفاق الرأسمالي، وفقاً لتقديرات جهات من القطاع الخاص)، لا سيما من كوريا والولايات المتحدة. ومع ذلك، تم اتخاذ عدة مبادرات بهدف زيادة الإنتاج المحلي لدعم الصلابة والنمو.

وكتفت بولندا كذلك عدد أفراد قواتها المسلحة من ١١٦,٢٠٠ في ٢٠٢٠ إلى ٢٣٣,٨٠٠ في ٢٠٢٥، بدون اللجوء إلى التجنيد الإلزامي، معتمدة بدلاً من ذلك على توسيع نطاق الالتحاق بالقوات المسلحة ورفع المرتبات، حيث ارتفعت مصروفات العسكريين من ٠,٩٪ إلى ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥. ونتيجة لذلك، تحتل بولندا حالياً الصدارة كأكبر قوات مسلحة دائمة في الاتحاد الأوروبي (الشكل البياني ٢-١-٢، اللوحة ٢). وحتى الآن، لا يزال التأثير الاقتصادي الكلي للتعزيزات العسكرية في بولندا محدوداً. ففي خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، زادت بولندا من إجمالي إنفاقها العام على أساس الاستحقاق بنسبة قدرها ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بحيث شكلت نسبة الإنفاق الدفاعي فيه حوالي نقطتين مؤويتين. وفي ظل مستوى الدين العام المنخفض مبدئياً (بنسبة قدرها ٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢) وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية، فقد تم تمويل زيادة الإنفاق بالكامل تقريباً بزيادة مستويات العجز. وبينما ساهمت زيادة توسع الإنفاق من المالية العامة في النمو الاقتصادي، فإن زيادة الإنفاق الدفاعي وحدها كانت محدودة، نظراً لأن ذلك الإنفاق كان كثيف التركيز على المنتجات المستوردة. وفي الوقت نفسه، بقدر مساهمة زيادة التيسير المالي في زيادة الطلب المحلي، فقد أدت على الأرجح إلى تشديد مسار السياسة النقدية بدرجة أكبر مما كان يحتمل حدوثه بدون مثل هذه الزيادات في الإنفاق (الشكل البياني ٢-١-٣، اللوحة ٣).

مؤلفو هذا الإطار هم كريم إسماعيل، وكريستوف كروغولسكي، ومحب ملاك، وروبرت سيرهاي، وكان أوور.

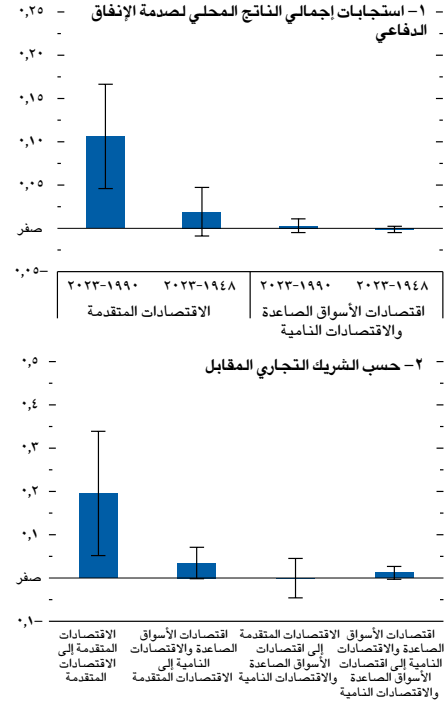
الإطار ٢-٢: انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي

تتسم مصروفات الدفاع غالباً بضخامتها وطول أمدها وبسلاسل إمداداتها المتشابكة عبر الحدود. ولذلك يمكن أن تنتقل آثار تداعياتها الاقتصادية الكلية عبر الحدود إلى بلدان أخرى، سواء من خلال الواردات المباشرة للسلع والخدمات المرتبطة بالدفاع أو الواردات غير المباشرة التي تنشأ من ازدياد الطلب الكلي. ولتفهم طبيعة وحجم هذه التداعيات، ينشئ هذا الإطار أدوات لقياس نفقات الدفاع الأجنبية حسب كل بلد على حدة تقوم على أساس تجميع للبيانات المرجحة بالتجارة عن نفقات الدفاع في البلدان الشريكة تجارياً. وتوفر هذه القياسات الأساس لتحديد حجم انتقال آثار صدمات الإنفاق الدفاعي على المستوى الدولي (دراسة Auerbach and Gorodnichenko 2013؛ ودراسة Furceri and others 2026). وبرصد مقدار ارتفاع الإنفاق الدفاعي في الخارج الذي يترتب عليه ازدياد الطلب على الواردات، نجد أن ارتفاع قيم هذه القياسات تعني زيادة الناتج في البلدان المصدرة.

وباستخدام التقديرات المستمدة من التوقعات المحلية في العينة المستخدمة في هذا الفصل لتقدير مضاعفات الإنفاق على الدفاع يتضح أن آثار التداعيات العابرة للحدود إلى الاقتصادات المتقدمة لها دلالة إحصائية في فترة ما بعد التسعينات من القرن الماضي (الشكل البياني ٢-٢-١، اللوحة ١)، ولكنها أصغر من ذلك وليست ذات دلالة إحصائية في العينة بأكملها (الفترة بين ١٩٤٨ و ٢٠٢٣). وفي المقابل، لا توجد أدلة على انتقال آثار التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتتسق هذه النتائج مع حصة الاقتصادات المتقدمة الأكبر في الصادرات العالمية وتجارة السلاح الدولية. وتعكس كذلك طبيعة التكامل التجاري الأعمق، وسلاسل الإمداد الأكثر ترابطاً، والمشاركة العابرة للحدود الأوسع نطاقاً في الإنتاج المرتبط بالدفاع خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وجميعها عوامل تعظم آثار التداعيات الدولية.

وانعكاساً لطبيعة شبكات التجارة الكثيفة والأكثر اندماجاً بين الاقتصادات المتقدمة، نجد أن معظم التداعيات العابرة للحدود تنشأ من الروابط التجارية بين هذه الاقتصادات، وتعزز إجمالي الناتج المحلي فيها بنحو ٠,٢٪ استجابة لصدمة في الإنفاق الدفاعي بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الشريكة في التجارة. وتزداد آثار هذه التداعيات العابرة للحدود في المناطق التجارية المشتركة، كالاتحاد الأوروبي (دراسة Furceri and others 2026). وفي المقابل، نجد أن التداعيات العابرة للحدود من الإنفاق الدفاعي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قريبة من الصفر (الشكل البياني ٢-٢-١، اللوحة ٢).

الشكل البياني ٢-٢-١: التداعيات من الإنفاق الدفاعي (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحة ١ استجابات الشركاء التجاريين لصدمة إنفاق دفاعي موجبة بنسبة ١٪. وتوضح اللوحة ٢ استجابات لصدمة إنفاق دفاعي موجبة بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الشريكة في التجارة على مدار العينة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٣. وأعيد قياس الاستجابات باستخدام متوسط نسبة الصادرات في بلدان المجموعة على العينة المقترنة بها. وتوضح هذه اللوحة أكبر استجابة على مدار أفق زمني لمدة خمس سنوات منذ وقوع الصدمة. وتُعبّر الأعمدة عن التقديرات بالنقاط، وتشير الخطوط الطولية إلى فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. تشير عبارة "الاقتصادات المتقدمة" إلى الاقتصادات المتقدمة، إلى انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي في الشركاء التجاريين لاقتصاد متقدم إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشير عبارة "اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية" إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلى انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي في الشركاء التجاريين لاقتصاد متقدم إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشير عبارة "اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية" إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلى انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي في الشركاء التجاريين لاقتصاد متقدم إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشير عبارة "اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية" إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلى انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي في الشركاء التجاريين لاقتصاد متقدم إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

هذا الإطار من تأليف بيدرو هواروس، وأن دين مين نغوين.

- Boly, A., and E. Kéré. 2026. "Terrorism and Military Expenditure in Africa: An Analysis of Spillover Effects." *Journal of African Economies* 35 (1): eja007.
- Caldara, D., and M. Iacoviello. 2022. "Measuring Geopolitical Risk." *American Economic Review* 112 (4): 1194–225.
- Danmarks Nationalbank. 2025. "Higher Defence Spending May Increase Capacity Pressures Moderately." Danmarks Nationalbank Analysis 19, Danmarks Nationalbank, Copenhagen.
- Deger, S., and R. Smith. 1983. "Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries." *Journal of Conflict Resolution* 27 (2): 335–53.
- Draghi, M. 2024. "The Future of European Competitiveness: Part A—A Competitiveness Strategy for Europe." European Commission, Brussels.
- Eble, S., A. Pitt, I. Bunda, O. E. Adilbish, N. Budina, G. H. Hong, M. T. Malak, and others. 2025. "Long-Term Spending Pressures in Europe." IMF Departmental Paper 2025/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- European Commission. 2025. "The Economic Impact of Higher Defence Spending." Institutional Paper 318, European Commission, Brussels.
- Fazzari, S. M., G. Hubbard, and B. C. Petersen. 1988. "Financing Constraints and Corporate Investment." *Brookings Papers on Economic Activity* 1988 (1): 141–206.
- Fisher, J. D. M., and R. Peters. 2010. "Using Stock Returns to Identify Government Spending Shocks." *Economic Journal* 120 (544): 414–36.
- Furceri, D., P. Juarros, S. Mishra, A. D. M. Nguyen, A. S. Pessoa, and A. Sollaci. 2026. "Macroeconomic Impacts of EU Defense Spending." IMF Working Paper 26/53, International Monetary Fund, Washington, DC.
- García-Serrador, A., D. Sarasa-Flores, and C. Ulloa. 2025. "Buy Guns or Buy Roses? EU Defence Spending Fiscal Multipliers." BBVA Research 25-06, Banco Bilbao Vizcaya Argentaria, Madrid.
- Gethin, A. 2024. "Revisiting Global Poverty Reduction: Public Services and the World Distribution of Income, 1980–2022." Unpublished. <https://amory-gethin.fr/research.html>.
- Gross, D. P., and B. N. Sampat. 2023. "America, Jump-Started: World War II R&D and the Takeoff of the US Innovation System." *American Economic Review* 113 (12): 3323–56.
- Hall, R. 2009. "By How Much Does GDP Rise If the Government Buys More Output?" *Brookings Papers on Economic Activity* 40 (Fall): 183–249.
- Hartley, K. 2008. "Collaboration and European Defence Industrial Policy." *Defence and Peace Economics* 19 (4): 303–15.
- Heerma van Voss, B., D. de Leeuw, F. Marotta, C. Mehlbaum, A. Smadu, I. Stanga, and S. Wöhrmüller. 2026. "The Economic Consequences of Defence Spending." De Nederlandsche Bank, Amsterdam.
- Hildebrand, P., H. Rey, and M. Schularick. 2026. "A Proposal on European Defence Governance and Financing." Kiel Policy Brief 199, Kiel Institute for the World Economy, Kiel, Germany.
- Acalin, J., V. Alonso, C. Arroyo, R. Lam, L. Martinez, A. D. M. Nguyen, F. Roch, and others. 2025. "Fiscal Guardrails against High Debt and Looming Spending Pressures." IMF Staff Discussion Note 25/004, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alesina, A., and R. Perotti. 1995. "Fiscal Expansions and Adjustments in OECD Countries." *Economic Policy* 10 (21): 205–48.
- Alloza, M., R. Domínguez-Díaz, P. Durá, and I. Varotto. 2026. "The Macroeconomic Effects of Defense Expenditure: Evidence from Spain." Working Paper, Bank of Spain, Madrid.
- Andrle, M., P. Blagrove, P. Espallat, K. Honjo, B. Hunt, M. Kortelainen, R. Lalonde, and others. 2015. "The Flexible System of Global Models—FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Antolin-Diaz, J., and P. Surico. 2025. "The Long-Run Effects of Government Spending." *American Economic Review* 115 (7): 2376–413.
- Antonova, A., R. Luetticke, and G. J. Mueller. 2025. "The Military Multiplier." CEPR Discussion Paper 20220, Centre for Economic Policy Research, London.
- Auerbach, A. J., and Y. Gorodnichenko. 2013. "Output Spillovers from Fiscal Policy." *American Economic Review* 103 (3): 141–46.
- Barro, R. J. 1981. "Output Effects of Government Purchases." *Journal of Political Economy* 89: 1086–121.
- Barro, R. J., and C. J. Redlick. 2011. "Macroeconomic Effects from Government Purchases and Taxes." *Quarterly Journal of Economics* 126 (1): 51–102.
- Basu, S. 1996. "Procyclical Productivity: Increasing Returns or Cyclical Utilization?" *Quarterly Journal of Economics* 111 (3): 719–51.
- Baxter, M., and R. G. King. 1993. "Fiscal Policy in General Equilibrium." *American Economic Review* 83 (3): 315–34.
- Becker, J., S. Benson, J. P. Dunne, and E. Malesky. 2025. "Disaggregated Defense Spending: Introduction to Data." *Journal of Peace Research* 62 (3): 772–88.
- Ben Zeev, N., and E. Pappa. 2017. "Chronicle of a War Foretold: The Macroeconomic Effects of Anticipated Defence Spending Shocks." *Economic Journal* 127 (603): 1568–97.
- Ben Zeev, N., E. Pappa, and E. Scola Gagliardi. 2025. "The Offensive Power of Defense News in Europe." CEPR Discussion Paper 20637, Centre for Economic Policy Research, London.
- Benmelech, E., and J. Monteiro. 2025. "Military Spending and War." NBER Working Paper 34123, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Boehm, C. E. 2020. "Government Consumption and Investment: Does the Composition of Purchases Affect the Multiplier?" *Journal of Monetary Economics* 115: 80–93.
- Bokan, N., P. Jacquinot, M. Lalik, G. Muller, R. Piftis, and R. Rigato. 2025. "Macroeconomic Impacts of Higher Defence Spending: A Model-Based Assessment." Economic Bulletin 6, European Central Bank, Frankfurt.

- Moretti, E., C. Steinwender, and J. Van Reenen. 2025. "The Intellectual Spoils of War? Defense R&D, Productivity, and International Spillovers." *Review of Economics and Statistics* 107 (1): 14–27.
- Nakamura, E., and J. Steinsson. 2014. "Fiscal Stimulus in a Monetary Union: Evidence from US Regions." *American Economic Review* 104 (3): 753–92.
- Nekarda, C. J., and V. A. Ramey. 2011. "Industry Evidence on the Effects of Government Spending." *American Economic Journal: Macroeconomics* 3 (1): 36–59.
- Ohanian, L. E. 1997. "The Macroeconomic Effects of War Finance in the United States: World War II and the Korean War." *American Economic Review* 87 (1): 23–40.
- Phelan, C., and A. Trejos. 2000. "The Aggregate Effects of Sectoral Reallocations." *Journal of Monetary Economics* 45 (2): 249–68.
- Ramey, V. A. 2011. "Identifying Government Spending Shocks: It's All in the Timing." *Quarterly Journal of Economics* 126 (1): 1–50.
- Ramey, V. A., and M. D. Shapiro. 1998. "Costly Capital Reallocation and the Effects of Government Spending." *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy* 48: 145–94.
- Ramey, V. A., and M. D. Shapiro. 2001. "Displaced Capital: A Study of Aerospace Plant Closings." *Journal of Political Economy* 109 (5): 958–92.
- Ramey, V. A., and S. Zubairy. 2018. "Government Spending Multipliers in Good Times and in Bad: Evidence from US Historical Data." *Journal of Political Economy* 126 (2): 850–901.
- Sandler, T., and J. George. 2016. "Military Expenditure Trends for 1960–2014 and What They Reveal." *Global Policy* 7 (2): 174–84.
- Sheremirov, V., and S. Spirovska. 2022. "Fiscal Multipliers in Advanced and Developing Countries: Evidence from Military Spending." *Journal of Public Economics* 208: 104631.
- Huang, Y., M. Pagano, and U. Panizza. 2020. "Local Crowding-Out in China." *Journal of Finance* 75: 2855–98.
- Ilzetzki, E. 2024. "Learning by Necessity: Government Demand, Capacity Constraints, and Productivity Growth." *American Economic Review* 114 (8): 2436–71.
- Ilzetzki, E. 2025. "Guns and Growth: The Economic Consequences of Defense Buildups." Kiel Report 2, Kiel Institute for the World Economy, Kiel, Germany.
- Ilzetzki, E., E. G. Mendoza, and C. A. Végh. 2013. "How Big (Small?) Are Fiscal Multipliers?" *Journal of Monetary Economics* 60: 239–54.
- International Monetary Fund (IMF). 2022. "IMF Strategy for Fragile and Conflict-Affected States (FCS)." International Monetary Fund, Washington DC.
- Jordà, Ò. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Kadera, K., and G. Sorokin. 2004. "Measuring National Power." *International Interactions* 30 (3): 211–30.
- Knight, M., N. Loayza, and D. Villanueva. 1996. "The Peace Dividend: Military Spending Cuts and Economic Growth." *IMF Staff Papers* 43 (1): 1–37.
- Letta, E. 2024. "Much More Than a Market." Jaques Delors Institute, Paris.
- Marzian, J., and C. Trebesch. 2025. "Guns and Butter: The Fiscal Consequences of Rearmament and War." Kiel Working Paper 2310, Kiel Institute for the World Economy, Kiel, Germany.
- Miyamoto, W., T. L. Nguyen, and V. Sheremirov. 2019. "The Effects of Government Spending on Real Exchange Rates: Evidence from Military Spending Panel Data." *Journal of International Economics* 116: 144–57.

الاقتصاد الكلي للصراعات والتعافي

بعد الصراعات ينطوي بطبيعته على تحديات ويتحدد حسب السياق، يكون إرساء السلام المستدام وتحقيق استقرار موثوق ووجود تحرك منسق على مستوى السياسات أمورا ضرورية لتحقيق تعافٍ أقوى وأكثر استمرارية.

مقدمة

لطالما كانت الحروب سمة من سمات المشهد العالمي. فبعد عقود من الهدوء النسبي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ارتفع عدد الحروب التي تدور رحاها بالفعل إلى مستويات لم نشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (الحرب العالمية الثانية؛ راجع الشكل البياني ٣-١). وهذه ليست إحصائية من زمن بعيد. ففي عام ٢٠٢٤، اندلعت صراعات على أراضي أكثر من ٣٥ بلدا، يُصنّف نحو نصفها على أنها دول هشة ومتأثرة بالصراعات. وفي ذلك العام، كان ٤٥٪ تقريبا من سكان العالم يعيشون في بلدان متأثرة بصراعات تراوحت بين مناوشات حدودية محلية وحروب كبيرة. ومنذ عام ٢٠١٠ وحده، أودت الصراعات بحياة ما يربو على ١,٩ مليون شخص في جميع أنحاء العالم^١. ولا تبعث الآفاق إلا على قدر ضئيل من الطمأنينة. وتستمر مقاييس التهديدات الجغرافية — السياسية في الارتفاع، مما يشير إلى تفاقم مخاطر الصراعات، مع توقعات بأن يشهد الإنفاق على الدفاع زيادة حادة (راجع الفصل ٢).

وبالإضافة إلى ما تسببه الحروب من خسائر بشرية مباشرة، يمكن أن تحمل في طياتها عواقب وخيمة على الاقتصاد الكلي. ففي وقت الحروب، قد تتعطل أنشطة الإنتاج والتجارة، وتضعف المؤسسات، ويلحق ضرر دائم بالقدرة الإنتاجية للاقتصادات المعنية. وحينما تنتهي أعمال القتال، تقدم فترة التعافي فرصا وتنطوي على تحديات على حد سواء. فقد تواجه الحكومات المهمة العاجلة المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات، وتعزيز التماسك الاجتماعي — وكل منها عنصر ضروري لضمان استمرار السلام والحفاظ على التعافي.

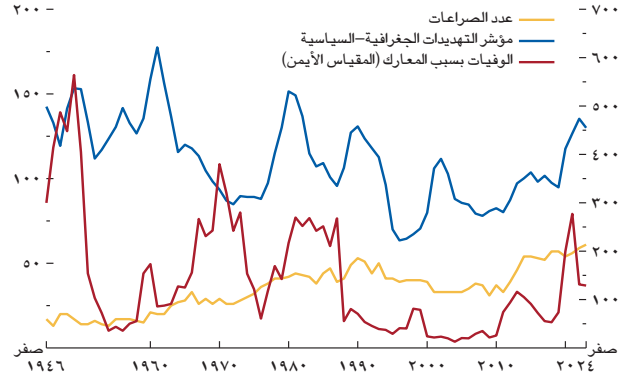
ويتناول عدد متزايد من الدراسات الاقتصاد الكلي للحروب. وتركز مساهمات رائدة سابقة على الحروب الأهلية (راجع دراسات Collier 1999؛ Collier and Hoeffler 2007؛ Blattman and Miguel 2010). أما الدراسات الأحدث، سواء التي تركز على فترة ما بعد الحرب الباردة (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٩ من

لطالما كانت الحروب سمة من سمات المشهد العالمي. وقد تسبب الصراعات المسلحة في تداعيات اقتصادية كلية عميقة تتجاوز ما ينجم عنها من خسائر بشرية مدمرة، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والنزوح القسري. ويستخدم هذا الفصل بيانات عالمية عن الصراعات بعد الحرب العالمية الثانية، ويستند إلى تحليلات تجريبية ودراسات حالة وعمليات محاكاة قائمة على النماذج لتقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية للحروب. ويوضح التحليل أن الصراعات تُلحق خسائر كبيرة ودائمة بالناتج في الاقتصادات التي يدور فيها القتال، بالإضافة إلى انتقال تداعيات لا يُستهان بها إلى بلدان أخرى. وهي تتجاوز الخسائر المرتبطة بالأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية الشديدة، وتثير مفاضلات اقتصادية كلية حادة عبر القطاعات النقدية والمالية والخارجية، وتترك آثارا غائرة طويلة الأمد. وتتسم حالات التعافي الاقتصادي من آثار الحروب بالبطء والتفاوت، وتعتمد إلى حد كبير على تحقيق سلام دائم. فحينما يستمر السلام، يتعافى الناتج ولكنه غالبا ما يظل محدودا مقارنة بالخسائر في وقت الحرب. في المقابل، كثيرا ما يتعثر التعافي عند اندلاع الصراعات مجددا في سياقات ما بعد الصراع التي تتسم بالهشاشة. وتكون حالات التعافي المحدود مدفوعة أساسا بالعمالة، في الوقت الذي يستمر فيه ضعف تراكم رأس المال والإنتاجية. وتسلط الأدلة التجريبية ودراسات الحالة الضوء على الدور المحوري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمليات الحاسمة لإعادة هيكلة الديون والدعم الدولي في مراحل مبكرة، بما في ذلك المساعدات وتنمية القدرات، في استعادة الثقة وإيجاد الحيز اللازم للتعافي بعد الصراعات. وتبلغ الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي ذروة فعاليتها حينما تُستكمل بإصلاحات داخلية لإعادة بناء المؤسسات وقدرات الدولة، وتعزيز شمول جميع الفئات والأمن، والتخفيف من حدة الخسائر التي يتكبدها رأس المال البشري. ويوضح التحليل القائم على النماذج أيضا أن حزم السياسات الشاملة وجيدة التنسيق تتفوق على اتباع مناهج تدريجية. ويمكن للسياسات التي تحد من عدم اليقين وتعيد بناء رصيد رأس المال أن تُحدث آثارا خارجية إيجابية، مما يعزز التوقعات، وبالتالي يشجع التدفقات الرأسمالية إلى الداخل ويسرع عودة النازحين. وبصفة عامة، يؤكد هذا الفصل أنه على الرغم من أن التعافي

مؤلفو هذا الفصل هم هيبوليت باليما (رئيسا مشاركا)، وكولومب لادريه، وأندريسا لاغيربورغ، وفلافيان مور، وأندريا برسبيتيرو (رئيسا مشاركا)، وإيفجينيا ويفر، وبمساهمات من باتريك — نيلسون إيسيان، وماريا غيلرود، وأندريا مانيرا، وسيدرا رحمان. وقدم كل من مريم عبده، وأوين ديسبيرغ، وشريهاري راماتشندرا، وإيزابيلا روزاريو المساعدة البحثية. وعمل هانس مالمبيرغ خبيرا استشاريا خارجيا. وقد أفاد الفصل من التعليقات التي أبدتها هانس مولر والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية والمراجعون.

^١ من أجل التبسيط، يُستخدم مصطلحا "الحرب" و"الصراع" بالتبادل في هذا الفصل. وتُعرّف "الصراعات" في هذا الفصل بأنها حالات تنطوي على استخدام قوة مسلحة بين أطراف ينجم عنه ما لا يقل عن ٢٥ حالة وفاة بسبب المعارك في سنة تقويمية واحدة، وفقا للمعيار المستخدم في الدراسات الخاصة بالصراعات. وتجري عمليات تمييز للفرقة بين الصراعات حسب نوعها، وحدتها، ومدتها.

الشكل البياني ٣-١: الصراعات والتهديدات الجغرافية-السياسية (العدد: المؤشر، ٢٠١٩ = ١٠٠، المقياس الأيسر: آلاف الوفيات، المقياس الأيمن)



المصادر: دراسة Caldara and Iacoviello 2022؛ ومجموعة بيانات الوفيات بسبب المعارك، معهد أبحاث السلام-أوسلو (PRIO)، الإصدار ٣١؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوسلو لبيانات الصراعات، الإصدار ٢٥١؛ ومجموعة بيانات الصراعات المسلحة، برنامج أوسلو لبيانات الصراعات/معهد أبحاث السلام-أوسلو، الإصدار ٥٢١؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يعرض عدد الصراعات التي تشارك فيها حكومة دولة واحدة على الأقل، استناداً إلى مجموعة بيانات برنامج أوسلو لبيانات الصراعات/معهد أبحاث السلام-أوسلو. ويرصد مؤشر التهديدات الجغرافية-السياسية التهديدات المتعلقة بالحرب والسلام والتعزيزات العسكرية والمخاطر النووية والإرهاب، ويظهر كمتوسط متحرك لثلاث سنوات. ويستخلص عدد حالات الوفيات بسبب المعارك من مجموعة بيانات معهد أبحاث السلام-أوسلو للفترة ١٩٤٦-١٩٨٨ ومن قاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية للفترة ١٩٨٩-٢٠٢٤.

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء؛ والفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) أو تتبنى منظوراً تاريخياً عالمياً (دراسات Chupilkin and Kóczán 2022؛ وBenmelech and Monteiro 2025؛ وFederle and others 2026) فتوثق التكاليف الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن الصراعات. وعلى الرغم من هذا، فإن الطريقة التي عادة ما تعمل بها الاقتصادات في وقت الحرب، والديناميكيات الاقتصادية الكلية المختلفة أثناء الصراعات وبعدها، وتقديم أدلة تاريخية منتظمة على السياسات التي تدعم التعافي بعد الصراعات لم تحظ بالقدر نفسه من الاهتمام. ولسد هذه الثغرات، يستخدم هذا الفصل أولاً نماذج اللغة الكبيرة لإنشاء نطاق تغطية عالمي شامل للمواقع الجغرافية للصراعات بعد الحرب العالمية الثانية. ثانياً، يبنى هذا الفصل منظوراً اقتصادياً كلياً لتوثيق الطريقة التي عادة ما تعمل بها الاقتصادات في وقت الحرب، مع تسليط الضوء على أهم المفاضلات الاقتصادية الكلية التي تواجهها والاستجابات على مستوى السياسات المستخدمة لإدارة الضغوط في وقت الحرب. ثالثاً، يقدم الفصل أدلة منتظمة على ديناميكيات التعافي بعد الصراعات والسياسات المرتبطة بحالات تعاف أقوى. وعلى وجه الخصوص، يحاول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة التالية:

- **نظرة تاريخية على الصراعات:** كيف تطورت الأنواع المختلفة من الصراعات على مستوى العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ وما خصائصها من حيث حدوثها ومدتها وتوزيعها الجغرافي؟

- **الديناميكيات الاقتصادية الكلية أثناء الحروب:** ما الآثار التي تخلفها الحروب على الناتج على المدى القصير إلى المدى الطويل؟ ما القنوات التي تعمل من خلالها هذه الآثار، وما الانعكاسات على الاقتصاد الأوسع نطاقاً في بلدان مناطق الصراع؟ ما الآثار العميقة على الطاقة الإنتاجية والأفراد؟ ما التداعيات على الناتج التي تنتقل إلى بلدان أخرى؟
- **الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد انتهاء الحروب:** كيف تتعافى الاقتصادات بعد الحروب؟ كيف تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ إلى أي مدى تشكل السياسات المحلية التكميلية والدعم الدولي عملية التعافي بعد الصراعات؟

يستند هذا الفصل إلى مجموعة من التحليلات التجريبية، ودراسات الحالة، وعمليات المحاكاة القائمة على النماذج للتوصل إلى النتائج التالية:

- **شهد عدد الصراعات على مستوى العالم زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، وبلغ مستويات مرتفعة تاريخياً في العقد الأخير.** وتُعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى الصراعات داخل الدول، مثل الحروب الأهلية. وفي المقابل، ظلت الصراعات بين الدول غير متواترة نسبياً، على الرغم من زيادة حالات حدوثها في السنوات الأخيرة. واتسم معظم الصراعات بانخفاض حدتها وقصر مدتها إلى حد ما. ولا يوجد أيضاً توازن في التوزيع الجغرافي للصراعات، حيث تحدث نسبة كبيرة من الصراعات العالمية في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء.
- **وتسبب الصراعات خسائر كبيرة ودائمة في الناتج في اقتصادات مناطق الصراع وأيضاً تداعيات تنتقل إلى بلدان أخرى.** ففيما يتعلق بالاقتصاد العادي في منطقة صراع، يتراجع الناتج بشدة في بداية الصراع، ثم يصل إلى خسائر تراكمية تبلغ نحو ٧٪ على مدى فترة خمس سنوات. ويشير التحليل القائم على النماذج إلى حدوث خسائر في الناتج تبلغ هذا الحجم نفسه تقريباً. وتستمر خسائر الناتج الناجمة عن الصراعات حتى بعد مرور عقد من الزمن، وعادة ما تتجاوز الخسائر المرتبطة بالآزمات المالية أو الكوارث الطبيعية الشديدة. وبالإضافة إلى مناطق الصراع، تتعرض البلدان المجاورة والشركاء التجاريون أيضاً لخسائر طفيفة وإن كان لا يُستهان بها في الناتج على المدى القصير. تتبدد تدريجياً حينما يتمكن تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاستجابات على مستوى السياسات في اقتصاداتها من تخفيف آثار الاضطرابات التي حدثت في البداية.
- **وتثير الصراعات مفاضلات اقتصادية كلية حادة وتحدث آثاراً طويلة الأمد تمتد إلى أبعد بكثير من الصدمات المباشرة للحرب.** وتأتي خسائر الناتج انعكاساً لاستمرار انكماش الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص حيث تنخفض دخول الأسر المعيشية ويزيد عدم اليقين، إلى جانب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستخدامات العسكرية. أما مراكز المالية العامة لدى الحكومات فتتدهور بسبب ضعف قدرتها على زيادة الإيرادات، وتآكل قدرات الإدارة

أو المرض الهولندي، وينتج هذا التخفيف جزئياً عن التنسيق الفعال بين السلطات المالية والنقدية في إدارة الزيادات الكبيرة في المساعدات.

- ويعتمد تحقيق تعاف قوي أيضاً على جهود الإصلاح الداخلي المكثمة. ويتعين أن يكون الاستقرار والدعم الدولي مصحوبين بإصلاحات لإعادة بناء المؤسسات وقدرات الدولة، وتعزيز شمول جميع الفئات، والتخفيف من حدة الخسائر المستمرة التي يتكبدها رأس المال البشري، مع المساعدة على ترسيخ السلام. وتتضمن التدابير الملموسة تعزيز أطر مكافحة الفساد، وإعادة بناء مؤسسات القضاء والاستثمار العام، وإتاحة حيز مالي للإنفاق غير العسكري والإنفاق الاجتماعي، وتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع.
- ويستلزم تحقيق تعاف أسرع منهجاً منسقاً وشاملاً على مستوى السياسات، مع إعطاء أولوية للحد من حالة عدم اليقين وإعادة بناء رصيد رأس المال. ويشير التحليل القائم على النماذج إلى أن حزم السياسات الشاملة — التي تركز على الحد من حالة عدم اليقين وإعادة بناء رأس المال — تحقق حالات تعاف أقوى مما تحققه المناهج التدريجية، وهو ما يأتي انعكاساً للمؤثرات الخارجية الإيجابية، وأوجه التكامل عبر السياسات المختلفة، وتوقعات الوكلاء الاقتصاديين بشأن المستقبل. على سبيل المثال، يمكن للحد من حالة عدم اليقين إلى جانب إعادة بناء رأس المال أن يحفزاً ديناميكيات تعزز كل منها الأخرى من خلال التوقعات، وتدفعات رؤوس الأموال إلى الداخل، والأجور، والهجرة مرة أخرى إلى الموطن الأصلي.

وتخضع النتائج التي خلص إليها هذا الفصل والانعكاسات على التعافي بعد الصراعات لثلاثة محاذير مهمة. أولاً، بما أن بيئات الصراع متباينة بطبيعتها — نتيجة لاختلاف العوامل الدافعة للصراعات، والموروثات الاقتصادية، والقدرات المؤسسية والإحصائية — يتطلب التصميم الفعال للسياسات تشخيصاً دقيقاً خاصاً بكل بلد. ثانياً، تعتمد نتائج التعافي اعتماداً أساسياً على عوامل الاقتصاد السياسي، ومن بينها ترتيبات تقاسم السلطة، والضمانات الأمنية، والحقوق المدنية (دراسات Mueller and Rauh 2024؛ وRohner 2025). وتتجاوز هذه العوامل، التي غالباً ما يصعب قياس حجمها، نطاق التحليل الوارد في هذا الفصل، ولكن يمكنها تحديد إمكانية تنفيذ سياسات التعافي وفعاليتها. ثالثاً، قد يظل السلام هشاً في بعض الحالات، ويمكن أن تحد مخاطر العودة إلى الصراع من ديناميكيات التعافي. وفي هذه الحالات، قد تكون العودة إلى الصراع مرتبطة داخلياً في حد ذاتها بالسياسات الاقتصادية، مما يؤكد أهمية أخذ منع الصراعات في الحسبان عند تصميم السياسات الاقتصادية الكلية (دراسات Mueller and Chami, Espinoza, and Montiel 2021؛ وMueller and Rauh 2022). وفي ظل هذه المحاذير، تظل الدروس العامة المستخلصة من السياسات في هذا الفصل مفيدة للبلدان التي في طور الخروج من الصراعات، مما يساعد على دعم حالات تعاف أقوى وأكثر استمرارية.

الضريبية. وتشهد الصادرات انخفاضاً أكبر بكثير من الواردات، مما يؤدي إلى تدهور مؤقت في الميزان التجاري. وفي الوقت نفسه، تحفز حالة عدم اليقين بسبب الحرب تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يدفع الحكومات في وقت الحرب إلى فرض قيود رأس المال والاعتماد على تدفقات التمويل لمواجهة التقلبات الدورية لتمويل حالات العجز في الميزان التجاري. وتواصل ديناميكيات الحرب المساهمة في استمرار انخفاض سعر الصرف، وخسائر الاحتياطيات، والضغط التضخمي، مما يسلط الضوء على دور ديناميكيات القطاع الخارجي في تضخيم التحديات الاقتصادية الكلية في وقت الحرب. وتُخلف الحرب أيضاً آثاراً عميقة تمتد لفترة طويلة، مع حدوث تراجع في رصيد رأس المال ومعدلات التوظيف والإنتاجية تستمر لسنوات بعد اندلاع الصراع، إلى جانب الخسائر في الأرواح وحالات النزوح والنتائج السلبية التي تلحق بالأفراد على المدى الطويل من حيث النواحي الصحية والإدراكية.

- وتتسم حالات التعافي الاقتصادي من آثار الصراعات عادة بالبطء والتفاوت، ولكنها تعتمد بصفة أساسية على تحقيق السلام. فحينما تنتهي الصراعات وتثبت استدامة السلام الذي يعقبها، فإن الناتج يتعافى ولكنه يظل ضعيفاً مقارنة بالخسائر في وقت الحرب ويتفاوت تفاوتاً كبيراً عبر البلدان. وتُعزى حالات التعافي بصفة أساسية إلى ديناميكيات العمل، في حين يستمر ضعف تراكم رأس المال والإنتاجية في ظل استمرار حالة عدم اليقين والقيود المالية المَعْوَقَة. على النقيض من هذا، تثبت هشاشة السلام في كثير من الحالات بعد الصراعات، وتقوض العودة إلى الصراع آفاق التعافي. وفي هذه الحالات، يعجز الناتج عن التعافي. ومن شأن السياسات التي تعزز قدرات الدولة على تقديم الخدمات الضرورية وتزيد تكلفة الفرصة البديلة للصراعات أن تساعد في الحد من مخاطر سقوط الدول في فخ الصراعات.
- ويؤدي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة هيكلة الديون والدعم الدولي دوراً محورياً في التعافي بعد الصراعات. وتشير الأدلة المستقاة من التحليلات التجريبية ودراسات الحالة إلى أن عمليات التعافي الناجحة عادة ما تركز على عملية إعادة هيكلة الديون المبكرة والحاسمة، التي تساعد على استعادة استدامة المالية العامة وتوفير حيزاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في أعقاب تحقيق سلام مستدام. فالبلدان التي تحد من عدم اليقين عن طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي — الذي يركز على انخفاض واستقرار معدل التضخم واستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي — مقترنا بتمويل ودعم دولي في الوقت المناسب، بما في ذلك تنمية القدرات والمساعدات، تشهد حالات تعاف أقوى. وتوضح دراسات الحالة أن الاستقرار يتحقق عن طريق مزيج من سرعة استعادة الإمدادات، وركائز اسمية موثوقة، وضبط أوضاع المالية العامة، غالباً بمساعدة من برامج يدعمها صندوق النقد الدولي. وفي الحالات التي تتسم بتدفقات مساعدات كبيرة إلى الداخل، يتم بصفة عامة تخفيف آثار مخاطر ارتفاع سعر الصرف

الاقتصاد الكلي للصراعات والتعافي: تمهيد

تؤثر الحروب على اقتصادات مناطق الصراع عبر قنوات متعددة تعزز كل منها الأخرى على جانبي العرض والطلب على السواء، مع انعكاسات بعيدة المدى على النتائج المالية والنقدية ونتائج القطاع الخارجي.

فعلى جانب العرض، تؤدي الحروب إلى تدمير الطاقة الإنتاجية من خلال الأضرار التي تلحق برأس المال المادي، وانخفاض مستويات عرض العمالة الناجم عن الخسائر البشرية والنزوح. وقد يتعرض أيضا جزء من الطاقة الإنتاجية الشحيحة المتبقية لإعادة التخصيص من الاستخدامات المدنية إلى الاستخدامات العسكرية. وبصفة عامة، تحدث صدمة العرض السالبة هذه ضغوطا رافعة للتضخم (دراسة Keynes 1940). وتؤدي الحروب إلى مزيد من انخفاض كفاءة توظيف رأس المال والعمالة. على سبيل المثال، تؤدي الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية إلى تعطيل شبكات النقل والطاقة والاتصالات، مما يزيد تكاليف الإنتاج، في حين يضعف تعطل الدراسة وخسارة الخبرات العملية وتدهور النتائج الصحية تراكم رأس المال البشري والإنتاجية (دراسة Gorodnichenko, Kudlyak, and Şahin 2022). وعلى جانب الطلب، عادة ما يتراجع الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص مع انخفاض الدخل وزيادة عدم اليقين. وربما تؤدي الخسائر في دخل الأسر المعيشية، إذا ما اعتُبرت مؤقتة، إلى ادخار سالب، مع ما له من آثار اقتصادية مماثلة لآثار الدمار الذي يلحق برصيد رأس المال (دراسة Collier 1999). وقد يتم تحويل النفقات العامة أيضا من استخدامات مُعززة للنمو إلى الإنفاق العسكري. وتساهم هذه الديناميكيات مجتمعة في حدوث انكماش في الإنتاج المحلي وتسبب خسائر في الناتج.

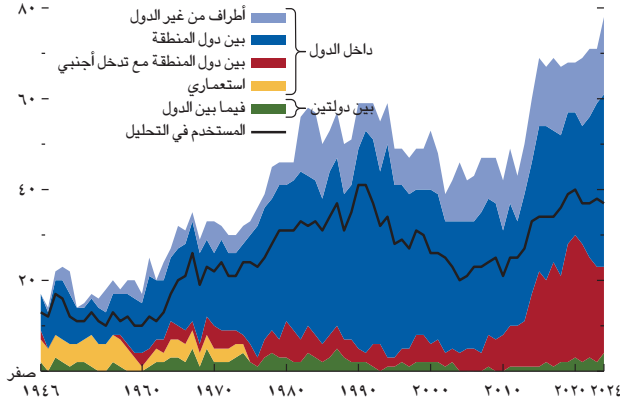
ويمكن للقوى نفسها أن تسبب ضغوطا هائلة على الموارد العامة وأيضاً على القطاعين الخارجي والنقدي. وتراجع قدرة الحكومات على زيادة الإيرادات الضريبية في ظل انكماش النشاط الاقتصادي وتدهور قدرة الإدارة الضريبية، في حين قد تزداد ضغوط الإنفاق بسبب النفقات العسكرية، والاحتياجات الإنسانية، والإصلاحات الضرورية للبنية التحتية. وغالبا ما تكون القيود المالية المفروضة على المالية العامة ملزمة، ولا سيما حين يكون النفاذ إلى أسواق رأس المال محدودا أو غير متاح، وعندما تُدرج الأسواق علاوات المخاطر المرتبطة بالصراعات في الأسعار (دراسة Rexter, Kapstein, and Rivera 2022). وفي مواجهة تزايد الضغوط على المالية العامة، قد تلجأ الحكومات في وقت الحرب إلى التمويل النقدي أو مراكمة المتأخرات، أو التوقف عن سداد الديون في الحالات الشديدة — مما يسبب مزيدا من الضغوط الرافعة للتضخم. وعلى الجانب الخارجي، قد تضعف الطاقة التصديرية بسبب تعطل الإنتاج المحلي ونقل أنشطة التجارة إلى أماكن أخرى، حيث يحول المستوردون تفضيلاتهم بعيدا عن المصدّرين الموجودين في مناطق الصراع (دراسة Korn and Stemmler 2025). ويمكن لهذه الديناميكيات أن تساهم في نقص النقد الأجنبي الذي — بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي — يقيد الواردات، ويؤدي في بعض الحالات إلى ترشيد الاستيراد لصالح السلع العسكرية

والسلع الضرورية. بالإضافة إلى هذا، عادة ما يتم تشديد شروط التمويل الخارجي في ظل تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب حالة عدم اليقين، وهو ما قد تحاول الحكومات احتواءه عن طريق فرض قيود رأس المال (دراسة Gobat and Kostial 2016). ونتيجة لهذا، غالبا ما تعتمد الاقتصادات في وقت الحرب على مجموعة محدودة من مصادر التمويل الخارجي، من بينها التدفقات إلى الداخل المضادة للاتجاهات الدورية، مثل تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات. ويمكن للضغوط على المالية العامة والاختلالات الخارجية وتُعطل سلاسل الإمداد مجتمعة التفاعل في شكل حلقة آثار مرتدة، مسببة ضغطا كبيرا على أسعار الصرف — وبالتالي تؤدي إلى انخفاض سعر العملة في أنظمة سعر الصرف المرن أو خفض سعر العملة في أنظمة سعر الصرف الثابت، مع مزيد من الضغوط الرافعة للتضخم — إلى جانب الضغوط على الهوامش الوقائية من الاحتياطيات. وقد تحاول السلطات في وقت الحرب احتواء التضخم الداخلي والضغوط التي يتعرض لها القطاع الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة الأساسي.

في الواقع، يتحدد الأداء الاقتصادي الكلي في أعقاب الحرب وفي مرحلة الانتقال إلى سلام دائم بحجم الدمار الذي لحق بالطاقة الإنتاجية، وتآكل قدرة المؤسسات، والخيارات التي تُتخذ على مستوى السياسات أثناء مرحلة التعافي. فعلى جانب العرض، تتنبأ النماذج الكلاسيكية المحدثة للنمو بعودة رصيد رأس المال تدريجيا إلى حالة الاستقرار فور توقف أعمال القتال، مما يعني زيادة الاستثمارات في المرحلة المبكرة من التعافي. وقد يكون لهذه العملية آثار إيجابية تنتقل إلى الأجور والتوظيف، مما يشجع العمال المُسرّحين على العودة، ويدعم عرض العمالة، ويعزز عملية التعافي. ومع هذا، فإنه من الناحية العملية، قد يكون التعافي الاقتصادي بطيئا (راجع، على سبيل المثال، دراستي Chen, Loayza, and Reynal-Querol 2008 و Mueller, Piemontese, and Tapsoba 2017). على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، على الرغم من تحقيق السلام، إلى مواصلة كبح العوائد المتوقعة على الاستثمار، واستمرار تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، وتقييد الاستثمار وعرض العمالة. وعلى جانب الطلب، عادة ما يتعافى الاستهلاك مع استقرار مستويات الدخل. وعلى الرغم من هذا، قد تؤدي مواطن الضعف في المالية العامة بعد الحرب إلى تقييد الإنفاق الحكومي. ويشكل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي — بهدف احتواء التضخم وتجنب الارتفاع المفرط في أسعار الصرف — أهمية بالغة للحفاظ على استمرار التعافي، إلى جانب إعادة هيكلة الديون لاستعادة استدامة المالية العامة، والإصلاحات التكميلية لإعادة بناء المؤسسات. ويمثل الدعم الخارجي في شكل مساعدات وتنمية القدرات أمرا حيويا أيضا للحد من القيود التمويلية وتعزيز قدرات الدولة.

ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، يبحث الجزء المتبقي من الفصل مدى تأثير ديناميكيات وقت الحرب وما بعد الحرب على البيانات، استنادا إلى الأدلة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتركز المناقشات على مستوى السياسات على استخلاص الدروس المستفادة من أجل دعم التعافي بعد الصراعات.

الشكل البياني ٣-٢: الصراعات العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (عدد الصراعات)



المصادر: مجموعة بيانات الصراعات المسلحة، برنامج أوسلا لبيانات الصراعات/معهد أبحاث السلام-أوسلو، الإصدار ٢٥٩؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح عدد الصراعات الدائرة بالفعل سنوياً، مجمعة حسب نوع الصراع. وتتضمن الصراعات بين أطراف غير الدول أطرافاً فاعلة منظمة غير حكومية، وتحدد على أساس التصنيف الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام تحليل نصوص التقارير السنوية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويشير الخط الأسود إلى المجموعة الجزئية من الصراعات التي ينصب عليها التركيز في التحليل الوارد في هذا الفصل، أي الصراعات التي يُعتبر من الأرجح أن تؤثر على الناتج الاقتصادي الكلي استناداً إلى قراءة منتظمة للأحداث الفردية وتربيمها. للاطلاع على تفاصيل عن هيكل البيانات، راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت.

ويظهر العديد من الملاحظات من قاعدة البيانات المنقحة. ويوضح تصنيف حالات الصراع حسب شدتها أن الزيادة المستمرة في الصراعات تُعزى إلى زيادة عدد الصراعات المحدودة منذ أوائل الستينيات، وهي فترة تزامنت بوجه عام مع ظهور كثير من الدول حديثة الاستقلال (الشكل البياني ٣-٣). وعلى النقيض من ذلك، ظل معدل حدوث صراعات كبرى ثابتاً بوجه عام بمرور الوقت، على الرغم من زيادة تواتر هذه الصراعات في السنوات الأخيرة. وتشير أدلة أخرى إلى أن الصراعات داخل الدول تمثل غالبية حالات الصراعات المحدودة والكبرى على حد سواء، في حين غالباً ما تكون الصراعات بين الدول صراعات كبرى. وتباين مدة الصراعات أيضاً مع اختلاف حدتها: فتاريخياً، تكون الصراعات المحدودة أقصر أمداً، في حين عادة ما تمتد الصراعات الكبرى لفترة أطول، ولا سيما في البلدان المُصدرة للسلع الأولية. ولا يوجد توازن في توزيع الصراعات عبر المناطق. فلا تزال مناطق آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وإفريقيا جنوب الصحراء تشهد معظم حالات الصراع، وتدور نسبة كبيرة من الصراعات العالمية في المنطقتين الأخيرتين وحدهما.

الآثار الاقتصادية الكلية

يحدد هذا القسم الفرعي حجم الآثار الاقتصادية الكلية للصراعات، مع التركيز على متوسط التأثير في اقتصاد عادي

الديناميكيات الاقتصادية الكلية أثناء الصراعات

تعريف وحقائق أساسية

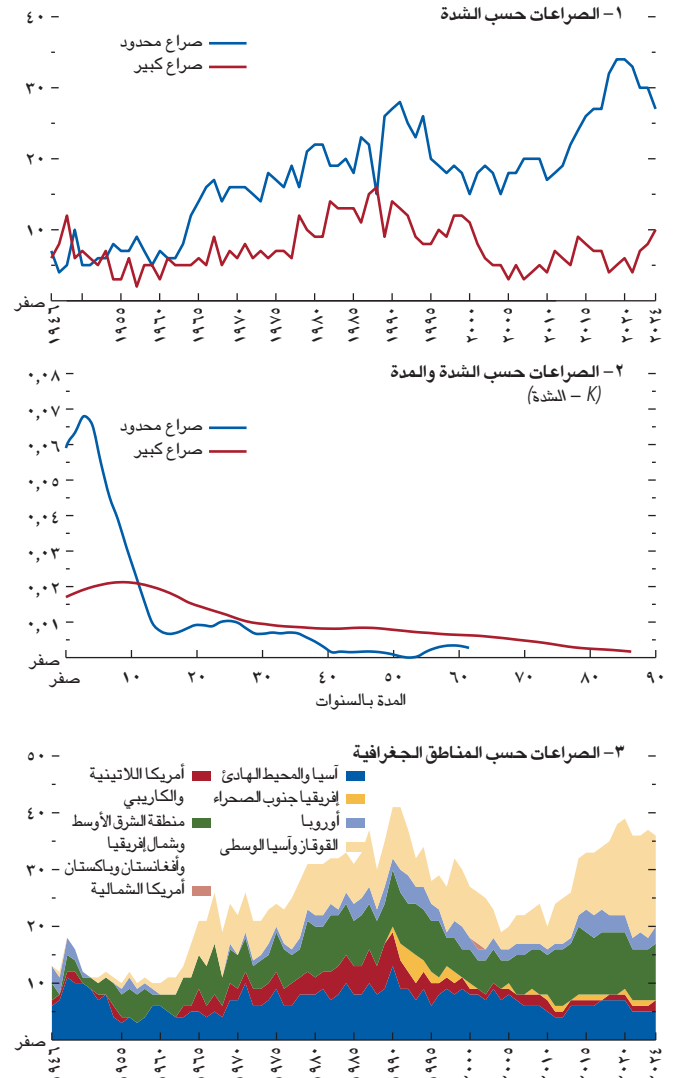
يستند هذا الفصل إلى مجموعات البيانات المتاحة بالإضافة إلى قاعدة بيانات منشأة حديثاً لتوفير تغطية شاملة للمواقع الجغرافية للصراعات خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٢٤. وتنشأ قاعدة البيانات بالاستعانة بنماذج اللغة الكبيرة لتعزيز الترميز الجغرافي لأحداث الصراعات، واستخدام تحليل نصوص التقارير السنوية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة^٢ واستناداً إلى قاعدة البيانات، يُصنّف تعرض البلدان للصراعات إلى ثلاث فئات، وفقاً لدراسة Federle and others (2026). اقتصادات مناطق الصراع، وهي البلدان التي تشهد أعمالاً عسكرية على أراضيها. واقتصادات الأطراف المتحاربة، وهي أطراف الصراع، ولكن أراضيها ليست ساحة لهذا الصراع. والبلدان الأخرى، وهي البلدان التي ليست أطرافاً في الصراع ولكنها معرضة لمخاطره بشكل غير مباشر بسبب وجود حدود برية مشتركة مع منطقة صراع أو بسبب الروابط التجارية. ويوجد مزيد من التصنيف للصراعات التي تدور في اقتصادات مناطق الصراع وفقاً لثلاثة أبعاد. أولاً، أن نوع الطرف الفاعل المنخرط في الصراع قد يختلف: فالصراعات يمكن أن تكون بين دول (ويتضمن هذا النوع في الآونة الأخيرة صراعات بين السودان وجنوب السودان، وإثيوبيا وإريتريا، والهند وباكستان، وإيران وإسرائيل)، أو قد تحدث داخل الدول (ومن بينها الحروب الأهلية، والحروب الاستعمارية، والصراعات بين أطراف غير الدول، على سبيل المثال). ثانياً، أن حدة الصراعات يمكن أن تكون طفيفة (تُعرف بأنها الصراعات التي تسفر عن ٢٥-٩٩٩ حالة وفاة بسبب المعارك) أو صراعات كبرى (التي تحدث فيها ١٠٠٠ حالة وفاة أو أكثر بسبب المعارك). ثالثاً، أن مدة الصراعات قد تكون قصيرة (عامان أو أقل) أو طويلة (أكثر من عامين).

وتتمثل ملاحظة مهمة بشأن الصراعات بعد الحرب العالمية الثانية في أن معظمها تضمن أطرافاً فاعلة داخل الدول (الشكل البياني ٣-٢). وعلى النقيض من ذلك، لا تزال الصراعات بين الدول غير متواترة نسبياً، وظل معدل حدوثها ثابتاً بوجه عام بمرور الوقت. ونظراً لتركيز هذا الفصل على الديناميكيات الاقتصادية الكلية، يستمر التحليل في استبعاد الأحداث التي من غير المرجح أن تحدث أثراً على مستوى الاقتصاد ككل — مثل المناوشات المنفصلة، أو الهجمات الإرهابية، أو العنف المتفرق الذي يؤدي إلى أعداد قليلة من الخسائر البشرية — على أساس ترميز برمجي للأحداث الفردية. وبالتالي، يركز الجزء المتبقي من الفصل على مجموعة فرعية من الصراعات من الأرجح أن تؤثر على النتائج الاقتصادية الكلية. وهذه الصراعات موضحة بالخط الأسود في الشكل البياني ٣-٢.

^٢ راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مصادر البيانات، وإنشاء بيانات قائمة على نماذج اللغة الكبيرة، وتعريف المتغيرات. ويمكن الاطلاع على جميع المرافق على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

الشكل البياني ٣-٣: خصائص الصراعات بعد الحرب العالمية الثانية

(عدد الصراعات، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: مجموعة بيانات برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات/معهد أبحاث السلام-أوسلو الإصدار ٢٠١٩؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحات توضح توزيع الصراعات حسب شدتها ومدتها والمنطقة الجغرافية التي تدور فيها. استناداً إلى المجموعة الجزئية من الصراعات التي تم التأكيد عليها في التحليل الوارد في هذا الفصل، أي الصراعات التي يُعتبر من الأرجح أن تؤثر على الناتج الاقتصادي الكلي بعد قراءة منتظمة للأحداث الفردية وتمييزها. ويُصنّف الصراع على أنه صراع كبير إذا تجاوز عدد الوفيات بسبب المعارك في أي سنة ألف حالة، ويُصنّف على أنه صراع محدود إذا كان عدد الوفيات أقل من هذا العدد. وفي اللوحة ٢، توضح دالة الشدة k -density، على نحو مشابه لمدرج تكراري، توزيع مدد الصراعات الكبرى والمحدودة بالسنوات. للاطلاع على تفاصيل عن هيكل البيانات، راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت.

يمثل منطقة صراع، وأيضاً الآثار التي تنتقل إلى اقتصادات الدول المتحاربة والاقتصادات الأخرى. وتُستخدم هنا طريقتان كل منهما مكملتان للآخرى. الطريقة الأولى هي التحليل التجريبي المقارن بين البلدان الذي يستخدم منهجية الفرق في الفروق في التوقعات المحلية (دراسة Dube and others 2025). ويتتبع الإطار تطور متغيرات النتيجة في أعقاب اندلاع الصراعات عن

طريق مقارنة أوضاع البلدان المتأثرة بمجموعة ضابطة من بلدان لا تتعرض لصراعات.^٣ أما الطريقة الثانية فهي تحليل تجريبي باستخدام بيانات مستخلصة من مسوح شملت أفراداً تبلغ أعمارهم خمسين عاماً أو أكثر لتقييم الآثار العميقة التي تسببها الصراعات على النتائج الصحية على المدى الطويل.

وتشير النتائج المقارنة بين البلدان إلى أن الصراعات تفرض تكاليف اقتصادية كبيرة ومستمرة على اقتصادات مناطق الصراع، مع خسائر تتفاقم بمرور الوقت (الشكل البياني ٣-٤). ففي المتوسط، يشهد الناتج في اقتصادات مناطق الصراع تراجعاً حاداً في بداية الصراع، بنسبة ٣٪ تقريباً، ويواصل الانخفاض في السنوات التالية ليبلغ خسائر تراكمية بنحو ٧٪ خلال خمسة أعوام. وتظهر الخسائر عبر كل القطاعات، وتستمر حتى بعد عقد من الزمن (راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت). وتتجاوز خسائر الناتج المقدرة بسبب الصراعات الخسائر المرتبطة عادة بالأزمات المالية — بما فيها أزمات القطاع المصرفي والعملة والديون — وأيضاً الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية الشديدة.^٤ وتكون الآثار السلبية قوية على مستوى مختلف خصائص الصراعات، على الرغم من أن الخسائر تكون أكبر إلى حد ما بسبب الصراعات الكبرى والأقصر أمداً وداخل الدول.^٥ ومع ذلك، فإن الصراعات الأقل حدة ترتبط هي الأخرى بتراجعات ذات دلالة إحصائية في الناتج في بداية الصراع مشابهة من حيث الحجم للخسائر الناجمة عن أزمات العملات. وتمتد الخسائر الاقتصادية للصراعات إلى ما هو أبعد من اقتصادات مناطق الصراع. وبالتركيز على الصراعات الكبرى، تكون التقديرات بالنقاط لاقتصادات الدول المتحاربة سالبة في المتوسط ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، وهو ما قد يعزى إلى الحماية النسبية من أكثر قنوات الصراعات تدميراً وموازنة الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري (الشكل البياني ٣-٥).^٦ ويتعرض الناتج في البلدان الأخرى

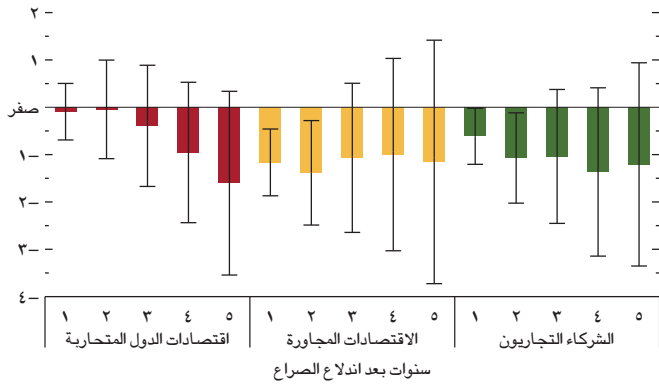
^٣ استراتيجية التحديد تعتمد على افتراض أن اندلاع الصراعات أمر خارجي عن أوضاع الدورة الاقتصادية السائدة في نفس الفترة. وتشير عمليات التحقق من المتانة القائمة على تصنيف سردي للدوافع الأساسية لكل صراع إلى أن ديناميكيات الاقتصاد الخاصة بالصراعات غير المدفوعة بأسباب اقتصادية لا تختلف بشكل منتظم عن الديناميكيات الخاصة بالصراعات الأخرى (راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت). ويوضح المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت أيضاً عمليات التحقق من المتانة الخاصة بالقوفد على العينة البديلة، وتعريف المجموعة الضابطة النقية، ومقاييس الصراعات على أساس عدد الوفيات بسبب المعارك.

^٤ التقديرات الخاصة بالأزمات المالية والكوارث الطبيعية الشديدة على أساس إطار الفرق في الفروق في التوقعات المحلية الوارد في هذا الفصل قد لا تتشابه بشكل مباشر مع التقديرات المستخلصة باستخدام منهجيات أخرى. على الرغم من هذا، تتسق الأحجام المذكورة هنا بصفة عامة مع بعض الاستنتاجات في الدراسات ذات الصلة. راجع دراسة (2019) Kuvshinov and Zimmermann للاطلاع على التعرّف في سداد الدين السيادي؛ ودراسة (2016) Devereux and Dwyer للاطلاع على الأزمات المصرفية؛ ودراسة (2005) Hong and Tornell للاطلاع على أزمات العملات؛ ودراسة (2013) Cerra and Saxena others للاطلاع على الكوارث الطبيعية، ودراسة (2012) Mueller للاطلاع على مقارنات بين الحروب الأهلية والأزمات المصرفية وأزمات العملات. وقد تتوقف أيضاً الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصراعات على نتائج الحرب (راجع دراسة 2026 (Federle and others).

^٥ الخسائر الأكبر المرتبطة بصراعات أقصر من المرجح أن تكون انعكاساً لكون هذه الصراعات أكثر تدميراً في بدايتها، أما في الصراعات الأطول، فقد تتكيف الاقتصادات تدريجياً مع أوضاع الصراعات الممتدة.

^٦ الأدلة الإضافية تكشف بالفعل عن أن الإنفاق الحكومي عادة ما يزيد في اقتصادات الدول المتحاربة في أعقاب اندلاع الصراعات. وعلى النحو الموضح في الفصل الثاني، يرتبط هذا التوسع في الإنفاق بالآثار الإيجابية على الناتج.

الشكل البياني ٣-٥: آثار تداعيات التكلفة على الناتج بسبب الصراعات الكبرى

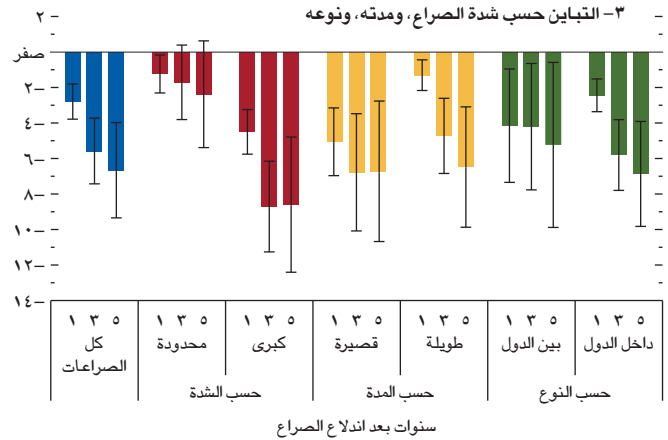
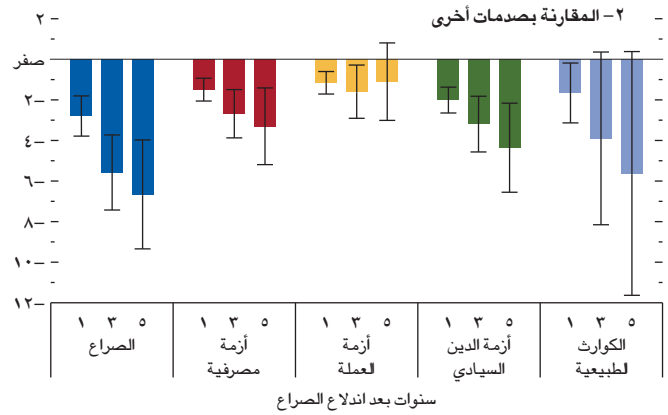
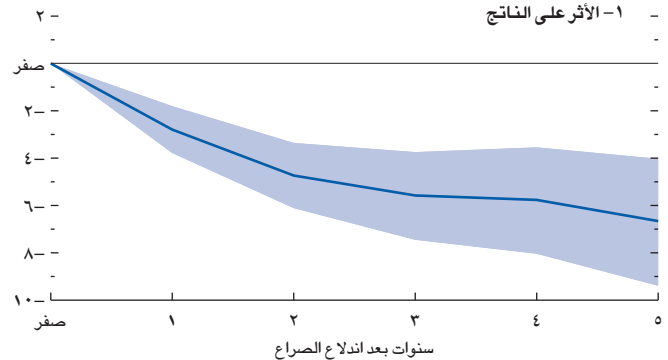


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني تقديرات الفرق في الفروق في التوقعات المحلية لآثار تداعيات الصراعات الكبرى على الناتج في اقتصادات الدول المتحاربة والبلدان الأخرى (البلدان المجاورة والشركاء التجاريون) خلال فترة تصل إلى خمس سنوات (على النحو الموضح في المحور الأفقي) بعد اندلاع الصراع. ويُعرف الشركاء التجاريون بأنهم البلدان التي تتجاوز نسبة وارداتها من اقتصادات مناطق الصراع المئتين التسعين في التوزيع. وتشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطويلة فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت.

الصدمة المبدئية (دراسة 2013 Qureshi). وعلى الرغم من أن هذه الآثار العابرة للحدود أقل إلى حد كبير من خسائر الناتج الكبيرة والمستمرة التي تتكبدها اقتصادات مناطق الصراع، فإنها تؤكد أن الصراعات الكبرى تفرض تكاليف اقتصادية غير بسيطة تتجاوز حدود البلدان التي تدور فيها أعمال القتال. وتشير التقديرات أيضا إلى مفاضلات اقتصادية كلية كبيرة في اقتصادات مناطق الصراع، تتسق مع قنوات انتقال التداعيات الموضحة سابقا في هذا الفصل. وتعزى تراجع الناتج إلى حالات انكماش مستمرة في كل من الاستثمار والاستهلاك الخاص، في حين يظل الاستهلاك الحكومي ثابتا بصفة عامة (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١). ويعكس ضعف استجابة الاستهلاك الحكومي تحولا في تركيبته نحو الإنفاق على الدفاع، وهو ما يتسق مع الأدلة التي تشير إلى زيادة النفقات العسكرية في بداية الصراعات (المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت). على الرغم من هذا، فإن مراكز المالية العامة تضعف في ظل ارتفاع معدلات الدين العام في السنوات الأولى من الصراع (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٢). وفي القطاع الخارجي، تتعرض الواردات لانكماش حاد، إلا أن الصادرات تتراجع على نحو أكبر، مما يؤدي إلى تراجع حاد في نسبة التجارة. واتساقا مع هذه الديناميكيات، توضح أدلة إضافية أن الميزان التجاري يتسع مقارنة بإجمالي الناتج المحلي قبل الحرب، على الرغم من أن هذا الاتساع يقتصر على السنوات الأربع الأولى من الصراع، مما يشير إلى تقليص الواردات في السنوات التالية لاحتواء آثار ندرة الاحتياطات. وتدفع زيادة حالة عدم اليقين أيضا تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات محفظة الاستثمار على حد سواء، مما يضطر الحكومات في وقت الحرب إلى الاعتماد على المساعدات، وأيضا على تحويلات العاملين في الخارج في بعض الحالات،

الشكل البياني ٣-٤: التكاليف الاقتصادية للصراعات

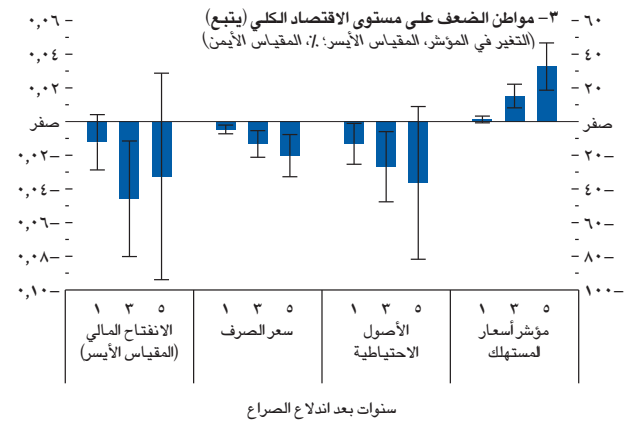
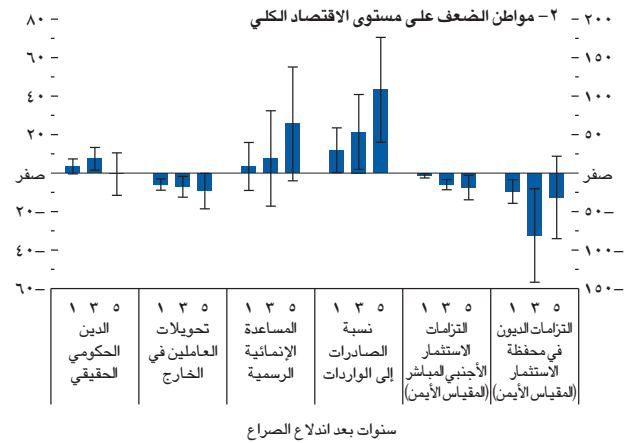
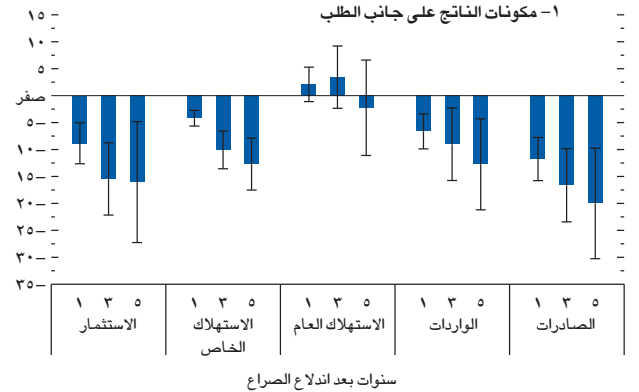


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحات تقديرات الفرق في الفروق في التوقعات المحلية (LP-DiD) لتأثيرات الصراعات (والصدمة الأخرى، في اللوحة ٢) على الناتج تراكميا خلال فترة تصل إلى خمس سنوات (الموضحة على المحاور الأفقية في كل لوحة) بعد اندلاع الصراع. ويشير الخط في اللوحة ١ إلى التقديرات بالنقاط، ويشير الجزء المظلل إلى فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وفي اللوحين ٢ و ٣، تشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطويلة فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت.

لآثار سلبية تبلغ نحو ١٪ أو أقل خلال السنتين التاليتين لاندلاع الصراع، مع تبديد الخسائر تدريجيا بعد ذلك ربما نتيجة تكيف طرق التجارة، وإعادة الشركات توجيه سلاسل الإمداد، ومساهمة الاستجابات على مستوى السياسات في امتصاص

الشكل البياني ٣-٦: مفاضلات الاقتصاد الكلي في الصراعات الكبرى (ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني تقديرات الفرق في الفروق في التوقعات المحلية لتأثيرات الصراعات الكبرى في اقتصادات مناطق الصراع على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة تصل إلى خمس سنوات (على النحو الموضح في المحور الأفقي) بعد اندلاع الصراع. وتشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت.

لتمويل العجز في الميزان التجاري.^٧ وتستمر استجابة الحكومات أيضا بتطبيق قيود رأس المال (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٣). وعلى الرغم من هذه التدابير، تساهم ديناميكيات الحروب في استمرار انخفاض سعر الصرف (أو خفض سعر العملة)، وخسائر الاحتياطيات، والضغط التضخمي. فالأسعار، على سبيل المثال، ترتفع باطراد، حيث تبلغ الزيادة ٣٥٪ تقريبا بعد خمس سنوات من اندلاع الصراع، وهو ما تواجهه السلطات النقدية بزيادة سعر الفائدة الأساسي الاسمي على المدى القصير.^٨ ويظهر الإطار ٣-١ مدى تأثير المفاضلات في أوكرانيا في أعقاب الغزو الروسي في عام ٢٠٢٢. وهو يوضح أن الحرب تسببت في انهيار مأساوي في اقتصاد أوكرانيا. وتطلبت الجهود المبدئية لاحتواء صدمة الحرب اتخاذ تدابير استثنائية على مستوى سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، من بينها إعادة تحديد أولويات الميزانية لتوجيهها نحو الإنفاق على الدفاع، والتمويل النقدي، وقيود رأس المال، والضرائب المؤقتة وإدخال تعديلات على التنظيم الاحترازي. وتسلب التطورات في روسيا أيضا الضوء على ديناميكيات وقت الحرب على النحو التالي: تراجعت قدرة الاقتصاد الأولية على الصمود، التي دعمتها صدمة مواتية في معدلات التبادل التجاري وتحول سريع إلى حالة الاستعداد للحرب، مفسحة المجال لارتفاع معدل التضخم، وقيود ملزمة على العمل والطاقة الإنتاجية، وتشديد حاد للسياسة النقدية، مع تباطؤ النمو بدرجة كبيرة في أواخر عام ٢٠٢٤ (دراسا Dabrowski 2025؛ وHilgenstock and Ribakova 2025).

بالإضافة إلى هذا، تتسبب الصراعات الكبيرة أيضا في آثار عميقة على الاقتصاد الكلي والأفراد على حد سواء. فعلى المستوى الاقتصادي الكلي، يتعرض رصيد رأس المال والتوظيف والإنتاجية إلى انخفاضات كبيرة: فالصراعات ترتبط بانخفاض يبلغ ٤٪ تقريبا في رصيد رأس المال وانخفاض بنسبة ٣٪ في التوظيف في اقتصادات مناطق الصراع بعد خمس سنوات من اندلاعها (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ١). كما أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتراجع في السنوات الأولى من الصراع، مع نطاقات ثقة عريضة حول التقديرات بالنقاط على المدى المتوسط، مما يشير إلى تفاوت كبير بين البلدان. وإلى جانب هذه الآثار الاقتصادية الكلية العميقة، يرتبط الصراع بزيادة كبيرة في الخسائر البشرية، ولا سيما في السنوات القليلة الأولى (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ٢)، وأيضا حالات نزوح قسري كبيرة (الإطاران ٣-١ و٣-٣). ويعاني الأفراد الناجون أيضا في وقت الحرب من عواقب صحية سلبية على المدى الطويل. وتشير البيانات على مستوى الأفراد المستقاة من عينة تضم ٤١ بلدا

^٧ بالتزامن مع هذا، يتراجع إجمالي المدخرات القومية على نحو أكبر من تراجع الاستثمار، بما يتسق مع المتطابقة المحاسبية التي تحكم الاستثمار المحلي والمدخرات المحلية والأجنبية، وتزداد حالة عدم اليقين المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والسياسية (راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت).
^٨ الجدول ٣-٢ في المرفق على شبكة الإنترنت يوفق المفاضلات الإضافية في وقت الحرب، في ظل قيام سلطات المالية العامة بخفض الإنفاق الاجتماعي لاحتواء تدهور مراكز المالية العامة. وليس من المستغرب أن تدهور الجودة المؤسسية ويزداد النشاط غير الرسمي. وتوضح الأدلة المتاحة أيضا أن الحروب يمكن أن تحدث آثارا كبيرة على أسعار الأصول، وعلاوات المخاطر السيادية، وعدوى الأزمات المالية (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

خفض مقاييس الصحة الشاملة، وأيضا القدرات الإدراكية المقيسة والقدرات البدنية والصحة النفسية التي يبلغها الأفراد بأنفسهم. وتتسق هذه النتائج مع الآثار التي تخلفها الحروب عبر الأجيال الموثقة في دراسات سابقة، بما فيها التأثيرات السلبية على التعليم ومعدلات الخصوبة والنتائج الصحية (راجع دراسة Rohner 2025 للاطلاع على عرض لهذه الدراسات).

وتوضح هذه الاستنتاجات مجتمعة أن الصراعات الكبرى تتسبب في تكاليف اقتصادية كلية كبيرة ومفاضلات صعبة لاقتصادات مناطق الصراع، وتؤدي أيضا إلى انتقال الآثار السلبية إلى بلدان أخرى. وتمتد هذه التكاليف إلى ما هو أبعد من الاضطرابات الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل، مع ما لذلك من عواقب دائمة على كل من الإمكانات الاقتصادية ورفاهية البشر. ويثير هذا الأمر السؤال الأعم عن كيفية تحقيق استقرار الاقتصادات وتعافيها فور انتهاء الصراعات — وهو سؤال يبحثه القسم التالي.

الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد الصراعات

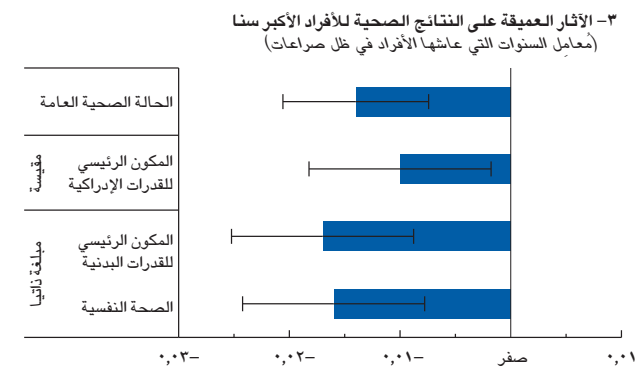
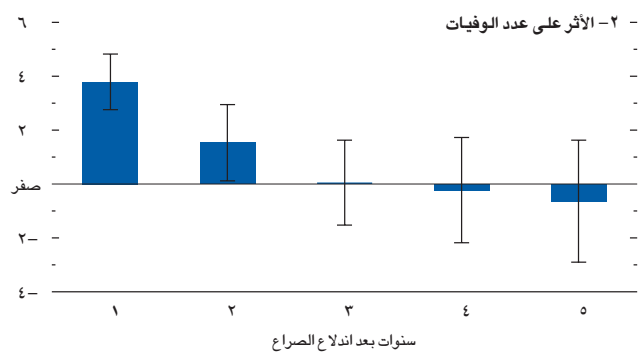
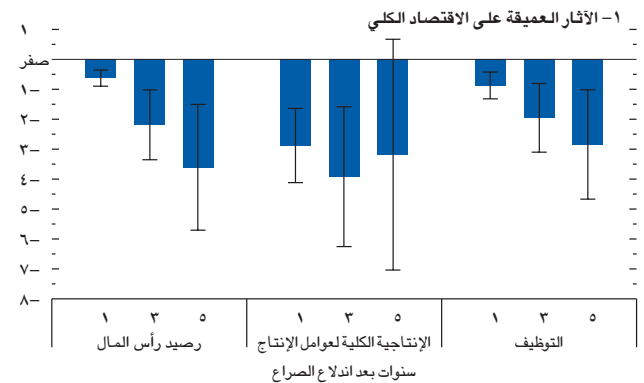
يبحث هذا القسم الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد انتهاء الصراعات في اقتصادات مناطق الصراع. وهو يتبنى ثلاثة مناهج تحليلية متكاملة — تجمع بين تحليلات مقارنة بين البلدان، وتحليلات على المستوى الجزئي، وأخرى قائمة على النماذج — لتقييم الطريقة التي تحقق بها الاقتصادات الاستقرار والتعافي في أعقاب الحروب.

أولا، على المستوى الاقتصادي الكلي، يُستخدم إطار الفرق في الفروق في التوقعات المحلية لتقدير ديناميكيات النتائج الاقتصادية الكلية الرئيسية بعد الصراع، مع التركيز على الناتج والتضخم والمكونات الرئيسية لدالة إنتاج البلد المعني: أي رأس المال والتوظيف والإنتاجية.^٩ ويصف هذا المنهج المسارات العادية بعد الصراعات؛ ولكنه لا يحدد الشروط المرتبطة بنجاح تعافي الناتج. وللإجابة عن هذا السؤال، يركز التحليل ودراسات الحالة المتكاملة المقارنة بين البلدان على فترات التعافي لفحص علاقات الارتباط على مستوى السياسات بحالات التعافي الأقوى.^{١٠} ثانيا، لإكمال التحليل على المستوى القطري لدور السياسات أثناء مرحلة التعافي، والمساعدة في

^٩ يُعرف أي صراع بأنه "انتهى" حينما تنخفض حالات الوفيات بسبب المعارك إلى ما دون الحد الأدنى المحدد في هذا الفصل، وهو ٢٥ حالة في السنة التقويمية، ويظل أقل من هذا المستوى لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل. ويتتبع تحليل الفرق في الفروق في التوقعات المحلية تطور النتائج الاقتصادية الكلية على مدى السنوات الخمس الأولى من إحلال السلام بعد الصراع مقارنة بالنتائج أثناء الفترة نفسها في مجموعة ضابطة من البلدان التي لم تشهد صراعات، مع استبعاد الملاحظات عن البلدان التي تعرضت لصراعات. ويواصل هذا الفصل التمييز بين الفترات "غير الهشة"، التي يستمر فيها السلام لمدة خمس سنوات على الأقل، والفترات "الهشة"، التي يندلع فيها الصراع مجددا خلال خمس سنوات. وتؤدي عمليات فحص المتانة باستخدام نطاق زمني يبلغ عشر سنوات لتعريف عمليات التعافي "غير الهشة" و"الهشة" بعد الصراعات إلى نتائج مشابهة بصفة عامة.

^{١٠} في مجموعتي التحليلات، تفترض استراتيجية التحديد مرة أخرى أن إنهاء الصراعات أمر خارجي عن أوضاع الدورة الاقتصادية السائدة في نفس الفترة، وبالتالي، ينبغي تفسير التقديرات باعتبارها علاقات ارتباط. بالإضافة إلى هذا، فإن أوضاع البلدان المبدئية أو سياساتها المنفذة أثناء الصراعات قد تحدد أيضا شكل الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد الصراعات.

الشكل البياني ٣-٧: الآثار العميقة بسبب الصراعات الكبرى (ما لم يُذكر خلاف ذلك)

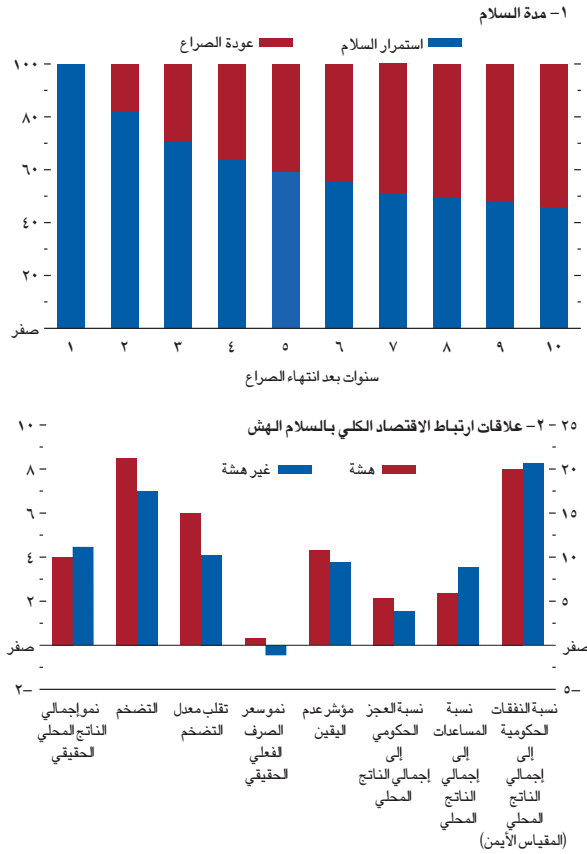


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح تقديرات الفرق في الفروق في التوقعات المحلية لتأثيرات الصراعات الكبرى على عوامل الإنتاج خلال فترة تصل إلى خمس سنوات (على النحو الموضح في المحور الأفقي) بعد اندلاع الصراع. وتوضح اللوحة ٢ تأثير الصراعات الكبرى على معدلات الوفيات باستخدام نفس المنهج. وتظهر اللوحة ٣ المعاملات المشتقة من نماذج انحدار طريقة المربعات الصغرى العادية لمؤشرات الصحة الموحدة (المتوسط الحسابي بمقدار صفر والانحراف المعياري بمقدار ١) لعدد السنوات التي عاشها فرد ما في ظل صراع. "المكون الرئيسي للقدرات الإدراكية" هو المكون الرئيسي للطلاقة في الكلام، والوعي بالاتجاهات، والذاكرة، ومعرفة الرياضيات الأساسية. "المكون الرئيسي للقدرات البدنية" هو المكون الرئيسي لأداء أنشطة الحياة اليومية، والأنشطة اليومية الأساسية، وتواتر الألم، والقدرة السمعية. "Psych. well-being" الصحة النفسية. "الحالة الصحية العامة" متوسطات جميع المقاييس الصحية. وتشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفقين ٣-٢ و٣-٣ على شبكة الإنترنت.

إلى أن الأفراد الذين يعيشون تجربة الحرب خلال حياتهم يرجح أن تكون حالتهم الصحية أسوأ في مرحلة الشيخوخة (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ٣). فالتعرض لويلات الحروب يؤدي إلى

الشكل البياني ٣-٨: مدة السلام وارتباط الاقتصاد الكلي بالسلام الهش (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح نسبة الفترات بعد الصراعات التي ظلت فيها الاقتصادات في حالة سلام أو عادت إلى حالة الصراع على مدى أفق زمني يبلغ عشر سنوات خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠١٥، مع استبدال السنة الأولى من السلام إلى ١٠٠٪. وتظهر اللوحة ٢ متوسط المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في العينة في الفترات الهشة والفترات غير الهشة. وتشير الحالات الهشة إلى حالات انتهاء الصراعات التي تعقبها عودة إلى الصراع في غضون خمس سنوات، في حين أن الحالات غير الهشة هي الحالات التي يستمر فيها السلام لمدة خمس سنوات على الأقل.

وMueller and others 2024؛ وMoscona 2025؛ وRohner 2025؛ وMiksuk and others 2026^{١٢}.

^{١٢}على الرغم من هذا، اتسمت الدراسات بشأن المساعدات والصراعات بقدر كبير من النقاش، مع بروز وجهتي نظر عامتين. ترى إحداهما أن المساعدات الخارجية تزيد إمكانية حصول الحكومات على الموارد المالية، مما قد يزيد المكاسب والحوافز التي تمثل دافعا لأنشطة المتمردين (دراسة Nunn and Qian 2014). وتفتقر وجهة النظر البديلة أن المساعدات تخفف القيود على موازنات الحكومات وتعزز قدراتها على توفير السلع العامة، وبالتالي يمكنها الحد من مخاطر اندلاع الصراعات (دراسة Grossman 1991؛ وDe Ree and Nillesen 2009). وتخلص الأدلة الحديثة التي تستخدم التباين شبه العشوائي في تعيين قادة مشاريع البنك الدولي ذوي المستويات المختلفة من الكفاءة الإدارية إلى أن تحسين إدارة المشاريع يحد من اندلاع الصراعات في المناطق دون الوطنية التي تتلقى المساعدات، وهو ما يسلط الضوء على دور فعالية المساعدات في تقليل احتمال اندلاع أعمال عنف (دراسة Moscona 2025).

التصدي للتحديات التي تواجه التحديد، وتحقيق فهم أفضل لآليات انتقال الآثار، تركز التحليلات على المستوى الجزئي على دور المساعدات وإصلاحات الحوكمة، مستخدمة البيانات على مستوى المشاريع والمستوى دون الوطني وديناميكيات الشركات. فعلى مستوى المشاريع، يستخدم التحليل مجموعة بيانات عالمية لمشاريع التنمية الممولة بالمساعدات والمعتمدة في الفترة بين عامي ١٩٥٦ و٢٠١٧ وجرى تقييمها حتى عام ٢٠١٩ لمعرفة ما إذا كانت المشاريع المنفذة أثناء فترات السلام بعد الصراعات أكثر نجاحا من المشاريع المنفذة في أوقات أخرى، ومدى تباين النتائج. وعلى المستوى دون الوطني، توفر بيانات المساعدات المرزمة جغرافيا التي أنشئت مؤخرا أدلة مكانية عن دور المساعدات والحوكمة المحلية في دعم التعافي بعد الصراعات على مستوى المناطق. وعلى مستوى الشركات، يُقِيم التحليل مدى تطور رأس مال الشركة والعمالة والإنتاجية في أعقاب الصراعات، مع توضيح أنماط التعافي المتباينة عبر القطاعات وخصائص الشركة. وأخيرا، يتحول هذا الفصل إلى عمليات المحاكاة القائمة على النماذج لتقييم دور السياسات في تحديد التوازن العام، وذلك باستخدام نموذج الاقتصادات المفتوحة مع هيكل ديمغرافي واقعي.

الأدلة على المستوى الكلي

يظهر العديد من النتائج من التحليل المقارن بين البلدان. أولا، في كثير من الحالات بعد الصراعات، تثبت هشاشة السلام: ففي نحو ٤٠٪ من حالات ما بعد الصراع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، عادت البلدان إلى الصراع في غضون خمس سنوات (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ١).^{١١} وحينما يتم تجاوز هذا الأفق الزمني، يصبح السلام أكثر استدامة إلى حد ما. وعند إجراء مقارنة بسيطة لاحقة بين النتائج الاقتصادية الكلية في بلدان عادت إلى الصراع خلال خمس سنوات والنتائج في بلدان أخرى لم تعد إليه، يتضح أنه في الحالة الأولى، عادة ما يكون الاستقرار الداخلي — الذي يُعَبَّر عنه بالنمو ومستوى تقلب معدلات التضخم — أضعف، وتميل أسعار الصرف الحقيقية إلى الارتفاع، وعادة ما ترتفع أيضا حالات عجز المالية العامة وعدم اليقين، وينخفض حجم المساعدات، ولكن الإنفاق العام عادة ما يكون أقل أيضا (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٢). وتشير هذه الحقائق المبسطة إلى أوجه التكامل المهمة بين الحفاظ على السلام والسياسات الاقتصادية السليمة. وهي توضح أيضا أنه في فترات ما بعد الصراعات، لا ينبغي للجهود المبذولة لتحسين مراكز المالية العامة في البلدان المعنية أن تأتي على حساب تخفيض النفقات الإنتاجية. وتتسق هذه الأنماط بصفة عامة مع مجموعة كبيرة من الدراسات التي توضح أن الأوضاع الاقتصادية الأقوى، ومراكز المالية العامة الأكثر سلامة، والمشاركة الدولية المستمرة بمقدورها جميعا تعزيز قدرات الدول على توفير الخدمات الأساسية، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة للصراعات، والحد من مخاطر السقوط في فخ الصراعات (دراسات Rohner and Thoenig 2021).

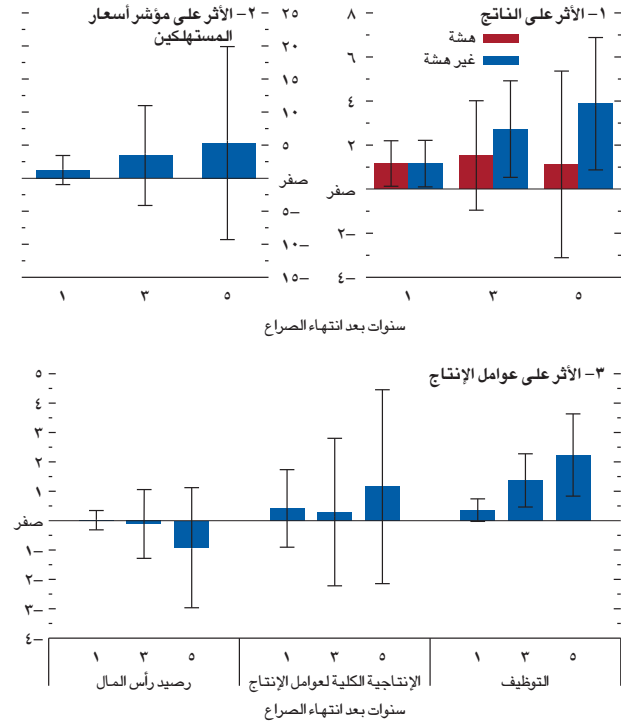
^{١١}خطر العودة إلى حالة الصراع يزيد فيما يتعلق بالصراعات داخل الدول مقارنة بالصراعات بين الدول، ويُرجح أن يكون انعكاسا للاختلافات في مصداقية اتفاقيات السلام وقوة آليات الإنفاذ.

وجود فواصل ثقة كبيرة في الآفاق الأطول، مما يسلط الضوء على تباين واضح بين البلدان من حيث مسارات التعافي. وقد يكون ضعف تعافي الناتج مصحوبا بزيادة في الأسعار (الشكل البياني ٣-٩)، مما يشير إلى أن الطلب يتعافى بوتيرة أسرع من العرض، على الرغم من أن التأثير لا يتميز إحصائيا عن الصفر.

ثالثا، تساعد ديناميكيات جانب العرض على توضيح سبب بطء التعافي وتباينه في أعقاب تحقيق سلام مستدام (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ٣). ففي المتوسط، لا تختلف حالات تعافي رصيد رأس المال والإنتاجية بعد الصراعات اختلافا كبيرا عن حالات التعافي الملاحظة في بلدان لم تشهد صراعات. وقد تكون هذه الاستجابة الضعيفة انعكاسا لاستمرار حالة عدم اليقين، وهو ما يدفع المستثمرين إلى توخي مزيد من الحذر.^{١٤} وقد تُعزى أيضا إلى وجود قيود مالية ملزمة بعد الصراعات تواجهها الشركات المحلية، وهي آلية يستكشفها هذا الفصل لاحقا بمزيد من التفاصيل بالاستعانة ببيانات على مستوى الشركات. وعلى النقيض من ذلك، تتعافى مدخلات العمل على نحو أسرع بسبب إعادة توجيه العمال من الأنشطة العسكرية إلى الأنشطة المدنية وعودة اللاجئين تدريجيا (الإطار ٣-٣ يقدم مزيدا من التحليل لتدفقات اللاجئين في أعقاب اندلاع الصراعات وانتهائها).^{١٥} وتشير هذه الأنماط إلى أن حالات تعافي الناتج في مرحلة ما بعد الصراع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عادة ما كانت مدفوعة بديناميكيات العمل، في حين أثّرت أوجه القصور المستمرة في تراكم رأس المال والإنتاجية على التعافي.

ونظرا لضعف التعافي بعد الصراعات وتباين طبيعته، يتمثل سؤال مهم فيما إذا كان بمقدور السياسات الاقتصادية تعزيز حالات تعاف أقوى. وللإجابة عن هذا السؤال، يبحث التحليل مدى ارتباط متغيرات السياسات بتوزيع نواتج النمو في كل سنة من السنوات الخمس الأولى للتعافي بعد الصراعات. وعلى وجه الخصوص، ينظر التحليل في مجموعة من متغيرات النتيجة على مستوى السياسات — حيث يرصد الاستقرار الاقتصادي الكلي والتمويل والمساعدات الدولية، والسياسات الشاملة للجميع — ويربط هذه المتغيرات بالتوزيع المئيني للنمو ضمن كل أفق زمني. وتشير النتائج إلى أن السياسات السليمة ترتبط بتحسين نتائج التعافي (الشكل البياني ٣-١٠). فالبلدان التي تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي — أي انخفاض معدل التضخم وثباته، وثبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي — تشهد أداءً أقوى من حيث التعافي. وبالمثل، فإن للتمويل والمساعدات الدولية أهمية على النحو التالي: ترتبط إعادة هيكلة الديون والمزيد من المشاركة في تنمية القدرات بعد الصراعات ارتباطا موجبا بحالات تعافٍ أقوى. وللسياسات الشاملة أيضا دور في هذا

الشكل البياني ٣-٩: الديناميكيات الاقتصادية الكلية بعد الصراعات (٨)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحات تقديرات الفرق في الفروق في التوقعات المحلية لتأثيرات انتهاء الصراعات على نتائج اقتصادية كلية مختارة في اقتصادات مناطق ما بعد الصراع خلال فترة تصل إلى خمس سنوات بعد انتهاء الصراع. ويُعرّف "انتهاء الصراع" بأنه انخفاض حالات الوفيات بسبب المعارك إلى ما دون الحد الأدنى المحدد في هذا الفصل، وهو ٢٥ حالة في السنة التقويمية ويظل أقل من هذا المستوى لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل. ويشير مصطلح "هشة" إلى حالات انتهاء الصراعات التي تعقبها عودة إلى الصراع في غضون خمس سنوات، في حين أن الحالات "غير الهشة" هي الحالات التي يستمر فيها السلام لمدة خمس سنوات على الأقل. وتشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٤ على شبكة الإنترنت.

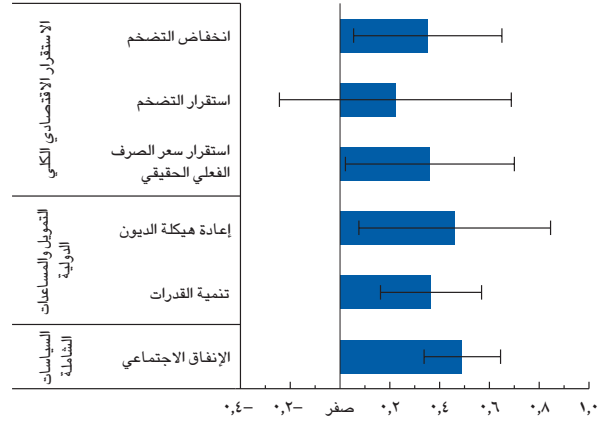
ثانيا، التعافي مرهون بتحقيق السلام. فحينما يكون السلام هشا، فإن الناتج لا يتعافى، مما يشير إلى أن العودة إلى الصراعات تؤدي إلى تفويض آفاق التعافي بشدة (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ١). وعلى النقيض من هذا، حينما يكون السلام مستداما، فإن الناتج يتعافى، ولكن التعافي يكون بطيئا ومتباينا عبر البلدان. ويزيد الناتج تدريجيا وصولا إلى ٣.٩٪ بعد خمس سنوات من انتهاء الصراع، مع استرداد نحو نصف خسائر الناتج الملاحظة فقط بعد خمس سنوات من اندلاع الصراع.^{١٦} وتحيط بهذا التقدير حالة كبيرة من عدم اليقين، مع

^{١٤} من حيث المستوى، يكون التعافي أكثر ضعفا لأنه ينطلق من قاعدة ناتج أقل بكثير في بداية التعافي. وحينما تُصنّف مستويات حالات التعافي حسب نوع الصراع، فإنها تكون أكثر انخفاضا في أعقاب الصراعات داخل الدول عنها بعد الصراعات بين الدول. وعادة ما تتوقف أيضا حالات التعافي في البلدان المُصدرة للسلع الأولية، مما يؤكد أهمية تنوع الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاعتماد المفرط على استخراج الموارد الطبيعية.

^{١٤} الجدول ٣-٤ في المرفق على شبكة الإنترنت يوضح أن حالة عدم اليقين لا تنخفض كثيرا أثناء الفترات بعد الصراعات.

^{١٥} على الرغم من أن العمل يبدأ في التعافي بعد انتهاء الصراعات، فقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا في ظل استمرار التحديات الهيكلية، مثل ارتفاع معدل البطالة والبطالة الجزئية، فترة طويلة بعد انتهاء الصراع (دراسة Stewart 2015).

الشكل البياني ٣-١٠: علاقات الارتباط بالتعافي بعد الصراعات (المُعَامِلَات)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح علاقات الارتباط على مستوى السياسات بتوزيع نتائج النمو على مدى السنوات الخمس الأولى من التعافي بعد الصراعات. والمتغير التابع هو مئين توزيع النمو على كل أفق (٤ = فترة ٥-١ سنوات). وتُحدد الانحدارات الآثار الثابتة لفترة ما بعد الصراع وأفقها الزمني. وتكون المتغيرات "انخفاض التضخم"، و"استقرار التضخم"، و"استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي" متغيرات صورية تساوي ١ في حالة انخفاض المقياس ذي الصلة إلى ما دون متوسط العينة، على أساس مستويات التضخم وتقلب معدل التضخم وتقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي. أما "إعادة هيكلة الدين" فتساوي ١ في حالة تنفيذ عملية إعادة الهيكلة وتقاس "تنمية القدرات" بعدد المشاركين في الدورات التدريبية التي ينظمها صندوق النقد الدولي. وتشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٥ على شبكة الإنترنت.

السياق، حيث ترتبط الزيادات في الإنفاق الاجتماعي بنمو أقوى بعد الصراعات.^{١٦}

بالإضافة إلى هذا، تُظهر دراسات الحالة المستقاة من حالات تعاف سريعة منتقاة إلى أي مدى يقتزن التعافي الأقوى بجهود تحقيق الاستقرار والمساعدات الدولية. ويتناول الفصل ست حالات صراع محددة على النحو التالي: البوسنة والهرسك (١٩٩٢-١٩٩٥)، وكمبوديا (١٩٨٩-١٩٩٨)، وكوت ديفوار (٢٠١٠-٢٠١١)، ونيبال (١٩٩٦-٢٠٠٦)، ورواندا (١٩٩٠-٢٠٠١)، وسري لانكا (١٩٨٣-٢٠٠٩)؛ لمزيد من التفاصيل، راجع الجدول ٣-٥-٢ في المرفق على شبكة الإنترنت. وكان متوسط نمو الناتج السنوي خلال السنوات الخمس الأولى بعد الصراعات قويا في هذه البلدان، حيث تراوح بين ٤,٥٪ (في نيبال) و٢٤,٥٪ (في البوسنة والهرسك). وفي هذه الحالات، كان استقرار الاقتصاد الكلي عاملا رئيسيا: فقد تم خفض تقلبات معدلات التضخم بدرجة كبيرة — بمعدل ثنائي الرقم في كمبوديا — وتجنب الارتفاع المفرط في سعر الصرف في كثير من الحالات على الرغم من تدفقات المساعدات الكبيرة التي عادة ما تسبب ارتفاع سعر الصرف (وهو ما يُعرف في الدراسات ذات الصلة بمصطلح

^{١٦} يُستبعد بُدان مهمان على مستوى السياسات عن قصد من هذا التحليل المقارن بين البلدان بسبب التحديات التي تواجه التحديد، وهما الدعم الدولي من خلال المساعدات، والمؤسسات المحلية. ويُناقش دور هذين البعدين لاحقا في هذا الفصل.

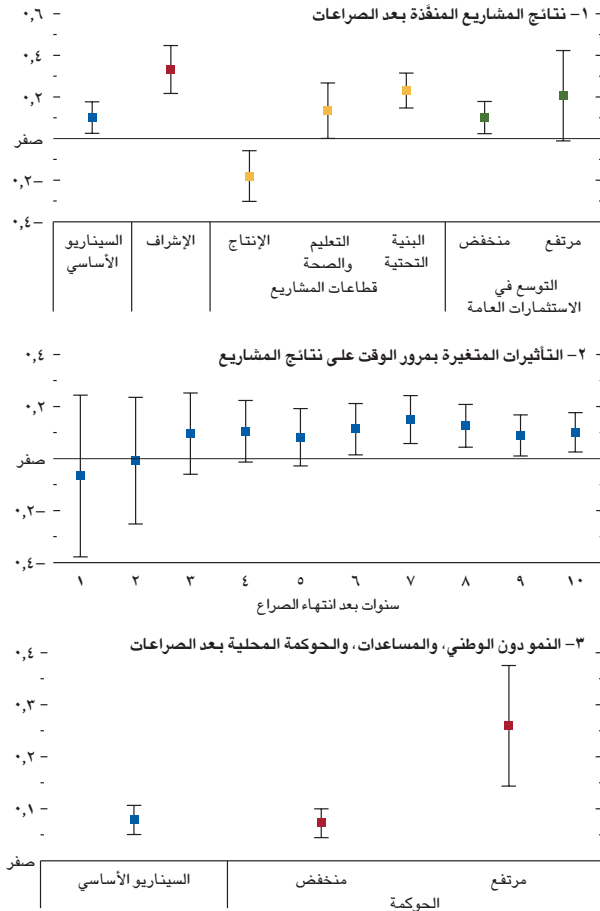
"المرض الهولندي المرتبط بالمساعدات")، مع حدوث آثار سلبية على القدرة التنافسية لقطاع الصادرات (دراسة صندوق النقد الدولي ٢٠٠٥). على الرغم من هذا، تجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي في فترة ما بعد الصراعات قد لا يكون ملائما بصفة عامة. ففي بعض الحالات، قد يتم تقدير العملات المحلية بأقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير مقارنة بالمستويات التي تتسق مع أساسيات الاقتصاد الأطول أجلا، مما يعني أنه ينبغي توقع ارتفاع حقيقي في قيمتها وصولا إلى نقطة التوازن. وفي كوت ديفوار ورواندا، كانت سرعة استعادة الإمدادات، وتوافر ركائز اسمية موثوقة، وضبط أوضاع المالية العامة عوامل أساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (الإطار ٣-٢). وفي معظم الحالات، تم تخفيف حدة المرض الهولندي المرتبط بالمساعدات إما عن طريق استراتيجيات الاحتواء والإنفاق، التي تمكنت فيها السلطات النقدية من احتواء ارتفاع الطلب على الواردات اللازمة لإعادة الإعمار وزادت الحكومة عجز المالية العامة غير المرتبط بالمساعدات، أو الاحتواء دون إنفاق، حيث تم احتواء تدفقات النقد الأجنبي إلى الداخل دون توسع مقابل في الإنفاق من المالية العامة.^{١٧} وتؤكد هذه التجارب أهمية التنسيق بين سلطات المالية العامة والسلطات النقدية في إدارة الطفرات في المساعدات حينما تحدث. وفي كل الحالات باستثناء نيبال، حدثت عمليات إعادة هيكلة الديون، التي نتج عنها تخفيضات كبيرة في الديون، في السنوات الخمس الأولى بغية المساعدة على استعادة استدامة المالية العامة، وعززت البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي جهود السلطات لتحقيق الاستقرار.^{١٨} وكانت المساعدات الدولية عن طريق تدفقات المساعدات، إلى جانب تحويلات العاملين في الخارج في بعض الحالات، كبيرة للغاية لدعم عمليات التعافي، خاصة في البوسنة والهرسك ورواندا، حيث بلغ متوسط حجم تدفقات المساعدات إلى الداخل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال السنوات الخمس الأولى من عمليات التعافي. ويستكشف هذا الفصل لاحقا دور المساعدات بمزيد من التفصيل.

وقد دعمت الإصلاحات المؤسسية المتكاملة الكبرى على المستوى المحلي جهود تحقيق الاستقرار والمساعدات الدولية.

^{١٧} من الناحية المحاسبية، تعني استراتيجية الاحتواء والإنفاق زيادات في كل من عجز الحساب الجاري غير المرتبط بالمساعدات وعجز المالية العامة الكلي غير المرتبط بالمساعدات في البلد المعني. وعادة ما يكون هذا الأمر انعكاسا لأوضاع تزيد فيها الحكومة الاستثمار في السلع المستوردة وتستخدم المساعدات لتمويل الزيادة المرتبطة به في صافي الواردات، مع استبعاد المساعدات المقدمة بالعملات الأجنبية (دراسة Hussain, Berg, and Aiyar 2009). وحتى حينما تُنفق المساعدات على سلع منتجة محليا، قد تظل آثار ارتفاع الطلب الإجمالي تنتقل إلى الواردات. وعلى العكس من هذا، يكون الاحتواء دون إنفاق أكثر شيوعا حينما يصبح خفض الديون أولوية، وقد تمثل عمليات ضخ السيولة غير المعقمة مخاطر على إعادة بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي.

^{١٨} حقق كثير من البلدان التي خضعت للدراسة استفادة من التخفيف الشامل لأعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بالإضافة إلى هذا، أدت عمليات إعادة الهيكلة بالتعاون من الدائنين الخارجيين من القطاع الخاص في البوسنة والهرسك إلى خفض تراكمي بلغ نحو ٧٠٪ في القيمة الاسمية للدين القائم على البلاد.

الشكل البياني ٣-١١: دور المساعدات والحوكمة المحلية (تقديرات الانحدار، المعاملات)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحتان ١ و ٢ تأثير السلام بعد الصراعات على نتائج المشاريع، مقيسا بدرجات ١-٦ على مقياس ليكرت، باستخدام منهج الفرق في الفروق. وتوضح اللوحة ٣ التأثير الحدي بعد الصراعات، الذي يتوقف على المساعدات، على كثافة الإضاءة الليلية في المناطق الإدارية على المستويات دون الوطنية الخائية (ADM2). وتشتق البيانات عن نتائج المشاريع من دراسة (Honig, Lal, and Parks (2023) وبيانات المشاريع دون الوطنية من دراسة (Li and others (2020) وبيانات كثافة الإضاءة الليلية من دراسة (Bomprezzi and others (2024) وبيانات الحوكمة دون الوطنية من دراسة (Crombach and Smits (2024). وتشير المحدثات إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفقين ٣-٦ و ٣-٧ على شبكة الإنترنت.

المتوسط، يكون أداء المشاريع المنفذة أثناء فترات السلام بعد الصراعات أفضل من أداء المشاريع المنفذة في بلدان لم تشهد صراعات، وهذه نتيجة توضح أن الأوضاع بعد الصراعات تمثل فرصة سانحة بالنظر إلى ندرة الموارد واحتياجات إعادة

وفي كوت ديفوار ورواندا وسري لانكا، تحققت تحسينات كبيرة في الحوكمة، حيث ترتفع الدرجات التي تحصل عليها الحوكمة بنسبة ٤٠-٦٠٪. ففي رواندا، أدى الالتزام ببناء المؤسسات والإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد إلى استعادة الثقة في المؤسسات العامة وشرعيتها على النحو التالي: شملت المبادرات تنفيذ سياسة عدم التهاون مطلقا إزاء الفساد، وإنشاء نظام قضائي يتسم بالكفاءة والشفافية، واعتماد استراتيجية موثوقة للاستثمار العام (الإطار ٣-٢). وبذل معظم البلدان التي شملها البحث جهودا مماثلة في مجالات أخرى، ومن بينها الجهود الرامية إلى الحد من ملكية الدولة المباشرة للأصول الإنتاجية، وزيادة القدرة على جمع البيانات عالية الجودة وتحليلها ونشرها. وغالبا ما يتوقف العمل في هذين المجالين المهمين أثناء الصراعات، ولكنهما غاية في الأهمية لتحقيق الأوضاع التنافسية المواتية للقطاع الخاص وتوجيه السياسات المعتمدة على البيانات أثناء مرحلة التعافي. وعلى مستوى حالات التعافي، كانت مكتسبات السلام واضحة أيضا: فقد شهد الإنفاق العسكري انخفاضا كبيرا، مما أوجد حيزا ماليا للإنفاق غير العسكرية والتوسع في الإنفاق الاجتماعي لتعزيز الشمول. وفي بعض الحالات، أكملت بعثات حفظ السلام (في البوسنة والهرسك وكوت ديفوار) والجهود الأوسع نطاقا لبناء السلام، بما فيها التدابير المتعلقة بالعدالة والشؤون السياسية، الإصلاحات المؤسسية. ففي رواندا، على سبيل المثال، تضمنت هذه الجهود إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع والحكومة. وبصفة عامة، رغم أنه لا يوجد بلدان قد تتطابق مساراتهما بعد الصراع، تشير الأدلة على المستوى الكلي إلى دروس مشتركة: فتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الموثوق، وإعادة هيكلة الديون، والدعم الخارجي، وبذل جهود محلية قوية على مستوى السياسات أمور محورية لنجاح التعافي بعد الصراع. ويكمل القسم الفرعي التالي التحليل بالاعتماد على بيانات على المستوى الجزئي لبحث دور المساعدات والمؤسسات المحلية وتسلط الضوء على الديناميكيات على مستوى الشركات أثناء مرحلة التعافي.

الأدلة على المستوى الجزئي

تشير الأدلة على المستوى الجزئي المستخلصة من تحليلات المشاريع والتحليلات دون الوطنية إلى أن مشاريع التنمية الممولة عن طريق المساعدات يمكن أن تدعم التعافي بعد الصراعات، ولكن فعاليتها تتوقف بشكل أساسي على طبيعة السياق وجودة التنفيذ (الشكل البياني ٣-١١). وفي

^{١٩} عدد كبير من الدراسات يبحث فعالية المساعدات ويقدم نتائج مختلطة (راجع، على سبيل المثال، دراسة (Doucouliagos and Paldam 2009). ويكمل التحليل الوارد في هذا الفصل هذه الدراسات بالتركيز على فعالية المساعدات في سياقات ما بعد الصراعات، التي تكون فيها القيود المالية ملزمة على وجه الخصوص، وبالإستعانة بالبيانات الحديثة على مستوى المشاريع والمستوى دون الوطني. راجع المرفقين ٣-٦ و ٣-٧ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل المنهجية.

الشكل البياني ٣-١٢: ديناميكيات الشركات بعد الصراعات (التغير %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحات توضح تقديرات طريقة المربعات الصغرى العادية لتأثيرات السلام بعد الصراعات على ديناميكيات الشركات. والمتغيرات التابعة على مستوى الشركات هي رأس المال والعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تقاس باعتبارها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على أساس الكم). ويُعبر عنها جميعاً في شكل لوغاريتمات. أما المتغير التفسيري الرئيسي فهو متغير صوري لحالة السلام بعد الصراع يساوي ١ خلال السنوات الخمس التالية لاندلاع صراع في محيط ٢٠ كيلومتراً من موقع الشركة. واستناداً إلى هذا التوصيف، تُحدد الانحدارات عمر الشركة وحجمها ورفعها المالي ووضع الصادرات، وتتضمن الآثار الثابتة على الشركة، والبلد في سنة معينة، والقطاع في سنة معينة. وتُستخلص البيانات على مستوى الشركات من قاعدة بيانات Orbis. وتشير الأعمدة إلى التقديرات بالنقاط، وتوضح الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٨ على شبكة الإنترنت.

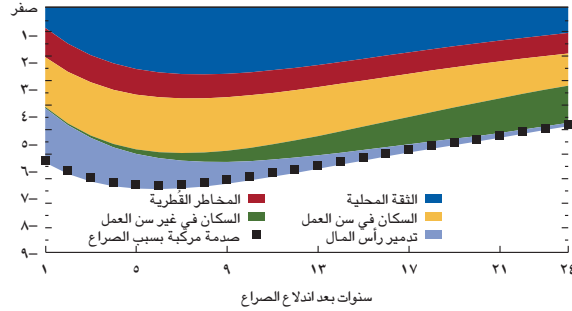
التكيفي لرأس المال المتاح، والعوائد الحدية المرتفعة على رأس المال التراكمي، وقدرة أكبر على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. على النقيض من هذا، فإن الشركات في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة والشركات غير المُصدّرة تتوسع في التوظيف بصفة أساسية، في حين تظل أرصدة رأس المال أقل بكثير من مستويات ما قبل الصراع. وتتعرض الشركات التي تواجه قيوداً مالية لحالات نقص مستمر في رأس المال. وتشير هذه النتائج إلى تعافٍ تدفعه الشركات الأقوى عن طريق إعادة تخصيص جزئية

الإعمار (دراسة Chauvet, Collier, and Duponchel 2010).^{٢٠} وعلى الرغم من هذا، فإن الفعالية تتباين. فاحتمال نجاح المشاريع يكون أرجح حينما يرتفع مستوى جودة الإشراف، وأيضاً في مشاريع التعليم والصحة والبنية التحتية. وعادة ما يكون أداء المشاريع التي تستهدف القطاع الخاص ضعيفاً في المتوسط، وقد يكون هذا الأداء الضعيف انعكاساً لاستمرار حالة عدم اليقين، مما يشير إلى أن هذه المشاريع قد تتطلب إشرافاً معززاً وتتابعاً دقيقاً. ويرتفع مستوى فعالية المشاريع أيضاً حينما يحدث التنفيذ خارج فترات التوسع السريع في الاستثمارات العامة: فحينما تُنفذ المشاريع أثناء الطفرات الكبيرة في الاستثمارات، تظل الآثار المتوقعة إيجابية ولكن قياسها يكون أقل دقة، مما يشير إلى دور القيود على الطاقة الاستيعابية في تشكيل النتائج المتنوعة (دراسة Presbitero 2016). ولتوقيت المشاريع من حيث انتهاء الصراعات أهميته أيضاً: فالأداء يتحسن تدريجياً في ظل استمرار السلام. ويشير هذا النمط إلى أنه في السنوات القليلة الأولى بعد انتهاء الصراع، قد لا تكون الطاقة الاستيعابية لمشاريع المساعدات أكبر منها في الأوقات العادية، إلا أنها تزيد لاحقاً زيادة كبيرة (راجع أيضاً دراسة Chauvet, Collier, and Duponchel 2010). وتوضح الأدلة على المستوى دون الوطني أيضاً أن المساعدات في سياقات ما بعد الصراع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بتعافي الاقتصاد المحلي، ولكن التعافي الموهون بالمساعدات يكون أكبر بكثير حينما تؤدي الجهود المحلية إلى أوجه تحسن كبيرة في الحوكمة (راجع أيضاً دراسة Burnside and Dollar 2000). وحينما تظل الحوكمة ضعيفة، تقل المكاسب المتحققة من المساعدات وسرعة التعافي غير المشروط نفسه.

وتوفر الأدلة على مستوى الشركات مزيداً من الرؤى المتعمقة بشأن ضعف تعافي رأس المال والإنتاجية بعد انتهاء الصراعات، في ظل التباين الكبير عبر القطاعات والشركات (الشكل البياني ٣-١٢). ففي المتوسط، توسع الشركات الناجية من الصراعات نطاق التوظيف بشكل طفيف بعد انتهاء الصراعات، ولكن أرصدة رأس المال تظل ضعيفة ولا تظهر الإنتاجية إلا تحسناً محدوداً. ويشير هذا النمط إلى الاتجاه نحو العمالة في ظل الصعوبات التي تواجه إعادة بناء رأس المال، وهو ما يعزى إلى استمرار حالة عدم اليقين والقيود المالية المحتملة. وتتباين ديناميكيات التكيف عبر القطاعات وحسب خصائص الشركات. فالشركات في القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، والشركات المُصدّرة، والشركات التي لديها ميزانيات عمومية أقوى تحقق مكاسب في كل من التوظيف والإنتاجية على حد سواء، وهو ما يتسق مع الاستخدام

^{٢٠} من المحتمل أن تكون التوقعات المبدئية للمشاريع المنفذة في سياقات ما بعد الصراع أقل مقارنة بالتوقعات الخاصة بالمشاريع المنفذة في بلدان تنعم بالسلام. وقد تتعرض بيانات نتائج المشاريع أيضاً لتحيز محتمل في التقييم الذاتي. ولتهديد هذه المخاوف، يتضمن التحليل مجموعة ثرية من الآثار الثابتة — على مستويات البلد المعني، والسنة، والجهة المانحة، وسنة الموافقة على القطاع، وسنة تقييم القطاع — للتصدي لعوامل الإرباك غير الملاحظة المتعلقة بالأوضاع المحلية. وتكون النتائج ثابتة إزاء التركيز على مشاريع الاستثمار دون غيرها.

الشكل البياني ٣-١٣: المساهمة في التغيرات في الناتج بعد صدمة بسبب الصراع (الانحراف عن السيناريو الأساسي، نقاط مئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح عمليات محاكاة قائمة على النماذج لآثار الصراع على الناتج في آفاق زمنية مختلفة (بالسنوات، على النحو الموضح في المحاور الأفقية). وتشير الأجزاء المظلمة إلى الانحرافات عن السيناريو الأساسي حينما يتعرض اقتصاد ما لكل صدمة على حدة - المخاطر القطرية، والخسائر البشرية، وتدمير رأس المال - سواء على نحو منفصل أو مجتمعة (كما يتضح من الصدمة المركبة). ويتم معايرة الاقتصاد الممّثل لتحقيق الاتساق مع متوسط نمو الناتج، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ونسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٩ على شبكة الإنترنت.

ومواجهة التصورات المتزايدة بشأن المخاطر الاقتصادية والسياسية (دراسة، Le and Zak 2006: Rexter, Kapstein, and Rivera 2022). بالإضافة إلى هذا، يزيد إجهاد الأسر المعيشية المحلية عن الاستثمار في ظل حالة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية (دراسة Di Maio and Sunde 2025)، أو المخاوف من عودة الصراعات، أو مخاطر المصادرة (دراسة Brochet, Mueller, and Rauw 1995: Collier and Gunning 2025). وتكشف عمليات المحاكاة القائمة على النماذج كيف أن قناة الثقة المزروجة الناتجة عن ذلك تفسر هروب رؤوس الأموال حين اندلاع الصراعات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وما يلي ذلك من تراجع الاستثمار لفترة طويلة^{٢٢} وتنطوي مرحلة التعافي على تحدياتها الخاصة التي تتمثل فيما يلي: عدم تحقيق الاستقرار، وافتقار رد فعل المستثمرين إلى المرونة، وتقييد تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل اللازمة لتمويل إعادة الإعمار. ويطلق ببطء استجابة المستثمرين فترة تصحيح الأوضاع ويؤخر عودة الاستثمار إلى مستويات ما قبل الأزمة. وتؤدي الاحتكاكات في أسواق رأس المال دورا متعارضا، حيث تكون الاقتصادات الأكثر انفتاحا أكثر عرضة لمخاطر هجرة رؤوس الأموال حين اندلاع الصراعات، ولكنها عادة ما تتعافى على نحو أسرع فور استعادة الثقة.

^{٢٢} في النموذج المستخدم، يضعف ارتفاع علاوات المخاطر القطرية تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وهو ما يتسق مع ما ورد في دراسة Gourinchas and Rey (2014). وتحدد درجة الانفتاح المالي في بلد ما استجابة الطلب الخارجي على الأصول المحلية. وقد يكون لقطاعات المالية التي تعرضت لأضرار دور مهم أيضا في عرقلة الاستثمارات وتخصيص رؤوس الأموال في سياقات ما بعد الصراعات (دراسة Addison and others 2005).

لعوامل الإنتاج، في حين قد تواجه الشركات الأضعف ولكن لديها القدرة على البقاء أثارا عميقة مستمرة على رأس المال، مما يسلط الضوء على أهمية السياسات التي تخفف القيود على الائتمان وتدعم إعادة بناء رأس المال في أعقاب الصراعات.

الأدلة القائمة على النماذج

يستخدم هذا الفصل صيغة موسعة من نموذج الأجيال المتداخلة للاقتصاد المفتوح (دراسة Auclert and others 2024) مع أسواق رأس المال الدولية التي توجد بينها احتكاكات لمعايرة آثار الصدمات الناجمة عن الصراعات وتقييم انعكاسات مختلف سيناريوهات التعافي بعد الصراعات على التوازن العام. وتجري معايرة هذا النموذج إلى مستوى بلد عادي منخفض الدخل (راجع المرفق ٣-٩ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل). واتساقا مع النتائج التجريبية التي خلص إليها هذا الفصل، تؤثر الصراعات على الاقتصاد عبر عدة قنوات انتشار رئيسية، وتتواءم الأحجام المجمعة مع الأدلة التجريبية:

- **الخسائر البشرية.** تعكس الصدمات الناجمة عن الخسائر البشرية الآثار السلبية المستمرة للصراعات على تراكم رأس المال البشري وديناميكيات السكان، بما في ذلك الخسائر البشرية، والنزوح القسري، والآثار الصحية التي تمتد لفترة طويلة، وانخفاض معدلات الخصوبة. ويتيح دمج القنوات التي تؤثر الصدمات عبرها للنموذج تقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية الناجمة عن إعادة إدماج السكان النازحين أثناء مرحلة التعافي. وفي حين تحدث الصدمات الديمغرافية التي تصيب السكان في سن العمل أثارا واضحة، وإن كانت مؤقتة، على النشاط الاقتصادي، قد ينجم عن حالات التعتل بسبب الصراعات آثار عميقة دائمة على الفئات العمرية الأصغر، بما لذلك الأمر من انعكاسات على مسارات النمو على المدى الطويل (الشكل البياني ٣-١٣).
- **تدمير رأس المال المادي.** قد تلحق الصراعات خسائر محلية فادحة برأس المال البشري. وتشير عمليات المحاكاة القائمة على النماذج إلى أن تدمير رأس المال هو السبب في نسبة كبيرة من تراجع الناتج في المراحل المبكرة. وعلى الرغم من هذا، فإنه دون صدمات إضافية للاستثمار، مثل زيادة حالة عدم اليقين أو القيود المالية، على نحو ما تم توثيقه في التحليل التجريبي ومناقشته لاحقا في هذا الفصل، عادة ما تنحسر قناة تدمير رأس المال وحدها بمرور الوقت، حيث يعمل ارتفاع الناتج الحدي لرأس المال على تحفيز الاستثمار^{٢١}.
- **علاوات المخاطر القطرية وحالة عدم اليقين.** غالبا ما يظل الاستثمار ضعيفا في اقتصادات ما بعد الصراعات، ولا سيما في الاقتصادات النامية التي تعتمد على رأس المال الأجنبي — بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر — لتمويل الاستثمار

^{٢١} الأمثلة على البلدان التي تشهد إعادة إعمار سريعة لرأس المال المادي في أعقاب حالة تدمير كبيرة تشمل ألمانيا واليابان وفيت نام (دراسة Davis and Weinstein 2002؛ وBrakman, Garretsen, and Schramm 2004).

العام إلى المستوى الوسيط لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعظم أثر خطة التعافي الممولة من الضرائب. وفي الممارسة العملية، حقق كثير من البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات فوائد من جهود تنمية القدرات التي ساعدت على تعزيز إدارة الاستثمارات العامة وزيادة كفاءتها بمرور الوقت (دراسة Gores and Suc 2024). وفي سيناريو ثالث بديل، تزيد كفاءة الاستثمارات العامة بمقدار ١٠ نقاط مئوية مقارنة بالمستوى المتوسط الوارد في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي، مما يعزز عائد التعافي الممول من الضرائب على الناتج بنحو ١,٤ نقطة مئوية، وهو ما يتسق مع التقديرات المنشورة في أكتوبر الماضي.

- **السياسات الرامية إلى تخفيف خسائر رأس المال البشري طويلة الأمد.** فالسياسات التي تشجع الهجرة مرة أخرى إلى الوطن الأصلي يمكن أن تدعم التعافي الاقتصادي، إذ يعيد السكان العائدون رأس المال البشري ويساعدون على دفع الطلب على الأصول المحلية. ولأوضاع السياسات في بلدان اللاجئين الأصلية دور مهم في صياغة قرارات العودة (الإطار ٣-٣). فزيادة توافر أماكن السكن، وتحسن الأوضاع الأمنية، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية — مثل خدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية — والسياسات التي تدعم إعادة الإدماج في سوق العمل ترتبط جميعها ارتباطاً إيجابياً بنوايا العودة. وفي سيناريو رابع بديل، من المفترض أن يعود السكان النازحون تدريجياً على مدى فترة تبلغ أربع سنوات.

وتوضح عمليات المحاكاة القائمة على النماذج أن الجمع بين السياسات المستمدة من هذه المستويات الأربعة يمكن أن يدعم عملية التعافي (الشكل البياني ٣-١٤). على الرغم من هذا، فإن السياسات الفردية، إذا أخذت كل منها بمعزل عن الأخرى، تكون أقل كفاءة في موازنة خسائر الناتج الناجمة عن الصراعات بشكل كامل، مما يشير إلى تفضيل اتباع منهج سياسات شامل عن منهج تدريجي. وتُظهر النتائج أيضاً أن حزمة سياسات منسقة وشاملة تعطي أولوية للحد من حالة عدم اليقين وإعادة بناء رصيد رأس المال تزيد سرعة التعافي أكثر مما يُفترض تحقيقه عن طريق مجموع السياسات الفردية في حزمة السياسات، وهو ما يأتي انعكاساً للآثار الخارجية الإيجابية وأوجه التكامل على مستوى مختلف السياسات، وأيضاً ارتفاع مستوى التوقعات.^{٢٣} على سبيل المثال، يمكن للسياسات التي تعمل معاً للحد من حالة عدم اليقين وإعادة بناء رأس المال أن تؤدي إلى زيادة مستوى توقعات الكيانات الاقتصادية بشأن المستقبل، وتيسير تدفق المزيد من رؤوس

كيف يمكن للسياسات المساعدة في استعادة النشاط الاقتصادي وإعادة بناء الطاقة الإنتاجية بعد الصراعات؟ تتناول عمليات المحاكاة القائمة على النماذج أربعة مستويات من السياسات هي: استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعبئة التمويل، وإعادة بناء قدرة الدولة عن طريق تحقيق زيادة كفاءة الاستثمارات العامة، ومعالجة الخسائر طويلة الأمد التي تكبدها رأس المال البشري. وتُستخدم مجموعة من السيناريوهات البديلة لتقييم آثار هذه السياسات على التوازن العام.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.** فالسياسات الاقتصادية المحلية جيدة التنسيق، بما في ذلك السياسات المنفذة ضمن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، التي تركز على تحقيق سلام موثوق ومستدام يمكن أن تكون بالغة الأهمية لاستعادة الثقة وإرساء أسس التعافي، سواء كنتيجة مباشرة للسياسات أو عن طريق تأثير إشاري. وتتمثل عقبة رئيسية أمام التعافي السريع في ارتفاع المخاطر القطرية المتصورة، وهو ما يؤدي إلى خفض العائد الفعلي على الاستثمار في البلد المعني. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي المتحقق ضمن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي يمكن أن يساعد في الحد من علاوات المخاطر القطرية (دراسة Gehring and Lang 2020). ويفترض السيناريو الأول أن العوائق الناجمة عن صدمات الثقة المزدوجة المرتبطة بالصراعات تقترب تدريجياً نحو مستوياتها قبل الصراعات على مدى ثماني سنوات.
- **التمويل.** عادة ما يتطلب تمويل عمليات إعادة الإعمار بعد الصراعات الجمع بين تعبئة الإيرادات المحلية (أي بذل جهود لزيادة إيرادات الحكومة عن طريق تحسين السياسات الضريبية والإدارة الضريبية)، والاقتراض، وإعادة تحديد أولويات الإنفاق. وتعتمد نتائج التعافي اعتماداً كبيراً على تكوين مزيج التمويل هذا. فمن الناحية العملية، يتعرض كثير من الاقتصادات المتأثرة بالصراعات لقيود بسبب الضيق الشديد في الحيز المالي، حيث يبلغ متوسط الإيرادات الضريبية نحو ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وغالباً ما تفتقر إلى النفاذ إلى الأسواق، مما يحد من قدرتها على الاقتراض. وفي سياق كهذا، قد يكون للتمويل بشروط ميسرة دور رئيسي في دعم التعافي إلى جانب الجهود المتعلقة بالإيرادات المحلية. ويفترض سيناريو ثان بديل، مدفوع بالأدلة المستخلصة من دراسات الحالة، أن تؤدي الجهود المحلية إلى زيادة نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي تدريجياً بمقدار ٣ نقاط مئوية على مدى ١٥ عاماً، مقترنة بمساعدات إضافية من جهات مانحة تبلغ في المتوسط نحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى من مرحلة التعافي بعد الصراعات.
- **زيادة كفاءة الاستثمار العام.** تختلف البلدان اختلافاً كبيراً من حيث قدرتها على ترجمة مصروفات الاستثمارات العامة إلى بنية تحتية عامة فعالة، مثل المدارس والطرق. وتوضح عمليات المحاكاة باستخدام مقياس مقترح في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي أن زيادة كفاءة الاستثمار

^{٢٣} وجود أوجه تكامل إيجابية على مستوى مختلف السياسات ليس أمراً عاماً، لأن التفاعلات على مستوى السياسات يمكن أن تُظهر التأثيرات الفارقة: على سبيل المثال، يحد التوسع في الاستثمارات العامة من المخاطر السيادية حينما ترتفع جودة الاستثمارات، ولكنه يزيد حجم المخاطر حينما تنخفض هذه الجودة (دراسة Adarov and Panizza 2026). ويشير هذا الأمر إلى أن فعالية حزم السياسات المنسقة قد تعتمد اعتماداً كبيراً على القدرات المؤسسية وجودة التنفيذ.

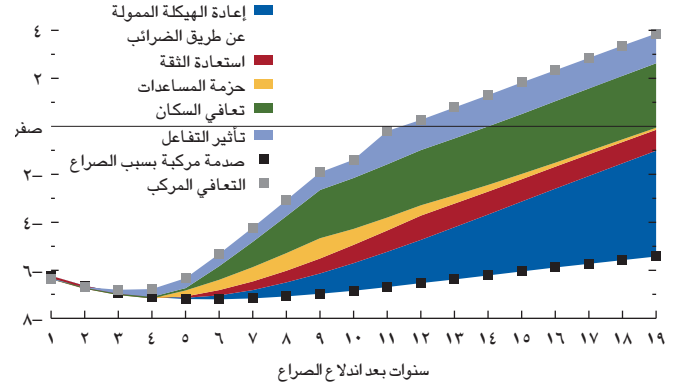
وحيثما تنتهي الصراعات وتفسح المجال لتحقيق سلام دائم، يصبح التعافي الاقتصادي ممكنا، ولكنه لا يتم تلقائيا ولا على نحو سريع. ففي المتوسط، يتعافى الناتج، ولكن سرعة التعافي تظل ضعيفة مقارنة بالخسائر في وقت الحرب وتباين تباينا كبيرا عبر البلدان. وجاءت حالات التعافي بعد الحروب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مدفوعة بصفة أساسية بدناميكيات العمل، مع تحول العمال مرة أخرى إلى الأنشطة المدنية وعودة اللاجئين تدريجيا إلى ديارهم. وعلى النقيض من هذا، غالبا ما يستمر ضعف تراكم رأس المال والإنتاجية، في انعكاس لاستمرار حالة عدم اليقين والقيود المالية. على الرغم من هذا، حينما تثبت هشاشة السلام وتعود الصراعات إلى الظهور، عادة ما يخفق النشاط الاقتصادي في التعافي، مما يسلب الضوء على الدور المحوري للسلام المستدام في استعادة النمو.

وتؤدي الاختيارات على مستوى السياسات دورا حاسما في صياغة النتائج بعد الصراعات. وعادة ما تكون حالات التعافي أقوى حينما تترافق عملية إعادة هيكلة الديون المبكرة والحاسمة مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وترتكز على معدل تضخم منخفض وثابت وسعر صرف ثابت — وتكون مدعومة بمساعدات دولية في الوقت المناسب، بما في ذلك تنمية القدرات والمساعدات. وفي كثير من الحالات التي تكللت بالنجاح، تحقق الاستقرار عن طريق سرعة استعادة الإمدادات، ووجود ركائز اسمية موثوقة، وضبط أوضاع المالية العامة. غالبا في ظل برامج يدعمها صندوق النقد الدولي. وفي الفترات التي اتسمت بتدفقات كبيرة من المساعدات، أثبت التنسيق الفعال بين سلطات المالية العامة والسلطات النقدية أهميته خاصة لإدارة الزيادات الكبيرة في المساعدات دون تقويض الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبلغت هذه الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار ذروة فعاليتها حينما استُكملت بإصلاحات داخلية لإعادة بناء قدرات الدولة وتحسين مستوى الحوكمة، على سبيل المثال، لاستعادة القدرة الإدارية على تحصيل الضرائب أو تعزيز تدابير مكافحة الفساد. وقد توافقت حالات التعافي التي تكللت بالنجاح أيضا مع مكاسب السلام، حيث أدى خفض الإنفاق العسكري إلى إيجاد حيز في المالية العامة للنفقات غير العسكرية والاجتماعية، إلى جانب السياسات الرامية إلى التصدي لخسائر رأس المال البشري، بما في ذلك التدابير اللازمة لدعم عودة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم.

علاوة على هذا، تعتمد حالات التعافي هذه على حزمة سياسات شاملة، مع تركيز أساسي على الحد من حالة عدم اليقين وإعادة بناء رصيد رأس المال خلال الفترة المبكرة من عمليات التعافي بسبب أوجه التكامل على مستوى السياسات والتوقعات بشأن المستقبل. وبالمجموع بين الاستنتاجات التي خلص إليها هذا الفصل، فإنها تؤكد أن الاستقرار الاقتصادي الكلي، والعمليات الكبيرة لإعادة هيكلة الديون، والدعم الدولي، والإصلاحات المحلية التكميلية هي ركائز تعزز كل منها الأخرى للتعافي الدائم بعد الصراعات، ولكن فعاليتها تعتمد في نهاية المطاف على استدامة السلام.

الشكل البياني ٣-١٤: العوائد على الناتج بفضل سياسات التعافي

(الانحراف عن صدمة مركبة، نقاط مئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح عمليات محاكاة قائمة على النماذج لتأثير سياسات التعافي على الناتج خلال فترة تصل إلى ١٩ سنة (على النحو الموضح في المحور الأفقي) بعد اندلاع الصراع. ويشير مصطلح "التعافي المركب" إلى التأثير المشترك لسياسات التعافي. ويعبر مصطلح "تأثير التفاعل" عن مكاسب الناتج المتحققة من الآثار الخارجية للسياسات، وأوجه التكامل عبر السياسات، وارتفاع مستوى التوقعات. وتؤدي "إعادة الهيكلة الممولة عن طريق الضرائب" إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار ٣ نقاط مئوية على مدى ١٥ سنة. وتبلغ نسبة "حزمة المساعدات" ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى خمس سنوات. وتمحو "استعادة الثقة" صدمات الثقة تماما. ويفترض "تعافي السكان" عودة اللاجئين تدريجيا. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٢-٩ على شبكة الإنترنت.

الأموال إلى الداخل، وزيادة الأجور، ومواصلة تشجيع عودة العمال المُسرَّحين واللاجئين؛ وتزداد قوة هذه الحلقة الإيجابية كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.^{٢٤}

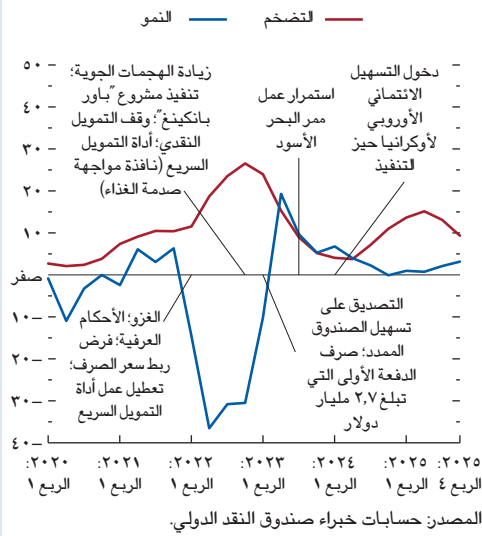
ملخص وتوصيات بشأن السياسات

بعد فترة من الهدوء النسبي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ازداد عدد الصراعات في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، حيث بلغ مستويات لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. وبالإضافة إلى ما تسببه الحروب من خسائر بشرية مروعة على نحو ما يوضح هذا الفصل، فإنها تفرض تكاليف اقتصادية كبيرة ودائمة. وتكون خسائر الناتج في اقتصادات مناطق الصراع عميقة وتمتد لفترة طويلة، متجاوزة الخسائر المرتبطة عادة بالأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية الشديدة. وتؤدي الحروب أيضا إلى مفاضلات اقتصادية كلية حادة — بسبب الضغوط على المالية العامة، والاختلالات الخارجية، والضغط التضخمي — وتُخلّف آثارا عميقة دائمة على الاقتصاد الكلي القُطري والأفراد على حد سواء. وهذه التداعيات الاقتصادية ليست محصورة داخل الحدود: فالبلدان المجاورة والشركاء التجاريون لاقتصادات مناطق الصراع يتحملون أيضا تداعيات لا يُستهان بها، مما يسلب الضوء على التكاليف الدولية للصراعات.

^{٢٤} بالمثل، تقترح دراسة (2026) Gorodnichenko and Obstfeld استراتيجية لإعادة البناء تستغل الحلقة الإيجابية التي تتضمن تعميق رأس المال، وإعادة لاجئي الحرب إلى أوطانهم، وتحسين مستوى الإنتاجية في حالة أوكرانيا.

الإطار ٣-١: إدارة الاقتصاد في أوكرانيا في وقت الحرب

الشكل البياني ٣-١-١: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم (%) على أساس سنوي



الإيرادات المحلية، بما في ذلك إلغاء بعض إجراءات التخفيف الضريبي المبدئية التي تُنفذ في وقت الحرب، وتعزيز الإدارتين الضريبية والجمركية، وتطبيق زيادات ضريبية انتقائية. وتم أيضا إلغاء التمويل النقدي تدريجيا. وتحول البنك الوطني الأوكراني إلى سعر الصرف المدار، حيث اعتمد استراتيجية قائمة على الأوضاع للإلغاء التدريجي للقيود على الصرف الأجنبي. وبالإضافة إلى تمديد العمل بتأجيل مدفوعات الديون، تم وضع استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الديون. ومع استقرار الأوضاع على الخطوط الأمامية، استأنف النمو مساره، حيث سجل الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ نمواً بنسبة ١٩,٣٪ على أساس سنوي، بفضل تكيف الأسر المعيشية والشركات مع ظروف الحرب، وانتعاش الصادرات، وسوق عمل آخذة في التحسن مع تراجع صافي أعداد النزوح القسري الداخلي. وقد تراجع التضخم أيضا في ظل وقف التمويل النقدي، وانحسار صدمات العرض، وموسم حصاد موث. وكان لتأهب أوكرانيا للأزمة، الذي صاغته إدارة الأوضاع في وقت الحرب بعد أن ضمت روسيا القرم في عام ٢٠١٤، والأوضاع المبدئية السليمة أهمية بالغة في إدارة الأزمة. ويعتمد تحقيق الاستقرار على التزام السلطات بإطار إصلاح طموح بدعم من تسهيل الصندوق الممدد وتمويل كبير بشروط ميسرة، بما في ذلك التسهيل الائتماني الأوروبي لأوكرانيا، إلى جانب الدعم العيني. أما أجندة الإصلاح، التي تشمل تعبئة الإيرادات، والإدارة المالية العامة، والحوكمة وتدابير مكافحة الفساد، والبنية التحتية للقطاع المالي فقد ساعدت على إرساء قواعد اقتصاد ما بعد الحرب.

يركز هذا الإطار على إدارة الأزمة الاقتصادية في أوكرانيا وما تلاها من تحقيق الاستقرار في أعقاب الغزو الروسي في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢. وقد أحدث الغزو انهياراً مأساوياً في اقتصاد أوكرانيا، حيث تراجع الناتج بأكثر من الثلث في الربع الثاني من ذلك العام (الشكل البياني ٣-١-١). وتسبب توسع رقعة القتال، وتدمير البنية التحتية، وتعطل أنشطة التجارة، والهجرة واسعة النطاق في اختلالات حادة بين العرض والطلب، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم واتساع العجز التجاري في البلاد. وقد أعلنت الأحكام العرفية فور الغزو، وتمثلت الأولويات العاجلة في تعبئة الرجال في سن الخدمة العسكرية، وحفظ النظام والحفاظ على استمرار أداء الوظائف الأساسية للدولة، وتعزيز ثقة المواطنين. وأتاح وجود أساسيات اقتصادية سليمة ومؤسسات صنع السياسات قبل الحرب — التي تعززت بمرور الوقت عن طريق الإصلاحات، ومن بينها الإصلاحات ضمن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي — استجابة سريعة على مستوى السياسات للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في مرحلتين.

المرحلة الأولى (٢٠٢٢): إدارة الأزمة الاقتصادية. في تلك المرحلة، سرعان ما أعيد توجيه الإنفاق العام إلى الدفاع، مع توفير حماية للإنفاق الاجتماعي. وتمت تلبية احتياجات التمويل الحادة بتمويل نقدي مؤقت، وتمويل طارئ من صندوق النقد الدولي، ومساعدات مالية كلية من الاتحاد الأوروبي، ودعم عيني لأغراض الدفاع، إلى جانب تأجيل مدفوعات خدمة الدين، مما أوجد حيزاً مالياً بالغ الأهمية. وبغية الحفاظ على الاحتياطات وتثبيت التوقعات، فرض البنك الوطني الأوكراني قيوداً شاملة على تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج وقام بربط سعر الصرف، ثم خفض قيمة العملة في يوليو في أعقاب ارتفاع سعر الفائدة الأساسي بمقدار ١٥٠٠ نقطة أساس. وتم الحفاظ على استمرارية الأعمال عن طريق التحول الرقمي السريع والحلول المصرفية لمواجهة انقطاع التيار الكهربائي (مشروع "بأور بانكينغ"). وعلى الرغم من الهجمات واسعة النطاق على البنية التحتية للطاقة، حافظت الإصلاحات السريعة — المدعومة بمساعدات خارجية — واستخدام مولدات كهرباء احتياطية على استمرار النشاط الاقتصادي. المرحلة الثانية (اعتباراً من عام ٢٠٢٣): تحقيق الاستقرار والنمو. بفضل برنامج التسهيل الممدد لأربع سنوات الذي قدمه صندوق النقد الدولي اعتباراً من مارس ٢٠٢٣ وتمويل خارجي بمبلغ ١٣٠ مليار دولار على مدى فترة تنفيذ البرنامج، انتقل صنع السياسات في هذه المرحلة من إدارة الأزمة إلى تحقيق الاستقرار. وأصبحت سياسة المالية العامة أكثر تنظيماً، مدفوعة بانضباط الميزانية غير الدفاعية وتعبئة

الإطار ٣-٢: التعامل مع تحقيق الاستقرار بعد الصراعات: دروس من تجارب إفريقية

وتمت معالجة اختلالات المالية العامة في البداية عن طريق منح طارئة وفرض قيود صارمة على الإنفاق، تبعتها تخفيف شامل لأعباء الديون، من خلال برنامج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في رواندا. وتسوية المتأخرات المقترنة بذلك البرنامج، والمبادرة متعددة الأطراف المعنية بتخفيف الديون في كوت ديفوار، مما أوجد حيزا ماليا لإعادة الإعمار والإنفاق الاجتماعي. ومثلت البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي في البلدين ركيزة الاستقرار الاقتصادي الكلي وضبط أوضاع المالية العامة، مما زاد من ثقة الجهات المانحة وحافظ على استمرار التمويل الخارجي. ففي رواندا، ارتفع صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى نحو ٩٥٪ من إجمالي الدخل القومي في عام ١٩٩٤، وظل مرتفعا منذ ذلك الوقت — بنسبة ١٥-٢٠٪ من إجمالي الدخل القومي — في حين كانت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل محدودة، مع تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تدريجيا من صفر تقريبا إلى ٢-٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠٧. وقد أمكن احتواء الضغوط الناجمة عن المرض الهولندي لأن المساعدات مؤلّت نسبة كبيرة من الواردات الضرورية، وتمكن نظام سعر الصرف المرن الذي طبقته رواندا بعد عام ١٩٩٥ من احتواء الصدمات الخارجية. بالإضافة إلى هذا، كانت تعبئة الموارد المحلية بالغة الأهمية. فقد وسعت رواندا قاعدتها الضريبية، وأنشأت هيئة الإيرادات في رواندا، وطبقت ضريبة القيمة المضافة. أما كوت ديفوار، فقد زادت مستوى الامتثال الضريبي ونفذت التحول الرقمي في تحصيل الإيرادات. وبعد تنفيذ تلك الإصلاحات، ارتفعت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي من ٩٪ إلى ١٣٪ في رواندا، ومن ١٠٪ إلى ١٣٪ في كوت ديفوار. وكانت الإرادة السياسية والمصادقية أيضا من العوامل الأساسية في تلك التطورات. فقد ساعدت مجموعة صناع السياسات المتوافقة في رواندا والالتزام ببناء المؤسسات وتدابير مكافحة الفساد في إعادة بناء الثقة وشرعية القطاع العام. وتضمنت المبادرات الرئيسية سياسة عدم التساهل بشأن الفساد، وتعزيز منظومة العدالة، وتبني استراتيجية موثوقة للاستثمار العام، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع والحكومة (دراسة Hill, Khadan, and Selcuk 2025؛ وعدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفصل ٢). وأسهمت سرعة عودة الأوضاع إلى طبيعتها في كوت ديفوار والإصلاحات المدعومة بالبرامج في دعم الاستثمار والنمو.

يستخدم هذا الإطار الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤، والأزمة التي حدثت في أعقاب الانتخابات في كوت ديفوار في ٢٠١٠-٢٠١١ لتسليط الضوء على أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي المبكر، والدعم الدولي، والإصلاحات المؤسسية الموثوقة، وتعبئة الإيرادات المحلية كانت كلها عوامل رئيسية في التعافي الدائم في كلتا الحالتين.

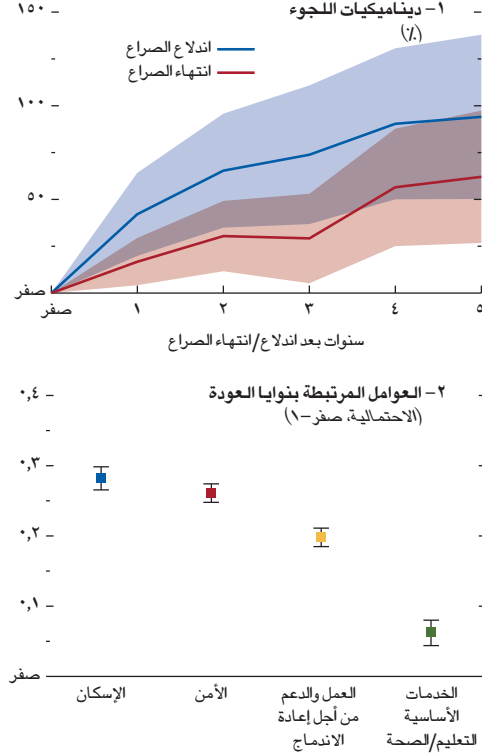
وشهد البلدان اضطرابات عميقة في البداية، ولكن سرعان ما حققا الاستقرار وعادا إلى تحقيق نمو قوي بعد الصراعات. وتعرضت رواندا لانحياز مفاجئ وشبه كامل في قدرات الدولة. فقد انتشر العنف في أنحاء البلاد، وكان حجم النزوح القسري هائلا، وتوقف النشاط الاقتصادي فعليا. أما الأزمة في كوت ديفوار فكانت أقصر من حيث المدة وأكثر محدودية من حيث انتشارها الجغرافي. وعلى الرغم من هذا، بلغت من الحدة ما أدى بها إلى تعطيل الإنتاج والإدارة العامة، وإضعاف ثقة المستثمرين. ومع انتهاء عمليات الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في رواندا قد انكمش بنسبة ٤٢٪، وارتفع معدل التضخم إلى ٤٢٪، وزاد حجم الدين العام إلى ١٧١٪ من إجمالي الناتج المحلي، من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٣. وبعد خمس سنوات، تعافى النمو الاقتصادي إلى نحو ٣٪ وزادت وتيرته إلى ما بين ٦٪ و ٩٪ سنويا في السنوات التالية، في حين عاد معدل التضخم إلى ٢٪. وتراجع حجم الدين العام إلى ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي كوت ديفوار، انكمش الناتج بنحو ٥٪. إبان الأزمة، في حين ارتفع معدل التضخم من ١,٢٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١١ قبل أن يتراجع إلى متوسط بلغ حوالي ١,٤٪ بعد ثلاث سنوات. وظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرا، وزاد حجم الدين العام من ٤٦٪ في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١. وخلال خمس سنوات، تسارع النمو الاقتصادي إلى ٧٪، وتراجع الدين العام إلى ٣١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وفي هاتين الحالتين، ارتكز التعافي على سرعة استعادة الإمدادات، وركائز اسمية موثوقة، ودعم خارجي كبير. ففي رواندا، تراجع التضخم حيث أدت الواردات الممولة من الجهات المانحة إلى تخفيف حدة النقص، إلى جانب تعافي الإنتاج الزراعي. أما كوت ديفوار، فقد أتاحت لها عضويتها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ركيزة اسمية قوية وموثوقة، مما سهل تحقيق استقرار سريع في الأسعار.

مؤلفا هذا الإطار هما باتريك-نيلسون إيسيان، وماريا غيلرود.

الإطار ٣-٣: السياسات الخاصة بعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم

الشكل البياني ٣-١: تدفقات اللاجئين خلال الصراع وبعده، ونوايا العودة



البياني ٣-٣، اللوحة ٢). ويوضح تحليل تفكيك النتائج أن العوامل المتعلقة بالسياسات تفسر نحو ٥٤٪ من نوايا اللاجئين المعلنة للعودة إلى بلدانهم الأصلية، في حين تمثل الخصائص الاجتماعية—الاقتصادية الفردية حوالي ٢٠٪. ومن ثم، فإن السياسات التي تؤدي إلى تعزيز الأوضاع الأمنية بعد الصراعات، وزيادة توافر أماكن السكن، وتيسير إعادة الاندماج في أسواق العمل، وإعادة بناء الخدمات الأساسية تكون بالغة الأهمية لتشجيع العودة ودعم التعافي الدائم في اقتصادات ما بعد الصراع.

تؤدي الصراعات المسلحة إلى تكاليف بشرية باهظة. فبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والإصابات، يُضطر ملايين الأشخاص إلى الفرار من ديارهم أثناء الصراعات. وفي عام ٢٠٢٤، جاء نحو ٢٥ مليون لاجئ — ٨٠٪ تقريباً من عدد اللاجئين في العالم — من اقتصادات مناطق صراعات فعلية^١. إلا أن عودة اللاجئين لا تحدث تلقائياً بمجرد انتهاء الصراع. وكما يوضح هذا الفصل، من شأن السياسات التي تشجع الهجرة مرة أخرى إلى الموطن الأصلي بعد انتهاء الصراعات أن تساعد على تحقيق التعافي، إذ يعيد السكان العائدون رأس المال البشري ويحفزون الطلب المحلي. ويبحث هذا الإطار تحركات اللاجئين أثناء الصراعات وبعدها، ويستخلص الدروس بشأن السياسات من أجل تيسير العودة. وتشير البيانات المقارنة بين البلدان إلى وجود تدفقات لاجئين كبيرة ومستمرة إلى الخارج بعد اندلاع الصراعات (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ١) (راجع أيضاً دراسة Mueller, Piemontese, and Tapsoba 2017؛ والفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ والفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). فبعد خمس سنوات من اندلاع صراع كبير، ترتفع تدفقات اللاجئين التراكمية إلى الخارج بنحو ٩٥٪ عنها في السنة السابقة للصراع. وحينما ينتهي الصراع، وترسخ حالة السلام الدائم، تزيد حالات عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية تدريجياً، لتبلغ ٦٠٪ بعد خمس سنوات من انتهاء الصراع. إلا أن مقارنة بين التدفقات إلى الداخل بعد انتهاء الصراع والتدفقات السابقة إلى الخارج توضح أن العودة غالباً ما لا تكون كاملة حتى بعد مرور عدة سنوات من إحلال السلام.

وتساعد المسوح الأخيرة لمعرفة النوايا التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشملت حوالي ١٧ ألف لاجئ من نيجيريا وجنوب السودان وأوكرانيا على توضيح العوامل الدافعة لنوايا العودة، والتي تتباين حسب الخصائص الاجتماعية—الاقتصادية، بشرط انتهاء الصراع. وذكر الأفراد الأكبر سناً، واللاجئون في البلدان المضيفة المجاورة لبلدانهم الأصلية، ومن لهم علاقات وثيقة مع أفراد عائلاتهم في بلدانهم الأصلية احتمالات أعلى للعودة. على العكس، عادة ما يعبر اللاجئون الذين يحصلون على عمل في البلدان المضيفة عن مستويات أقل من نوايا العودة.

وتؤثر أوضاع السياسات في بلدان اللاجئين الأصلية أيضاً على قرارات العودة. فزيادة توافر أماكن السكن، وتحسن الأوضاع الأمنية، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية — مثل خدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية — والسياسات التي تدعم إعادة الإدماج في سوق العمل ترتبط جميعها ارتباطاً إيجابياً بنوايا العودة (الشكل

مؤلفا هذا الإطار هما هيبوليت باليما وإيفجينيا وييفر.

^١ الحسابات تستند إلى بيانات عن اللاجئين تم الحصول عليها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبيانات عن الصراعات الواردة في هذا الفصل.

- Controls.” EBRD Working Paper 271, European Bank for Reconstruction and Development, London.
- Collier, Paul. 1999. “On the Economic Consequences of Civil War.” *Oxford Economic Papers* 51 (1): 168–83.
- Collier, Paul, and Jan Willem Gunning. 1995. “War, Peace and Private Portfolios.” *World Development* 23 (2): 233–41.
- Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2007. “Civil War.” In *Handbook of Defense Economics*, vol. 2, edited by Keith Hartley and Todd Sandler, 711–39. Amsterdam: Elsevier.
- Crombach, Lamar, and Jeroen Smits. 2024. “The Subnational Corruption Database: Grand and Petty Corruption in 1,473 Regions of 178 Countries, 1995–2022.” *Scientific Data* 11 (1): art. 686.
- Dabrowski, Marek. 2025. “How Resilient Is Russia’s Economy after Four Years of War?” Working Paper 32/2025, Bruegel, Brussels.
- Davis, Donald, and David Weinstein. 2002. “Bones, Bombs, and Break Points: The Geography of Economic Activity.” *American Economic Review* 92 (5): 1269–89.
- De Ree, Joppe, and Eleonora Nillesen. 2009. “Aiding Violence or Peace? The Impact of Foreign Aid on the Risk of Civil Conflict in Sub-Saharan Africa.” *Journal of Development Economics* 88 (2): 301–13.
- Devereux, John, and Gerald Dwyer. 2016. “What Determines Output Losses after Banking Crises?” *Journal of International Money and Finance* 69: 69–94.
- Di Maio, Michele, and Uwe Sunde. 2025. “Conflict and Investment: A Review across Health, Fertility, Education, and Economic Activity.” *Economic Policy* 40 (124): 973–1013.
- Doucoulagos, Chris, and Martin Paldam. 2009. “The Aid Effectiveness Literature: The Sad Results of 40 Years of Research.” *Journal of Economic Surveys* 23 (3): 433–61.
- Dube, Arindrajit, Daniele Girardi, Òscar Jordà, and Alan M. Taylor. 2025. “A Local Projections Approach to Difference-in-Differences.” *Journal of Applied Econometrics* 40 (7): 741–58.
- Federle, Jonathan, André Meier, Gernot J. Müller, Willi Mutschler, and Moritz Schularick. 2026. “The Price of War.” *American Economic Review* 116: 791–827.
- Gehring, Kai, and Valentin Lang. 2020. “Stigma or Cushion? IMF Programs and Sovereign Creditworthiness.” *Journal of Development Economics* 146: 102507.
- Gobat, Jeanne, and Kristina Kostial. 2016. “Syria’s Conflict Economy.” IMF Working Paper 16/123, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gores, Laura A., and Gwenaelle Suc. 2024. “Togo: Public Investment Management Assessment—PIMA and Climate PIMA.” High-Level Summary Technical Assistance Report 2024/054, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gorodnichenko, Yuriy, Marianna Kudlyak, and Ayşegül Şahin. 2022. “The Effect of the War on Human Capital in Ukraine and the Path for Rebuilding.” IZA Policy Paper 185, Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.
- Adarov, Amat, and Ugo Panizza. 2026. “Public Investment Quality and Sovereign Risk.” *Journal of International Money and Finance* 161: 103503.
- Addison, Tony, Alemayehu Geda, Philippe Le Billon, and S Mansoor Murshed. 2005. “Reconstructing and Reforming the Financial System in Conflict and ‘Post-Conflict’ Economies.” *Journal of Development Studies* 41 (4): 703–18.
- Auclert, Adrien, Hannes Malmberg, Frederic Martenet, and Matthew Rognlie. 2024. “Demographics, Wealth, and Global Imbalances in the Twenty-First Century.” NBER Working Paper 29161, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Benmelech, Efraim, and João Monteiro. 2025. “The Economic Consequences of War.” NBER Working Paper 34389, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Blattman, Christopher, and Edward Miguel. 2010. “Civil War.” *Journal of Economic Literature* 48 (1): 3–57.
- Bomprezzi, Pietro, Axel Dreher, Andreas Fuchs, Teresa Hailer, Andreas Kammerlander, Lennart Kaplan, Silvia Marchesi, and others. 2024. “Wedded to Prosperity? Informal Influence and Regional Favoritism.” CESifo Working Paper 10969, Center for Economic Studies and ifo Institute, Munich.
- Brakman, Steven, Harry Garretsen, and Marc Schramm. 2004. “The Strategic Bombing of German Cities during World War II and Its Impact on City Growth.” *Journal of Economic Geography* 4 (2): 201–18.
- Brochet, Sophie, Hannes Mueller, and Christopher Rauh. 2025. “Uncovering Economic Policy Uncertainty during Conflict.” Cambridge Working Papers in Economics 2551, Faculty of Economics, University of Cambridge, Cambridge, UK.
- Burnside, Craig, and David Dollar. 2000. “Aid, Policies, and Growth.” *American Economic Review* 90 (4): 847–68.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2022. “Measuring Geopolitical Risk.” *American Economic Review* 112 (4): 1194–225.
- Cavallo, Eduardo, Sebastian Galiani, Ilan Noy, and Juan Pantano. 2013. “Catastrophic Natural Disasters and Economic Growth.” *Review of Economics and Statistics* 95 (5): 1549–61.
- Cerra, Valerie, and Sweta Chaman Saxena. 2008. “Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery.” *American Economic Review* 98 (1): 439–57.
- Chami, Ralph, Raphael Espinoza, and Peter Montiel, eds. 2021. *Macroeconomic Policy in Fragile States*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Chauvet, Lisa, Paul Collier, and Marguerite Duponchel. 2010. “What Explains Aid Project Success in Post-Conflict Situations?” World Bank Working Paper 5418, World Bank, Washington, DC.
- Chen, Siyan, Norman V. Loayza, and Marta Reynal-Querol. 2008. “The Aftermath of Civil War.” *World Bank Economic Review* 22 (1): 63–85.
- Chupilkin, Maxim, and Zsóka Kóczán. 2022. “The Economic Consequences of War: Estimates Using Synthetic

- Miksjud, Alexei, Paul M. Bisca, Jocelyn Boussard, John-Paul Fanning, Romina Kazandjian, Yipei Zhang, Lavinia Zhao, and others. 2026. "Macroeconomic Challenges of Fragility and Policies for Stability and Growth." IMF Departmental Paper 26/003, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Moscona, Jacob. 2025. "The Management of Aid and Conflict in Africa." *American Economic Journal: Economic Policy* 17 (4): 228–59.
- Mueller, Hannes. 2012. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery: Comment." *American Economic Review* 102 (7): 3774–77.
- Mueller, Hannes, Lavinia Piemontese, and Augustin Tapsoba. 2017. "Recovery from Conflict: Lessons of Success." World Bank Policy Research Working Paper 7970, Washington DC.
- Mueller, Hannes, and Christopher Rauh. 2022. "The Hard Problem of Prediction for Conflict Prevention." *Journal of the European Economic Association* 20 (6): 2440–67.
- Mueller, Hannes, and Christopher Rauh. 2024. "Building Bridges to Peace: A Quantitative Evaluation of Power-Sharing Agreements." *Economic Policy* 39 (118): 411–67.
- Mueller, Hannes, Christopher Rauh, Benjamin R. Seimon, and Raphael A. Espinoza. 2024. "The Urgency of Conflict Prevention—A Macroeconomic Perspective." IMF Working Paper 24/256, International Monetary Fund, Washington DC.
- Nunn, Nathan, and Nancy Qian. 2014. "US Food Aid and Civil Conflict." *American Economic Review* 104 (6): 1630–66.
- Presbitero, Andrea. 2016. "Too Much and Too Fast? Public Investment Scaling-Up and Absorptive Capacity." *Journal of Development Economics* 120: 17–31.
- Qureshi, Mahvash Saeed. 2013. "Trade and Thy Neighbor's War." *Journal of Development Economics* 105 (C): 178–95.
- Rexer, Jonah M., Ethan B. Kapstein, and Andrés F. Rivera. 2022. "Pricing Conflict Risk: Evidence from Sovereign Bonds." ESOC Working Paper 33, Empirical Studies of Conflict, Princeton University, Princeton, NJ.
- Rohner, Dominic. 2025. "Armed Conflict: Causes, Consequences, Policies." CEPR Discussion Paper 20491, Centre for Economic and Policy Research, London.
- Rohner, Dominic, and Mathias Thoenig. 2021. "The Elusive Peace Dividend of Development Policy: From War Traps to Macro Complementarities." *Annual Review of Economics* 13 (1): 111–31.
- Stewart, Frances. 2015. "Employment in Conflict and Post-Conflict Situations." Think Piece, Human Development Report Office, United Nations Development Programme, New York.
- Gorodnichenko, Yuriy, and Maurice Obstfeld. 2026. "You Only Live Twice: Financial Inflows and Growth in a Westward-Facing Ukraine." PIIE Working Paper 261-, Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, and Hélène Rey. 2014. "External Adjustment, Global Imbalances, Valuation Effects." In *Handbook of International Economics* 1 (4): 585–645.
- Grossman, Herschell. 1991. "A General Equilibrium Model of Insurrections." *American Economic Review* 81 (4): 912–21.
- Hilgenstock, Benjamin, and Elina Ribakova. 2025. "Russia's Wartime Economic Boom Wanes as Recession Risks Rise." PIIE Charts, July 24, 2025. <https://www.piie.com/research/piie-charts/2025/russias-wartime-economic-boom-wanes-recession-risks-rise>.
- Hill, Samuel, Jeetendra Khadan, and Peter Selcuk. 2025. "Fragile and Conflict-Affected Situations: Intertwined Crises, Multiple Vulnerabilities." Policy Research Working Paper 11210, World Bank, Washington, DC.
- Hong, Kiseok, and Aaron Tornell. 2005. "Recovery from a Currency Crisis: Some Stylized Facts." *Journal of Development Economics* 76 (1): 71–96.
- Honig, Dan, Ranjit Lall, and Bradley C. Parks. 2023. "When Does Transparency Improve Institutional Performance? Evidence from 20,000 Projects in 183 Countries." *American Journal of Political Science* 67 (4): 1096–116.
- Hussain, Mumtaz, Andrew Berg, and Shekhar Aiyar. 2009. "The Macroeconomic Management of Increased Aid: Policy Lessons from Recent Experience." *Review of Development Economics* 13 (3): 491–509.
- International Monetary Fund (IMF). 2005. "The Macroeconomics of Managing Increased Aid Inflows: Experiences of Low-Income Countries and Policy Implications." International Monetary Fund, Washington, DC.
- Keynes, John Maynard. 1940. *How to Pay for the War*. London: Macmillan and Co. Limited.
- Korn, Tobias, and Henry Stemmler. 2025. "The Persistence of Trade Relocation from Civil Conflict." *Journal of Development Economics* 172: 103376.
- Kuvshinov, Dmitry, and Kaspar Zimmermann. 2019. "Sovereigns Going Bust: Estimating the Cost of Default." *European Economic Review* 119 (8): 1–21.
- Le, Quan Vu, and Paul J. Zak. 2006. "Political Risk and Capital Flight." *Journal of International Money and Finance* 25 (2): 308–29.
- Li, Xuecao, Yuyu Zhou, Min Zhao, and Xia Zhao. 2020. "A Harmonized Global Nighttime Light Dataset 1992–2018." *Scientific Data* 7 (1): 168.

يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، وتصنيف الاقتصادات، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية مختارة عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف الاقتصادات ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. ويُدْرَج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي بآء من خلال هذا الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO.

وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ١ إبريل ٢٠٢٦، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشِرَتْ في كل الحالات. ولمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يمكن الرجوع إلى الملحوظات الواردة في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت. وتيسيرا على القراء فحص، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ١٠ فبراير ٢٠٢٦ إلى ١٠ مارس ٢٠٢٦. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٧٦ و١,٣٧٨ للدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، و١,١٧٩ و١,١٧٧ مقابل اليورو، و١٥٤,٧ و١٥٣,٥ مقابل الين، على الترتيب. أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيببلغ ٨٢,٢٢ دولارا للبرميل في ٢٠٢٦ و٧٥,٩٧ دولارا للبرميل في ٢٠٢٧. ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيببلغ ٣,٥٪ في ٢٠٢٦ و٣,٣٪ في ٢٠٢٧ في الولايات المتحدة، و٢,٠٪ في ٢٠٢٦ و٢,٢٧٪ في منطقة اليورو، و٠,٩٪ في ٢٠٢٦ و١,٤٪ في ٢٠٢٧ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيببلغ ٤,٠٪ في ٢٠٢٦ و٣,٨٪ في ٢٠٢٧ في الولايات المتحدة، و٢,٨٪ في ٢٠٢٦ و٣,٠٪ في ٢٠٢٧ في منطقة اليورو، و٢,٣٪ في ٢٠٢٦ و٢,٤٪ في ٢٠٢٧ في اليابان.

وللتذكرة، فيما يخص استحداث اليورو، يعرض الجدول المصاحب أسعار التحويل الثابتة غير القابلة للتعديل بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه. وما لم يُذكر خلاف ذلك، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تحديد أسعار التحويل الثابتة هذه اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٩. راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أيضا للتعرف على التفاصيل حول الأساليب التي تم استخدامها في تحديد أسعار التحويل.

آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية. وتتوافق عموما البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقا لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية - أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية والتطورات النقدية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور النسخ المنقحة من هذه الأدلة بدأت عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع أحدث النسخ منقحة من هذه الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع أحدث النسخ المنقحة من هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المحدث، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصد والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^١

وتستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقا للتعريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعريف الرسمية بسبب نقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دوليا، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يمكن الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

^١ يطبق كثير من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطا مشابها في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويمكن الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

١ يورو	=	١٣,٧٦٠٣	شلن نمساوي
=	=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
=	=	١,٩٥٥٨٣	ليف بلغاري
=	=	٧,٥٣٤٥٠	كونا كرواتية ^٢
=	=	٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي ^٣
=	=	١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
=	=	١٥,٦٤٦٦	كرون إستوني ^٤
=	=	٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
=	=	٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
=	=	٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^٥
=	=	٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
=	=	١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
=	=	٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفية ^٦
=	=	٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني ^٧
=	=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
=	=	٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية ^٨
=	=	٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
=	=	٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
=	=	٣٠,١٢٦٠	كرونة سلوفاكية ^٩
=	=	٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني ^٩
=	=	١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

^١ تحدد في ١ يناير ٢٠٢٦.
^٢ تحدد في ١ يناير ٢٠٢٣.
^٣ تحدد في ١ يناير ٢٠٠٨.
^٤ تحدد في ١ يناير ٢٠١١.
^٥ تحدد في ١ يناير ٢٠٠١.
^٦ تحدد في ١ يناير ٢٠١٤.
^٧ تحدد في ١ يناير ٢٠١٥.
^٨ تحدد في ١ يناير ٢٠٠٩.
^٩ تحدد في ١ يناير ٢٠٠٧.

ما الجديد

- في ١ يناير ٢٠٢٦ أصبحت بلغاريا البلد الحادي والعشرين الذي ينضم إلى منطقة اليورو. والآن أصبحت بيانات بلغاريا تدخل ضمن مجملات منطقة اليورو والاقتصادات المتقدمة والمجموعات الفرعية ذات الصلة.
- فيما يخص اليمن، تعكس البيانات المعدلة الوضع في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة المُعترف بها دوليا (IRG).

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٧ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام استنادا إلى افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير

والبرتغال وإسبانيا التي تبلغ البيانات بعد تعديل التقويم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة. الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تحتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «واو» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٥ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بتواريخ آخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات قُطرية

أفغانستان: بيانات الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ تعكس مجموعة مختارة من المؤشرات، مع تقديرات بيانات المالية العامة. وبيانات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٥ عبارة عن تقديرات. وتُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣١ نظراً لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق وأفغانستان بسبب عدم وضوح الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في البلاد. وتتضمن البيانات الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي انقطاعاً هيكلياً في ٢٠٢١ نتيجة للتغيير من تبليغ البيانات على أساس السنة التقويمية إلى السنة الشمسية؛ فمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في التقرير عن السنة الشمسية ٢٠٢١ هو -٢٠,٧٪.

الجزائر: يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الاقتراض صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس

وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويُعبّر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة،^٢ ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات القُطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يُحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجّح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٣ ولأغراض تجميع بيانات التضخم للاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم للعالم والتضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات داخل المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، ما عدا قبرص وأيرلندا

^٢ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناءً على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٣ راجع الإطار ألف في الملحق الإحصائي من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، وكذلك الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، «أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة» ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-23.

في معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.

الأرجنتين: يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترة السابقة، تشمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعاينة والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتبارا من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

بنن: عدلت بيانات المالية العامة والدين من عام ٢٠٢١ حتى نهاية ٢٠٢٤. وأعدت البيانات المعدلة بالتعاون مع السلطات، والتي أكدت دقة عمليات تعديل البيانات واستكمالها، في انتظار نشرها رسميا.

بوليفيا: لم تدرج التوقعات للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ نتيجة لحالة عدم اليقين الكبير المحيط بالآفاق الاقتصادية. كوستاريكا: تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كيانا عاما وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتعدّل البيانات بدءا من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

الجمهورية الدومينيكية: تشمل سلسلة بيانات المالية العامة ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي). أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

إكوادور: تُستبعد التوقعات المالية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣١ من النشر بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج. إريتريا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣١ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات. الهند: يتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق الحسابات القومية: فتستخدم ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ كسنة أساس لما بعدها.

جمهورية إيران الإسلامية: القيم التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي محسوبة باستخدام سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٨ وما بعده، يُستخدم سعر التحويل وفق النظام المتكامل لإدارة عمليات الصرف الأجنبي (NIMA) في تحويل أرقام إجمالي الناتج المحلي بالريال الاسمي إلى الدولار الأمريكي. وحسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي، فإن سعر التحويل وفق النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي أكثر دقة في التعبير

عن سعر الصرف المرجح بقيمة المعاملات في الاقتصاد خلال تلك الفترة.

إسرائيل: تستند التوقعات إلى افتراض استمرار الصراع الأخير لعدة أسابيع، يعقبه التعافي مع تراجع الأعمال العدائية. لبنان: بيانات المالية العامة والحسابات القومية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ وكذلك بيانات الدين لسنة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ تعكس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ولا تُدرج التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣١ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة.

ليبيا: تخضع البيانات الفعلية والتوقعات لدرجة كبيرة من عدم اليقين نتيجة لقيام السلطات بتعديل البيانات بشكل متكرر. وبيانات المالية العامة والدين لسنة ٢٠٢٥ هي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بناء على المعلومات الواردة من مصرف ليبيا المركزي. وبيانات الحسابات القومية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ هي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

نيجيريا: عدلت بيانات الحسابات القومية، مع اعتبار ٢٠١٩ هي سنة الأساس الجديدة. وبشكل ذلك استبدال لمعيار ٢٠١٠ ويحقق اتساق إحصاءات الحسابات القومية مع تحديث المعايير الدولية، بما فيها نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وترتب على تعديل سنة الأساس توسيع نطاق تغطية القطاعات والبيانات لرصد أنشطة لم تكن تُقيد من قبل مثل الاقتصاد الرقمي، وأجزاء من الاقتصاد غير الرسمي (ولا سيما في قطاع الزراعة)، ونظم معاشات التقاعد والتأمين الصحي، والصناديق الاستثمارية للضمان الاجتماعي، والشركات العائلية، والمهاجر والمعادن الأخرى، و وحدات تكرير النفط. وإضافة إلى الدراسات المخصصة للقطاعات، اعتمد تعديل سنة الأساس على تغطية أشمل لبيانات العمليات الإحصائية الرئيسية مثل تعداد الشركات التجارية الوطنية ومسح مؤسسات الأعمال والصناعات لضمان كفاية رصد المؤسسات الرسمية، وتعداد العينة الزراعية الوطنية، ومسوح مستويات المعيشة في نيجيريا لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ لتوفير تغطية كافية للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد من أجل تعزيز تغطية النمو الشامل للجميع. ونتج عن عملية تعديل سنة الأساس رفع التوقعات لإجمالي الناتج المحلي الاسمي لعام ٢٠١٩ بنسبة ٤٠,٨٪.

سيراليون: أعيد تقويم العملة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٦ من آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مقومة بالعملة السابقة. سري لانكا: تُستبعد البيانات التوقعات للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣١ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي.

السودان: تعكس التوقعات تحليلات خبراء صندوق النقد الدولي التي تفترض انتهاء الصراع الجاري بنهاية عام ٢٠٢٦ والانخراط في العمل مجددا وبدء إعادة الإعمار بعد ذلك بفترة وجيزة. وتُستبعد بيانات ٢٠١١ جنوب السودان بعد ٩ يوليو؛ وبيانات ٢٠١٢ وما بعدها تخص السودان الحالي.

بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

واعتباراً من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضاً تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة – والتي تستبعد منها بيانات البنك المركزي – لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسطة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءاً من دين القطاع العام غير المالي.

فنزويلا: بالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعدادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغة المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغة والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك "FOGADE" (مؤسسة التأمين على الودائع في البلاد)، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية "بتروليبوس دي فنزويلا". وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٥ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط، والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة، وعدم اليقين أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الضفة الغربية وغزة: تستبعد التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٥ – ٢٠٣١ من النشر نظراً لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة. وأحدث بيانات سنوية فعلية فيما يخص أسعار المستهلكين والسكان ومالية الحكومة هي بيانات ٢٠٢٥. والبيانات السنوية لمعدل البطالة متاحة حتى عام ٢٠٢٢.

اليمن: تعكس البيانات المعدلة الوضع في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً (IRG).

سوريا: تستبعد بيانات عام ٢٠١١ وما بعده بسبب عدم توافر بيانات كافية.

تيمور-ليشتي: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المنشورة تشير إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، في حين أن بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي المنشورة تشير إلى مجموع إجمالي الناتج المحلي الاسمي. ويتساوى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وإجمالي الناتج المحلي الكلي لكل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والاسمي بدءاً من ٢٠٢٦ فصاعداً.

تركمانستان: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشياً مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وتلك الناتجة عن عمليات الخصخصة، تماشياً مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

أوكرانيا: تتوافر بيانات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ابتداءً من عام ٢٠٠٠، وعلى أساس سنوي. وتستبعد بيانات القرم وسيفاستوبول والأراضي المحتلة في دونيتسك ولوغانسك للفترة من ٢٠١٤ – ٢٠٢١. واعتباراً من ٢٠٢٢ وما بعدها، تستبعد من البيانات المناطق المحتلة أو المتأثرة بالعمليات العسكرية الجارية لفترة هذا الاحتلال أو هذه الأعمال. والبيانات قبل عام ٢٠٠٠ هي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى بيانات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ التي قدمتها دائرة الإحصاء الحكومية في أوكرانيا.

أوروغواي: في ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغة سابقاً وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

وبدءاً من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب القانون رقم ١٩-٥٩٠ لسنة ٢٠١٧ الذي ينص على تعويض الأشخاص المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط في البلاد. وتقيد هذه الأموال كإيرادات وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي. لمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القطري رقم ١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي.^٤ ولا ينطبق إخلاء المسؤولية

^٤ دراسة، Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019)

ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كالاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٤ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كالاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، المستخدمة في آفاق الاقتصاد العالمي، آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء. وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هـ» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير» يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية — SITC 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤. وتركز المعايير المالية والداخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٤. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي بناء على تجربة خدمة الدين.^٦

^٦ أثناء الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، تراكمت على ٤١ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

زيمبابوي: أعادت السلطات تقييم إحصاءات حساباتها القومية في منتصف ٢٠٢٥ بعد البدء في استخدام عملة وطنية جديدة في ٥ إبريل ٢٠٢٤، ذهب زيمبابوي، التي حلت محل دولار زيمبابوي. وتوقف استخدام دولار زيمبابوي في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

تصنيف الاقتصادات

ملخص تصنيف الاقتصادات

ينقسم تصنيف اقتصادات العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٥ ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» عرضا عاما عن تصنيف الاقتصادات، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض الاقتصادات خارج هذا التصنيف، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة الاقتصادات غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابعها.

الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤٣ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق — وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا — المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت.

^٥ حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (بناءً على مبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٧ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي وتحديثها بعد الحصول على معلومات جديدة في مطلع عام ٢٠٢٤)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل هي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتيها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.^٧ وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف

^٧ راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: (International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي الكلي، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٥^١
(٪ من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

السكان		صادرات السلع والخدمات		إجمالي الناتج المحلي ^١		عدد	
العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات	
١٣,٨	١٠٠,٠	٦١,٠	١٠٠,٠	٣٩,٦	١٠٠,٠	٤٢	الاقتصادات المتقدمة
٤,٣	٣٠,٨	١٠,٠	١٦,٥	١٤,٨	٣٧,٣		الولايات المتحدة
٤,٤	٣١,٨	٢٥,٢	٤١,٣	١١,٥	٢٩,٠	٢٠	منطقة اليورو
١,٠	٧,٦	٦,٠	٩,٩	٣,٠	٧,٦		ألمانيا
٠,٩	٦,٢	٣,٣	٥,٤	٢,٢	٥,٦		فرنسا
٠,٧	٥,٣	٢,٤	٤,٠	١,٨	٤,٦		إيطاليا
٠,٦	٤,٤	٢,٠	٣,٣	١,٤	٣,٤		إسبانيا
١,٦	١١,٢	٢,٩	٤,٧	٣,٣	٨,٣		اليابان
٠,٩	٦,٣	٣,٥	٥,٧	٢,٢	٥,٥		المملكة المتحدة
٠,٥	٣,٧	٢,٣	٣,٧	١,٣	٣,٣		كندا
٢,٢	١٦,١	١٧,٢	٢٨,١	٦,٥	١٦,٥	١٨	اقتصادات أخرى متقدمة
							للتذكير
٩,٨	٧١,٢	٣٠,٤	٤٩,٨	٢٨,٧	٧٢,٣	٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		
٨٦,٢	١٠٠,٠	٣٩,٠	١٠٠,٠	٦٠,٤	١٠٠,٠	١٥٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
							المجموعات الإقليمية
٤٧,٤	٥٥,٠	١٩,٦	٥٠,٣	٣٤,٤	٥٧,١	٣٠	آسيا الصاعدة والنامية
١٧,٦	٢٠,٤	١١,٨	٣٠,٢	١٩,٣	٣٢,٠		الصين
١٨,٢	٢١,١	٢,٦	٦,٦	٨,٢	١٣,٦		الهند
٤,٦	٥,٣	٥,٩	١٥,١	٧,٨	١٢,٩	١٥	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٨	٢,١	١,٥	٣,٨	٣,٥	٥,٨		روسيا
٨,١	٩,٤	٥,٤	١٤,٠	٧,٢	١١,٩	٣٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٧	٣,١	١,٢	٣,١	٢,٤	٤,٠		البرازيل
١,٧	١,٩	٢,١	٥,٤	١,٧	٢,٨		المكسيك
١١,٤	١٣,٣	٦,٥	١٦,٦	٧,٤	١٢,٣	٣٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٤	٠,٥	١,١	٢,٩	١,٣	٢,١		المملكة العربية السعودية
١٤,٧	١٧,١	١,٦	٤,١	٣,٥	٥,٨	٤٥	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٩	٣,٤	٠,٢	٠,٥	١,١	١,٨		نيجيريا
٠,٨	٠,٩	٠,٤	١,٠	٠,٥	٠,٨		جنوب إفريقيا
							المجموعات التحليلية^٢
							حسب مصدر إيرادات التصدير
٨,٦	٩,٩	٦,٢	١٥,٨	٦,٣	١٠,٤	٢٦	الوقود
٧٧,٦	٩٠,٠	٣٢,٨	٨٤,٢	٥٤,١	٨٩,٦	١٢٧	غير الوقود
٧,٥	٨,٧	١,٧	٤,٣	٢,٢	٣,٦	٣٥	منها: منتجات أولية
							حسب مصدر التمويل الخارجي
٥٧,٧	٦٦,٩	١٦,٢	٤١,٦	٢٩,٢	٤٨,٤	١١٧	الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي
							منها: الاقتصادات ذات متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٠
١١,٥	١٣,٤	١,٥	٣,٨	٣,٣	٥,٥	٤٣	
							مجموعات أخرى^٢
٦٦,٢	٧٦,٨	٣٧,٤	٩٥,٩	٥٥,٩	٩٢,٦	٩٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢٠,٠	٢٣,٢	١,٦	٤,١	٤,٥	٧,٤	٥٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
١١,٢	١٣,٠	٠,٩	٢,٣	١,٧	٢,٨	٣٩	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية على أساس تعادل القوى الشرائية. ويعبرُ عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ تُستبعد الضفة الغربية وغزة من الأرقام المجمعَة للمجموعة التحليلية حسب مصدر إيرادات التصدير، وتُستبعد سوريا من الأرقام المجمعَة لكل المجموعات التحليلية وغيرها بسبب عدم كفاية البيانات.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	فرنسا	لكسمبرغ
بلجيكا	ألمانيا	مالطة
بلغاريا	اليونان	هولندا
كرواتيا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	بورتوريكو
أستراليا	كوريا	سان مارينو
الجمهورية التشيكية	ليختنشتاين	سنغافورة
الدانمرك	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ^٢	السويد
منطقة هونغ كونغ الصينية	نيوزيلندا	سويسرا
الإدارية الخاصة ^١		
آيسلندا	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	أيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير^١

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
آسيا الصاعدة والنامية	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي ^٢
منغوليا	
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
بوليفيا	إكوادور
شيلي	غيانا
باراغواي	فنزويلا
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أذربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
اليمن	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمانستان
	الإمارات العربية المتحدة
إفريقيا جنوب الصحراء	
بنن	أنغولا
بوتسوانا	تشاد
بورкина فاسو	جمهورية الكونغو
بوروندي	غينيا الاستوائية
جمهورية إفريقيا الوسطى	غابون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
إريتريا	جنوب السودان
غانا	
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

^١ استُبعدت مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية من الجدول لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.

^٢ توقف إنتاج النفط والغاز في تيمور-ليشتي في عام ٢٠٢٥.

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة وصافي المركز الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
•		*	آسيا الصاعدة والنامية		
•		*		*	بنغلاديش
•		*		*	بوتان
•		•		•	بروني دار السلام
•		*		*	كمبوديا
•		*		•	الصين
		*		*	فيجي
		*		•	الهند
•		*		*	إندونيسيا
•		•		•	كيريباتي
•		*		*	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
•		*		•	ماليزيا
•	•	*		*	ملديف
•		*		•	جزر مارشال
•		*		•	ميكرونيزيا
•		*		*	منغوليا
•		*		*	ميانمار
•		*		•	ناورو
•		*		•	نيبال
•		*		*	بالاو
•		*		*	بابوا غينيا الجديدة
•		*		*	الفلبين
•		*		*	ساموا
•	•	•		*	جزر سليمان
*	•	*		*	سري لانكا
*	•	*		•	تايلند
•		*		•	تيمور-ليشتي
•		*		*	تونغا
*	•	*		•	توفالو
•		*		*	فانواتو
•		*		•	فييت نام
أوروبا الصاعدة والنامية				*	ألبانيا
•		*		*	بيلاروس
•		*		*	البوسنة والهرسك
•		*		*	بلغاريا
•		*		*	هنغاريا
•		*		*	كوسوفو
*		*		*	مولدوفا
•		*		*	الجبل الأسود
•		*		*	مقدونيا الشمالية
بولندا					
رومانيا					
روسيا					
صربيا					
تركيا					
أوكرانيا					
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
•		*		*	أنغيوا وباربودا
•		•		*	الأرجنتين
•		*		*	أروبا
•		*		*	جزر البهاما
•		*		*	بربادوس
•		*		*	بليز
•	•	*		*	بوليفيا
•		*		*	البرازيل
•		*		*	شيلي
•		*		*	كولومبيا
•		*		*	كوستاريكا
•		*		*	دومينيكا
•		*		*	الجمهورية الدومينيكية
•		*		*	إكوادور
•		*		*	السلفادور
•		*		*	غرينادا
•		*		*	غواتيمالا
•	•	•		*	غيانا
*	•	*		*	هايتي
*	•	*		*	هندوراس
•		*		*	جامايكا
•		*		*	المكسيك
*	•	*		*	نيكاراغوا
•		*		*	بنما
•		*		*	باراغواي
•		*		*	بيرو
•		*		*	سانت كيتس ونيفس
•		*		*	سانت لوسيا
•		*		*	سانت فنسنت وجزر غرينادين
•		*		*	سورينام
•		•		*	ترينيداد وتوباغو
•		*		*	أوروغواي
•		•		*	فنزويلا

الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة وصافي المركز الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل (تتمة)

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٢	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٣	صافي المركز الخارجي ^١	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٢	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٣	صافي المركز الخارجي ^١
*	•	*	للشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
*	•	*	*	•	فغانستان
*	•	*	•	•	لجزائر
*	•	*	•	*	رمينيا
*	•	*	•	•	نزيبجان
			•	•	لبحرين
*	•	*	*	*	جيبوتي
*	•	*	•	*	مصر
•		•	•	*	جورجيا
*	*	•	•	•	يران
•		•	•	•	لعراق
*	•	*	•	*	لأردن
•		•	•	*	كازاخستان
*	•	*	•	•	لكويت
*	•	*	*	*	جمهورية قيرغيزستان
*	•	*	•	*	بنان
*	•	*	•	•	بيبا
*		*	*	•	سوريتانيا
*		*	•	•	لمغرب
*	•	*	•	*	عمان
*	•	*	•	*	باكستان
*	•	*	•	•	طر
*	•	*	•	•	لمملكة العربية السعودية
•		•	*	•	لصومال
*	•	*	*	*	لسودان
•		•	...	...	سوريا
*	•	*	*	*	طاجيكستان
*		*	•	*	نونس
*	•	*	•	•	تركمانستان
*	•	*	•	•	الإمارات العربية المتحدة
*	•	*	*	•	وزبكستان
•		*	•	*	للضفة الغربية وغزة
*	•	*	*	*	ليمن
•		•	لفريقيا جنوب الصحراء		
*		*	•	*	نغولا
*	•	*	*	•	نن
*	•	*	•	•	وتسوانا
*	•	*	*	•	وركينا فاسو
*	•	*	*	•	وروندي
*		*	•	*	كابو فيردي

^١ تشير النقطة (النجمة) تشير إلى أن هذا البلد ذو مركز دائن صاف (مدين صاف).

^٢ تشير النقطة (النجمة) إلى أن هذا البلد قد بلغ (لم يبلغ) نقطة الإنجاز في ظل المبادرة، مما يتيح له الحصول على تخفيف الديون الكامل الذي تم التعهد به عند نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة.

³ تشير النقطة (النجمة) إلى أن هذا البلد مصنف كإقتصاد سوق صاعد وإقتصاد متوسط الدخل (بلد نام منخفض الدخل).

٤ تُستبعد سوريا من الأرقام المجمعة في التصنيف حسب صافي المركز الخارجي ووفق نصيب الفرد من الدخل نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات مُطوّرة بالكامل.

الجدول ١٥- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات^١

الحسابات القومية	مالية الحكومة
أفغانستان	إبريل/مارس
جزر البهاما	يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو
بربادوس	إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو
بوتسوانا	إبريل/مارس
دومينيكا	يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو
إسواتيني	إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو
فيجي	أغسطس/يوليو
هايتي	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس
جامايكا	إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس	يوليو/يونيو
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	إبريل/مارس
ناورو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو
سنغافورة	إبريل/مارس
سانت لوسيا	إبريل/مارس
تايلند	أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/سبتمبر

^١ كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				مصدر البيانات		البلد	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة		
السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	أفغاني أفغانستان	أفغانستان	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٤	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠١	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠١٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أندورا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠١٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	كوانزا أنغولية	أنغولا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٤	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	بيسو أرجنتيني	الأرجنتين	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	درام أرمني	أرمينيا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٣	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	مانات أنريجاني	أنريجان	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهامي	جزر البهاما	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني	البحرين	
٢٠٢٥/٢٠٢٤	أخرى		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديشي	بنغلاديش	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٣	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار بربادوسي	بربادوس	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٢	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس	
٢٠٢٥	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٤	البنك المركزي	يورو	بلجيكا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليزي	بليز	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن	
٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	البوسنة والهرسك	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل	
٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزنة		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزنة	دولار بروني	بروني دار السلام	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	بلغاريا	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بوركينافاسو	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	رييل كمبودي	كمبوديا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	تشاد	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٥	البنك المركزي	بيسو شيلي	شيلي	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	بيسو كولومبي	كولومبيا	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك قمري	جزر القمر	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغولي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو	

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة			
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
أفغانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٤
ألبانيا	خبراء الصندوق	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,LG,SS,MPC	...	البنك المركزي	٢٠٢٤
الجزائر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
أندورا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	...
أنغولا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,LG	ميزج	البنك المركزي	٢٠٢٥
أنتيغوا وبربودا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	ميزج	البنك المركزي	٢٠٢٥
الأرجنتين	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
أرمينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
أروبا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
أستراليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
النمسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤
أذربيجان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
جزر البهاما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
البحرين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥
بنغلاديش	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
بربادوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
بيلاروس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
بلجيكا	البنك المركزي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤
بليز	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,MPC	...	البنك المركزي	٢٠٢٤
بنن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣
بوتان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣
بوليفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥
اليوسنة والهرسك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤
بوتسوانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
البرازيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	ميزج	البنك المركزي	٢٠٢٥
بروني دار السلام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤
بلغاريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥
بوركينافاسو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	...	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣
بوروندي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	ميزج	البنك المركزي	٢٠٢٤
كابو فيردي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كمبوديا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤
الكاميرون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG	ميزج	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤
كندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
جمهورية إفريقيا الوسطى	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣
تشاد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG	ميزج	ميزج	٢٠٢٢
شيلي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤
الصين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٥
كولومبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	...	البنك المركزي	٢٠٢٥
جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	ميزج	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣
جمهورية الكونغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢

الجدول زاي- توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترتيب بطريفة السلسلة ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
كوستاريكا	كولون كوستاريكا	البنك المركزي	٢٠٢٥	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٢	البنك المركزي	٢٠٢٥
كوت ديفوار	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كرواتيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
قبرص	يورو	أخرى	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	أخرى	٢٠٢٥
الجمهورية التشيكية	كرونة تشيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
الدانمرك	كرون دنماركي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
جيبوتي	فرنك جيبوتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
دومينيكا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
الجمهورية الدومينيكية	بيسو دومينيكاني	البنك المركزي	٢٠٢٥	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٨	البنك المركزي	٢٠٢٥
إكوادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠٢٥	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
مصر	جنيه مصري	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٢/٢٠٢١	أخرى	٢٠٢٥/٢٠٢٤
السلفادور	دولار أمريكي	بنك إفريقي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
غينيا الاستوائية	فرنك إفريقي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤
إريتريا	ناكفا إريتري	أخرى	٢٠١٩	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١١	أخرى	٢٠١٩
إستونيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
إسواتيني	ليلانغيني سوازيلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
إثيوبيا	بير إثيوبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
فيجي	دولار فيجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
فنلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
فرنسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
غابون	فرنك إفريقي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غامبيا	دلاسي غامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جورجيا	لاري جورجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ألمانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
غانا	سيدي غاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
اليونان	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
غرينادا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غواتيمالا	كتزال غواتيمالي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
غينيا	فرنك غيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
غينيا-بيسار	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غيانا	دولار غياني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
هايتي	غورد هايتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٢/٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
هندوراس	لمبيرا هندوراسية	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٠	البنك المركزي	٢٠٢٥
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	دولار هونغ كونغ	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
هنغاريا	فورينت هنغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
آيسلندا	كرونا آيسلندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
الهند	روبية هندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
إندونيسيا	روبية إندونيسية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
إيران	ريال إيراني	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
العراق	دينار عراقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٠٧	...	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
آيرلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

مالية الحكومة				ميزان المدفوعات				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٢	الممارسات المحاسبية ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
كوستاريكا	أخرى	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كوت ديفوار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
كرواتيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
قبرص	أخرى	٢٠٢٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجمهورية التشيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
الدانمرك	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
جيبوتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
دومينيكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجمهورية الدومينيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إكوادور	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
مصر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	...	CG,LG,SS, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 5
السلفادور	أخرى	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غينيا الاستوائية	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
إريتريا	أخرى	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	أخرى	٢٠١٩	BPM 5
إستونيا	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إسواتيني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
إثيوبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 5
فيجي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
فنلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
فرنسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غابون	خبراء الصندوق	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	خبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
غامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
جورجيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
ألمانيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
غانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
اليونان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
غرينادا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	...	الحكومة المركزية	البنك المركزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
غواتيمالا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
غينيا-بيساو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
غيانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
هايتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 5
هندوراس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
هنغاريا	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
آيسلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الهند	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
إندونيسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إيران	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 5
العراق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
أيرلندا	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
إسرائيل	شيقل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
إيطاليا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
جامايكا	دولار جامايكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
اليابان	ين ياباني	أخرى	٢٠٢٥	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	أخرى	٢٠٢٥
الأردن	دينار أردني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
كازاخستان	تنغي كازاخستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كينيا	شلل كيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
كيريباتي	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
كوريا	وون كوري جنوبي	البنك المركزي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من قبل ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
كوسوفو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
الكويت	دينار كويتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كيب لاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
لاتفيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	أخرى	٢٠٢٥
لبنان	ليرة لبنانية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ليسوتو	لوتي ليسوتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ليبيريا	دولار أمريكي	خبراء الصندوق	٢٠٢٥	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢		أخرى	٢٠٢٥
ليبيا	دينار ليبي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ليختنشتاين	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ليتوانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
لكسمبرغ	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	باتاكا ماكاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
مدغشقر	أرياري ملغاشي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ملاوي	كواشا مالاوية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ماليزيا	رينغيت ماليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ملديف	روفية ملديفي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٥
مالي	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
مالطة	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
جزر مارشال	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤
موريتانيا	أوقية موريتانية جديدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
موريشيوس	روبية موريشيوسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
المكسيك	بيزو مكسيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ميكرونيزيا	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤
مولدوفا	ليو مولدوفي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
منغوليا	توغروغ منغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
الجبيل الأسود	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
المغرب	درهم مغربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
موزامبيق	متكال موزمبيق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ميانمار	كيات ميانماري	أخرى	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٦/٢٠١٥	...		أخرى	٢٠٢٣/٢٠٢٤
ناميبيا	دولار ناميبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
ناورو	دولار أسترالي	أخرى	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤
نيبال	روبية نيبالية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١١/٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
هولندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
نيوزيلندا	دولار نيوزيلندي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٠٩ ^٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٧	خبراء الصندوق	٢٠٢٥

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

مالية الحكومة				ميزان المدفوعات				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
إسرائيل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,LG,SS	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
اليابان	أخرى	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كازاخستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
ليبيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 5
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ليختنشتاين	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	حكومة الولاية	الاستحقاق	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 6
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
ملديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
مالطا	أخرى	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
الجبل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٤	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG	...	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ميانمار	أخرى	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	CG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				مصدر البيانات التاريخية ^١		العملة		البلد
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترتيب بطريقه السلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البنك المركزي	العملة		
٢٠٢٥	البنك المركزي	من ٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٥	البنك المركزي	كورودوبا نيكاراغوا	فونك إفريقي	نيكاراغوا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	نايرا نيجيري	النيجر	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	دينار مقدوني	مقدونيا الشمالية	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	كرونه نرويجية	النرويج	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني	عمان	
٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني	باكستان	
٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٤/٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	بالاو	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بنما	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢٤	أخرى	كينا بابوا غينيا الجديدة	كينا بابوا غينيا الجديدة	بابوا غينيا الجديدة	
٢٠٢٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٤	البنك المركزي	غواراني باراغواني	غواراني باراغواني	باراغواي	
٢٠٢٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٥	البنك المركزي	سول بيروفي	سول بيروفي	بيرو	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني	الفلبين	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي	بولندا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	يورو	يورو	البرتغال	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٤/٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	بورتو ريكو	
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ريال قطري	ريال قطري	قطر	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	ليو روماني	ليو روماني	رومانيا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي	روبل روسي	روسيا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٤	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي	فرنك رواندي	رواندا	
٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٢٥/٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا	تالا ساموا	ساموا	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	يورو	سان مارينو	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	سان تومي وبرينسيبي	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٢٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٣	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	ريال سعودي	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	فرنك إفريقي	السنغال	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي	دينار صربي	صربيا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيلية	روبية سيشيلية	سيشيل	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليوني	ليون سيراليوني	سيراليون	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافوري	دولار سنغافوري	سنغافورة	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	يورو	الجمهورية السلوفاكية	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	يورو	سلوفينيا	
٢٠٢٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠٢٤	أخرى	دولار جزر سليمان	دولار جزر سليمان	جزر سليمان	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٢	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	الصومال	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	راند جنوب إفريقي	راند جنوب إفريقي	جنوب إفريقيا	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٤	خبراء الصندوق	جنيه جنوب السودان	جنيه جنوب السودان	جنوب السودان	
٢٠٢٥	أخرى	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	يورو	إسبانيا	
٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	روبية سري لانكية	روبية سري لانكية	سري لانكا	
٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفس	

الجدول زاي – توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
نيجيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
النرويج	أخرى	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
عُمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
باكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
بالاو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6
بنما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
بابوا غينيا الجديدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
باراغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بيرو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 5
الفلبين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
بولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
البرتغال	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بورتو ريكو	أخرى	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	...	...	...
قطر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
رومانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
روسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,SG,SS	...	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
رواندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ساموا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
سان مارينو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	أخرى	...	BPM 6
سان تومي وبرينسيبي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
المملكة العربية السعودية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
السنغال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٤	BPM 6
صربيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
سيشيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سيراليون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سنغافورة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	BPM 6
الجمهورية السلوفاكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
سلوفينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
جزر سليمان	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الصومال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
جنوب إفريقيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جنوب السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إسبانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٥	BPM 6
سري لانكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سانت كيتس ونيفيس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6

الجدول زاي- توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١
سانت لوسيا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سانت فنسنت وجزر غرينادين	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
السودان	جنيه سوداني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٨٢	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
سورينام	دولار سورينامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
السويد	كرونا سويدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
سويسرا	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي
سوريا	ليرة سورية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١
مقاطعة تايوان الصينية	دولار تايواني جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
طاجيكستان	سوموني طاجيكستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
تنزانيا	شلن تنزاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
تايلند	باهت تايلندي	أخرى	٢٠٢٥	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٣	وزارة التجارة
تيمور- ليشتي	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
توغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
تونغا	بانغا تونغلي	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٧/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
ترينيداد وتوباغو	دولار ترينيداد وتوباغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
تونس	دينار تونسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي
تركيا	ليرة تركية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي
تركمانستان	مانات تركمان جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي
توفالو	دولار أسترالي	أخرى	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	أخرى	٢٠٢٤
أوغندا	شلن أوغندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	البنك المركزي	٢٠٢٥
أوكرانيا	هريفنيا أوكراني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي
الإمارات العربية المتحدة	درهم إماراتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
المملكة المتحدة	جنيه بريطاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي
الولايات المتحدة	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي
أوروغواي	بيزو أوروغواي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
أوزبكستان	سوم أوزبكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
فانواتو	فاتو فانواتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
فنزويلا	بوليفار فنزويلي	البنك المركزي	٢٠١٨	١٩٩٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	البنك المركزي	٢٠٢٥
فييت نام	دونغ فيتنامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
الضفة الغربية وغزة	شكيل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
اليمن	ريال يمني	خبراء الصندوق	٢٠٢٤	٢٠١٥	...	خبراء الصندوق	٢٠٢٥
زامبيا	كواشا زامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥
زيمبابوي	دولار زيمبابوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة				مصدر البيانات		مصدر البيانات		مصدر البيانات		البلد
دليل الإحصاءات	المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات	المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	مصدر البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٥/٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			سانت لوسيا
BPM 6		٢٠٢٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 6		٢٠٢١	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١		٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة			السودان
BPM 6		٢٠٢٥	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة			سورينام
BPM 6		٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			السويد
BPM 6		٢٠٢٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			سويسرا
BPM 5		٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٠٩	وزارة المالية و/أو الخزانة			سوريا
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			مقاطعة تايوان الصينية
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦		٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة			طاجيكستان
BPM 6		٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦		٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة			تنزانيا
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة			تايلند
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			تيمور-ليشتي
BPM 6		٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			توغو
BPM 6		٢٠٢٤/٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة			تونغفا
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٥/٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			ترينيداد وتوباغو
BPM 6		٢٠٢٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			تونس
BPM 6		٢٠٢٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			تركيا
BPM 6		٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			تركمانستان
BPM 6		٢٠٢٣	خبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	...		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			توفالو
BPM 6		٢٠٢٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			أوغندا
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			أوكرانيا
BPM 5		٢٠٢٤	البنك المركزي	مزيح	CG,SG,SS	٢٠١٤		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			الإمارات العربية المتحدة
BPM 6		٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠١٤		٢٠٢٥	مكتب الإحصاء القومي			المملكة المتحدة
BPM 6		٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠١٤		٢٠٢٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية			الولايات المتحدة
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			أوروغواي
BPM 6		٢٠٢٤	MEP و CB	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			أوزبكستان
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			فانواتو
BPM 6		٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	NFPC, أخرى	٢٠٠١		٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة			فنزويلا
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١		٢٠٢٤	وزارة المالية و/أو الخزانة			فييت نام
BPM 6		٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			الضفة الغربية وغزة
BPM 6		٢٠٢٤	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG	٢٠٠١		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			اليمن
BPM 6		٢٠٢٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			زامبيا
BPM 6		٢٠٢٤	MoF و CB	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦		٢٠٢٥	وزارة المالية و/أو الخزانة			زيمبابوي

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CFA = الاتحاد المالي الأفريقي؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

^٤ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي.

^٥ المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيح من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

^٦ مخفّض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يترأى أن تنفيذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المختارة. (راجع أيضاً الجداول من «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^١

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج خطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وتُسْتَبْعَد من فاتورة الفائدة مدفوعات الفوائد على السندات ذات القسائم الصفرية التي صدرت قبل ديسمبر ٢٠٢٥، والتي تُقَيَّد تحت الخط.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنات السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ التي نشرتها حكومة الكومنولث وموازنات السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ التي نشرتها حكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج المحتمل، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

النمسا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي بشأن المالية العامة إلى أحدث خطط السلطات على المدى المتوسط، وهي مُعدّلة لتعكس الفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق وتفترض وضع بعض القيود المعتدلة على النفقات في الأجل المتوسط تماشياً مع الأنماط التاريخية.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى خطة الموازنة لعام ٢٠٢٦، وتقارير لجنة المراقبة البلجيكية، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: توقعات المالية العامة تمثل انعكاساً للسياسات الحالية والمتوقعة.

كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من موازنة ٢٠٢٥، وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات. ويجرى خبراء الصندوق بعض التعديلات على هذه التنبؤات، بما في ذلك ما يتعلق بالاختلافات في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن توقعات خبراء صندوق النقد الدولي كذلك أحدث بيانات صادرة عن «الحسابات الاقتصادية الوطنية» التابع لجهاز الإحصاء الكندي، بما في ذلك نتائج الموازنة ربع السنوية الفيدرالية والخاصة بالمقاطعات والأقاليم الكندية.

شيلي: تستند التوقعات المالية إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء التوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي.

الصين: توقعات خبراء صندوق النقد الدولي للمالية العامة تتضمن ميزانية عام ٢٠٢٥ وكذلك تقديرات التمويل من خارج الميزانية.

كولومبيا: تستند التوقعات المالية إلى سياسات السلطات وتوقعاتها التي تنعكس في إطار المالية العامة متوسط الأجل للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٦ وخطة التمويل لعام ٢٠٢٦، والمعدلة انعكاساً للفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي.

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُسْتَبْعَد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩).

الإطار ألف-١ (تابع)

المحلي الاسمي المتوقع (ومكوناته حسب الحاجة) مع الحكم التقديري الذي يعكس سياسات السلطات بشأن الإنفاق والإيرادات على المدى المتوسط. أيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٦.

إسرائيل: التوقعات للمالية العامة خاصة بالحكومة العامة وتأخذ في حسابها مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٦ الذي وافق عليه الكنيست في أول عرض له يوم ١٧ مارس ٢٠٢٦.

إيطاليا: تسترشد تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق بما ورد في خطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٦، ووثيقة المالية العامة لعام ٢٠٢٥، وخطة المالية العامة المدرجة في الخطة المالية-الهيكلية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩ والحسابات القومية المحدثّة.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتضمن التنبؤات الموازنة السنوية للسلطات، وأي موازنة تكميلية، وأي موازنة جديدة مقترحة، وخطة المالية العامة متوسطة الأجل، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٦ بالتقديرات الواردة ضمن معايير إعداد الموازنة لعام ٢٠٢٦؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٦ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الميزانية الفيدرالية وقانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات خبراء الصندوق المبنية على موازنة ٢٠٢٦؛ وسوف تنعكس عليها سياسات اتفاق الائتلاف بعد مذكرة ربيع ٢٠٢٦. نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى المستجدات الاقتصادية والمالية في منتصف عام ٢٠٢٥، وبيان سياسة الموازنة لعام ٢٠٢٦.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات عام ٢٠٢٦ المعلومات المتاحة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٦.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكونغرس بورتو ريكو التي تم إعدادها في أكتوبر ٢٠٢٤ والتي اعتمدها مجلس الرقابة والإدارة المالية.

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٦ وما بعده إلى موازنة ٢٠٢٦، والتدابير الأخرى الموضحة في قانون برمجة الموازنة متعددة السنوات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ وخطة المالية العامة التي وضعتها السلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية. واتساقا مع نسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي كحد أدنى للتعديل الهيكلي في ظل «إجراءات مواجهة العجز المفرط» للاتحاد الأوروبي.

ألمانيا: تستند التوقعات المالية إلى الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي ويفترض حدوث زيادة تدريجية في الإنفاق على البنية التحتية والدفاع في الأجل المتوسط، تماشيا مع نوايا السلطات حسب ما أعلنته. وتفترض التوقعات كذلك استخدام معظم الحيز المالي الإضافي الذي ولدته إصلاحات القاعدة المالية في ألمانيا («كبح الديون») في مارس ٢٠٢٥. اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة على اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشتمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطة سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة ٢٠٢٦.

الهند: وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. ولا تغطي بيانات الحكومة العامة سوى الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وتدرج بيانات حكومات الولايات بفارق زمني يصل إلى سنتين؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءا من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. وقد عدّل خبراء الصندوق نفقات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، والمدرجة في الأرقام الرسمية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إندونيسيا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أحدث ميزانية، والاستيفاء باستخدام إجمالي الناتج

الإطار ألف-١ (تابع)

«إيسكوم» لتخفيف أعباء الديون باعتباره بند تحويل رأسمالي أعلى الخط. إسبانيا: أرقام الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٨ تعكس المنح والقروض المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لسنة ٢٠٢٥ إلى قانون الموازنة الذي وضعته السلطات وخضعت للتحديث في ظل أحدث التنبؤات المرحلية للسلطات. ويُحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٤ ليأخذ في حسبانته فجوة الناتج.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة على النحو اللازم لضمان اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات القواعد المالية المطبقة في سويسرا. تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات مارس ٢٠٢٦ التي نشرها مكتب مسؤولية الموازنة (OBR)، والبيان الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) بتاريخ يناير ٢٠٢٦ حول الموارد المالية للقطاع العام. وتسترشد توقعات خبراء الصندوق بتنبؤات مكتب مسؤولية الموازنة، وتتضمن تعديلات لمراعاة الاختلافات في الافتراضات. وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في فبراير ٢٠٢٦، وتم تعديلها في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (One Big Beautiful Bill Act).

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة المعمول به في كل اقتصاد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق

روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مارس ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا، لتسمح باستخدام إيرادات النفط والغاز الاستثنائية التي تجاوزت المستويات القياسية في تمويل العجز الذي سجل ارتفاعاً خلال عام ٢٠٢٢ وكذلك المدخرات المتراكمة في صندوق الرخاء الوطني الروسي للغرض نفسه. واستندت ميزانية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ إلى قاعدة معدلة مع فترة انتقالية لمدة سنتين وتحدد إيرادات النفط والغاز المعيارية الثابتة بالروبل عند ٨ تريليون روبل، مقارنة بسعر معياري ثابت للنفط بلغ ٤٠ دولار للبرميل في ظل القاعدة المالية لعام ٢٠١٩. وخلال فترة التحول سمح بارتفاع معدلات العجز إلى مستويات أعلى مما حددته القاعدة المالية، مع مزيد من التمويل من الإيرادات الاستثنائية التي تم ادخارها في وقت سابق. ومع هذا، في أواخر سبتمبر ٢٠٢٣، اقترحت وزارة المالية العودة إلى النسخة السابقة من القاعدة المالية اعتباراً من ٢٠٢٤ لكنها حددت سعراً معيارياً للنفط هو ٦٠ دولاراً للبرميل. وستسمح قاعدة المالية العامة الجديدة، التي أصبحت سارية في موازنة ٢٠٢٥، بالإنفاق من إيرادات النفط والغاز المرتفعة، ولكنها تستهدف في الوقت نفسه خفض العجز الهيكلي الأولي.

المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة المرجعية لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى تفسيرهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في ميزانية عام ٢٠٢٦ والتصريحات الرسمية مؤخراً. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى الافتراضات المرجعية بشأن أسعار النفط في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لتعديلات إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك) وتلك المعلنة من المملكة العربية السعودية بشكل أحادي.

سنغافورة: تستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٥ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢٥. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٦ إلى الموازنة الصادرة في ١٢ فبراير ٢٠٢٦.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠٢٦. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملة الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم. ويُعامل قانون

الإطار ألف-١ (تتمة)

اليابان: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تقييم خبراء الصندوق للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ الآفاق الأعم في الحسبان، وعمليات تواصل بنك اليابان، وتوقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشياً مع التوجيهات المسبقة لبنك كوريا. المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب التضخم. من هدف البنك المركزي على مدار فترة التوقعات.

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

روسيا: تفترض توقعات السياسة النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة. المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف وهو ٣٪ مع نطاق سماح في حدود +١ نقطة مئوية على المدى المتوسط.

السويد: تتماشى فرضيات السياسة النقدية مع تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

سويسرا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً وتنبؤات التضخم للبنك الوطني السويسري، وتوقعات السوق.

تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل انكماشياً تماشياً مع السياسات المعلنة والمُشاهدة.

المملكة المتحدة: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ بعين الاعتبار الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً، ونتائج النموذج، وتنبؤات بنك إنجلترا وتصريحاته بشأن التضخم، وتوقعات السوق.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشياً مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراخ كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم «الافتراضات» في بداية الملحق الإحصائي.

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف. أستراليا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم من المستوى المستهدف.

كندا: تعكس التوقعات إلغاء تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي تدريجياً، مع عودة التضخم ببطء إلى النقطة الوسطى المستهدفة مسجلاً ٢٪ في أواخر عام ٢٠٢٦.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

الصين: تتسق فرضيات السياسة النقدية مع ارتفاع التضخم تدريجياً وسد فجوة الناتج في الأجل المتوسط. الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: افتراضات السياسة النقدية للبلدان الأعضاء في منطقة اليورو مستمدة من مجموعة من النماذج (شبه الهيكلية، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وقاعدة تايلور) وتوقعات السوق وتصريحات مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.

هنغاريا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق إلى آراء الخبراء في ضوء التطورات الأخيرة.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على تقييم خبراء الصندوق للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ في الحسبان الآفاق الاقتصادية الكلية الأعم، وتنبؤات بنك إسرائيل للتضخم، وتوقعات السوق.

قائمة الجداول^١

الناتج

الجدول ألف-١: ملخص بيانات الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

تدفق الأموال

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

التنبؤ المرجعي للمدى المتوسط

الجدول ألف-١٥: التنبؤ المرجعي للمدى المتوسط.

^١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف - ١: ملخص بيانات الناتج العالمي^١
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٣١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	
٣,١	٣,٢	٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٨	٦,٧	٢,٧-	٣,٠	٣,٦	٣,٣	العالم
١,٥	١,٧	١,٨	١,٩	١,٨	١,٧	٣,١	٦,١	٣,٩-	١,٩	٢,٣	١,٣	الاقتصادات المتقدمة
١,٨	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٨	٢,٩	٢,٥	٦,٢	٢,١-	٢,٦	٣,٠	١,٦	الولايات المتحدة
١,١	١,٢	١,١	١,٤	٠,٩	٠,٤	٣,٦	٦,٤	٦,٠-	١,٦	١,٨	٠,٦	منطقة اليورو
٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٢	٠,٢-	٠,٧	١,٣	٣,٦	٤,٣-	٠,٣-	٠,٨	٠,٥	اليابان
١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢,١	١,٥	٣,٦	٦,٥	٣,٩-	١,٨	٢,٥	٢,٢	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٤,٠	٤,٢	٣,٩	٤,٤	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٧,٠	١,٨-	٣,٨	٤,٦	٥,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
المجموعات الإقليمية												
٤,٥	٤,٨	٤,٩	٥,٥	٥,٤	٥,٦	٤,٧	٧,٨	٠,٥-	٥,٤	٦,٤	٧,٢	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٠	٣,٨	٣,٦	٠,٥	٧,٢	١,٧-	٢,٦	٣,٧	٢,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٤,٣	٧,٥	٦,٩-	٠,٢	١,١	٢,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,٨	٤,٦	١,٩	٣,٦	٢,٨	٢,٦	٦,٤	٤,٧	٢,٢-	٢,١	٢,٥	٣,٨	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤,٧	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٣,٨	٤,٤	٣,٩	٣,١-	٣,٠	٣,٢	٤,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٣,٤	٤,٦	١,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٠	٦,٥	٤,١	٤,٥-	٠,٦	٠,٧	٣,٥	الوقود
٤,٠	٤,١	٤,١	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٠	٧,٤	١,٥-	٤,٢	٥,٢	٥,٢	غير الوقود
٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٢	١,٤	٢,٨	٦,٨	٥,١-	١,٥	٣,١	٣,٥	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٤,٨	٤,٥	٤,٣	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٥,١	٦,٩	٣,٨-	٣,٣	٤,٥	٤,٤	اقتصادات المركز المدين الصافي
اقتصادات المركز المدين الصافي												
حسب تجربة خدمة الدين												
٤,٧	٤,٥	٤,٠	٤,٥	٣,٠	٣,٢	٠,٩	٤,٠	٠,٧-	٣,٢	٣,٧	٣,٥	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠-٢٠٢٤
المجموعات الأخرى												
١,٤	١,٤	١,٣	١,٦	١,٢	٠,٦	٣,٧	٦,٤	٥,٥-	٢,٠	٢,٣	٠,٩	الاتحاد الأوروبي
٣,٦	٤,٨	١,١	٣,٢	٢,٣	٢,٥	٦,٧	٤,٥	٢,٥-	١,٥	١,٨	٣,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٨	٤,١	٣,٨	٤,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٢	٧,٣	١,٩-	٣,٧	٤,٦	٥,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٥,٢	٤,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٩	٣,٩	١,٤-	٤,٧	٤,٦	٥,٤	متوسطة الدخل
البلدان النامية منخفضة الدخل												
للتذكرة												
معدل النمو الوسيط												
١,٨	١,٨	١,٩	١,٧	١,٤	١,٦	٣,٠	٦,٥	٣,٩-	٢,١	٢,٨	١,٣	الاقتصادات المتقدمة
٣,٣	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٤,٦	٥,٠	٣,٥-	٣,٣	٣,٥	٣,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٠	٣,٠	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٥	٤,٧	٥,٦	٥,٧-	٢,٧	٣,١	٣,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٤,٦	٤,٥	٤,٢	٤,٩	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٥,٠	٠,٤-	٤,٦	٤,٦	٥,٠	البلدان النامية منخفضة الدخل
نصيب الفرد من الناتج ^٣												
١,٣	١,٥	١,٦	١,٦	١,٢	٠,٩	٢,٥	٦,٠	٤,٤-	١,٥	١,٩	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٥,٩	٣,٢-	٢,٥	٣,٣	٣,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٢	٣,٤	٣,١	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٦,٦	٢,٩-	٢,٧	٣,٧	٣,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٣,٠	٢,٧	٤,٣	٢,٥	١,٨	١,٨	٢,٧	١,٤	٣,٨-	٢,٢	٢,٢	٢,٧	البلدان النامية منخفضة الدخل
معدل النمو العالمي على أساس أسعار												
٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,٤	٦,٥	٣,٠-	٢,٦	٣,٢	٢,٤	الصرف السائدة في السوق
قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)												
١٥٨,٣٩٢	١٣١,٨٩١	١٢٦,٢٩٥	١١٨,١٧٦	١١١,٥٩٩	١٠٧,٢٤٦	١٠٢,٦٧٠	٩٨,٤٣٥	٨٦,١٩٢	٨٨,٤٧٨	٨٧,١٦٨	٧٣,٧٦١	بأسعار الصرف السائدة في السوق
٢٨٤,٧٤٥	٢٣٤,٩١٦	٢٢٢,٧٦٠	٢١٠,٣٢٧	١٩٧,٨٢٦	١٨٦,٧٥٧	١٧٤,٤١٥	١٥٧,٠٨٥	١٤٠,٣٢٩	١٤٠,٥٧٤	١٣٢,٦٨٥	١٠١,٤١٧	على أساس تعادل القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

^٣ نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي^١ (التغير السنوي %)

	من ربع عام رابع إلى آخر ^٢			توقعات			متوسط									
	توقعات			توقعات			٢٠١٧-٢٠١٨									
	٢٠٢٧.الرابع	٢٠٢٦.الرابع	٢٠٢٥.الرابع	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي																
الاقتصادات المتقدمة																
الولايات المتحدة	١,٩	١,٥	١,٩	١,٥	١,٧	١,٨	١,٩	١,٨	١,٧	٣,١	٦,١	٣,٩-	١,٩	٢,٣	١,٣	١,٣
منطقة اليورو	٢,١	٢,٢	٢,٠	١,٨	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٨	٢,٩	٢,٥	٦,٢	٢,١-	٢,٦	٣,٠	١,٦	١,٦
ألمانيا	١,٥	١,٢	١,٢	١,١	١,٢	١,١	١,٤	٠,٩	٠,٤	٣,٦	٦,٤	٦,٠-	١,٦	١,٨	٠,٦	٠,٦
فرنسا	١,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٦	١,٢	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	٠,٩-	١,٨	٣,٩	٤,١-	١,٠	١,١	١,١	١,٣
إيطاليا	١,٠	٠,٦	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,١	١,٦	٢,٨	٦,٨	١,٦-	٢,١	١,٦	٠,٨	٠,٨
إسبانيا	١,٨	٠,٣-	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٩	٤,٨	٨,٩	٨,٩-	٠,٤	٠,٨	٠,٦-	٠,٦-
هولندا	٢,٢	١,٦	٢,٦	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٨	٣,٥	٢,٥	٦,٤	٦,٧	١٠,٩-	٢,٠	٢,٤	٠,٣	٠,٣
بلجيكا	١,٥	١,١	١,٧	١,٢	١,٤	١,٢	١,٩	١,١	٠,٦-	٥,٠	٦,٣	٣,٩-	٢,٣	٢,٣	٠,٩	٠,٩
أيرلندا	١,٥	٠,٦	١,٠	١,٣	١,١	٠,٧	١,٠	١,١	١,٧	٤,٠	٦,٣	٢,٤	٢,٤	١,٩	١,٠	١,٠
النمسا	٢,٩	٤,٧	٣,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٥	١٢,٣	٢,٦	٢,٥-	٧,٥	١٦,٣	٧,٢	٥,٠	٧,٧	٣,٨	٣,٨
اليونان	١,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٥,٣	٤,٩	٦,٣-	١,٨	٢,٥	٠,٩	٠,٩
فنلندا	١,٥	١,٦	١,٩	١,٦	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٢	٣,١	٧,٠	٥,٦	٨,٢-	٢,٧	٢,٩	٠,٠	٠,٠
كرواتيا	١,٨	١,٣	٢,٤	١,٦	١,٧	١,٨	٢,١	٢,١	٢,١	٥,٥	٨,٧	٩,٢-	٢,٣	٢,١	٢,٩-	٢,٩-
ليتوانيا	١,٤	١,٦	٠,١	١,٢	١,٥	١,٠	٠,٢	٠,٤	١,٣-	٠,٨	٢,٧	٢,٥-	١,٣	١,٢	٠,١	٠,١
سلوفينيا	٢,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٣,١	٣,٤	١,٧	٤,١	٧,٨	٣,١-	٢,٨	٢,٣	١,٦	١,٦
لوكسمبرغ	٢,٤	٠,٨	٠,٩	١,٨	١,٦	٠,٦	٠,٨	١,٩	٢,١	٠,٥	٥,٧	٢,٦-	٢,٣	٤,١	٢,٤	٢,٤
لاتفيا	٣,٩	٠,٥	٣,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٣,٢	٣,٨	٣,٨	٧,٣	١٢,٦	٨,٣-	٣,١	٢,٩	٠,١-	٠,١-
إستونيا	١,٨	٣,١	٣,١	٢,٤	٢,٢	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٠,٨	٢,٤	٦,٤	٠,٠	٤,٧	٤,٨	١,٥	١,٥
قبرص	٢,٧	١,٥	١,٦	٢,١	٢,١	٢,٠	١,١	١,٧	٢,٤	٢,٧	٨,٤	٤,١-	٣,٥	٤,٤	٠,٧	٠,٧
مالطة	٢,٢	١,١	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٦	٠,٦	٠,٤	٠,١	١,١-	٦,٩	٠,٥-	٢,٧	١,٦	١,٧	١,٧
اليابان	٣,٢	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,١	٠,٠	٠,٩-	١,٩	٦,٩	٣,٥-	٠,٧	٤,٣	٠,١-	٠,١-
المملكة المتحدة	١,٨	٢,١	٠,٨	١,٧	١,٩	١,٤	٠,٦	٠,١-	٢,٧-	١,٢-	٨,٣	٢,٩-	٣,٧	٣,٧	٠,٨	٠,٨
كوريا	٤,٤	٢,٢	٤,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٨	٣,٩	٣,٦	٨,٣	١١,٤	٣,٢-	٥,٩	٦,٣	٠,٧	٠,٧
كندا	٣,٣	٣,٣	٦,٤	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٤,٠	٦,٢	١٠,٦	٢,٦	١٣,٤	٣,٥-	٤,١	٧,٢	٥,٤	٥,٤
أستراليا	٠,٧	١,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٢	٠,٢-	٠,٧	١,٣	٣,٦	٤,٣-	٠,٣-	٠,٨	٠,٥	٠,٥
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١,٩	١,٠	١,٠	١,٤	١,٣	٠,٨	١,٣	١,١	٠,٣	٥,١	٨,٥	١٠,٠-	١,٣	١,٦	١,٢	١,٢
سنغافورة	٢,٠	١,٩	١,٦	١,٩	٢,١	١,٩	١,٠	٢,٠	١,٦	٢,٧	٤,٦	٠,٧-	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٣,٣
سويسرا	١,٥	٢,٣	٠,٧	١,٨	١,٩	١,٥	١,٧	٢,٠	٢,٠	٤,٧	٦,٠	٥,٠-	١,٩	٢,٧	١,٦	١,٦
السويد	١,٩	١,٥	٢,٦	٢,٣	١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٠	٢,١	٤,٢	٥,٤	٢,٠-	٢,٠	٢,٨	٢,٦	٢,٦
الجمهورية التشيكية	٥,٧	٠,٨-	١٢,٤	٢,١	٣,٠	٥,٢	٨,٧	٥,٣	١,١	٢,٧	٦,٧	٣,٤	٣,١	٢,٩	٢,٩	٢,٩
النرويج	٣,٦	٠,٤	٦,٧	٢,٥	٢,٧	٣,٥	٥,٠	٥,٣	١,٥	٤,٠	١٠,١	٢,٦-	١,٢	٣,٢	٤,٧	٤,٧
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١,٤	٢,٠	٠,٥	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	٠,٩	٣,٦	٦,٢	٢,٤-	١,١	٣,٤	١,٥	١,٥
إسرائيل	١,٥	١,٧	٢,٠	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٥	١,٠	٠,٢-	١,٣	٥,٢	١,٣-	٢,٦	١,٨	١,٥	١,٥
الدانمرك	٢,٢	٢,١	٢,٦	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٥	١,٣	٠,٠	٢,٨	٤,٠	٥,٣-	٣,٦	٢,٨	١,٦	١,٦
نيوزيلندا	١,٣	١,٢	٢,٢	١,١	١,٣	١,٥	١,١	١,٤	٠,٤	٤,١	٤,١	١,٤-	١,٥	١,١	١,٤	١,٤
بورتوريكو	١,٦-	٤,٤	٣,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٣,٥	٢,٦	٣,٢	٣,٧-	٦,٥	٢,٥-	١,٧-	٢,٨	٢,٧	٢,٧
منطقة مأكاو الإدارية الخاصة	٣,٠	٤,٣	٤,٢	٣,٤	٤,٤	٣,٥	٢,٩	١,٠	٢,١	٦,٤	٩,٣	١,٨-	٢,٦	٤,١	٣,٧	٣,٧
آيسلندا	٢,٧	٠,٥	٣,٠	١,٥	١,٦	٢,٠	٢,٩	٣,٥	٠,٦	٠,٤	٦,٥	١,٨-	١,٧	١,٩	٠,٨	٠,٨
ليختنشتاين	٢,٥	٢,٥	١,٣	٢,٢	٢,٤	٢,١	٠,٢	٠,٣-	٢,٢	٢,٦	٥,٥	١,٢-	٣,٠	٣,٣	٢,١	٢,١
أندورا	...	...	...	٠,٨	١,٠	٠,١-	٠,٨-	٣,٢	٠,٥	٣,٠	٠,٤	٤,٢-	١,٧	٤,٤-	١,١-	١,١-
سان مارينو	...	...	...	٣,٠	٣,١	٣,٠	٤,٧	٧,٨	٧,٥,٣	١٩,٠-	٢٢,٥	٥٤,٤-	٢,٥-	٦,٤	٤,٩	٤,٩
للتذكرة	١,٩	٣,٠	٢,٦	٢,٤	٢,١	١,٩	١,٣	١,٢-	٠,٠	١,٣	٨,٩	٦,٦-	١,١	٤,٧	١,٢	١,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	...	...	...	١,٥	٠,٤	٠,٤-	٠,٠	٠,٣-	٣,٤	٤,٨-	١٨,٠	٥,٣-	٢,٢-	٣,٥	٠,٤	٠,٤
الطلب المحلي الكلي الحقيقي	...	...	...	١,٥	١,٨	٢,١	٣,٩	٣,٨	٢,٦	٩,٦	٨,٣	١١,٣-	٢,٠	١,٦	١,٤	١,٤
الاقتصادات المتقدمة	...	...	...	١,٣	١,٢	١,٣	١,٥	١,٠	٠,٤	٧,٨	١٤,٥	٦,٨-	٢,٠	١,٥	٢,٩-	٢,٩-
الولايات المتحدة	١,٧	١,٥	١,٤	١,٤	١,٦	١,٦	١,٥	١,٧	١,٨	٢,٨	٦,٠	٤,٢-	١,٧	٢,١	١,٢	١,٢
منطقة اليورو	١,٧	١,٨	١,٨	١,٥	١,٨	١,٨	٢,٢	١,٨	١,١	٣,٥	٦,١	٣,٨-	٢,١	٢,٤	١,٢	١,٢
ألمانيا	١,٧	٣,١	١,٦	١,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٣,١	٢,٤	٢,٨	٧,٢	١,٨-	٢,٦	٣,١	١,٥	١,٥
فرنسا	١,٨	٠,٩	١,٩	١,١	١,٢	١,٣	٢,١	٠,٦	٠,٠	٤,٠	٥,٢	٥,٦-	٢,٣	٢,٠	٠,٤	٠,٤
إيطاليا	١,٤	٠,٩	١,٣	٠,٨	١,٤	١,٥	١,٨	٠,٢	٠,٩-	٣,١	٣,٣	٣,٣-	١,٥	٢,٠	١,٣	١,٣
إسبانيا	٠,٩	٠,٨	٠,٩	١,٠	٠,٧	٠,٤	١,٤	٠,١-	٠,٧	٢,٩	٦,٠	٦,٣-	٢,١	١,٤	٠,٩	٠,٩
اليابان	٣,٠	١,٣-	١,٨	٠,٧	٠,٢	٠,٧	١,٢	٠,٧	٠,٥	٥,٥	٩,٢	٨,٣-	١,٠	٠,٨	٠,٨-	٠,٨-
المملكة المتحدة	٢,٠	١,٩	٢,٩	١,٦	١,٩	٢,٩	٣,٧	٣,٤	١,٦	٤,١	٧,٠	٩,٠-	١,٦	٣,٢	٠,٦-	٠,٦-
كندا	٠,٨	١,٣	١,٣	٠,٧	٠,٨	١,١	١,٥	٠,٢-	٠,٠	١,٨	٢,٥	٣,٥-	٠,١	٠,٨	٠,٥	٠,٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٢,٢	١,٠	١,٦	١,٣	١,٥	١,٣	٢,٠	١,٦	٠,٤	٤,٩	٩,٢	١١,١-	١,٦	١,٧	١,٣	١,٣
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٢,٠	٢,٨	١,٢	١,٥	٢,٥	١,٤	٢,١	٢,٠	٠,٣	٥,٦	٧,٠	٦,١-	١,١	٢,٧	١,٨	١,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٢,١	٠,٥	٢,٥	٢,٠	١,٩	١,٨	٢,١	٢,٢	٠,٩	٣,٧	٦,١	٢,٤-	١,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٥
للتذكرة	١,٦	٢,١	١,٥	١,٤	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٨	١,٣	٣,٢	٦,٤	٣,٨-	١,٨	٢,٣	١,١	١,١

^١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.^٢ من الربع الرابع في العام السابق.^٣ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٧-٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	
١,٧	١,٧	٢,٠	١,٨	١,٦	٤,٣	٦,١	٥,٤-	١,٦	٢,١	١,٧	١,٣	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
٢,٢	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٣,٠	٨,٨	٢,٥-	٢,١	٢,٧	٢,٦	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,١	١,١	١,٥	١,٤	٠,٥	٥,٣	٤,٧	٧,٨-	١,٤	١,٥	١,٠	٠,٥	الولايات المتحدة
١,٠	١,١	١,٦	٠,٥	٠,٧-	٦,٥	٢,٠	٦,٨-	١,٧	١,٤	٠,٨	١,٠	منطقة اليورو
٠,٩	٠,٧	٠,٥	١,٠	٠,٨	٣,٣	٥,٣	٦,٥-	١,٧	١,٠	٠,٨	١,٠	ألمانيا
٠,٣	٠,٣	١,١	١,٢	٠,٥	٥,٣	٥,٨	١٠,٦-	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٣-	فرنسا
٢,٢	٢,٧	٣,٤	٣,١	١,٨	٤,٩	٧,١	١٢,١-	١,١	١,٧	١,٥	٠,٢-	إيطاليا
٠,٧	١,٠	١,٥	٠,٦-	٠,١	٢,٣	١,٩	٥,٠-	٠,٨-	٠,٢	٠,١	٠,٥	إسبانيا
١,٢	٠,٩	١,١	٠,٢-	٠,٤-	٧,٦	٧,٣	١٢,٩-	١,١	٢,١	٠,٦	١,٤	اليابان
٢,٩	١,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٦,٧	٥,٨	٦,٣-	١,٦	٢,٦	٢,١	٢,٤	المملكة المتحدة
٢,٠	٢,١	١,٩	١,٩	٢,٤	٤,٦	٤,٦	٥,٢-	٢,١	٣,٠	١,٩	٢,٤	كندا
١,٦	١,٦	٢,٠	١,٧	١,٤	٤,٠	٦,٥	٥,١-	١,٤	١,٩	١,٧	١,٣	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
												الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,١	١,٣	١,٣	٢,٨	٢,٠	٠,٦	٣,٤	٢,٣	٣,٠	١,٦	١,٩	١,١	الاستهلاك العام
١,٢	١,٥	٠,٦	٣,٣	٣,٠	١,٣-	٠,٥	٣,٠	٣,٩	١,٤	١,٧	٠,٣	الاقتصادات المتقدمة
١,١	١,٤	١,٦	٢,٣	١,٥	١,٣	٤,٣	١,٣	١,٩	١,١	١,٨	١,١	الولايات المتحدة
١,٩	٢,٦	١,٣	٢,٦	٠,٢-	٠,٦	٣,١	٤,٩	٢,٩	١,٠	٢,١	٢,٢	منطقة اليورو
٠,٥	٠,٨	١,٧	١,٤	١,٥	٢,٧	٦,٦	٤,٤-	١,١	٠,٨	١,٢	١,٥	ألمانيا
٠,٥-	٠,٤-	٠,٦	١,٥	١,٠	٠,٨	٢,٣	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	٠,٥	٠,٤-	فرنسا
١,٤	٢,٣	١,٨	٢,٩	٤,٥	٠,٨	٣,٦	٣,٥	٢,٢	٢,١	٢,٥	٠,٧	إيطاليا
١,٣	١,٠	١,٠	١,٦	٠,٢-	١,٦	٣,٧	٢,٥	٢,٠	١,٠	١,٥	١,٤	إسبانيا
١,٣	١,٧	١,٧	٢,٩	٢,١	٠,١	١٣,٠	٦,٠-	٢,٩	٠,٦	١,٩	١,٠	اليابان
١,٤	٢,٤	٢,٤	٣,٨	٢,٤	٢,٩	٥,٦	١,٣	١,١	٣,١	٢,٦	١,٦	المملكة المتحدة
٠,٦	٠,٤	٢,١	٣,٢	١,٥	٢,٩	٤,٦	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٢,٧	٢,٨	كندا
١,٢	١,٤	١,٠	٢,٧	١,٩	٠,٠	٣,٠	١,٧	٢,٩	١,٢	١,٧	٠,٨	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
												الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٣	٢,٨	٢,٧	١,٠	٢,٥	٢,٣	٦,٢	٣,٠-	٣,٣	٣,٤	٢,٣	١,٠	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٢,٩	٣,٨	٢,٧	٣,٥	٣,٨	١,٩	٥,٦	٠,٨-	٢,٩	٥,٠	٣,١	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,٦	٢,١	٣,٠	٢,٥-	٢,٥	٢,١	٣,٧	٥,٦-	٧,١	٣,٣	١,٧	٠,٤-	الولايات المتحدة
٢,٠	١,٧	٠,٢-	٣,٣-	٢,٠-	٠,١-	٠,٨	٣,٠-	٢,٠	٣,٦	٠,١	١,٤	منطقة اليورو
٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٢-	٠,٨	٠,٢-	٩,٦	٦,٢-	٤,٣	٣,٤	١,٢	٠,١	ألمانيا
١,٣	١,٨	٣,٥	٣,١-	١٠,١	٧,٤	٢١,٥	٧,١-	١,٦	٣,٣	٣,٨	٢,٦-	فرنسا
١,٧	٤,٠	٦,٣	٣,٦	٥,٩	٤,٢	٢,٦	٨,٩-	٤,٩	٦,٥	٣,٠	٢,٩-	إيطاليا
٠,٦	١,١	٠,٩	٠,٦-	١,٩	٠,٥	١,٠	٣,٥-	١,٧	١,٣	٠,٥	٠,١	إسبانيا
٣,٣	٢,١	٣,٤	١,٧	٠,٥	٦,٨	٩,٣	٩,٩-	١,٨	٠,٢-	١,٨	١,٧	اليابان
٢,٥	٤,٥	١,٤	٠,٧	١,٠-	٠,٠	٨,٨	٣,٨-	٠,٨	٢,٤	١,٦	٠,٧	المملكة المتحدة
٢,٦	٢,٤	٢,٢	١,٤	٠,٢	٢,٤	٩,٣	٠,٩-	٠,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٣	كندا
												اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
												الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٣	٢,٨	٢,١	١,٢	٢,٦	٢,٠	٦,٢	٣,٠-	٢,٥	٣,٦	٢,٢	١,٠	

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي %)

الطلب المحلي النهائي	متوسطات		توقعات									
	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٧-٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	١,٩	٢,٢	٢,٣	٣,٥-	٥,٦	٣,١	١,٨	١,٨	٢,١	١,٩	١,٧
الولايات المتحدة	١,٥	٢,٦	٣,٠	٢,٥	١,٤-	٦,٩	٢,٢	٢,٩	٣,١	٢,٤	٢,٤	٢,٢
منطقة اليورو	٠,٤	١,٣	١,٨	٢,٧	٥,٣-	٤,٣	٣,٧	١,٢	٠,٧	١,٨	١,٤	١,٢
ألمانيا	١,٤	٠,٩	١,٨	٢,٠	٣,٤-	٢,٠	٣,٦	٠,٩-	٠,٢	١,١	١,٦	١,٤
فرنسا	٠,٩	١,٠	١,٥	٢,١	٥,٩-	٦,٦	٢,٣	١,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٧
إيطاليا	٠,٨-	١,١	٠,٩	٠,٢	٧,٨-	٨,٠	٤,٨	٢,٧	٠,٣	١,٥	٠,٥	٠,٤
إسبانيا	٠,٦-	٢,٠	٢,٧	٢,١	٨,٤-	٥,٤	٣,٩	٣,٢	٣,١	٣,٧	٢,٩	١,٩
اليابان	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٣,١-	٢,١	١,٦	٠,٥	٠,٢-	١,٢	١,٦	٠,٨
المملكة المتحدة	١,٤	١,١	١,٤	١,٦	١١,٠-	٨,٨	٥,٩	٠,٣	٠,٨	١,٧	١,٣	١,٦
كندا	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٣	٤,١-	٦,٤	٤,٣	١,٥	٢,٢	٢,١	١,١	٢,٥
اقتصادات متقدمة أخرى ^١	٢,٥	٢,١	٢,٤	٢,٠	٢,٣-	٥,٨	٣,٦	١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩
للتذكيرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	١,٨	٢,٢	١,٩	٣,٤-	٥,٩	٢,٨	١,٨	١,٨	١,٩	١,٨	١,٧
بناء المخزون^٢												
الاقتصادات المتقدمة	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١-	٠,٣-	٠,٥	٠,٤	٠,٧-	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٠
الولايات المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٥-	٠,٧	٠,٣	٠,٥-	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,١
منطقة اليورو	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٣	١,١	٠,٤-	٠,١	٠,٣	٠,١-	٠,٠
ألمانيا	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٥-	٠,١	١,٢	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٠
فرنسا	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٤-	٠,٥	٠,٦-	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٤-	٠,٠
إيطاليا	٠,٠	٠,١	٠,٤	٠,٥-	٠,٧	١,١	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٠
إسبانيا	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣-	٠,٦-	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
اليابان	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٤-	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٠
المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كندا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-	١,٣	١,١	١,٤	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى ^١	٠,٥	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٧-	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٠
للتذكيرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٤	٠,٥	٠,٥-	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٠
الميزان الخارجي^٢												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٥	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
الولايات المتحدة	٠,١	٠,٣-	٠,١	٠,٣-	٠,٢-	١,٣-	٠,٤-	٠,٥	٠,٤-	٠,٢	٠,٢	٠,٢-
منطقة اليورو	٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,٦-	٠,٦-	١,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٢	٠,٠
ألمانيا	٠,١	٠,٥-	٠,٦	٠,٤-	١,١	٠,٨	١,١	٠,٤	٠,٧	١,٥-	٠,٨	٠,٢-
فرنسا	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,٠	١,٣-	٠,٧	٠,١	٠,٩	١,٢	٠,٥-	٠,٥	٠,١
إيطاليا	٠,٢	٠,١-	٠,٧	٠,٩	٠,٠	٠,٥-	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,١	٠,٣
إسبانيا	١,١	٠,٠	٠,٧	٠,٣	٢,٢-	٠,٣	٢,٥	١,١	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٠
اليابان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٨	١,١	٠,٤	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١
المملكة المتحدة	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٤-	١,٣	٠,٨	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٩	٠,٦	٠,٢
كندا	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٨	٠,٣	١,٧	٠,٩	١,٧	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٦
اقتصادات متقدمة أخرى ^١	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٧	١,٠	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٦
للتذكيرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٠	٠,٢-	٠,٢	٠,١-	٠,٤	٠,٥-	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,١	٠,٢-

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٣١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	
٤,٥	٤,٨	٤,٩	٥,٥	٥,٤	٥,٦	٤,٧	٧,٨	٠,٥-	٥,٤	٦,٤	٧,٢	آسيا الصاعدة والنامية
٦,١	٤,٣	٤,٧	٣,٥	٤,٢	٥,٨	٧,١	٦,٩	٣,٤	٧,٩	٧,٣	٦,٢	بنغلاديش
٥,٦	٦,٣	٧,٥	٧,١	٦,١	٤,٩	٤,٨	٣,٣-	٢,٥-	٤,٦	٢,٨	٧,٠	بوتان
٢,٩	٢,٦	٢,٦	٠,٦	٤,١	١,١	١,٦-	١,٦-	١,١	٣,٩	٠,١	٠,٥-	بروني دار السلام
٥,٥	٤,٧	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٥	٢,٩	٣,٠-	٧,٩	٨,٧	٧,٣	كمبوديا
٣,٣	٤,٠	٤,٤	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٣,١	٨,٦	٢,٣	٦,١	٦,٨	٨,٣	الصين
٣,٤	٢,٧	٢,٤	٣,٢	٣,٥	٩,٤	١٧,٧	٤,٤-	١٧,٢-	٧,٦	٣,٨	٢,٩	فيجي
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٦	٧,١	٧,٢	٧,٦	٩,٧	٥,٨-	٣,٩	٦,٥	٦,٧	الهند ^١
٥,٢	٥,١	٥,٠	٥,١	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٣,٧	٢,١-	٥,٠	٥,٢	٥,٦	إندونيسيا
٢,١	٢,٤	٣,١	٤,٣	٤,٦	٣,٣	٥,٠	٨,٦	١,٥-	٣,٣	٣,٥	٣,٨	كيريباتي
٣,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٨	٤,٣	٣,٧	٢,٣	٢,١	٠,٤-	٤,٧	٦,٢	٧,٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٣	٤,٣	٤,٧	٥,٢	٥,١	٣,٥	٩,٠	٣,٣	٥,٥-	٤,٤	٤,٨	٤,٧	ماليزيا
٤,٠	٤,٦	٣,٠	٥,٠	٣,١	٥,١	١٣,٨	٣٧,٥	٣٢,٩-	٦,٩	٨,٦	٥,٠	ملديف
١,٦	٢,٠	٣,٧	٢,٥	٣,٠	٥,٣-	٠,٧-	٢,١	٢,٨-	١٠,٥	٥,٥	١,٠	جزر مارشال
٠,٧	١,١	٠,٧	١,١	٢,٣	١,١	٣,١-	٣,١	٢,٠-	٣,٤	٠,٥	٠,٤	ميكرونيزيا
٥,٠	٥,٣	٥,٣	٦,٨	٥,١	٧,٤	٥,٠	١,٦	٤,٦-	٥,٦	٧,٧	٧,٠	منغوليا
١,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٠-	١,٠-	١,٠	٤,٠	١٢,٠-	٩,٠-	٦,٦	٦,٣	٦,٤	ميانمار
٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٢	١,٤	٠,٣-	٠,١	٧,٢	٢,٠	٨,٥	١,٢-	٧,٠	ناورو
٥,٠	٤,٦	٣,٠	٤,٦	٣,٧	٢,٠	٥,٦	٤,٨	٢,٤-	٦,٧	٧,٦	٤,٦	نيبال
٢,٠	٢,٨	٣,٣	٦,٣	١٢,٠	١,٢	٠,٥-	١١,٩-	٦,٠-	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	بالاو
٣,١	٣,٨	٣,٨	٥,٦	٣,٩	٣,٨	٥,٧	٠,٥-	٣,٢-	٤,٥	٠,٣-	٥,٥	بابوا غينيا الجديدة
٦,٠	٥,٨	٤,١	٤,٤	٥,٧	٥,٥	٧,٦	٥,٧	٩,٥-	٦,١	٦,٣	٥,٧	الفلبين
٢,٠	٢,٨	٣,٢	٤,٢	٤,٨	١٥,٢	٢,٣	٥,١-	٣,١-	٤,٥	٠,٦-	١,٩	ساموا
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٦-	٠,٢-	٣,٤-	١,٧	٢,٧	٤,٥	جزر سليمان
...	...	...	...	٥,٠	٢,٣-	٧,٣-	٤,٢	٤,٦-	٠,٢-	٢,٣	٦,١	سري لانكا ^١
٢,٥	٢,١	١,٥	٢,٤	٢,٩	٢,٢	٢,٧	١,٦	٦,١-	٢,١	٤,٢	٣,١	تاييلند
٣,٢	٣,٨	٤,١	٤,٥	٤,٣	٢,٤	٤,٠	٣,٠	٨,٥-	٢,٧	٠,٥-	٥,١	تيمور-ليشتي ^١
١,٣	١,٣	٢,٣	٢,٨	١,٧	٢,٨	٢,١-	٠,٩-	١,٨	٠,٣-	٠,٥	٢,١	تونغا
١,٦	٢,٤	٢,٥	٢,٢	٣,١	٤,٠	١١,٨-	٠,١	٣,٣-	١٣,٤	١,٧	٢,٥	توفالو
٢,٥	٣,٢	٣,٥	٣,١	٣,٨	٥,٨	٥,٦	١,٢-	٥,٧-	٣,٣	٢,٥	٣,٢	فانواتو
٥,٤	٦,٧	٧,١	٨,٠	٧,٠	٥,١	٨,٥	٢,٦	٢,٩	٧,٤	٧,٥	٦,٢	فييتنام
٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٠	٣,٨	٣,٦	٠,٥	٧,٢	١,٧-	٢,٦	٣,٧	٢,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٢	٣,٢	٣,٤	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٨	٩,٠	٣,٣-	٢,١	٣,٧	٣,١	ألبانيا
٠,٩	١,٠	١,٢	١,٣	٤,٣	٤,١	٤,٥-	٢,٣	٠,٧-	١,٤	٣,١	٢,٤	بيلاروس
٣,٠	٢,٧	٢,٢	٢,٠	٣,٢	٢,٠	٤,٢	٧,٤	٣,٠-	٢,٩	٣,٨	١,٧	البوسنة والهرسك
٢,٥	٢,٠	١,٧	٠,٤	٠,٦	٠,٨-	٤,٢	٧,٢	٤,٣-	٥,١	٥,٦	١,٢	هنغاريا
٤,٠	٣,٨	٣,٣	٣,٦	٤,٦	٤,١	٤,٣	١٠,٧	٥,٣-	٤,٨	٣,٤	٤,٥	كوسوفو
٣,٥	٣,٢	١,٩	٢,٤	٠,٣	١,٢	٤,٦-	١٣,٩	٨,٣-	٣,٦	٤,١	٣,٥	مولدوفا
٣,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٦,٥	٧,٧	١٣,٠	١٥,٠-	٤,٤	٤,٧	١,٩	الجبل الأسود
٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٤,٧-	٣,٩	٢,٩	٢,٥	مقدونيا الشمالية
٢,٥	٢,٤	٢,٣	٣,٦	٣,٠	٠,٢	٥,٣	٦,٩	٢,٠-	٤,٦	٦,٢	٣,٤	بولندا
٣,١	٢,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٢,٣	٤,٢	٥,٦	٣,٦-	٤,٠	٥,٤	٢,٤	رومانيا
١,٠	١,١	١,١	١,٠	٤,٩	٤,١	١,٤-	٥,٩	٢,٧-	٢,٢	٢,٨	١,٢	روسيا
٣,٥	٣,٥	٢,٨	٢,٠	٣,٩	٣,٧	٢,٧	٧,٩	١,٠-	٤,٨	٤,٦	٠,٨	صربيا
٤,٠	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٥,٠	٥,٤	١١,٨	١,٨	١,٣	٣,٥	٤,٩	تركيا
٣,٦	٣,٥	٢,٠	١,٨	٣,٢	٥,٥	٢٨,٨-	٣,٤	٣,٨-	٣,٢	٣,٥	٢,١-	أوكرانيا ^١
٢,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٤,٣	٧,٥	٦,٩-	٠,٢	١,١	٢,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٥	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٢,٥	٣,٩	٨,٥	٨,٢	١٨,٩-	٣,٢	٦,٧	١,٠-	أنتيغوا وبربودا
٣,٠	٤,٠	٣,٥	٤,٤	١,٣-	١,٩-	٦,٠	١٠,٤	٩,٩-	٢,٠-	٢,٦-	١,٦	الأرجنتين
١,٣	٢,٠	٢,٣	٥,٦	٧,٦	٨,٩	١٠,٦	١٤,٧	٢٣,٩-	١,٢	٣,٢	٠,٥	أروبا
١,٥	١,٩	٢,١	٢,٨	٣,٤	٣,٠	١٠,٩	١٧,٦	٢٠,١-	٠,٨-	٢,٤	٠,٢	جزر البهاما
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٤	١,٨	١٥,٩	٨,٠	١٧,٤-	٠,٢	٠,٣-	٠,٧-	بربادوس
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٠,٥	٩,٣	١٨,٠	١٣,٥-	٤,٣	٠,٨	١,٢	بليز
...	...	٣,٣-	١,٢-	١,١-	٢,٥	٣,٧	١٠,٠	١٢,٧-	١,٥	٢,٩	٥,١	بوليفيا ^١
٢,٥	٢,٠	١,٩	٢,٣	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٤,٨	٣,٣-	١,٢	١,٨	١,٦	البرازيل
٢,٣	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٦	٠,٥	٢,٢	١١,٣	٦,١-	٠,٦	٤,٠	٣,١	شيلي
٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٦	١,٥	٠,٨	٧,٣	١٠,٨	٧,٢-	٢,٢	٢,٦	٣,٦	كولومبيا

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

	توقعات			متوسط								
	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)												
كوستاريكا	٢,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٤,٣	٧,٥	٦,٩-	٠,٢	١,١	٢,٠
دومينيكا	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٤,٦	٤,١	٤,٨	٥,٥	٨,٢	٤,١-	٢,٧	٢,٩	٣,٦
الجمهورية الدومينيكية	٢,٠	٢,٨	٣,١	٤,٥	٣,٥	٤,٧	٥,٦	٦,٩	١٦,٦-	٥,٥	٣,٥	٠,٢
إكوادور	٥,٠	٤,٤	٣,٧	٢,١	٥,٠	٢,٢	٥,٢	١٤,٠	٧,٩-	٤,٩	٧,١	٤,٨
السلفادور	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٧	١,٩-	١,٨	٥,٩	٩,٤	٩,٢-	٠,٢	١,٠	٤,٢
غرينادا	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٢,٦	٣,٥	٣,٠	١١,٩	٧,٩-	٢,٤	٢,٤	٢,٠
غواتيمالا	٢,٧	٣,١	٣,١	٤,٤	٢,٤	٤,٥	٧,٣	٤,٧	١٣,٨-	٠,٧	٤,٤	١,٧
غيانا	٣,٩	٤,٠	٣,٩	٤,١	٣,٧	٣,٥	٤,٢	٨,٠	١,٨-	٤,٠	٣,٤	٣,٢
هايتي	١,١	١٩,٧	١٦,٢	١٩,٣	٤٣,٨	٣٣,٨	٦٣,٣	٢٠,١	٤٣,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٤
هندوراس	١,٥	٠,٥	١,٧-	٢,٧-	٤,٢-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٧	٢,١
جامايكا	٣,٨	٣,٧	٣,٣	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٤,١	١٢,٦	٩,٠-	٢,٦	٣,٨	٣,٢
المكسيك	١,٥	٣,١	١,٢-	٠,١-	٠,٥-	٢,٧	٦,٤	٥,٧	٨,٣-	١,٨	٢,٥	٠,٢
نيكاراغوا	٢,٠	٢,٢	١,٦	٠,٦	١,٤	٣,١	٣,٧	٦,٠	٨,٤-	٠,٤-	٢,٠	١,٦
بنما	٣,٥	٣,٨	٣,٨	٤,٩	٣,٦	٤,٤	٣,٦	١٠,٥	٢,٢-	٣,٩-	٣,٤-	٤,١
باراغواي	٤,٥	٤,٥	٣,٨	٤,٤	٢,٧	٧,٢	١١,٠	١٦,٥	١٧,٨-	٣,١	٣,٩	٦,٦
بيرو	٣,٥	٣,٥	٤,٢	٦,٠	٤,٧	٥,٣	٠,٠	٤,٠	٠,٨-	٠,٤-	٣,٢	٤,٦
سانت كيتس ونيفس	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٤	٣,٥	٠,٤-	٢,٨	١٣,٤	١٠,٩-	٢,٢	٤,٠	٤,٩
سانت لوسيا	٢,٥	٢,٥	٢,٠	١,٥	١,٧	٤,٦	١٠,٥	٠,٦	١٥,٢-	٢,٤	٠,٣	٢,١
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١,٥	١,٧	٢,٠	١,٧	٤,٧	٣,٣	٢٠,٦	١١,٣	٢٣,٨-	٠,٧-	٢,٩	١,٤
سورينام	٢,٧	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٢,١	٤,٨-	٠,٧	٣,٢	٠,٧
ترينيداد وتوباغو	٢,٩	٤,٤	٣,٩	١,٥	١,٧	٢,٤	٢,٤	٢,٤-	١٦,٠-	١,٢	٤,٩	١,٧
أوروغواي ^١	١,٨	٣,٠	٠,٨	٠,٨	٢,٥	١,٥	٠,٩	٠,٧-	٨,٨-	٠,٥	٠,٩-	٠,٠
فنزويلا ^١	٢,٢	٢,٦	١,٨	١,٨	٣,٣	٠,٨	٤,٦	٥,٨	٧,٤-	٠,٩	٠,٢	٣,٩
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	...	٦,٠	٤,٠	١,٥	٥,٣	٤,٠	٨,٠	١,٠	٣٠,٠-	٢٧,٧-	١٩,٧-	٣,٤-
أفغانستان ^١	٣,٨	٤,٦	١,٩	٣,٦	٢,٨	٢,٦	٦,٤	٤,٧	٢,٢-	٢,١	٢,٥	٣,٨
الجزائر	...	...	...	٣,٠	١,٩	٢,٣	٦,٢-	١٤,٥-	٢,٤-	٣,٩	١,٢	٦,٦
أرمينيا	٢,٦	٢,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٤,١	٣,٦	٣,٨	٥,٠-	٠,٩	١,٤	٢,٩
أذربيجان	٥,٠	٥,٥	٥,٣	٧,٢	٥,٩	٨,٣	١٢,٦	٥,٨	٧,١-	٧,٦	٥,٢	٢,٣
البحرين	٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٤	٤,٢	١,٤	٤,٧	٥,٦	٤,٢-	٢,٥	١,٥	٣,٣
جيبوتي	٣,٣	٤,٥	٠,٥-	٣,١	٢,٩	٣,٩	٦,٢	٤,٤	٥,٩-	٢,١	٢,١	٤,٠
مصر	٥,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٨	٥,٢	٤,٤	١,٢	٥,٥	٤,٨	٥,٦
جورجيا	٤,٨	٤,٨	٤,٢	٤,٤	٢,٤	٣,٨	٦,٧	٣,٣	٣,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٠
إيران	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٧,٥	٩,٧	٧,٨	١١,٠	١٠,٦	٦,٣-	٥,٤	٦,١	٤,١
العراق	٢,١	٣,٢	٦,١-	١,٥-	٣,٧	٥,٣	٤,٤	٤,١	٤,٤	٢,٤-	٣,٧-	٢,٠
الأردن	٣,٥	١١,٣	٦,٨-	٠,٤-	٠,١	٠,٩	٧,٧	١,٤	١٢,٤-	٥,٦	٢,٦	٦,٤
كازاخستان	٣,٠	٣,١	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٣,١	٢,٧	٣,٨	١,٢-	١,٩	١,٩	٣,٤
الكويت	٣,٦	٤,٤	٤,٦	٦,٥	٥,٠	٥,١	٣,٢	٤,١	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٤,٠
جمهورية قيرغيزستان	٢,٤	٢,٨	٠,٦-	٣,٥	١,٥-	١,٦-	٦,٨	١,٧	٤,٨-	٢,٣	٢,٧	٠,٩
لبنان ^١	٥,٢	٦,١	٦,١	١١,١	١١,٥	٩,٠	٩,٠	٥,٥	٧,١-	٤,٦	٣,٥	٤,٣
ليبيا	...	...	...	٤,٠	٧,٥-	٠,٧-	١,٠	٢,١	٢٦,٨-	٦,٦-	١,٩-	٣,٩
موريتانيا	٣,٨	٤,٥	٦,٧	١٥,٩	٤,٢	١٠,٥	٨,٦-	٢٧,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩	٢,٧-
المغرب	٣,٠	٤,٥	٤,٤	٤,٢	٦,٣	٦,٨	٦,٨	٠,٧	٠,٤-	٣,١	٤,٨	٣,٢
عمان	٤,٠	٤,٥	٤,٩	٤,٩	٣,٨	٣,٧	١,٨	٨,٢	٧,٢-	٢,٩	٣,١	٣,٩
باكستان	٢,٧	٣,٤	٣,٥	٢,٤	١,٦	١,٤	٨,٠	٢,٦	٣,٤-	١,١-	١,٣	٤,٦
قطر	٤,٥	٣,٥	٣,٦	٣,١	٢,٦	٠,٢-	٦,٢	٥,٨	٠,٩-	٣,١	٦,١	٣,٤
المملكة العربية السعودية	٥,٠	٨,٦	٨,٦-	٢,٨	٢,٤	١,٥	٤,٢	١,٦	٣,٦-	٠,٧	١,٢	٨,٠
الصومال	٣,٦	٤,٥	٣,١	٤,٥	٢,٦	٠,٥	١٢,٠	٦,٥	٣,٨-	١,٧	٣,٢	٤,٢
السودان ^١	٤,٢	٣,١	٢,٦	٣,٠	٤,١	٤,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٨-	٢,٨	١,٤	...
سوريا ^١	٤,٥	٨,١	٠,٧	٣,٢	٢٣,٤-	٢٠,٨-	٢,٥-	٠,٥	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,١-
طاجيكستان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونس	٤,٥	٤,٨	٦,٠	٨,٤	٨,٤	٨,٣	٨,٠	٩,٤	٤,٤	٧,٤	٧,٦	٦,٧
تركمانستان ^١	١,٥	١,٦	٢,١	٢,٥	١,٦	٠,٢	٢,٧	٤,٧	٩,٠-	١,٦	٢,٦	٢,٣
الإمارات العربية المتحدة	٢,٣	٢,٠	٢,٦	٣,٦	٣,٤	٤,٣	٣,٣	٩,٩	١,٦-	٥,١	٤,٨	٩,٩
أوزبكستان	٤,٠	٥,٣	٣,١	٥,٨	٤,٠	٤,٣	٧,٥	٤,٦	٨,٧-	١,٣	١,٥	٣,٨
الضفة الغربية وغزة ^١	٥,٧	٥,٩	٦,٥	٧,٧	٦,٧	٦,٣	٦,١	٨,٢	١,٦	٦,٨	٥,٧	٧,٥
اليمن ^١	...	...	...	...	٢٢,٩-	١,٠-	٤,١	٧,٠	١١,٣-	١,٤	١,٢	٥,٦
	٣,٥	١,٥	٠,٥	٠,٥-	١,٥-	٩,٣-	٠,٥-	٦,٠	٠,٣	٤,٧	٨,٥	...

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط										
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨		
٤,٧	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٣,٨	٤,٤	٣,٩	٣,١-	٣,٠	٣,٢	٤,٤	إفريقيا جنوب الصحراء	
٣,١	٢,٦	٢,٣	٣,١	٥,٠	١,٣	٤,٢	٢,١	٤,٠-	٠,٢-	٠,٦-	٣,٨	أنغولا	
٦,٠	٦,٧	٧,٠	٧,٥	٧,٥	٦,٤	٦,٣	٧,٢	٣,٨	٧,١	٦,٦	٤,١	بنين	
٤,٠	٢,٢	٤,٧	٠,٩-	٣,٠-	٣,٢	٥,٥	١١,٩	٨,٧-	٣,٠	٤,٢	٢,٦	بوتسوانا	
٤,٩	٤,٨	٤,٩	٥,٠	٤,٨	٣,٠	١,٦	٦,٩	٢,٠	٥,٩	٦,٦	٥,٦	بوركينا فاسو	
٤,٢	٤,٢	٣,٨	٣,٩	٤,١	٢,٧	١,٨	٣,١	٠,٣	١,٨	١,٦	٢,٧	بوروندي	
٥,١	٥,٠	٤,٨	٥,٥	٧,٢	٤,٨	١٥,٨	٧,٠	٢٠,٨-	٦,٩	٣,٧	٢,٣	كابو فيردي	
٤,٦	٣,٨	٣,٣	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٣	٠,٣	٣,٥	٤,٠	٤,١	الكاميرون	
٣,٥	٣,٠	٢,٦	٤,٨	٣,١	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٩	٤,٠	٣,٢	١,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى	
٥,٣	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٢,٠	٠,٠	٥,٩	٥,٢	٣,١	تشاد	
٣,٦	٤,١	٤,١	٣,٨	٣,٣	٣,٠	٢,٦	٢,٠	٠,٢-	١,٨	٣,٦	٣,٣	جزر القمر	
٥,٤	٥,٤	٥,٩	٥,٧	٦,١	٨,٥	٩,٣	٦,٤	٠,٨	٠,٦	٦,١	٦,٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
٣,٦	٣,٢	٢,٨	٢,٤	٢,١	٢,٠	١,٨	١,١	٦,٣-	١,١	٢,٣-	٣,٠	جمهورية الكونغو	
٦,٥	٦,٣	٦,٢	٦,٥	٦,٠	٦,٦	٦,٤	٧,١	٠,٧	٦,٧	٤,٨	٥,٤	كويت ديفوار	
٢,٥	١,٣-	٢,٧-	٦,٤-	٠,٩	٥,١-	٣,٢	٠,٩	٤,٨-	٥,٥-	٦,٢-	٠,٦-	غينيا الاستوائية	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣,٨	١٣,٠	١,٤	إريتريا ^١	
٢,٧	٣,٥	٤,٠	٣,٦	٣,٠	٣,٥	٠,٤	٤,٢	٣,٠-	٦,٤	٠,١	٢,٨	إسواتيني	
٧,٧	٧,٩	٩,٢	٩,٢	٨,١	٧,٢	٦,٤	٦,٣	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,١	إثيوبيا	
٢,٩	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٣,٤	٢,٤	٣,٠	١,٥	١,٨-	٣,٨	٠,٩	٣,١	غامبون	
٥,٠	٥,٠	٥,١	٦,٠	٥,٦	٥,٩	٥,٥	٥,٣	٠,٦	٦,٢	٧,٢	٢,٧	غامبيا	
٥,٠	٤,٩	٤,٨	٦,٠	٥,٨	٣,١	٣,٨	٥,١	٠,٥	٦,٥	٦,٢	٦,٨	غانا	
٧,٢	٩,٣	٨,٧	٦,٧	٦,١	٦,٢	٤,٠	٥,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٤	٥,٠	غينيا	
٤,٢	٤,٩	٤,٩	٥,٥	٤,٨	٥,٢	٤,٦	٦,٢	١,٥	٤,٥	٣,٨	٣,٩	غينيا-بيساو	
٥,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٩	٤,٧	٥,٧	٤,٩	٧,٦	٠,٣-	٥,١	٥,٧	٤,٣	كينيا	
١,٥	٠,٨	١,١	١,٤	٤,٩	٢,٥	١,٦	٤,٦	٨,٦-	١,٨-	١,٣-	٢,٤	ليسوتو	
٥,٥	٥,٤	٥,١	٥,١	٤,٠	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٤,٤	ليبيريا	
٤,٨	٤,١	٣,٦	٢,٨	٤,٣	٤,٢	٤,١	٤,٧	٧,١-	٤,٤	٣,٢	٢,٤	مدغشقر	
٣,٠	٢,٤	٢,٢	٣,١	١,٧	١,٩	٠,٩	٤,٦	١,٠	٥,٤	٤,٤	٤,٩	ملاوي	
٥,٢	٥,٧	٥,٥	٤,٩	٥,٠	٤,٧	٣,٧	٣,١	١,٢-	٥,٠	٤,٩	٤,٦	مالي	
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,١	٤,٩	٥,٠	٨,٧	٣,٤	١٤,٥-	٢,٩	٤,٠	٣,٩	موريشيوس	
١٣,٠	٢,٧	٠,٥	٠,٥-	٢,١	٥,٥	٤,٤	٢,٤	١,٢-	٢,٣	٣,٥	٦,٤	موزامبيق	
٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٤	٣,٧	٤,٤	٥,٤	٣,٦	٨,١-	٠,٨-	١,١	٣,٤	ناميبيا	
٦,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٩	١٠,٣	٢,٤	١١,٩	١,٤	٣,٥	٦,١	٧,٠	٥,٨	النيجر	
٤,٢	٤,٣	٤,١	٤,٠	٤,١	٣,٣	٤,٣	١,١	٦,٤-	٢,٢	١,٩	٤,٩	نيجيريا ^١	
٦,٨	٧,٦	٧,٢	٧,٠	٧,٢	٨,٦	٩,٨	٨,٤	٢,٨-	٩,٣	٨,١	٧,١	رواندا	
٣,٢	٣,٩	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٤	٠,٢	١,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٤	٣,٩	سان تومي وبرينسيبي	
٤,٦	٢,٣	٢,٢	٧,٩	٦,١	٤,٣	٣,٩	٦,٥	١,٣	٤,٦	٦,٢	٤,٤	السنغال	
٣,٣	٤,٠	١,٥	٥,١	٣,٤	٥,٢	٩,٩	٠,٦	١١,٨-	٥,٥	٤,٩	٥,١	سيشيل	
٤,٥	٤,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٥,٧	٥,٣	٥,٩	١,٣-	٥,٥	٣,٤	٤,٣	سيراليون	
١,٨	١,٣	١,٠	١,١	٠,٥	٠,٨	٢,١	٤,٩	٦,٢-	٠,٣	١,٦	١,٧	جنوب إفريقيا	
٣,٠	٣,٣	٤,١	٤٦,١	٢٦,١-	٣,٠	٥,٢-	٥,٣	٦,٥-	٠,٩	٢,١-	...	جنوب السودان	
٦,٣	٦,١	٥,٩	٥,٩	٥,٥	٥,١	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٦,٩	٧,٠	٦,٤	تنزانيا	
٥,٥	٥,٣	٥,٠	٥,٩	٦,٣	٦,٢	٦,٣	٥,١	٢,٢	٤,٩	٤,٨	٥,٤	توغو	
٥,٩	٨,٢	٧,٥	٦,٧	٦,٠	٥,٠	٦,٢	٥,٥	١,٢-	٧,٦	٥,٦	٦,٠	أوغندا	
٥,٣	٤,٧	٤,٣	٣,٨	٣,٨	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٢,٨-	١,٤	٤,٠	٦,٠	زامبيا	
٤,٢	٤,٢	٥,٠	٧,٥	١,٧	٥,٣	٦,١	٨,٥	٧,٨-	٦,٣-	٥,٠	٤,٩	زمبابوي ^١	

^١ راجع الملاحظات الخاصة بكل من أفغانستان وبوليفيا وإريتريا والهند ولبنان ونيجيريا وسري لانكا والسودان وسوريا وتيمور-ليشتي وتركمانستان وأوكرانيا وأوروغواي وفنزويلا والصفة الغربية وغزة واليمن وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم (%)

توقعات			متوسط								
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨
مخفّضات إجمالي الناتج المحلي											
١,٩	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٤,٣	٥,٨	٣,٣	١,٧	١,٥	١,٧	١,٣
الاقتصادات المتقدمة											
١,٨	٢,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٥	٣,٧	٧,١	٤,٦	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٥
الولايات المتحدة											
٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٣,٠	٦,١	٥,٣	٢,١	١,٨	١,٧	١,٥	١,٢
منطقة اليورو											
٢,١	٢,٧	١,٤	٣,٤	٣,٢	٤,٦	-٠,٦	-٠,٠	١,٢	-٠,٨	-٠,١-	-٠,١-
اليابان											
١,٩	٢,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٤	٢,٧	٦,٣	٤,١	٢,٠	١,٤	١,٧	١,٦
اقتصادات متقدمة أخرى ^١											
أسعار المستهلكين											
٢,١	٢,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٣,١	-٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٢	٢,١	٣,٢	٢,٧	٣,٠	٤,١	٨,٠	٤,٧	١,٣	١,٨	٢,٤	١,٧
الولايات المتحدة											
٢,٠	٢,٢	٢,٦	٢,١	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٢,٦	-٠,٣	١,٢	١,٨	١,٤
منطقة اليورو ^٢											
٢,٠	٢,٣	٢,٢	٣,٢	٢,٧	٣,٣	٢,٥	-٠,٢-	-٠,٠	-٠,٥	١,٠	-٠,٣
اليابان											
١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٤,٩	٦,٦	٢,٦	-٠,٦	١,٤	١,٩	٢,٠
اقتصادات متقدمة أخرى ^١											
٣,٩	٤,٦	٥,٥	٥,٢	٨,٠	٨,٢	٩,٧	٥,٩	٥,٣	٥,٢	٤,٩	٥,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣											
المجموعات الإقليمية											
٢,٨	٢,٥	٢,٦	١,١	١,٩	٢,٣	٣,٩	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٢,٧	٤,٢
آسيا الصاعدة والنامية											
٦,٥	٨,٢	١٠,٥	١٣,٥	١٧,٢	١٧,٤	٢٥,٧	٩,٢	٥,٢	٦,٦	٦,٣	٧,٧
أوروبا الصاعدة والنامية											
٣,٥	٤,٩	٦,٧	٧,٦	١٦,٦	١٤,٨	١٤,٢	٩,٩	٦,٥	٧,٦	٦,٦	٥,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٦,٠	٩,١	١١,٩	١١,٢	١٣,٩	١٥,٥	١٣,٣	١١,٩	١٠,٤	٧,٤	٩,٥	٧,٨
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٦,٥	٨,٨	٨,٨	١٢,٥	٢٠,٧	١٩,٤	١٦,١	١٢,٣	١٢,٤	٩,٦	٨,٧	٩,١
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٧,٠	١٠,١	١٣,٣	١٢,٦	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٦	١١,٧	٩,٦	٦,٨	٨,٣	٧,٨
الوقود											
٣,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٧,٤	٧,٧	٩,٢	٥,٢	٤,٨	٥,٠	٤,٥	٥,٤
غير الوقود											
٤,٤	٥,٨	٦,٢	٩,٠	١٥,٩	١٧,٢	١٧,٦	١٥,٨	١٥,٩	٩,١	٧,٩	٦,٨
منها: منتجات أولية ^٤											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٤,٧	٦,٠	٧,٠	٧,٢	١١,١	١٢,٢	١٣,٢	٧,٨	٦,٥	٥,٩	٦,٠	٦,٨
اقتصادات المركز المدين الصافي											
اقتصادات المركز المدين الدين											
حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت											
٥,٧	٩,١	٩,٩	١٥,١	٢٥,٥	٢٥,١	٢١,٤	١٦,١	١٤,٩	١٢,٥	١٤,١	١١,٢
جدولة ديونها في ٢٠٢٠-٢٠٢٤											
المجموعات الأخرى											
٢,١	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٦,٣	٩,٣	٢,٩	-٠,٧	١,٥	١,٨	١,٥
الاتحاد الأوروبي											
٦,٢	٩,٦	١٣,٥	١٢,٩	١٤,١	١٤,٨	١٣,٥	١٢,٩	١٠,٩	٧,٧	١٠,٥	٧,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل											
٣,٦	٤,٢	٥,١	٤,٦	٧,١	٧,٤	٩,١	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٥	٥,٤
٦,٥	٨,٩	٩,٩	١٣,١	١٩,٩	١٩,٠	١٦,٩	١٤,٩	١٤,٠	١٠,٢	٩,٨	٩,٤
البلدان النامية منخفضة الدخل											
للتذكيرة											
معدل التضخم الوسيط											
٢,٠	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٤	٥,٣	٨,١	٢,٥	-٠,٣	١,٤	١,٧	١,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٣	٣,٧	٥,٩	٧,٩	٤,٠	٢,٦	٢,٦	٣,١	٤,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣											

^١ باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١ (التغير السنوي %)

الاقتصادات المتقدمة	متوسط												نهاية الفترة ^٢		
	٢٠١٧-٢٠١٨												توقعات		
	٢٠١٩												توقعات		
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤
الولايات المتحدة	١,٥	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
منطقة اليورو ^٣	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
ألمانيا	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
فرنسا	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
إيطاليا	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
إسبانيا	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
هولندا	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
بلجيكا	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
آيرلندا	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
النمسا	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
البرتغال	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
اليونان	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
فنلندا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
بلغاريا	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
الجمهورية السلوفاكية	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
كرواتيا	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
ليتوانيا	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
سلوفينيا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
لكسمبرغ	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
لاتفيا	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١
إستونيا	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
قبرص	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
مالطة	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
اليابان	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
المملكة المتحدة	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
كوريا	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
كندا	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
أستراليا	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
مقاطعة تايوان الصينية	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
سنغافورة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
سويسرا	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
السويد	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
الجمهورية التشيكية	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
النرويج	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢
منطقة هونغ كونغ الصينية	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
الإدارية الخاصة	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
إسرائيل	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
الدانمرك	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
نيوزيلندا	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
بورتو ريكو	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
آيسلندا	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
ليختنشتاين	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
أندورا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
سان مارينو	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
للتذكارة	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١

(التغير السنوي %)

	متوسط						من ربع عام رابع إلى آخر								
	توقعات						توقعات								
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٣١	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٢	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٤,٢
بنغلاديش	٧,٣	٥,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٦,١	٩,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٧,٣
بوتان	٦,٩	٣,٦	٢,٨	٣,٠	٨,٢	٥,٩	٤,٥	٤,٣	٢,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠
بروني دار السلام	٠,٢	٠,٩	٠,٣-	١,٩	١,٧	٣,٧	٠,٤	٠,٤-	٠,٣-	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	٠,٩
كمبوديا	٤,٩	٢,٥	١,٩	٢,٩	٢,٩	٥,٣	٢,١	٠,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٤
الصين	٢,٦	٢,١	٢,٩	٢,٥	٠,٩	٢,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٦
فيجي	٣,٨	٤,١	١,٨	١,٧-	١,٥	٦,١	٣,٠	٣,٩	١,٤-	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٤
الهند	٧,٦	٣,٤	٤,٨	٦,٢	٥,٥	٦,٦	٥,٤	٤,٦	٢,١	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٠
إندونيسيا	٥,٥	٣,٣	٢,٨	٢,٠	١,٦	٤,١	٣,٧	٢,٣	١,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٥
كيريباتي	٢,٠	٠,٦	١,٨-	٢,٦	٢,١	٥,٣	٩,٣	٢,٥	٦,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٢,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣,٩	٢,٠	٣,٣	٥,١	٣,٨	٢٣,٠	٣١,٢	٢٣,١	٧,٧	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١	٨,٧
ماليزيا	٢,٦	١,٠	٠,٧	١,١-	٢,٥	٣,٤	٢,٥	١,٨	١,٤	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	٢,٠
ملديف	٥,٥	١,٤	١,٣	١,٦-	٠,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٢,٠
جزر مارشال	٢,٥	٠,٨	٠,١-	٠,٧-	٢,٢	٢,٨	٧,٤	٥,٢	٥,٥	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	١,٩
ميكرونيزيا	٣,٠	١,٠	٢,٢	١,٠	١,٨	٥,٠	٦,٢	٥,٤	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٤,٠
منغوليا	١٠,٠	٦,٨	٧,٣	٣,٧	٧,٤	١٥,١	١٠,٤	٦,٢	٨,٦	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٧,٠
ميانمار	٦,٩	٧,٣	٩,١	٢,٣	٩,٦	٢٧,٢	٢٧,٦	٢٩,٦	٢٢,٠	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	١٦,٠
ناورو	٣,٧	١,١	٤,١	٠,٩	٢,٠	١,١	٤,٨	٩,٣	٦,١	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٤,١
نيبال	٨,٨	٤,١	٤,٦	٦,١	٣,٦	٦,٤	٧,٧	٥,٤	٤,١	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٠
بالاو	٣,٢	٢,٤	٠,٤	٠,٧	١٣,٢	١٣,٤	١٢,٤	٣,٦	٠,٣	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٠,١-
بابوا غينيا الجديدة	٦,٠	٤,٤	٣,٩	٤,٩	٤,٥	٥,٣	٢,٣	٠,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٥
الفلبين	٣,٥	٥,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٥,٨	٦,٠	٣,٢	١,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٠
ساموا	٣,١	٣,٧	٢,٢	١,٥	٣,٠-	٨,٧	١٢,٠	٤,٢	١,٩	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٢,٩
جزر سليمان	٤,٩	٣,٦	٢,٢	٢,٩	٠,٢	٥,٤	٥,١	٤,٢	٣,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٢,٥
سري لانكا ^٢	٦,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٦	٦,٠	٤٥,٣	١٧,٤	١,٢	...	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	...
تايلند	١,٩	١,١	٠,٧	٠,٨-	١,٢	٦,١	١,٢	٠,٤	٠,١-	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٨
تيمور-ليشتي	٤,٥	٢,٣	٠,٩	٠,٥	٣,٨	٧,٠	٨,٤	٢,١	٠,٥	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	١,٩
تونغا	٣,٥	٦,١	٤,١	٠,٢	٠,٦	٦,٥	١٢,٦	٨,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٥,٧
توفالو	٢,٤	٢,٢	٣,٥	١,٦	٦,٧	١٢,٢	٧,٢	١,٢	٢,٠	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٢,٧
فانواتو	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٥,٣	٢,٣	٦,٧	١١,٢	١,١	١,٧	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	٣,٨
فييت نام	٨,٤	٣,٥	٢,٨	٣,٢	١,٨	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٠,٨
أوروبا الصاعدة والنامية	٧,٧	٦,٣	٦,٦	٥,٢	٩,٢	٢٥,٧	١٧,٤	١٧,٢	١٣,٥	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	٧,٤
ألبانيا	٢,٣	٢,٠	١,٤	١,٦	٢,٠	٦,٧	٤,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٣,٠
بيلاروس	٢٠,٤	٤,٩	٥,٦	٥,٥	٩,٥	١٥,٢	٥,٠	٥,٧	٦,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧
البوسنة والهرسك	١,٢	١,٤	٠,٦	١,٠-	٢,٠	١٤,٠	٦,١	١,٧	٤,٠	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	٢,٩
هنغاريا	٢,٩	٢,٨	٣,٤	٣,٣	٥,١	١٤,٦	١٧,١	٣,٧	٤,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,١
كوسوفو	٢,٣	١,١	٢,٧	٠,٢	٣,٢	١١,٦	٤,٩	١,٦	٣,٩	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	٢,٦
مولدوفا	٦,٤	٣,٦	٤,٨	٣,٨	٥,١	٢٨,٧	١٣,٤	٤,٧	٧,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٨
الجبل الأسود	٢,٥	٢,٦	٠,٤	٠,٣-	٢,٤	١٣,٠	٨,٦	٣,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٢,٥
مقدونيا الشمالية	١,٨	١,٥	٠,٨	١,٢	٣,٢	١٤,٢	٩,٤	٣,٥	٤,١	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٤,٠
بولندا	٢,٠	١,٦	٢,٣	٣,٤	٥,١	١٤,٤	١١,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٢,٠
رومانيا	٣,٣	٤,٦	٣,٨	٢,٦	٥,٠	١٣,٨	١٠,٤	٥,٦	٧,٣	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٣,٧
روسيا	٨,٦	٢,٩	٤,٥	٣,٤	٦,٧	١٣,٧	٥,٩	٨,٤	٨,٧	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٤,٠
صربيا	٦,٠	٢,٠	١,٩	١,٥	٤,١	١٢,٤	٤,٧	٣,٩	٣,٩	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٧,٠
تركيا	٨,٣	١٦,٣	١٥,٢	١٢,٣	١٩,٦	٧٢,٣	٥٣,٩	٣٤,٩	٣٤,٩	٣٤,٩	٣٤,٩	٣٤,٩	٣٤,٩	٣٤,٩	١٩,٣
أوكرانيا	١٤,١	١٠,٩	٧,٩	٢,٧	٩,٤	٢٠,٢	١٢,٩	٦,٥	١٢,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي ^٤	٥,١	٦,٦	٧,٦	٦,٥	٩,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	٤,٢
أنغيكوا وبربودا	٢,٠	١,٢	١,٤	١,١	١,٦	٧,٥	٥,١	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٢,٠
الأرجنتين ^٢	١٥,٣	٣٤,٣	٥٣,٥	٤٢,٠	٤٨,٤	٧٢,٤	١٣٣,٥	٢١٩,٩	٢١٩,٩	٢١٩,٩	٢١٩,٩	٢١٩,٩	٢١٩,٩	٢١٩,٩	١٢,٥
أروبا	١,٠	٣,٦	٣,٩	١,٣-	٠,٧	٥,٥	٣,٤	١,٧	٠,١	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	٢,٠
جزر البهاما	١,٧	٢,٣	٢,٥	٠,٠	٢,٩	٥,٦	٣,١	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٩
بربادوس	٤,٠	٣,١	١,٧	٠,٦	١,٥	٤,٤	٣,٢	١,٥	٠,٨	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٢,٠
بليز	١,٢	٠,٣	٠,٢	٠,١	٣,٢	٦,٣	٤,٤	٣,٣	١,١	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	١,٣
بوليفيا ^٢	٥,٦	٢,٣	١,٨	٠,٩	٠,٧	١,٧	٢,٦	٥,١	١٩,٥	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	...
البرازيل	٦,١	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٨,٣	٩,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٠	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٣,٠
شيلي	٣,٥	٢,٣	٢,٣	٣,٠	٤,٥	١١,٦	٧,٦	٣,٩	٤,٢	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٠
كولومبيا	٤,٢	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٥	١٠,٢	١١,٧	٦,٦	٥,١	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٤,٥

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)

(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط									
توقعات															
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٣١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة) ^٤															
٤,٢	٦,٦	٦,٥	٣,٥	٤,٩	٦,٧	٧,٦	١٦,٦	١٤,٨	١٤,٢	٩,٩	٦,٥	٧,٦	٦,٦	٥,١	
٢,٤	١,٠	١,٢-	٣,٠	٣,٠	٠,٤-	٠,١-	٠,٤-	٠,٥	٨,٣	١,٧	٠,٧	٢,١	٢,٢	٤,٨	
١,٨	٣,٩	١,٦	٢,٢	٢,٣	٣,٠	٢,٣	٣,١	٤,٢	٧,٧	١,٦	٠,٧-	١,٥	١,٠	١,٢	
٤,٠	٤,٥	٥,٠	٤,٠	٤,٥	٥,١	٣,٩	٣,٣	٤,٨	٨,٨	٨,٢	٣,٨	١,٨	٣,٦	٤,٤	
١,٦	٣,٠	١,٩	١,٥	١,٦	٢,٩	٠,٧	١,٥	٢,٢	٣,٥	٠,١	٠,٣-	٠,٣	٠,٢-	٣,٩	
٢,٠	٢,٥	٠,٩	١,٨	٢,٠	٢,٥	٠,٣	٠,٩	٤,٠	٧,٢	٣,٥	٠,٤-	٠,١	١,١	١,٨	
١,٦	٢,١	٠,٣	٢,٠	١,٦	١,٣	٠,٦	١,١	٢,٧	٢,٦	١,٢	٠,٧-	٠,٦	٠,٨	١,٧	
٣,٧	٣,٩	١,٧	٤,٠	٤,٠	٢,٦	١,٦	٢,٩	٦,٢	٦,٩	٤,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٤,٦	
٥,٢	٥,٧	٢,٥	٥,٥	٥,١	٤,١	٣,٣	٢,٩	٢,٨	٦,٩	٤,٥	٠,٧	٢,١	١,٣	٢,٦	
١٤,٤	٢٢,٠	٣١,٩	٨,٠	١٩,٧	٢٣,٥	٢٨,٣	٢٥,٨	٤٤,١	٢٧,٦	١٥,٩	٣٢,٩	١٧,٣	١١,٤	٦,٧	
٤,٠	٤,٨	٥,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٤	٤,٦	٤,٦	٦,٧	٩,١	٤,٥	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٥,٤	
٥,٠	٤,٣	٤,٥	٥,٠	٥,٥	٦,١	٣,٩	٥,٥	٦,٥	١٠,٣	٥,٩	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٨,٥	
٣,٠	٣,٩	٣,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٩	٣,٨	٤,٧	٥,٥	٧,٩	٥,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٩	٤,١	
٣,٠	٣,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٢,١	٤,٦	٨,٤	١٠,٥	٤,٩	٣,٧	٥,٤	٤,٩	٦,٨	
٢,٠	٢,٥	٠,٤	٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٠	٠,٧	١,٥	٢,٩	١,٦	١,٦-	٠,٤-	٠,٨	٣,٤	
٣,٥	٣,٥	٣,١	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٤,١	٣,٨	٤,٦	٩,٨	٤,٨	١,٨	٢,٨	٤,٠	٤,٨	
٢,٠	٢,٥	١,٥	٢,٠	١,٨	٢,٥	١,٥	٢,٤	٦,٣	٧,٩	٤,٠	١,٨	٢,١	١,٣	٣,٣	
٢,١	٢,٢	١,٥	٢,٠	٢,١	٢,٢	١,٣	١,١	٣,٦	٢,٧	١,٢	١,٢-	٠,٣-	١,٠-	١,٤	
٢,١	٢,٥	٠,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٠	٠,٧-	٣,٨	٩,٧	٢,٤	١,٨-	٠,٥	١,٩	١,٦	
٢,٠	٢,٠	٠,٥	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٠,٩	٣,٦	٤,٦	٥,٧	١,٦	٠,٦-	٠,٩	٢,٣	١,٨	
٨,١	١٢,٠	١١,٤	٥,٠	١٠,٦	١١,٨	٩,٢	١٦,٢	٥١,٦	٥٢,٤	٥٩,١	٣٤,٩	٤,٤	٦,٩	١٢,٤	
٢,٤	٣,١	٠,٤	٢,٠	٢,٨	١,٨	١,٠	٠,٥	٤,٦	٥,٨	٢,١	٠,٦	١,٠	١,٠	٦,٤	
٤,٥	٤,٥	٣,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٨	٥,٩	٩,١	٧,٧	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٨,٠	
٧٩,٦	٢١٩,٧	٤٧٥,٣	...	٩٤,٤	٣٨٧,٤	٢٥٢,٠	٤٩,٤	٣٣٧,٥	١٨٦,٥	١,٥٨٨,٥	٢,٣٥٥,١	١٩,٩٠٦,٠	٦٥,٣٧٤,١	٧٧,٧	
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى															
٨,١	١١,٢	١١,٥	٦,٠	٩,١	١١,٩	١١,٢	١٣,٩	١٥,٥	١٣,٣	١١,٩	١٠,٤	٧,٤	٩,٥	٧,٨	
...	...	٥,٠	...	...	...	٢,٩	٤,٣-	٧,٧-	١٠,٦	٧,٨	٥,٦	٢,٣	٠,٦	٥,٨	
٢,٩	٢,٩	١,٤	٣,٣	٣,٠	٢,٩	١,٤	٤,٠	٩,٣	٩,٣	٧,٢	٢,٤	٢,٠	٤,٣	٥,١	
٣,٥	٣,٨	٣,٣	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٠,٣	٢,٠	٨,٦	٧,٢	١,٢	١,٤	٢,٥	٤,٢	
٤,٢	٦,٠	٥,٢	٤,٠	٥,١	٦,٠	٥,٦	٢,٢	٨,٨	١٣,٩	٦,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٦,٨	
١,٢	٢,٤	٠,٥	٢,٠	١,٢	٢,٤	٠,١-	٠,٩	٠,١	٣,٦	٠,٦-	٢,٣-	١,٠	٢,١	٢,٣	
١,٣	١,٥	٠,٧	٠,٩	١,٢	١,٥	٠,٣-	٢,١	١,٤	٥,٢	١,٢	١,٨	٣,٣	٠,١	٣,١	
٩,٦	١٤,٨	١٤,٩	٥,٣	١١,١	١٣,٢	٢,٤	٣٣,٣	٢٤,٤	٨,٥	٤,٥	٥,٧	١٣,٩	٢٠,٩	١٢,٠	
٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٤	٣,٩	١,١	٢,٥	١١,٩	٩,٦	٥,٢	٤,٩	٢,٦	٤,١	
٣٥,٠	٤٨,٧	٧٤,٤	٢٥,٠	٣٩,٦	٦٨,٩	٥٠,٩	٣٢,٥	٤٠,٧	٤٥,٨	٤٠,٢	٣٦,٥	٣٤,٨	٢٦,٩	١٧,٣	
٣,٣	٣,٥	١,٢-	٤,٨	٣,٣	٣,٠	٠,٣	٢,٦	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٠,٦	٠,٢-	٠,٤	٢,٠	
٢,٢	٢,٢	١,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٣	١,٨	١,٦	٢,١	٤,٢	١,٣	٠,٣	٠,٨	٤,٥	٣,٥	
٩,١	١١,١	١٢,٣	٥,٠	١٠,١	١٠,٧	١١,٤	٨,٧	١٤,٥	١٥,٠	٨,٠	٦,٨	٥,٣	٦,٠	٨,٦	
٢,٣	٢,٦	٢,٦	١,٦	٢,٥	٢,٨	٢,٤	٢,٩	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٦	...	
٩,٥	١٠,٥	٩,٣	٦,٥	١٠,٠	١٠,٦	٨,٢	٥,٠	١٠,٨	١٣,٩	١١,٩	٦,٣	١,١	١,٥	٨,١	
...	...	١٢,٢	...	...	...	١٤,٦	٤٥,٢	٢٢١,٣	١٧١,٢	١٥٤,٨	٨٤,٩	٢,٩	٦,١	٣,٣	
١٠,٢	٩,٥	٢,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٥	١,٨	٢,١	٢,٤	٤,٥	٢,٩	١,٤	٢,٢-	١٣,٢	١٠,١	
٤,٥	٤,٢	٤,١	٤,٠	٤,١	٤,١	١,٦	٢,٥	٤,٩	٩,٦	٣,٦	٢,٤	٢,٣	٣,١	٤,١	
١,٥	٢,٠	٠,٣-	٢,٠	١,٦	١,٣	٠,٨	٠,٩	٦,١	٦,٦	١,٤	٠,٧	٠,٢	١,٦	١,٣	
١,٩	١,٧	٠,٦	٢,٠	١,٩	١,٧	١,٠	٠,٦	١,٠	٢,٥	١,٧	٠,٤-	٠,٥	٠,٧	٣,١	
٧,٠	١١,٥	٣,٢	٦,٥	٨,٤	٧,٢	٤,٥	٢٣,٤	٢٩,٢	١٢,٢	٨,٩	١٠,٧	٦,٨	٤,٧	٩,٣	
٢,٥	٣,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٣,٩	٠,٦	١,٢	٣,١	٥,٠	٢,٣	٢,٥-	٠,٩-	٠,١	٢,٢	
٢,١	٢,٣	٠,٥	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٠	١,٥	٢,٥	٢,٥	٣,١	٣,٢	٢,٠-	٢,٥	٢,٩	
٤,٣	٥,٧	٤,٠	٣,٢	٤,٥	٥,٩	٣,٧	٥,٥	٦,٢	٦,٨	٤,٦	٤,١	٤,٧	٤,٣	...	
٣٥,٥	٦٤,١	٦٨,٢	١٢,٥	٤٤,٦	٧٥,١	١٠٠,٢	١٨٥,٧	٧٧,٢	١٣٨,٨	٣٥٩,١	١٦٣,٣	٥١,٠	٦٣,٣	٢٢,٩	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
٤,٧	٤,٥	٣,٥	٥,٠	٤,٧	٤,٠	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٦,٦	٩,٠	٨,٦	٧,٨	٣,٨	٨,١	
٧,٦	٧,٠	٤,٩	٩,٦	٧,٢	٦,٥	٥,٣	٧,٠	٩,٣	٨,٣	٥,٧	٥,٦	٦,٧	٧,٣	٤,٤	
٥,٠	٤,٥	٣,٢	٥,٠	٤,٧	٣,٩	٢,٧	٤,٦	١,٦-	١١,٢	١٩,٥	٦,١	٥,١	١٣,٣	٥,٨	
٢,٠	٢,٥	١,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٥	١,٣	١,٧	١,٦	٤,٨	٠,١-	٢,١-	١,٩-	٣,١	٢,٠	
٥,٠	٦,٨	٧,٣	٥,٠	٥,٦	٧,٠	٨,٨	٩,٦	١٠,٠	١١,٤	١٠,٨	١٢,٩	١٤,٥	١٧,٥	١١,٤	
...	...	٤٢,٩-	...	...	...	١٠,٥	٥٣,٧	٥,٩	٣,٧	١,٢	٠,٧-	١,٦	٠,٢-	٢,٧	
...	...	...	١٠,١	١٨,٧	٢٦,٥	٢١,٤	٢٦,٦	١٧,٦	٣٦,٤	٥٩,٨	٣٠,٥	٢٢,٦	٣٣,٦	...	
الضفة الغربية وغزة ^٢															
ليبني ^٣															

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط									
توقعات							٢٠١٧-٢٠٠٨									
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٣١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨		
٨,١	٩,٦	٨,١	٦,٥	٨,٨	٨,٨	١٢,٥	٢٠,٧	١٩,٤	١٦,١	١٢,٣	١٢,٤	٩,٦	٨,٧	٩,١	إفريقيا جنوب الصحراء	
١١,٢	١٣,١	١٥,٧	٩,٨	١٢,٨	١٢,٩	٢٠,٢	٢٨,٢	١٣,٦	٢١,٤	٢٥,٨	٢٢,٣	١٧,١	١٩,٦	١٤,٨	أنغولا	
٢,٠	٢,٠	١,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,١	١,٢	٢,٧	١,٤	١,٧	٢,٠	٠,٩-	٠,٨	٢,١	بنن	
٥,١	٦,٣	٣,٩	٤,٥	٥,٧	٥,١	٢,٨	٢,٨	٥,١	١٢,٢	٦,٧	١,٩	٢,٧	٣,٢	٦,٣	بوتسوانا	
٢,١	٢,٧	٢,٢-	٢,٠	٢,١	١,٥	٠,٥-	٤,٢	٠,٩	١٢,٨	٢,٩	١,٩	٣,٢-	٢,٠	٢,١	بوركينا فاسو	
١٣,٥	١٨,٨	١٥,٢	٩,٨	١٥,٣	١٤,٥	٢٤,٢	٢٠,٢	٢٧,١	١٨,٩	٨,٤	٧,٥	٠,٨-	٢,٨-	١٠,٧	بوروندي	
٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٣	١,١	٢,٧	٧,٩	١,٩	٠,٦	١,١	١,٣	١,٧	كابو فيردي	
٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٤,٥	٧,٤	٦,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,١	٢,٣	الكاميرون	
٢,٧	٠,٩	٠,٥-	٣,٠	٢,٥	١,٥	١,٠	١,٥	٣,٠	٥,٦	٤,٣	٠,٩	٢,٨	١,٦	٥,٣	جمهورية إفريقيا الوسطى	
٢,٠	٥,٩	٥,٧-	٣,٠	٢,٩	٠,٥	٢,٦-	٥,٧	٤,١	٥,٨	٠,٨-	٢,٧-	١,٠-	٤,٠	٢,٢	تشاد	
٢,٢	٥,٩	١,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٢	٥,٠	٨,٥	١٢,٤	٠,٠	٠,٨	٢,٧	١,٧	٢,٤	جزر القمر	
٧,٠	٦,٧	٢,٣	٧,٠	٦,٤	٢,٣	٧,٤	١٧,٧	١٩,٩	٩,٣	٩,٠	١١,٤	٤,٧	٢٩,٣	١٣,٥	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
٢,٠	٥,٠	١,٠-	٣,٠	٢,٠	٢,٨	٢,٦	٢,١	٤,٣	٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٤	١,٢	٢,٠	جمهورية الكونغو	
٢,٠	١,٨	٠,١	٢,٠	٢,٠	١,٨	٠,١	٢,٤	٤,٤	٥,٢	٤,٢	٢,٣	٠,٨	٠,٦	١,٦	كوت ديفوار	
٢,٦	٢,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٤,٩	٠,١-	٤,٨	١,٢	١,٣	٣,٥	غينيا الاستوائية	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	١,٣	١٤,٤-	٩,٤	إريتريا ^٣	
٣,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٨	٢,٥	٢,١	٤,٠	٤,٩	٤,٨	٣,٧	٢,٩	٢,٦	٤,٨	٧,٠	إسواتيني	
٩,١	١٢,٢	٩,٧	٧,٥	١٠,٧	١١,٨	١٣,٢	٢١,٠	٢٠,٢	٢٢,٩	٢٦,٨	٢٠,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٥,٤	إثيوبيا	
٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٠	١,٢	٢,٦	٤,٣	١,١	١,٧	٢,٠	٤,٨	٢,٢	غابون	
٥,٠	٥,٠	٦,٦	٥,٠	٥,٠	٥,٨	٧,٩	١١,٦	١٧,٠	١١,٥	٧,٤	٥,٩	٧,١	٦,٥	٥,٧	غامبيا	
٨,٠	٧,٩	٥,٤	٨,٠	٧,٨	٥,٨	١٤,٢	٢٢,٩	٢٩,٢	٢١,٩	١٠,٠	٩,٩	٧,٢	٩,٨	١٢,٥	غانا	
٥,٧	٥,٤	٢,٩	٤,٠	٥,٦	٤,١	٢,١	٤,٥	٥,٤	١٠,٥	١٢,٦	١٠,٦	٩,٥	٩,٨	١٢,١	غينيا	
٢,١	٢,٥	٢,٨-	٢,١	٢,١	٢,٥	٠,٩	٢,٧	٧,٢	٧,٩	٢,٣	١,٥	٠,٣	٠,٤	٢,٠	غينيا-بيساو	
٥,٥	٦,٤	٤,٥	٥,٠	٥,٩	٥,٩	٤,١	٤,٥	٧,٧	٧,٦	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٨,٦	كينيا	
٢,٨	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٢,٩	٤,٢	٤,٤	٥,٢	٦,٥	٨,٢	٦,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٧	٥,٦	ليسوتو	
٥,٨	٦,٧	٤,٠	٥,٠	٦,٢	٥,٧	٨,٣	٨,٢	١٠,١	٧,٦	٧,٨	١٧,٠	٢٧,٠	٢٢,٥	٩,٤	ليبيريا	
٦,٥	٨,٠	٧,٢	٥,٠	٧,٠	٨,٣	٨,٠	٧,٦	٩,٩	٨,٢	٥,٨	٤,٢	٥,٦	٨,٦	٧,٧	مدغشقر	
٢٢,١	٢٤,٠	٢٦,٠	١٦,٤	٢٢,٠	٢٤,٤	٢٨,٤	٣٢,٢	٢٨,٨	٢٠,٨	٩,٢	٨,٦	٩,٤	٩,٢	١٥,٨	ملاوي	
٢,٠	٢,٢	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,١	٩,٧	٢,٨	٠,٥	٢,٠-	١,٩	٢,٣	مالي	
٢,٦	٢,٩	٤,٥	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٧,٠	١٠,٨	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٢,٢	٢,٨	موريشيوس	
٥,٠	٥,٥	٢,٢	٥,٠	٥,٢	٤,٤	٤,٤	٢,٢	٧,٠	١٠,٤	٦,٦	٠,٩	٥,٧	٢,٢	٨,٧	موزامبيق	
٢,٩	٤,٣	٢,٢	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,٥	٤,٢	٥,٩	٦,١	٢,٦	٢,٢	٢,٧	٤,٣	٦,٢	ناميبيا	
٢,٠	٩,٧	٩,٤-	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٤,٦-	٩,١	٢,٧	٤,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٥-	٢,٨	١,٨	النيجر	
١٤,٥	١٧,٠	١٥,٢	١٠,٠	١٥,٩	١٦,٠	٢٢,٠	٢٢,٢	٢٤,٧	١٨,٨	١٧,٠	١٢,٢	١١,٤	١٢,١	١١,٨	نيجيريا	
٥,٠	٤,١	٨,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٦	٧,٠	٤,٨	١٤,٠	١٢,٩	٠,٨	٧,٧	٢,٤	١,٤	٥,٨	رواندا	
٦,٩	٨,٨	١٠,٣	٥,٠	٧,٩	٩,٦	٠,٩	١٤,٤	٢١,١	١٨,١	٨,١	٩,٨	٧,٧	٧,٩	١١,٧	سان تومي وبرينسيبي	
١,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٥	١,٤	٠,٨	٥,٩	٩,٧	٢,٢	٢,٥	١,٠	٠,٥	١,٣	السنغال	
١,٦	٢,١	٠,٢-	٢,٥	١,٧	٢,٦	٠,٣	٠,٣	١,٠-	٢,٦	٩,٨	١,٢	١,٨	٢,٧	٨,٠	سيشيل	
٩,٠	٩,٠	٤,٢	٩,٠	٩,٠	٧,٥	٧,٦	٢٨,٤	٤٧,٧	٢٧,٢	١١,٩	٢,٤	٤,٨	١٦,٠	٨,٢	سيراليون	
٢,٩	٤,٣	٢,٦	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,٢	٤,٤	٥,٩	٦,٩	٤,٦	٢,٣	٤,١	٤,٦	٦,١	جنوب إفريقيا	
٥,٨	١٤,٤	٢٧,٧	٤,٥	١٠,٠	١٤,٠	٩٧,٦	٩٩,٨	٢٩,٧	٢,٢-	٢٠,٢	٢٤,٠	٤٩,٣	٨٢,٤	...	جنوب السودان	
٤,٠	٤,٧	٢,٦	٤,٠	٤,٣	٤,٠	٢,٣	٢,١	٢,٨	٤,٤	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٨,٨	تنزانيا	
١,١	٠,٨-	٠,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٨	٠,٤	٢,٩	٥,٣	٧,٦	٤,٥	١,٨	٠,٧	٠,٩	٢,٤	توغو	
٤,٨	٥,٠	٢,١	٥,٠	٤,٩	٤,٠	٢,٦	٢,٣	٥,٤	٧,٢	٢,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٨,٥	أوغندا	
٧,٥	٨,٥	١١,٢	٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٢,٩	١٥,٠	١٠,٩	١١,٠	٢٢,٠	١٥,٧	٩,٢	٢,٥	٩,٨	زامبيا	
٨,٠	٩,٠	١٥,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨١,٤	٧٣٦,١	٦٦٧,٤	١٩٢,٤	٩٨,٥	٥٥٧,٢	٢٥٥,٣	١٠,٦	...	زيمبابوي	

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

^٣ راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان والأرجنتين وبوليفيا وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وسوريا وفنزويلا والصفة الغربية وغزة واليمن تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط									الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	
٥,٥-	٥,٧-	٥,٨-	٥,٣-	٦,١-	٦,٢-	٣,٧-	٨,٩-	١١,٧-	٣,٨-	٣,٤-	٥,٥-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٦-	٣,٩-	٠,٢	٠,٠	١,٤-	فجوة الناتج ^٢
٥,٤-	٥,٦-	٥,٦-	٥,٥-	٥,٧-	٦,١-	٥,٢-	٨,١-	٨,٧-	٣,٨-	٣,٢-	٤,٦-	الرصيد الهيكلي ^٢
الولايات المتحدة												
٧,٤-	٧,٤-	٧,٥-	٦,٨-	٧,٩-	٧,٩-	٣,٧-	١١,٥-	١٤,١-	٥,٨-	٥,٣-	٧,٠-	صافي الإقراض/الاقتراض ^٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,١	٣,٤-	٠,١	٠,٦-	١,٧-	فجوة الناتج ^٢
٧,٣-	٧,٢-	٧,٤-	٧,٢-	٧,٤-	٧,٨-	٦,٠-	١٠,٦-	١٠,٥-	٥,٧-	٤,٩-	٥,٩-	الرصيد الهيكلي ^٢
١١٥,٤	١٠١,٣	٩٨,٥	٩٦,٧	٩٥,٧	٩٤,٠	٩١,٣	٩٥,٢	٩٥,٩	٨١,٦	٧٩,٩	٧٢,٧	صافي الدين
١٤٢,١	١٢٨,٦	١٢٥,٨	١٢٣,٩	١٢٢,٣	١٢٠,٠	١١٩,١	١٢٥,٠	١٣٢,٦	١٠٨,٨	١٠٧,٧	٩٨,٩	إجمالي الدين
منطقة اليورو												
٣,٠-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٠-	٣,١-	٣,٥-	٣,٤-	٥,١-	٧,٠-	٠,٥-	٠,٤-	٣,٢-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,٨	١,٥-	٥,٣-	٠,٤	٠,١	١,٤-	فجوة الناتج ^٢
٢,٩-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٠-	٣,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٢,٣-	الرصيد الهيكلي ^٢
٧٨,٣	٧٥,٩	٧٤,٩	٧٤,١	٧٣,٢	٧٢,٨	٧٣,٨	٧٦,٣	٧٨,٢	٦٨,٥	٧٠,٢	٧٠,٢	صافي الدين
٨٩,٧	٨٨,٤	٨٧,٨	٨٧,١	٨٦,٦	٨٦,٥	٨٨,٩	٩٣,٤	٩٦,١	٨٣,٣	٨٥,٢	٨٦,٤	إجمالي الدين
ألمانيا												
٣,٧-	٤,٢-	٣,٨-	٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	١,٩-	٣,٢-	٤,٤-	١,٣	١,٩	٠,٥-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٤-	٠,٩-	١,١-	١,٠-	٠,١-	١,٣	٠,٨-	٣,١-	٠,٤	٠,٩	٠,١-	فجوة الناتج ^٢
٣,٧-	٤,٠-	٣,٢-	٢,١-	٢,١-	٢,٤-	١,٩-	٢,٨-	٣,٠-	١,١	١,٥	٠,١-	الرصيد الهيكلي ^٢
٦٠,٧	٥١,٩	٤٩,٤	٤٧,٢	٤٦,٠	٤٥,٧	٤٥,٨	٤٦,٢	٤٥,٣	٣٩,٨	٤٢,١	٥٥,٠	صافي الدين
٧٣,٧	٦٦,٥	٦٤,٦	٦٢,٩	٦٢,٢	٦٢,٣	٦٤,٤	٦٧,٩	٦٨,٠	٥٨,٧	٦٠,٨	٧٣,٢	إجمالي الدين
فرنسا												
٢,٩-	٤,٨-	٤,٩-	٥,١-	٥,٨-	٥,٤-	٤,٧-	٦,٦-	٨,٩-	٢,٤-	٢,٣-	٤,٩-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٢,١-	٤,٥-	٠,٠	٠,٨-	١,٦-	فجوة الناتج ^٢
٢,٨-	٤,٦-	٤,٨-	٥,١-	٥,٧-	٥,٢-	٤,٢-	٥,١-	٥,٩-	١,٤-	١,٦-	٣,٩-	الرصيد الهيكلي ^٢
١١٢,٦	١١٢,٣	١١٠,٢	١٠٨,٨	١٠٥,٠	١٠١,٥	١٠١,١	١٠٠,٥	١٠١,٦	٨٩,٠	٨٩,٤	٨٠,٩	صافي الدين
١٢٠,٧	١٢٠,٥	١١٨,٤	١١٦,٠	١١٣,٢	١٠٩,٦	١١١,٤	١١٢,٨	١١٤,٩	٩٨,٢	٩٨,٥	٩٠,٥	إجمالي الدين
إيطاليا												
٢,٧-	٢,٦-	٢,٨-	٣,١-	٣,٤-	٧,١-	٨,١-	٨,٩-	٩,٤-	١,٥-	٢,٢-	٣,١-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٤-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٣,٩-	١١,١-	١,٩-	١,٩-	٣,٧-	فجوة الناتج ^٢
١,١-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٠	٤,١-	٧,٦-	٣,٧-	٧,٩-	٣,٠-	٠,٥-	١,٣-	١,٤-	الرصيد الهيكلي ^٢
١٢٦,٧	١٢٩,٤	١٢٩,٠	١٢٧,٧	١٢٥,٣	١٢٣,٩	١٢٧,٩	١٣٤,٠	١٤١,٤	١٢٣,٠	١٢٣,٤	١١٥,٢	صافي الدين
١٣٦,١	١٣٨,٨	١٣٨,٤	١٣٧,١	١٣٤,٧	١٣٣,٩	١٣٨,٤	١٤٥,٨	١٥٤,٤	١٣٣,٩	١٣٤,٢	١٢٥,٥	إجمالي الدين
اليابان												
٤,٠-	٢,٤-	٢,٠-	١,١-	١,٧-	٢,٤-	٤,٢-	٦,٣-	٩,٠-	٣,٠-	٢,٤-	٦,٣-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٦-	١,٣-	٢,٩-	٠,٧	١,٩	٠,٤-	فجوة الناتج ^٢
٤,٠-	٢,٤-	٢,٢-	١,٢-	١,٧-	٢,٤-	٤,٣-	٥,٨-	٨,١-	٣,٢-	٣,٠-	٦,٣-	الرصيد الهيكلي ^٢
١٢٢,٨	١٣٠,١	١٣٤,٣	١٢٦,٥	١٤١,٧	١٤٩,٥	١٥٩,٦	١٥٧,٥	١٦٠,٨	١٤٨,٢	١٤٦,٧	١٣٤,٢	صافي الدين
١٩٢,٨	٢٠٠,١	٢٠٤,٤	٢٠٦,٥	٢١٤,٥	٢٢٠,٣	٢٢٧,٨	٢٢٢,٧	٢٢٨,٨	٢٠٦,٣	٢٠٣,٧	١٩٠,٣	إجمالي الدين ^٤
المملكة المتحدة												
١,٦-	٣,١-	٣,٩-	٥,٤-	٦,١-	٦,٠-	٤,٦-	٧,٥-	١٢,٩-	٢,٤-	٢,٢-	٦,١-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,١-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٣-	٢,٢	٠,٥	٣,٥-	١,٥	١,٦	١,٢-	فجوة الناتج ^٢
١,٥-	٢,٥-	٣,٢-	٤,٩-	٥,٦-	٦,٣-	٥,٨-	٧,٠-	١١,١-	٣,٥-	٣,٢-	٥,٢-	الرصيد الهيكلي ^٢
٩٤,٥	٩٥,٩	٩٥,٥	٩٣,٨	٩٢,٤	٩٠,٤	٨٧,٩	٩٠,٢	٩٢,٢	٧٥,١	٧٥,٩	٥٠,٩	صافي الدين
١٠٢,٦	١٠٤,١	١٠٣,٦	١٠٢,٣	٩٩,٩	٩٨,٩	٩٧,٥	١٠٣,٤	١٠٤,٨	٨٤,٩	٨٥,٦	٧٨,٨	إجمالي الدين
كندا												
١,٥-	٢,٥-	٢,٧-	١,٨-	٢,١-	٠,٢-	٠,٦	٣,١-	١٠,٩-	٠,٠	٠,٤	١,٦-	صافي الإقراض/الاقتراض
٠,٠	٠,٦-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٠	٠,٨	١,٤-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤-	فجوة الناتج ^٢
١,٥-	٢,١-	٢,٢-	١,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,١	٢,٠-	٨,٢-	٠,٢-	٠,٠	١,٤-	الرصيد الهيكلي ^٢
١٠,٤	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٢	١٠,٨	١٢,٧	١٤,٣	١٤,١	١٦,٢	٨,٧	١١,٨	٢٣,٥	صافي الدين ^٥
١٠٣,٥	١٠٩,٥	١١٠,٧	١١٣,٥	١١٠,٠	١٠٥,١	١٠٣,٥	١١٢,٦	١١٨,١	٩٠,١	٩٠,٨	٨٥,٧	إجمالي الدين

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١٠ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدلارية للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغة من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.^٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.^٣ الأرقام المبلغة من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.^٤ على أساس غير موحد.^٥ يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسطات										
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠١٨
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
الحجم	٣,٨	٣,٨	٥,١	٣,٧	٠,٩	٥,٩	١٠,٨	٨,٣-	١,٢	٤,٠	٣,٢
مخفّض الأسعار	٠,٠	٤,٩	٢,٠	٠,٢	٢,٥-	٦,٧	١٢,٨	١,٦-	٢,٥-	٥,٥	٠,٢-
بالدولار الأمريكي	٠,٢-	٢,٩	٠,٣	٠,٧	٢,٣-	١٣,٧	١٠,٣	٢,٣-	٠,١-	٣,٣	٠,٨
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات	٢,٧	٢,٥	٣,٧	٢,١	٠,٦	٦,٢	٩,٧	٨,٧-	١,٥	٣,٥	٢,٨
الاقتصادات المتقدمة	٥,٤	٣,٥	٧,٤	٦,٦	١,٤	٤,٥	١٢,٧	٦,٦-	٠,٧	٤,١	٣,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
الواردات	٣,١	٢,٦	٤,٧	٢,٢	٠,٨-	٧,٥	١٠,١	٨,١-	٢,٠	٣,٨	٢,٤
الاقتصادات المتقدمة	٤,٩	٢,٧	٥,٧	٦,٠	٣,٨	٤,١	١٢,٠	٩,٦-	٠,٥-	٥,٢	٤,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة	٠,٤	١,٠-	٠,٦	٠,٨	٠,٦	١,٧-	١,٠	١,٠	٠,١	٠,٤-	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٢-	١,٥-	٠,٧-	٠,٢	١,٠-	١,٣	١,٤	١,٢-	١,٢-	١,٣	٠,٠
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
الحجم	٣,٩	٢,٨	٥,٤	٢,٨	٠,٨-	٣,٤	١١,٠	٥,٥-	٠,١	٣,٧	٢,٩
مخفّض الأسعار	٠,٥-	٥,٢	١,٦	٠,٦-	٣,٩-	٨,٥	١٤,٦	٢,٢-	٢,٩-	٦,٠	٠,٤-
بالدولار الأمريكي	٠,٧-	٣,٢	٠,١-	٠,١-	٣,٧-	١٥,٦	١٢,١	٣,٠-	٠,٥-	٣,٨	٠,٦
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢											
المصنوعات	٠,٢	١,٤	١,١	١,٢	١,٧-	١٠,٢	٦,٨	٣,١-	٠,٤	٢,٠	٠,١
النفط	٧,٦-	٢١,٤	١٤,٤-	١,٨-	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢,٩-
السلع الأولية غير الوقود	١,٩	٢١,٧	٩,٦	٣,٧	٥,٧-	٧,٩	٢٦,٧	٦,٥	٠,٧	١,٣	٠,٤
المواد الغذائية	٠,٧	٦,٠	٤,٦-	٣,١-	٦,٨-	١٤,٨	٢٧,٠	١,٧	٣,١-	١,٢-	١,٠
المشروبات	٥,٥-	٢٨,٧-	١٧,٤	٦٤,٤	٤,٠	١٤,١	٢٢,٤	٢,٤	٥,٧-	٩,٢-	١,٨
المواد الخام الزراعية	٢,١	١,٣	١,٩-	٤,٤	١٥,٦-	٥,٧	١٥,٥	٣,٤-	٥,٤-	٢,٠	٠,٢
المعادن	٠,٢-	١٨,٩	٢,١	١,٩-	٢,٨-	٥,٦-	٤٦,٧	٣,٥	٣,٩	٦,٦	٢,٧-
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
المصنوعات	٠,٠	٠,٥-	٠,٥-	١,٧	١,٥-	١٧,٤	٤,٤	٣,٨-	٢,٨	٠,١-	١,١
النفط	٧,٨-	١٩,٠	١٥,٨-	١,٣-	١٦,٢-	٤٨,٢	٦٢,١	٣٢,٦-	٨,٢-	٢٦,٧	١,٩-
السلع الأولية غير الوقود	١,٨	١٩,٤	٧,٩	٤,٢	٥,٤-	١٤,٩	٢٣,٩	٥,٧	٣,٢	٠,٨-	١,٤
المواد الغذائية	٠,٥	٤,٠	٦,١-	٢,٦-	٦,٥-	٢٢,٣	٢٤,٢	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٢,٠
المشروبات	٥,٧-	٣٠,٠-	١٥,٥	٦٥,٢	٤,٢	٢١,٦	١٩,٧	١,٦	٣,٤-	١١,١-	٢,٨
المواد الخام الزراعية	٢,٠	٠,٦-	٣,٥-	٤,٩	١٥,٤-	١٢,٦	١٢,٩	٤,٢-	٣,١-	٠,١-	١,٢
المعادن	٠,٤-	١٦,٦	٠,٤	١,٤-	٢,٥-	٠,٦	٤٣,٤	٢,٦	٦,٤	٤,٤	١,٧-
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢											
المصنوعات	٠,٤	٢,٨-	٣,١-	١,١	٤,٢-	٢٣,٨	٢,٩	٤,٩-	٥,٩	٢,٥-	٢,١
النفط	٧,٤-	١٦,٢	١٨,٠-	١,٨-	١٨,٥-	٥٦,٣	٥٩,٩	٣٣,٣-	٥,٤-	٢٣,٦	١,٠-
السلع الأولية غير الوقود	٢,٢	١٦,٦	٥,٠	٣,٧	٨,١-	٢١,١	٢٢,٢	٤,٥	٦,٢	٣,٢-	٢,٤
المواد الغذائية	٠,٩	١,٥	٨,٥-	٣,٢-	٩,٢-	٢٩,٠	٢٢,٥	٠,٢-	٢,٣	٥,٦-	٣,٠
المشروبات	٥,٣-	٣١,٧-	١٢,٥	٦٤,٣	١,٣	٢٨,٢	١٨,١	٠,٥	٠,٥-	١٣,٢-	٣,٨
المواد الخام الزراعية	٢,٤	٣,٠-	٦,١-	٤,٤	١٧,٧-	١٨,٨	١١,٣	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٢,٢
المعادن	٠,٠	١٣,٩	٢,٢-	٢,٠-	٥,٢-	٦,٠	٤١,٥	١,٥	٩,٦	١,٩	٠,٨-

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										تجارة السلع (تتمة)
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	
حجم التجارة												
الصادرات												
٢,٤	٢,٥	٤,١	٠,٨	١,١-	٣,٨	٩,٩	٦,٥-	٠,٤	٣,٠	١,٩	٢,٤	
٥,٤	٣,٧	٧,٧	٦,٣	٠,٥	١,٦	١٢,٠	٣,٦-	٠,٢-	٣,٨	٣,٦	٣,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١٠,٣	٣,٨-	٨,٧	٢,٠	٢,٣	٦,٢	٢,١	٨,٤-	٣,٧-	٠,٧-	١,٤	١,٨	المصدرة للوقود
٤,٥	٥,٠	٧,٥	٧,١	٠,٢	٠,٩	١٣,٣	٢,٧-	٠,٦	٤,٧	٤,٠	٤,١	المصدرة لغير الوقود
الواردات												
٣,٢	٢,٧	٥,٠	١,٣	٣,٢-	٥,٢	١١,٥	٥,٩-	٠,٥	٣,٩	٢,٣	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٥,٣	٢,٣	٥,٦	٤,٥	١,٧	١,٧	١٠,٧	٥,٥-	٠,٦-	٤,٣	٢,٩	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١١,٣	٣,٠-	٧,٩	٦,٤	١١,٧	١١,٨	١,٠	١٢,٧-	٢,٨	٣,٣-	٣,١	٢,٦	المصدرة للوقود
٤,٤	٣,١	٥,٣	٤,٣	٠,٥	٠,٧	١١,٨	٤,٦-	١,٠-	٥,٤	٢,٩	٤,٨	المصدرة لغير الوقود
مخفّضات الأسعار بوحدة حقوق السحب												
الخاصة												
الصادرات												
٠,٠	٢,٦	١,٦	٠,٤	٢,٢-	١٢,٨	١٠,٥	٢,٢-	١,٢-	٢,٩	٢,٤	٠,٣	الاقتصادات المتقدمة
١,٩-	٢,٩	٢,٦-	٠,٨-	٦,٤-	١٨,٦	١٥,٥	٣,٤-	٠,٠	٥,٠	٢,٤	١,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٠-	١١,٣	٧,٢-	١,٣	١١,٦-	٣٦,٨	٤١,١	٢٠,٦-	٣,٦-	١٥,٦	٤,١	٠,٥-	المصدرة للوقود
١,٤-	١,٤	١,٧-	١,٢-	٥,٤-	١٥,٨	١١,٩	٠,٢-	٠,٧	٣,٠	٢,١	١,٨	المصدرة لغير الوقود
الواردات												
٠,٧-	٢,٨	٠,٧	٠,٢-	٢,٩-	١٥,٢	٩,١	٣,٣-	١,٣-	٣,٤	٢,١	٠,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,٥-	٤,٩	٠,٩-	٠,٠	٤,٢-	١٧,٣	١٥,٧	٣,١-	١,٢	٤,٥	٣,٢	١,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٢	٥,٤	٢,١	٢,٣	١,٨-	١٤,٩	١٢,٠	٠,٦-	٣,١	١,٩	٣,٨	١,٧	المصدرة للوقود
٠,٥-	٤,٨	١,٣-	٠,٣-	٤,٤-	١٧,٥	١٦,١	٣,٥-	١,٠	٤,٨	٣,٢	١,٤	المصدرة لغير الوقود
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٦	٠,٢-	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٢,١-	١,٣	١,١	٠,١	٠,٥-	٠,٢	٠,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٥-	١,٩-	١,٧-	٠,٨-	٢,٣-	١,١	٠,٢-	٠,٣-	١,٢-	٠,٥	٠,٨-	٠,١-	
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية												
١,٠-	٧,١-	١,٢-	٣,٨-	١,٧-	١,٤-	٩,٢-	٥,٥	٠,٧-	٣,٧-	٢,٥-	٠,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٨-	٢,٤	١,٢-	٥,٣	٤,٩-	٣,٣	٧,٨	٤,٧-	٠,٣	٤,٢	١,١	٠,٦-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٧-	١,٩	٠,٠	١,٤	٥,٧	٣,٧-	٥,٢	٢,٤	٠,٤-	٠,٧-	١,١	٠,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤,٨-	٥,٦	٧,٥-	٠,٨-	٨,٣-	١٥,٦	٢٣,٠	١٨,٣-	٥,٢-	١١,٥	٠,٤	١,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٠-	٦,٩	٧,٠	٥,٤	٥,٤-	٢,٢-	٩,٣	٠,٩	١,٩-	٣,٤	٢,١	٠,٦	
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٥,٢-	٥,٥	٩,١-	١,٠-	١٠,٠-	١٩,١	٢٥,٩	٢٠,٢-	٦,٥-	١٣,٤	٠,٣	٢,٢-	الوقود
٠,٩-	٣,٣-	٠,٤-	٠,٩-	١,٠-	١,٥-	٣,٦-	٣,٤	٠,٣-	١,٨-	١,٠-	٠,٤	غير الوقود
للتذكرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
٣٨,٤٤٢	٣٧,٠٨٨	٣٤,٦١٤	٣٢,٣٠٧	٣٠,٩٨٦	٣١,٥٢٢	٢٨,٠١٧	٢٢,٣٣٦	٢٤,٧١٨	٢٥,٠٩٤	٣٠,٥١٢	٢١,١٣٢	السلع والخدمات
٢٧,٩٧٦	٢٧,١٥٨	٢٥,٢١٧	٢٣,٥٥٠	٢٣,٠٠٢	٢٤,١٥٥	٢١,٦٩١	١٧,٠٧٥	١٨,٤٣٠	١٨,٩٩١	٢٢,٧٢٤	١٦,٤٧١	السلع
٧,٦-	٢١,٤	١٤,٤-	١,٨-	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٣,٧	٢,٩-	متوسط سعر النفط ^٣
٧٦,٠	٨٢,٢	٦٧,٧	٧٩,٢	٨٠,٦	٩٦,٤	٦٩,٢	٤١,٨	٦١,٤	٦٨,٥	٧٢,٣	٧٩,٤	بالدولار الأمريكي للبرميل
٠,٢	١,٤	١,١	١,٢	١,٧-	١٠,٢	٦,٨	٣,١-	٠,٤	٢,٠	١,٨	٠,١	قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات ^٤

^١ متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

^٢ على النحو الذي يمثل، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع): ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

^٣ النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

^٤ النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦									
٦٨,١	٥٠,٣-	٨٦,٩-	٤٩,٨	٤٧,١	١٦,٢-	٢٧٨,٩-	٤٢٩,٧	١٣٦,٥	٣٨٠,٣	٤١٣,١	الاقتصادات المتقدمة
١,٣٨٨,٦-	١,٢٢٧,٨-	١,١٩٩,٧-	١,١١٦,٠-	١,١٨٥,٣-	٩٢٨,٠-	٩٩٣,١-	٨٥٨,٦-	٥٩٣,٥-	٤٤٢,٠-	٤٣٩,٠-	الولايات المتحدة
٤٣٢,٧	٢٩٢,١	٢٥٤,٧	٢٨٨,٢	٤٤٣,٠	٢٦٤,٧	٣٠,٨-	٤٠٨,٦	٢٤٥,٠	٣٢٤,٧	٤١٠,٠	منطقة اليورو
٢٤٣,٦	٢١٦,٧	٢١١,٧	٢٢٢,٩	٢٧٢,١	٢٥١,٨	١٦٠,٢	٣٠١,١	٢٤٨,٨	٣١١,٨	٣٤١,٧	ألمانيا
١٧,٥	٧,٥-	١٢,٠-	١٤,٨-	٢,٩	٣١,٨-	٣٩,٧-	٨,٢	٥٤,٣-	١٦,٣	١٩,٤-	فرنسا
٦٧,٩	٣١,٨	١٦,٩	٣٠,٩	٢٥,٧	٥,١	٣٨,٥-	٤٣,٨	٧١,٧	٦٣,٨	٥٢,٥	إيطاليا
٣٧,٨	٤٢,٦	٤٦,٢	٥٥,٠	٥٤,٨	٤٤,٣	٦,١	١١,٣	١٠,٢	٢٩,٩	٢٦,٩	إسبانيا
٢٠٧,٨	١٧٦,٣	١٦٦,٤	٢١٤,٢	١٨٩,٢	١٥٦,٢	٨٩,٩	١٩٦,٢	١٤٩,٩	١٧٦,٣	١٧٧,٨	اليابان
١١٩,٨-	١٤٠,٤-	١٤٤,٢-	١٢٥,٢-	١١٠,١-	١٢٢,٢-	٦١,٢-	٢٤,٢-	٧٤,٢-	٧١,٣-	١٠٨,٠-	المملكة المتحدة
٠,٧-	٩,٢-	٥,٤-	٢١,٧-	١٠,٩-	١٥,١-	١٠,١-	٠,٤-	٣٣,٤-	٣٤,١-	٤١,٠-	كندا
٧٧٩,٧	٧٠٥,٧	٦٨٥,٢	٦٥٧,٣	٦٠٨,٧	٤٨٣,٦	٥٦٢,٨	٥٧٧,٤	٣٧٢,٤	٣٣٠,١	٣٢٢,٤	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٣٧٧,٧	٤٥٧,٨	٥٢٩,٨	٦٠١,٠	٤٢١,٠	٢٨٨,٦	٦٨٢,٥	٣٧٥,٤	١٥٢,٤	١٣,٠	٤٥,٧-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٦١٩,٢	٦٣٧,٧	٦٣٨,٩	٧٤١,٤	٤٢٢,٧	٢٥٣,٤	٣٣٦,٤	٢٨٧,٩	٣٢٣,٤	٩٤,٣	٥١,٩-	آسيا الصاعدة والنامية
٨٠,٩-	٨٥,٨-	٧٨,٢-	٧٥,٤-	٤,٧-	٢٠,٣-	١٢٩,١	٦٩,٤	١,٣	٥٢,٣	٦٧,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
١١٤,٢-	٨٩,٢-	٧٥,٦-	٨١,٧-	٧٤,٢-	٧٦,٩-	١٢٩,٤-	٩١,١-	٩,١-	١٠٧,٤-	١٤٥,٤-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٥,٥-	٢٢,٩	٦,٠,٢	٣٥,٤	١٠١,٦	١٨٢,٦	٣٨٩,٨	١٢٤,٦	١١٨,٧-	٢٤,٩	١١٨,٨	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٣٠,٩-	٢٧,٩-	١٥,٤-	١٨,٧-	٢٤,٥-	٥٠,٣-	٤٣,٤-	١٥,٤-	٤٤,٥-	٥١,٣-	٣٤,٧-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١٠٢,٣	١٢٤,٠	١٦١,٧	١٢٠,٠	٢٠٥,٠	٢٤٨,٨	٤٩٧,٧	١٩١,٥	٩٤,٢-	٧٩,٥	٢١١,١	الوقود
٢٧٧,٩	٣٣٧,٢	٣٧١,٣	٤٨٣,٢	٢١٨,٩	٤٢,١	١٨٦,٨	١٨٥,٦	٢٤٨,٥	٦٤,٨-	٢٥٤,٧-	غير الوقود
٣٥,٠-	٦,٣-	٧,١	١٦,١-	٢٦,٧-	٣٨,٢-	٦٤,١-	٢٥,٧-	٨,١-	٤٥,٣-	٤٩,٢-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٥١٧,٢-	٤٤٤,٢-	٤٢٥,٧-	٣١٤,٣-	٢٧٩,٢-	٢٧٢,٧-	٤٤٩,١-	٣٠١,٥-	١٣٠,٦-	٣٠٠,٤-	٣٨٨,٨-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٦٧,٥-	٨٩,٢-	٧٩,٨-	٦١,١-	٥٦,٣-	٥٠,٤-	٤٢,٧-	٤٤,٥-	٣٦,٤-	٥٤,٤-	٥٥,٠-	جدولة ديونها في ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤
											للتذكرة
٤٤٥,٨	٤٠٧,٥	٤٤٢,٩	٦٥٠,٨	٤٦٨,٠	٢٧٢,٤	٤٠٣,٥	٨٠٥,١	٢٨٨,٩	٣٩٣,٣	٣٦٧,٤	العالم
٦٦٠,٨	٤٩٥,٤	٤٥٩,٧	٥٠٤,٣	٦٢٩,٧	٤٧٨,٥	١٢٥,٩	٥٦٩,٥	٣٧٦,١	٤٦٠,٥	٥١٢,٣	الاتحاد الأوروبي
٢٢,٢	٤٠,٧	٦٢,١	٥٧,٣	١٢٢,٨	٢٠٣,٣	٣٨١,٩	١٢٦,٩	١٠٠,٤-	٤٣,٩	١٣٥,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤٤٩,٥	٥٠٣,٥	٥٥٠,٩	٦٢٨,٥	٤٦٧,٢	٣٧٣,٣	٧٨٩,٩	٤٤٥,٧	٢١٥,١	٧٩,٩	١٥,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٧١,٨-	٤٥,٧-	٢١,٠-	٢٧,٥-	٤٦,٢-	٨٤,٧-	١٠٧,٤-	٧٠,٤-	٦٢,٧-	٦٦,٩-	٦١,٢-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦									
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٧	٠,٣	٠,٧	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦-	٣,٦-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٠-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٦-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	الولايات المتحدة
١,٩	١,٥	١,٣	١,٦	٢,٧	١,٧	٠,٢-	٣,٧	١,٨	٢,٤	٢,٩	منطقة اليورو
٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٤	٥,٨	٥,٥	٣,٨	٦,٩	٦,٣	٧,٩	٨,٤	ألمانيا
٠,٤	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,١	١,٠-	١,٤-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-	فرنسا
٢,٢	١,١	٠,٦	١,٢	١,١	٠,٢	١,٨-	٢,٠	٣,٨	٣,٢	٢,٥	إيطاليا
١,٥	١,٩	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩	إسبانيا
٤,١	٣,٩	٣,٨	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٢,٠	٣,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٤	اليابان
٣,٢-	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٣,٠-	٣,٦-	١,٩-	٠,٨-	٢,٧-	٢,٥-	٣,٧-	المملكة المتحدة
٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٩-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	كندا
٥,٩	٦,٣	٦,٤	٦,٨	٦,٦	٥,٥	٦,٤	٦,٦	٥,٠	٤,٤	٤,٢	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,٥	٠,٨	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٦	١,٦	٠,٩	٠,٤	٠,٠	٠,١-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
١,٥	٢,٠	٢,٢	٢,٧	١,٦	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	آسيا الصاعدة والنامية
١,٠-	١,٣-	١,٢-	١,٢-	٠,١-	٠,٤-	٢,٧	١,٦	٠,٠	١,٤	١,٨	أوروبا الصاعدة والنامية
١,١-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٢-	٠,٤	١,١	٠,٧	٢,٠	٣,٧	٧,٨	٣,٠	٣,٤-	٠,٦	٣,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٩-	١,١-	٠,٦-	٠,٩-	١,٣-	٢,٤-	١,٩-	٠,٧-	٢,٤-	٢,٥-	١,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١,٦	٢,٤	٣,٣	٢,٦	٤,٥	٥,٤	١٠,٥	٥,٠	٢,٩-	٢,١	٥,٤	الوقود
٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,١	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	غير الوقود
١,٢-	٠,٣-	٠,٣	٠,٨-	١,٥-	٢,٣-	٤,٠-	١,٦-	٠,٦-	٣,١-	٣,٢-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
١,٧-	١,٩-	١,٩-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	٢,٧-	٢,٠-	١,٠-	٢,١-	٢,٧-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٢,٢-	٣,٨-	٣,٧-	٣,١-	٣,١-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٥-	٣,٧-	٣,٩-	جدولة ديونها في ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤
											للمتذكرة
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٤	العالم
٢,٤	٢,١	٢,٠	٢,٤	٣,٢	٢,٦	٠,٧	٣,٣	٢,٤	٢,٩	٣,٢	الاتحاد الأوروبي
٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٤	٣,٠	٥,١	٩,٣	٣,٨	٣,٦-	١,٤	٤,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٧	١,٠	١,١	١,٤	١,١	٠,٩	١,٩	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
١,٧-	١,٥-	٠,٧-	١,١-	٢,٠-	٣,٤-	٤,٢-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٩-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة) (% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦									
٠,٢	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢	٠,٢	٠,١-	١,٥-	٢,٥	١,٠	٢,٤	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة
٣٥,٢-	٣٣,٨-	٣٤,٢-	٣٢,٥-	٣٦,٧-	٣٠,٠-	٣٢,٥-	٣٣,٢-	٣٧,٣-	١٧,٣-	١٧,٣-	الولايات المتحدة
...	...	...	٥,٧	٩,٤	٥,٨	٠,٧-	٩,٨	٧,١	٨,٦	١٠,٨	منطقة اليورو
٩,٨	٩,٨	٩,٨	١٠,٩	١٤,٠	١٢,٩	٨,٣	١٦,٢	١٦,١	١٨,٦	١٩,٧	ألمانيا
١,٣	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	٠,٣	٣,٠-	٣,٩-	٠,٩	٧,٣-	١,٨	٢,١-	فرنسا
٦,٣	٣,٤	١,٩	٣,٨	٣,٣	٠,٧	٥,٢-	٦,٤	١٣,١	١٠,٢	٨,١	إيطاليا
٤,٠	٥,٤	٦,١	٧,٩	٨,٦	٧,٢	١,١	٢,٣	٢,٦	٦,١	٥,٤	إسبانيا
٢٠,٣	١٨,٦	١٧,٩	٢٢,٢	٢٠,٥	١٦,٩	٩,٧	٢١,٣	١٨,٩	١٩,٥	١٩,١	اليابان
٧,٦-	١٠,٣-	١١,٠-	١٠,٣-	٩,٦-	١١,٢-	٥,٦-	٢,٦-	٩,١-	٧,٨-	١١,٧-	المملكة المتحدة
٠,١-	١,١-	٠,٧-	٣,٠-	١,٥-	٢,١-	١,٤-	٠,١-	٦,٨-	٦,٠-	٧,٤-	كندا
٩,٥	٩,٩	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٩	٩,٢	١٠,٢	١١,٦	٩,٥	٧,٨	٧,٤	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٢,١	٣,٠	٣,٧	٤,٥	٣,٤	٢,٤	٥,٥	٣,٥	١,٩	٠,١	٠,٦-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٦,٩	٨,٤	٨,٨	١٠,٩	٦,٧	٤,٣	٥,٥	٥,١	٧,٤	٢,١	١,٢-	آسيا الصاعدة والنامية
٣,١-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٩-	٠,٣-	١,١-	٦,٨	٤,١	٠,١	٣,٦	٤,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
٤,٦-	٤,٣-	٣,٧-	٤,٤-	٤,٢-	٤,٦-	٧,٨-	٦,٦-	٠,٨-	٨,٥-	١١,٤-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٥-	٠,٩	٢,٥	١,٧	٥,٠	٩,٠	١٨,٠	٨,٠	١٠,٣-	١,٤	٦,٩	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٣,٥-	٣,٩-	٢,٢-	٣,٢-	٤,٧-	١٠,٢-	٨,٣-	٣,٥-	١٣,٣-	١٢,٣-	٨,٢-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٣,٦	٥,٢	٧,٣	٥,٩	١٠,٤	١٢,٨	٢٣,٧	١٢,٨	٨,٦-	٥,٣	١٣,٠	الوقود
١,٨	٢,٧	٣,٠	٤,٣	٢,١	٠,٤	١,٨	٢,٠	٣,٥	٠,٨-	٣,٢-	غير الوقود
٤,٠-	٠,٨-	١,٠	٣,٦-	٤,٩-	٧,٤-	١٢,١-	٥,٣-	٢,٢-	١١,٤-	١٢,٠-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٦,٧-	٧,٠-	٧,٠-	٥,٧-	٥,٤-	٥,٥-	٩,١-	٧,٢-	٤,٠-	٨,٢-	١٠,٦-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٨,٠-	١٣,٨-	١٣,٠-	١١,٤-	١١,٦-	١٠,٨-	٨,٨-	١٠,٣-	١٠,٦-	١٣,٥-	١٣,٧-	جدولة ديونها في ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤
											للتذكيرة
١,٠	١,١	١,٢	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٢	٢,٩	١,٣	١,٦	١,٤	العالم
٤,٩	٤,٢	٤,٠	٤,٨	٦,٤	٤,٩	١,٣	٦,٥	٥,٣	٦,٠	٦,٦	الاتحاد الأوروبي
٠,٨	١,٨	٣,٠	٣,٠	٦,٨	١١,٣	١٩,٩	٩,٢	٩,٨-	٣,٠	٩,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٩	٣,٩	٣,٣	٦,٦	٤,٣	٢,٨	٠,٩	٠,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٧,٤-	٦,٠-	٢,٩-	٤,٥-	٨,٩-	١٧,٤-	٢١,٧-	١٧,١-	١٨,٤-	١٦,٤-	١٦,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات										
٢٠٣١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٧	٠,٣	٠,٧	٠,٨
٣,٦-	٣,٦-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٠-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٦-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-
١,٩	١,٥	١,٣	١,٦	٢,٧	١,٧	٠,٢-	٢,٧	١,٨	٢,٤	٢,٩
٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٤	٥,٨	٥,٥	٣,٨	٦,٩	٦,٣	٧,٩	٨,٤
٠,٤	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,١	١,٠-	١,٤-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-
٢,٢	١,١	٠,٦	١,٢	١,١	٠,٢	١,٨-	٢,٠	٣,٨	٣,٢	٢,٥
١,٥	١,٩	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩
٨,٥	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٩,١	٩,٤	٦,٨	١٠,٢	٥,٧	٦,٨	٨,٨
٠,٧-	١,٩-	٢,٠-	٢,١-	٠,٤-	٠,٢	١,٩-	١,٨	٠,٩	٠,١	٠,٩-
٧,٧	٨,١	٨,١	٨,٢	١٦,٢	٧,٠	٨,٨	١٢,٢	٧,١-	٣٠,٧-	٤,٣
٢,٥	٠,٧	٠,٤	١,٠	١,٥	١,٦	١,٣-	١,٧	٣,٤	٢,٤	٠,٨
٠,٥	٠,٧	٠,٥	١,٢	٢,٢	٠,٦	٢,٠-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨	٠,٨
٤,٠-	٥,٧-	٦,٤-	٥,٧-	٧,٢-	٦,٨-	١٠,٧-	٧,٢-	٧,٢-	٣,١-	٣,٥-
١,١	٠,٤	٠,١	١,٣	٠,٤-	٠,٩-	٢,٤-	٠,٣	٠,٤	٠,١-	١,٦-
١,٢	٣,٢-	٤,٠-	٥,٩-	١,٤-	١,٢-	١,٤-	٠,٢	١,٦	١,٧	٠,٧
١,١-	١,٧-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٦-	٣,٠-	٩,٦-	٤,٨-	٠,٥-	٣,٥-	١,٦-
١,٩-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٢-	٢,٢-	٠,١	٣,٦-	٠,٣	١,٩-	٢,١	١,٠
١,٧	١,٠	٠,٢	١,٣	٣,٢	١,١	٦,١-	١,٤	٧,٢	٣,٨	٠,٤
٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٤,٥	٤,٨	٠,٩-	٣,٥	٧,٣	٦,٤	٦,٥
٥,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٦,٨	٥,٤	٥,٠	٤,٧	٨,٥	٨,٣
٣,٦-	٣,٦-	٣,٦-	٣,٤-	١,٥-	٣,٨-	٥,٥-	٤,١-	٣,٠	٠,٢-	٠,٤-
١,٤-	٢,٠-	١,١-	٠,٢-	١,٢-	١,٢-	٣,١-	٣,٧-	٢,٥-	٢,٠	٠,٦
١٠,٥-	١٠,٣-	٩,٣-	٨,١-	٨,٢-	٩,٧-	٦,٩-	٥,٥-	٩,٧-	٥,٥-	٣,٩-
٥,٠	٥,٢	٥,٨	٥,٧	٧,١	٦,٥	٢,٩-	٩,٤	١٦,٠	١٧,٩	١٣,٣
٤,١	٣,٩	٣,٨	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٢,٠	٣,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٤
٢,٢-	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٣,٠-	٣,٦-	١,٩-	٠,٨-	٢,٧-	٣,٥-	٣,٧-
٠,٥	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٥,٣	١,٨	١,٣	٤,٣	٤,٤	٣,٤	٤,٢
٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٩-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-
٢,٤-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٢-	٠,٤-	٠,٣	٢,٣	١,٦	٠,١-	٢,٦-
١٥,٤	١٨,٠	١٨,١	١٧,٤	١٤,١	١٤,٠	١٣,٢	١٥,٠	١٤,٤	١٠,٧	١١,٦
١٦,٣	١٦,٥	١٦,٦	١٦,٧	١٧,٢	١٦,٤	١٨,٩	١٩,٣	١٧,٧	١٥,٥	١٥,٧
٧,٠	٧,١	٦,٨	٧,١	٨,٩	٥,٨	٩,٠	٧,٤	٠,٦	٤,٠	٦,٠
٤,٨	٤,٧	٥,٣	٦,١	٦,٩	٦,٢	٤,٠	٦,٢	٥,٧	٥,٢	٢,١
٠,٥-	١,٣-	١,٥-	٠,٧	١,٧	٠,١-	٤,٧-	٢,١-	١,٨	٠,٣	٠,٤
١١,٢	١٣,٦	١٤,٣	١٤,١	١٥,٠	١٧,١	٢٧,٨	١٤,٤	١,٨	٣,٦	٨,٦
١١,٤	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٢	١٣,٢	٨,٤	١٠,٢	١١,٨	٧,٠	٥,٩	٣,٧
٢,٨	٢,٣	١,٩	١,٥	٢,٩	٣,١	٢,٧	٣,١	٣,٨	٣,٠	٢,٥
١١,٢	١١,٥	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٢	١١,٠	١١,٢	٨,٥	٧,٢	٧,٤	٦,٣
٢,٩-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٧-	٤,٧-	٦,٣-	٩,٠-	٥,٨-	١,٠-	٢,٩-	٤,٣-
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٢,٥	٣٤,٢	٣٥,٠	٣٥,٧	٣٦,٣	٣١,٤	١٣,٦	٨,٥	١٣,٨	٣٣,٥	٣٢,٩
٠,٥	٠,١-	٠,٧-	٣,٦-	٣,٢-	١,٢-	١,٧-	٢,٦-	١,٩	٧,٤	٤,٤
١٢,٠	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٤	١٤,٤	١٤,٩	١٤,٨	١٧,٠	١٧,٧	١٦,١	٢٤,٠
١٦,٢	١٦,٠	١٦,٠	١٥,٩	١٥,٩	١٤,٢	١١,٦	١٥,٠	١٥,٥	١٨,٠	...
١٤,٤	١٦,٩	١٧,١	١٧,١	١٨,٤	٢٢,٠	١٣,٦	٥,٤	٢,٨	٢,٠	١,٩-
١,٥-	١,٧-	١,٧-	١,٥-	١,٦-	١,٤-	٢,٠-	٠,٨-	٠,٧-	٠,١	٠,١-
٢,٦	٢,٢	٢,١	٢,٥	٣,٣	٢,٦	٠,٩	٣,٦	٢,٤	٣,١	٣,٦
٢,٦	٢,٢	٢,١	٢,٥	٣,٣	٢,٦	٠,٩	٣,٦	٢,٤	٣,١	٣,٦

^١ البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.

^٢ البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٣١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
١,٥	٢,٠	٢,٢	٢,٧	١,٦	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٠-	١,٢-	٠,٦-	٠,٠	١,٤-	٢,٦-	٤,٠-	١,١-	١,٥-	١,٣-	٣,٠-	بنغلاديش
١٨,٤-	٢١,٩-	١٩,٣-	١٨,٩-	٢٠,٤-	٣٥,٠-	٢٩,٥-	١١,٢-	١٤,٨-	١٩,٢-	١٧,٤-	بوتان
١٥,٩	١٥,٦	١٤,٥	١٣,٧	١٤,٥	١٢,٩	١٩,٥	١١,١	٤,٣	٦,٦	٦,٩	بروني دار السلام
٦,٨-	٦,٦-	٦,٣-	٢,٩-	٠,٥	١,٣	١٩,٢-	٣٠,١-	١,٠-	٨,٣-	٩,٠-	كمبوديا
٢,٨	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٢,٢	١,٤	٢,٤	١,٩	١,٦	٠,٧	٠,٢	الصين
٦,٦-	١٠,٩-	١٢,٥-	٩,٥-	٧,٨-	٦,٦-	١٥,٣-	٦,٥-	١٢,٠-	١١,٨-	٨,٤-	فيجي
١,٩-	١,٦-	٢,٠-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٧-	٢,١-	١,٣-	٠,٩	٠,٩	٢,٢-	الهند
٠,٨-	٠,٩-	١,١-	٠,١-	٠,٦-	٠,١-	١,٠	٠,٣	٠,٤-	٢,٧-	٢,٩-	إندونيسيا
١٤,٨-	١٦,٨-	١٧,٧-	١٨,٨-	١٧,٤-	١,٨-	١٢,٠-	٧,١	٣٢,٢	٣٧,٢	٣٢,٦	كيريباتي
٠,٦-	٠,٩	٠,٢	١١,٤	٤,٣	٢,٧	٣,٠-	٢,٣	١,٦-	٧,٠-	٩,١-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١,٨	١,٦	١,٤	١,٦	١,٤	١,١	٣,٢	٣,٩	٤,٢	٣,٥	٢,٢	ماليزيا
١٢,٤-	١٥,٥-	١٧,٦-	٨,٤-	١٨,٧-	٢١,٢-	١٦,٣-	٨,٧-	٣٥,١-	٢٦,١-	٢٧,٨-	ملديف
٣,٥-	٦,٢	٢,٤	٩,١	١٥,٧	١٥,٨	٦,٨	٢٧,٤	٢٢,٧	٢٣,٥-	٥,٤	جزر مارشال
١,٠-	٠,٤-	١,١	٣,٨	٣,٥	٥,٥	١٦,٥	٩,٩	٧,٣	١٩,٤	٢٦,٣	ميكرونيزيا
٩,٣-	٨,٦-	٧,٩-	٨,٦-	١٠,٤-	٠,٦	١٣,٤-	١٣,٨-	٥,١-	١٥,٢-	١٦,٧-	منغوليا
٢,١-	١,٧-	١,١-	٠,٤	٣,١	٢,٩-	٣,٥-	٢,٨-	٠,٤-	١,٨-	٢,٧-	ميانمار
٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٧	٦,٠	١,٢	١,٦	٤,٥	٢,٥	٤,٦	٧,٦	ناورو
٤,٠-	٢,٠	٦,٩	٦,٧	٣,٩	٠,٩-	١٢,٦-	٧,٧-	١,٠-	٦,٩-	٧,١-	نيبال
١٢,٥-	١٥,٢-	١٧,٢-	١٩,٠-	٢٠,٢-	٣٨,٢-	٤٥,١-	٤٣,٤-	٤٣,٦-	٣٣,٧-	١٨,٦-	بالاو
١٠,٤	١١,٦	١٣,٧	١٤,٧	١٥,٦	٩,١	١٤,٤	١٢,٦	١٤,٤	١٣,٤	١٣,٦	بابوا غينيا الجديدة
٢,٧-	٣,٥-	٤,٤-	٣,٣-	٤,٠-	٢,٨-	٤,٥-	١,٥-	٣,٢	٠,٨-	٢,٦-	الفلبين
٢,٣-	٤,٠-	١,٦-	٥,٧	٤,٤	٣,٠-	١٠,٦-	١٤,٦-	٠,٩	٢,٨	٠,٨	ساموا
٤,٨-	٤,٩-	٤,٦-	١,٠-	٤,٢-	١١,٤-	١٤,٦-	٥,٠-	١,٦-	٩,٥-	٣,٠-	جزر سليمان
...	...	...	...	١,٢	١,٧	٢,٠-	٣,٧-	١,٤-	٢,١-	٣,٠-	سري لانكا ^١
٢,٧	١,٤	٠,٧	٣,١	٢,٢	١,٦	٣,٤-	٢,١-	٤,١	٧,٠	٥,٦	تاييلند
٣٥,٣-	٣٣,١-	٣٢,٠-	٣٤,٠-	٣٢,٤-	٩,٣-	١٥,٢	٥٤,٨	٢٢,٥	٢٢,٢	١٢,٢-	تيمور-ليشتي ^١
٥,٩-	٧,٥-	٧,٤-	٥,٣-	٣,٣-	٥,١-	٦,٣-	٥,١-	٦,٣-	٣,٧-	٧,٠-	تونغا
٧,٨-	٤,٢-	١,٠-	٢٩,٩	١٥,٨	٤٠,٠	٠,٣-	٢٩,٨	١٦,٢	١٦,٥-	٥٩,٣	توفالو
٤,٧-	٧,٥-	٨,٥-	١٠,٤-	٢٠,٢-	٧,٨-	١٢,٤-	١٤,٩-	٩,٧-	٤,٦	٢,٥	فانواتو
٠,٦	٤,٤	٥,٣	٦,٧	٦,٦	٦,٤	٠,٣	٢,٢-	٤,٣	٢,٨	١,٩	فييت نام
١,٠-	١,٣-	١,٢-	١,٢-	٠,١-	٠,٤-	٢,٧	١,٦	٠,٠	١,٤	١,٨	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٠-	٣,٤-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٤-	١,٢-	٥,٨-	٧,٧-	٨,٦-	٧,٥-	٦,٧-	ألبانيا
٣,٣-	٣,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٣,١-	١,٨-	٣,٤	٣,٢	٠,٣-	١,٩-	٠,٠	بيلاروس
٤,٠-	٤,٤-	٤,٦-	٣,٢-	٣,٥-	٢,١-	٤,٤-	١,٨-	٢,٨-	٢,٦-	٣,٢-	البوسنة والهرسك
١,٨	٠,٤	٠,٤-	١,٣	١,٥	٠,١-	٩,١-	٤,٥-	١,١-	٠,٦-	٠,٢	هنغاريا
٨,٧-	٩,٩-	١٠,٥-	٩,٢-	٨,٧-	٧,٢-	٩,٤-	٨,٧-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٦-	كوسوفو
١٥,٦-	٢٠,٤-	٢١,٩-	١٩,١-	١٦,٥-	١١,١-	١٧,١-	١٢,٤-	٧,٧-	٩,٤-	١٠,٨-	مولدوفا
١٥,٧-	١٨,٣-	١٩,٤-	٢٠,٥-	١٧,١-	١١,٢-	١٢,٩-	٩,٣-	٢٦,٣-	١٤,٤-	١٧,٢-	الجبل الأسود
٣,٠-	٤,٤-	٥,٠-	٤,٤-	٢,٢-	٠,٣	٦,١-	٢,٨-	٢,٩	٣,٠-	٠,٢	مقدونيا الشمالية
١,٠-	٠,٩-	١,١-	٠,٧-	٠,٣	١,٥	٢,٣-	١,٣-	٢,٤	٠,٣-	٢,٠-	بولندا
٥,٠-	٦,٢-	٦,٨-	٨,٠-	٨,٢-	٦,٧-	٩,٦-	٧,٢-	٥,١-	٤,٩-	٤,٦-	رومانيا
١,١	٢,٣	٢,٩	١,٦	٢,٩	٢,٤	١٠,٤	٦,٨	٢,٤	٣,٩	٧,٠	روسيا
٤,٨-	٤,٤-	٥,٧-	٤,٩-	٤,٥-	٢,٣-	٦,٥-	٤,١-	٣,٩-	٦,٦-	٤,٦-	صربيا
١,٢-	٢,٥-	٢,٨-	١,٩-	١,٠-	٣,٦-	٥,٠-	٠,٩-	٤,٢-	١,٩	١,٨-	تركيا
٧,٤-	١٦,٦-	١٨,٩-	١٥,٠-	٨,٠-	٥,٢-	٤,٥	٢,٤-	٢,٧	٢,٧-	٣,٣-	أوكرانيا
١,١-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩,٤-	١١,٣-	١١,٨-	١١,٦-	٧,٥-	١٢,٩-	١٥,١-	١٧,٦-	١٥,٦-	٦,٥-	١٤,٠-	أنغيغوا وبربودا
٠,٣-	٠,٦-	٠,٨-	١,١-	٠,٩	٣,٢-	٠,٦-	١,٤	٠,٧	٠,٨-	٥,٢-	الأرجنتين
٤,٧	٥,٨	٦,٥	٧,٧	٩,٦	٥,٤	٦,٤	٢,٣-	١٧,٢-	٠,٢	٠,٥-	أروبا
٥,٩-	٨,٤-	٩,١-	١٠,٠-	٧,٦-	٧,٠-	٨,٩-	٢٠,٢-	٢٢,٠-	٢,١-	٩,٤-	جزر البهاما
٥,٢-	٦,٦-	٧,٠-	٧,٥-	٣,٩-	٧,٨-	٧,٩-	٧,٩-	٥,١-	١,٠-	٣,٤-	بربادوس
٣,٢-	٣,٩-	٤,٥-	٣,٥-	١,٩-	١,٠-	٨,٣-	٦,٥-	٦,٢-	٧,٨-	٦,٦-	بليز
...	...	١,٢	١,٩-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٢	٣,٣	٠,٠	٢,٨-	٣,٥-	بوليفيا
١,٨-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٠-	١,٢-	٢,١-	٢,٤-	١,٦-	٢,٤-	٢,٨-	البرازيل
٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٢,٣-	١,٥-	٣,١-	٨,٨-	٧,٣-	١,٩-	٥,٢-	٤,٥-	شيلي
٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٢,٣-	١,٥-	٣,١-	٨,٨-	٧,٣-	١,٩-	٥,٢-	٤,٥-	كولومبيا

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
١,١-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,٠-	٢,٧-	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)
١,٣-	١,٦-	١,٥-	٠,٧-	٠,٩-	١,٣-	٣,٢-	٣,١-	١,٠-	١,٢-	٣,٠-	
١٦,٥-	٢٥,٤-	٣٣,٢-	٣٨,٠-	٣٧,٨-	٤٠,٤-	٢٧,٣-	٣٣,٥-	٣٧,٠-	٣٨,١-	٤٦,٧-	
١,٧-	١,٣-	١,٥-	١,٢-	٣,٣-	٣,٧-	٥,٨-	٢,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٦-	الجمهورية الدومينيكية
٣,١	٤,٦	٥,٢	٥,٨	٥,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,١	٠,٥-	١,٥-	إكوادور
١,٣-	١,٩-	٣,٢-	٣,٩-	١,٨-	١,١-	٦,٧-	٤,٣-	١,١	٠,٤-	٣,٣-	السلفادور
١٤,١-	١٥,٩-	١٨,٣-	١٧,٨-	٢١,٩-	٢٠,٣-	١٢,١-	١٤,٤-	١٦,١-	١٠,٣-	١٢,٨-	غرينادا
٠,٦-	٢,٢	٣,٢	٤,٨	٢,٩	٣,١	١,٢	٢,٢	٥,٠	٢,٤	٠,٩	غواتيمالا
١٩,٣	١٣,٩	٢١,٥	١٢,٩	١٦,٥	٩,٩	٢٥,٩	٢٤,٧-	١٧,٣-	٦٨,٨-	٢٩,٠-	غيانا
٢,١-	٠,٥-	٠,٢	١,٩	٠,٦-	٣,٥-	٢,٥-	٠,٤	٠,٤	١,١-	٢,٩-	هايتي
٣,٧-	٢,٩-	٢,٦-	٢,٤	٤,٤-	٤,٠-	٦,٩-	٥,٥-	٢,٩	٢,٦-	٦,٦-	هندوراس
٠,٥	٦,٦-	٦,٠-	١,٢	٢,٩	٢,٧	٠,٧-	٠,٩	١,٠-	١,٨-	١,٤-	جامايكا
٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٩-	٠,٧-	١,٣-	٠,٣-	٢,٤	٠,٣-	٢,١-	المكسيك
٠,١-	٥,٢	٦,٤	٨,٦	٤,٢	٨,٢	٢,٩-	٢,٨-	٣,٨	٥,٩	١,٨-	نيكاراغوا
٢,٥-	٢,٥-	١,٥-	٠,٣	٠,٧	٣,١-	٠,٠	١,٢-	٠,٢	٥,١-	٧,٩-	بنما
٠,٢-	٢,١-	٣,٠-	٣,٥-	٣,٤-	٠,١	٦,٥-	٠,٦-	٢,٤	٠,٢-	٠,٢	باراغواي
٠,٨-	٢,٥	٣,٤	٣,١	٢,٢	٠,٣	٤,٠-	٢,٢-	٠,٨	٠,٧-	١,٢-	بيرو
١١,٩-	١٤,٢-	١٥,٤-	١٤,٦-	١٣,٠-	١٣,٧-	١٠,٨-	٣,٤-	١١,٠-	٤,٩-	٥,٩-	سانت كيتس ونيفس
١,١-	٣,٧-	٤,٦-	٤,٦-	١,٦-	٢,٢-	٣,٢-	١٠,٤-	١٨,٨-	٣,٣	١,٥	سانت لوسيا
١٦,١-	١٧,١-	١٩,٨-	٢٠,٢-	١٧,١-	١٨,٢-	٢٠,٥-	٢٣,٢-	١٥,٩-	٢,٤-	١٠,٣-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٨,٩	٤٢,٢-	٤٤,٨-	٥٣,٣-	١٢,٩-	٣,٧-	١,٣	٢,٦-	٨,٩	١١,٢-	٣,٠-	سورينام
٤,٣	٤,٨	٣,٨	٣,١	٢,٥	١١,٥	١٠,٢	١٠,٩	٦,٥-	٤,٣	٦,٨	ترينيداد وتوباغو
١,٧-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٨-	٣,٠-	٣,٥-	٢,٤-	٠,٦-	١,٣	٠,٥-	أوروغواي
...	٤,٨	٧,١	٢,٦	٤,١	٥,٨	٤,٠	٠,٩-	٣,٢-	٥,٩	٨,٤	فنزويلا ^١
٠,٢-	٠,٤	١,١	٠,٧	٢,٠	٣,٧	٧,٨	٣,٠	٣,٤-	٠,٦	٣,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	...	...	٤٠,٢-	٣٩,٦-	٢٠,٣-	١٨,٥-	٠,١-	١٤,٠	١١,٧	١٢,١	
١,٥-	٢,٥-	١,٢-	٧,٧-	١,١-	٢,٤	٨,٤	٢,٤-	١١,٣-	٨,٧-	٨,٧-	
٤,٤-	٥,٢-	٦,٠-	٦,٧-	٤,٦-	٢,٨-	٠,٧	٣,٤-	٤,٠-	٧,١-	٧,٢-	الجزائر
٠,٦	٥,٤	٩,٧	٥,٥	٦,٣	١١,٥	٢٩,٨	١٥,١	٠,٥-	٩,١	١٢,٨	أرمينيا
٢,٠	٤,٨	٣,٩	٥,٩	٤,٨	٥,٨	١٤,٧	٦,٤	٩,١-	٣,٠-	٦,٢-	أذربيجان
٨,٣	٨,٩	١٠,١	١٠,٢	١٤,٦	١٨,٢	١٩,٠	٦,٦-	١١,٧	١٨,٣	١٤,٧	البحرين
٢,٧-	٤,٦-	٤,٢-	٤,٢-	٥,٤-	١,٢-	٣,٥-	٤,٤-	٢,٩-	٣,٤-	٢,٣-	جيبوتي
٥,٠-	٤,٥-	٥,٠-	٢,٦-	٥,٣-	٥,٥-	٤,٤-	١٠,٣-	١٢,٤-	٦,٠-	٦,٧-	مصر
٢,٧	٠,٢-	١,٨-	٠,٦	٣,٢	٢,٠	٣,٥	٣,٦	١,٧-	٠,٧-	٧,٦	جورجيا
٥,٦-	٠,٢	٥,٣-	١,٧-	٢,١-	٥,٨	١٣,٤	٣,١	٦,٨-	٥,٩	٨,١	إيران
٤,٦-	٥,١-	٦,٢-	٥,٦-	٥,٤-	٣,٣-	٧,٥-	٧,٣-	٥,٦-	٢,٤-	٦,٢-	العراق
٢,٠-	٢,٠-	١,٠-	٣,٩-	٢,٧-	٣,٦-	٢,٩	١,٤-	٦,٥-	٣,٩-	١,٠-	الأردن
١٤,٣	٢١,٨	٢٦,٠	٢٣,٣	٢٩,٠	٣١,١	٣٤,٤	٢٥,٢	٤,٤	١٢,٧	١٤,٣	كازاخستان
٥,٤-	٦,١-	٧,١-	٢٣,٤-	٢٢,٦-	٤٤,٩-	٤١,٩-	٨,٠-	٤,٥	١١,٥-	١٢,١-	الكويت
...	...	...	٢٢,٥-	١٩,٠-	٢٤,٠-	٢٨,٩-	٢٢,٢-	١١,٨-	٢١,٧-	٢٤,٢-	جمهورية قيرغيزستان
١,٠	١,٦	٤,٢	٣,٨-	٤,٤-	٤,٢	٢٢,٢	١١,٤	١٠,٢-	٦,٧	١٤,٧	لبنان ^١
٦,٣-	٦,٤-	٦,٥-	٥,٨-	٩,٤-	٨,٧-	١٤,٩-	٨,٦-	٦,٨-	١٠,٥-	١٣,١-	ليبيا
٣,٣-	٢,٩-	٣,١-	٢,١-	١,٢-	١,٠-	٣,٥-	٢,٣-	١,٢-	٣,٤-	٤,٩-	موريتانيا
٥,٦	٥,٦	٧,٥	١,٣	٣,٢	٢,٣	٣,٧	٥,٥-	١٦,٥-	٤,٩-	٤,٩-	المغرب
١,٠-	٠,٩-	٠,٤-	٠,٥	٠,٦-	١,٠-	٤,٧-	٠,٨-	١,٥-	٤,٢-	٥,٤-	عمان
١٤,٤	٩,٩	١١,٠	١٤,٥	١٧,٣	١٦,٨	٢٦,٨	١٤,٦	٢,١-	٢,٤	٩,١	باكستان
٣,٨-	٣,٠-	١,٦-	٣,٠-	١,٣-	٢,١	١١,٧	٤,٦	٤,٥-	٣,٦	٧,٩	قطر
١٠,٣-	٩,٦-	٨,٧-	٩,٥-	٩,١-	٨,٩-	٨,٦-	٧,١-	٤,٧-	٩,٧-	٣,٢-	المملكة العربية السعودية
٩,٠-	١٠,٣-	٤,٥-	٨,١-	٣,٣-	٣,٨-	١١,٣-	٧,٥-	١٦,٦-	١٥,٢-	١٣,٩-	الصومال
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان ^١
٢,٠-	٢,٥	٦,٣	١٦,٦	٦,١	٤,٨	١٥,٣	٨,٢	٤,٣	٢,٢-	٤,٩-	سوريا ^١
٤,٨-	٥,٨-	٤,٢-	٢,٨-	١,٦-	٢,٣-	٩,٠-	٦,٠-	٦,٠-	٨,١-	١٠,٨-	طاجيكستان
١,٣-	١,٦	٣,٧	٣,٣	٤,٧	٥,٤	٩,٧	٤,٦	١,٤-	٣,٤	٧,٤	تونس
٩,٠	١١,٤	١١,٤	١٥,٣	١٥,٤	١٤,١	١٣,٠	١١,٤	٥,٩	٨,٦	٩,٤	تركمانيستان
٤,٥-	٣,٤-	١,٣-	٣,٩-	٤,٧-	٧,٣-	٣,٠-	٦,٠-	٤,٣-	٤,٨-	٥,٩-	الإمارات العربية المتحدة
...	...	...	...	١٨,١-	١٢,٥-	١٠,٦-	٩,٨-	١٢,٣-	١٠,٤-	١٣,٢-	أوزبكستان
٧,٨-	٨,٠-	٨,١-	٦,٧-	١٠,٧-	١٨,٣-	٤٠,٦-	٥٦,١-	٤٠,٣-	٣٢,٣-	٣٣,١-	الصفة الغربية وغزة ^١
											اليمن

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تقمة)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات												
٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨		
٠,٩-	١,١-	٠,٦-	٠,٩-	١,٣-	٢,٤-	١,٩-	٠,٧-	٢,٤-	٢,٥-	١,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء أنغولا	
٠,٦	١,٠	٢,٢	٠,٤	٥,٣	٣,٧	٨,٥	١٠,١	١,٣	٥,٤	٦,٤		
٤,٠-	٤,٩-	٥,٠-	٥,٧-	٦,٠-	٨,٢-	٥,٧-	٤,٢-	١,٧-	٣,٩-	٤,٥-	بنن	
٢,٤-	١,٤-	١,٩-	٣,٧	٤,٢-	١,٥	٠,٦-	١,٨-	٩,٨-	٦,٩-	٠,٤	بوتسوانا	
٥,٥	٨,٤	٨,٦	٦,٧	٣,٥-	٥,١-	٧,٥-	٠,٤	٤,٢	٣,٣-	٤,٢-	بوركينا فاسو	
٤,٨-	٥,٣-	٥,٥-	٦,١-	٨,٦-	١٤,٨-	١٦,٨-	١٢,٦-	١١,٢-	١١,٦-	١٢,٨-	بوروندي	
٢,٣-	١,٢-	٠,٤-	٣,٦	٣,٩	٢,٧-	٣,٥-	١٢,١-	١٥,٤-	٠,٢	٤,٨-	كابو فيردي	
٣,٦-	٥,٨-	٥,١-	٣,٨-	٣,٣-	٤,١-	٣,٤-	٤,٠-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٥-	الكاميرون	
٥,٤-	٣,٦-	٣,٤-	٣,٨-	٩,١-	٨,٢-	١٢,٩-	١٢,٤-	٧,٦-	٤,٨-	٧,٢-	جمهورية إفريقيا الوسطى	
١,٧	٠,٣	٠,٨	٠,٢	١,٤	١,٦	٦,٣	٠,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٤,٠-	تشاد	
٣,٠-	٤,٤-	٤,٢-	٢,٩-	٢,٣-	١,٥-	٠,٤-	٠,٣-	١,٨-	٣,٥-	٣,٠-	جزر القمر	
١,٧-	١,٦-	٢,٠-	٣,٧-	٤,٢-	٥,٣-	٣,٧-	١,٠-	٢,٣-	٣,٥-	٣,٦-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
٤,٣-	٥,٨-	٦,٠-	٥,٩-	٣,٠-	٥,٠-	١٧,٠	١٢,٨	١٢,٦	١١,٧	١٨,٥	جمهورية الكونغو	
٢,٥-	٣,١-	١,١-	١,١-	٤,٥-	٨,٠-	٧,٦-	٣,٩-	٣,١-	٢,٢-	٣,٩-	كويت ديقوار	
٣,٣-	٢,٤-	١,٦-	٣,٠-	٠,٦-	٠,٩	٦,٦	٥,٧	٠,٨-	٧,٥-	٢,٧-	غينيا الاستوائية	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	١٣,٠	١٥,٥	إريتريا ^١	
٠,٩	٠,٥-	١,٨-	٠,٦-	١,٦	٢,٢	٢,٧-	٢,٦	٦,٨	٣,٨	١,٤	إسواتيني	
٢,٦-	١,٩-	٢,٤-	٠,٩-	٤,٢-	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	إثيوبيا	
٦,٦-	٥,٥-	٤,٣-	٣,١-	١,٧	٣,٠	٨,٨	٣,٣	٠,٥-	٤,٦	٧,١	غابون	
٢,٣-	٤,١-	٥,١-	٤,٩-	٦,٥-	٥,٤-	٤,٢-	٥,٨-	٦,١-	٩,٥-	٩,٥-	غامبيا	
٤,٩	٩,٥	١٠,١	٧,٩	١,٨	٠,٨-	٢,٣-	٢,٨-	٢,٥-	٢,٢-	٣,٠-	غانا	
١,٤-	٠,١	٣,٦-	٢٢,٣-	١٤,٧-	٩,٧-	٥,٧-	٤,١	١٦,١-	١٥,٥-	١٨,٥-	غينيا	
٤,٠-	٥,١-	٦,٣-	٦,٢-	٧,٤-	٨,٦-	٨,٦-	٠,٨-	٢,٦-	٨,٥-	٣,٥-	غينيا-بيساو	
٣,٢-	٣,٧-	٤,١-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٦-	٥,٠-	٥,١-	٣,٧-	٢,٢-	٤,٠-	كينيا	
٠,١-	٢,٣-	٣,٤-	٣,٣-	٢,١	٠,٨-	١٤,٠-	٩,١-	٥,٧-	٦,٣-	٧,٠-	ليسوتو	
١٤,٣-	١١,١-	١٢,٠-	٦,٣-	٨,١-	٢٠,١-	١٥,٩-	١٣,٠-	٢٣,٩-	١٩,٥-	٢٠,٤-	ليبيريا	
٥,٤-	٦,٦-	٨,٠-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٠-	٥,٤-	٤,٩-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٧	مدغشقر	
٩,٤-	١٣,٤-	١٥,٤-	١٦,٥-	١٨,٥-	١٥,٦-	١٨,٢-	١٥,٢-	١٤,١-	١٢,٦-	١٢,٠-	ملاوي	
٠,٨	١,٦	١,٥-	٠,٨-	٤,٣-	٦,٥-	٦,٥-	٦,٤-	١,٨-	٦,٣-	٤,١-	مالي	
٢,٣-	٥,١-	٦,٩-	٦,٤-	٦,٤-	٣,٠-	١١,١-	١٣,١-	٨,٩-	٥,٠-	٣,٨-	موريشيوس	
١,٨-	٣٩,٦-	٤٣,٠-	١٤,٢-	١١,٠-	١٠,٦-	٣٣,٧-	٢١,٢-	٢٦,٥-	١٦,١-	٢٩,٥-	موزامبيق	
١٢,١-	١٣,٦-	١٥,٧-	١٣,٢-	١٤,٢-	١٥,٢-	١٢,٦-	١٠,٨-	٣,٩	١,٨-	٣,٦-	ناميبيا	
٢,٠-	٤,٠-	٦,١-	٥,٠-	٥,٦-	١٣,٩-	١٦,٢-	١٤,١-	١٣,٢-	١٢,٢-	١٢,٧-	النيجر	
٣,٣	٣,١	٥,٨	٥,١	٦,٨	١,٣	٠,٢	٠,٥-	٢,٧-	٢,٠-	١,٢	نيجيريا ^١	
٦,٠-	١١,٧-	١٣,٤-	١٣,٠-	١٢,١-	١١,٤-	٩,٠-	١٠,٧-	١١,٧-	١١,٧-	١٠,١-	رواندا	
٥,٧-	٥,١-	٤,٧-	٦,٣-	٢,٢-	١٢,٣-	١٤,٥-	١٣,١-	١١,٢-	١٢,٨-	١٢,٩-	سان تومي وبرينسيبي	
٥,٣-	٥,٨-	٦,٢-	٥,٦-	١١,٣-	١٩,٨-	١٩,٩-	١٢,١-	١١,٩-	٧,٩-	٨,٨-	السنغال	
٤,٦-	٥,٦-	٧,٨-	٦,٥-	٧,٩-	٦,٤-	٧,٦-	١٠,٥-	١٢,٥-	٢,٨-	٢,٤-	سيشيل	
٣,٠-	٢,٩-	٣,٣-	٥,١-	٦,٩-	٩,٥-	٦,٣-	٧,٣-	٥,٨-	٧,٨-	٩,٣-	سيراليون	
١,٨-	١,٤-	٠,٩-	٠,٥-	٠,٧-	١,١-	٠,٣-	٣,٧	٢,٠	٢,٦-	٢,٩-	جنوب إفريقيا	
٦,٢	٤,٨	٣,٢	٤,٠-	٥٣,٧	١٨,٤-	٧,٩-	٠,١-	٣١,٧-	٤,٨-	١٢,٣-	جنوب السودان	
٢,٠-	٢,١-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٨-	٣,٨-	٧,٤-	٣,٥-	٢,٣-	٢,٣-	٤,٢-	تنزانيا	
١,٧-	٢,٨-	٣,٢-	١,٠-	٢,٤-	٣,٨-	٣,٣-	٢,٢-	٠,٣-	٠,٨-	٢,٦-	توغو	
١,٤-	٢,٧-	٣,٩-	٦,٢-	٧,٣-	٧,٥-	٨,٦-	٨,٤-	٩,٥-	٦,٩-	٦,١-	أوغندا	
١,٤	١,٩	٠,٩	٣,٥-	٤,٤-	٣,٠-	٣,٧	١١,٩	١١,٨	٠,٥	١,٣-	زامبيا	
١,٥	٣,٥	٣,٧	٤,٠	١,٠	٠,٣	٠,٦	٠,٧	١,٧	٢,٣	٢,٦-	زمبابوي	

^١ راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وإريتريا ولبنان ونيجيريا وسري لانكا والسودان وسوريا وتيمور-ليشتي وفنزويلا والصفة الغربية وغزة واليمن تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
الاقتصادات المتقدمة										
٧٠,٣-	٧١,٩-	٩,٢	١٤٩,٨	١٠٨,٣-	١٠٩,٢-	٤٢٨,٦	١٦,٠-	١٣٨,٣	٤٧٩,٣	رصيد الحساب المالي
٢٨٣,٢	٣٣٣,١	٣٣٠,٦	٣٣٩,٤	٣٤٣,٦	٤٧٠,٠	٥٩٠,٨	٣٣,٤	٤,٥	١٢٠,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٥٤٧,٢-	٤٨٨,٣-	١,١٢٦,٩-	٣٤٥,٨-	٣٧٨,٠-	٧٥٠,٩-	٢٥٣,١	١٣٣,١	٦٩,٥	٤٩٧,٦	استثمارات الحافظة، صافية
٤٧,٨	٥٦,٥	٩٣,٣	٩,٠	٢٦,٠-	٦,٨-	٤٣,١	٧١,١	١,٤	٥٠,٩	المشتقات المالية، صافية
٦٨,٣-	٢١١,٧-	٥٣٣,٠	١٢٥,١	٨,١-	٣٨٤,٢	١,٠٩٧,٣-	٦٢٠,٨-	٦,٦-	٨٢,٨-	استثمارات أخرى، صافية
٢١٥,٥	٢٣٩,٧	١٨١,٣	٢٢,٦	٣٨,٥-	٢٠٦,٠-	٦٤٠,١	٣٦٧,٣	٦٩,٤	١٣٢,٩	التغير في الاحتياطيات
الولايات المتحدة										
١,٢٢٩,٦-	١,٢٠١,٤-	١,٢١٢,٢-	١,١٢٨,٦-	١,٠٧٣,٠-	٨٧٥,٦-	٨٢٥,٦-	٦٧٢,٠-	٥٥٨,٤-	٣٠٢,٩-	رصيد الحساب المالي
٨٢,٦-	٧٩,٢-	٢١,٧	٢٥,١	١٠,٩-	٢٨,٠-	١٣٥,٨-	١٤٥,٣	٢٠١,١-	٣٤٥,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٧٥٥,٩-	٧١٠,١-	١,٣٤٨,٥-	٩٦١,١-	١,١٨٤,١-	٤٣٨,٣-	٩٧,٤	٥٤٠,٢-	٢٤٤,٩-	٧٨,٨	استثمارات الحافظة، صافية
٣٣,٥-	٣٢,١-	١٩,٤-	٤٣,٣-	١٥,٦-	٨٠,٧-	٣٩,٠-	٥,١-	٤١,٧-	٢٠,٤-	المشتقات المالية، صافية
٣٥٧,٦-	٣٨٠,٠-	١٣١,٣	١٥٣,٤-	١٣٧,٥	٣٣٤,٤-	٨٦٢,٢-	٢٨٠,٩-	٧٥,٤-	٢٠,٨-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢,٦	٢,١	٠,٠	٥,٨	١١٤,٠	٩,٠	٤,٧	٥,٠	التغير في الاحتياطيات
منطقة اليورو										
...	...	٣٦٢,٥	٥٠٧,٧	٣١٨,٢	٤٨,٠	٤٤٤,٨	١٩٥,٤	٢٤٧,٣	٣٧٢,١	رصيد الحساب المالي
...	...	٢٠٤,٣	٢٠٥,٩	٣٩,٤	٢٦٣,٥	٥٠٩,٠	٢٢١,٧-	٩٩,٥	١٣٥,٦	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٨٨,٦-	٤٥,٨-	٤٣,٢-	٢٦٨,٢-	٢٩٤,٥	٥١٦,٧	١٠٤,٩-	٢٧٣,٨	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	١,٣	١٣,٨	٩,٤	١٠٦,٧	٧٥,٣	٢٢,٠	٩,٨-	٦٠,٨	المشتقات المالية، صافية
...	...	١١٨,٨	٣٢٨,٨	٣٢٦,٠	٧٣,٣-	٥٨٨,٧-	١٣٦,٨-	٢٥٥,٩	١٢٧,٩-	استثمارات أخرى، صافية
...	...	٢٦,٦	٥,١	١٣,٤-	١٩,٣	١٥٤,٦	١٥,٢	٦,٦	٢٩,٩	التغير في الاحتياطيات
ألمانيا										
٢١٦,٧	٢١١,٧	٣٠٣,٨	٢٨٣,٧	٢١١,٤	١٥٨,٨	٢٤٢,٧	١٩٢,٨	٢٢٤,٩	٣٠٨,٥	رصيد الحساب المالي
٢٩,٦	٢٩,٣	١٧,٠	٣٢,٨	٢٦,١	٦٤,٢	٨٦,٧	٣١,٤-	٩٥,٥	٤٦,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٣٢,٤	٢٥,٣	٦٠,٢	٣٤,٠	٢,٣	١٤,٦	٢٣٧,٧	١٩,٧	٨٢,٩	١٧٧,٤	استثمارات الحافظة، صافية
٣٢,٨	٣٢,٨	٤٥,٣	٤٥,٥	٣٨,٧	٤٧,٠	٥٨,٣	١٠٦,٣	٢٣,٠	٢٦,٨	المشتقات المالية، صافية
١٢١,٩	١٢٤,٤	١٨٠,٣	١٧٣,٠	١٤٣,٣	٢٨,٤	١٧٧,٧-	٩٨,٢	٢٤,١	٥٧,١	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٦-	١,٠	٤,٧	٣٧,٧	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	التغير في الاحتياطيات
فرنسا										
٠,٢-	٤,٨-	٤١,٤-	٧,٥-	٣٩,٤-	٤٤,٠-	١,٨	٧٠,٠-	٠,٣	١٣,٣-	رصيد الحساب المالي
١٩,٣	١٥,٦	٢,٧	١٠,٦-	٥١,٩	١٠,٥-	٢١,٠	١٠,٥	٣١,٠	٦١,٠	الاستثمار المباشر، صاف
٧٨,٠	٩٢,٤	٩٣,٥	٥٥,١	١٢٩,٦-	٩٠,٤-	١١,٠	٣٣,٢-	٧٥,١-	٧,٨	استثمارات الحافظة، صافية
١,٠-	٦,٠	١٨,٩	٢٨,٠-	١٨,٠-	٤١,٤-	٢١,٠	٢٧,٢-	٤,١	٣٠,٥-	المشتقات المالية، صافية
١٠٢,٥-	١٢٤,٢-	١٦١,٠-	٢٥,٦-	٧٨,١	٩٦,٢	٧٨,٢-	٢٤,٧-	٣٧,١	٦٣,٨-	استثمارات أخرى، صافية
٥,٩	٥,٥	٤,٥	١,٥	٢١,٧-	٢,٠	٢٧,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	التغير في الاحتياطيات
إيطاليا										
٣٣,٤	١٨,٥	٣٠,٤	٥٦,١	٣٦,٨	٨,١-	٥٤,٣	٨٥,٦	٦١,٦	٤٤,٦	رصيد الحساب المالي
٣,٠-	٣,٣-	١٢,٤	١٨,٩	١١,٥-	١٤,٣-	٣١,٢	٢٣,٩	٤,٠	٣,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٧,٠	٠,٨-	٢٥,٥-	٨٥,٣-	٢٥,٨-	١٧٨,٧	١٤٩,٧	١٣٣,٥	٥٥,٧-	١٥٧,١	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٥-	١,٥-	٣,٤-	٣,٦	٤,٥-	١٢,٢	٠,٢-	٢,٩-	٣,٠	٣,٣-	المشتقات المالية، صافية
٣٠,٠	٢٤,٠	٤٤,٩	١١٦,٦	٧٥,٦	١٨٦,٨-	١٥٠,٧-	٧٣,٤-	١٠٦,٧	١٠٨,٧-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٣	٣,٠	٢,١	٢٤,٥	٤,٦	٣,٦	٣,١	التغير في الاحتياطيات
إسبانيا										
٤٧,٦	٧٣,٢	٦٦,١	٩٠,٨	٥٨,٧	١٩,٥	٣٠,٦	١٢,١	٣٠,٠	٣٦,٧	رصيد الحساب المالي
٣٣,٨	٣٣,٠	٣٠,٩	٢٨,٩	٣,٨	٠,٩	١٣,٧-	١٨,٨	١٠,٤	٢١,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٤,٧	٣٦,٢	٣٣,٨	٦,٤-	٢٤,٨-	٢٩,٧	٤٤,٥	٨٧,٨	٥٦,٧-	٢٨,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	٧,١-	٢,١	١,٠	٨,١-	٦,٢-	١,١-	المشتقات المالية، صافية
٢١,٠-	٤,١	١,٥	٦٥,٦	٨٠,٣	١٧,٩-	١٣,٤-	٨٦,٠-	٨١,٧	٢٨,١	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤	٦,٥	٤,٧	١٢,٢	٠,٤-	٠,٨	٢,٦	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
اليابان										
١٧٣,٩	١٦٤,٢	٢٠٣,١	١٦٦,٢	١٧٤,٧	٥٣,١	١٥٣,٣	١٣٢,٢	٢٢٨,٣	١٨٣,٩	رصيد الحساب المالي
١٦٤,٧	١٦٨,٣	١٧١,٦	١٨٦,١	١٧٦,٥	١٢٦,٧	١٧٤,٧	٨٧,٥	٢١٨,٩	١٣٤,٦	الاستثمار المباشر، صاف
٢٦,٥-	٤١,٨-	١٠٧,١-	٩٣,٠	١٩٥,٣	١٤٢,٦-	١٩٨,٣-	٣٨,٥	٨٧,٤	٩٢,٢	استثمارات الحافظة، صافية
٣٦,٩	٣٤,١	٣٨,٧	٢٩,١	٤٤,٦	٣٨,٠	١٩,٩	٧,٨	٣,٢	٠,٩	المشتقات المالية، صافية
١٢,٧-	٧,٨-	٦٢,٩	٧٧,٧-	٢٧١,٥-	٧٨,٤	٩٤,١	١٢,٤-	١٠٦,٧-	٦٧,٩-	استثمارات أخرى، صافية
١١,٥	١١,٥	٣٧,٠	٦٤,٤-	٢٩,٨	٤٧,٤-	٦٢,٨	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
١٤٦,٦-	١٥٠,٥-	١٣٠,٨-	١٢٤,٣-	١٠٥,٩-	٧٤,٥-	٤٦,٨-	٩٠,١-	٩١,٤-	١٢٤,١-	رصيد الحساب المالي
٨,٩	٨,٥	٨,٠	٥٩,٠-	١٥,٠	٥١,٢	٣١,٤	١٤٠,٤-	٤٢,٢-	٤,٩-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٤٢,٣-	٢٣١,٤-	٢١٧,٢-	٤٣,٧-	٢٢٤,٧	٤٤,٥-	٢٦٤,٥-	٣٨,٩	٣٦,٨	٣٥٧,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
٧,٨	٧,٤	٧,٠	١٣,٦-	١,٣	٥٩,٨-	٣٧,٥-	٢٣,١	٢,٥	١٠,٣	المشتقات المالية، صافية
٧١,٨	٥٨,٤	٦٢,٠	٥,٠-	٣٤٢,٢-	٢٠,١-	١٩٩,٤	١٨,٤-	٨٧,٤-	٢٠٣,٤	استثمارات أخرى، صافية
٧,٢	٦,٥	٩,٣	٣,٠-	٤,٦-	١,٣-	٢٤,٤	٣,٣-	١,١-	٢٤,٨	التغير في الاحتياطيات
كندا										
١٠,١-	٦,١-	١٥,٥-	١٥,٣-	١٢,٢-	٨,٢-	٤,٤	٣٤,٣-	٣٧,٩-	٣٥,٨-	رصيد الحساب المالي
٢٧,٥	٥٣,٦	١٢,٤-	٢٦,٤	٤٧,٩	٣٧,٨	٤٤,٥	١٨,١	٢٦,٩	٢٠,٤	الاستثمار المباشر، صاف
٥٨,١-	٣٧,٤-	١٢,٥	٥٨,٩-	١٤,٢	١١٥,٤-	٤٣,٢-	٦٧,٧-	١,٦-	٣,٤	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٢٠,٥	٢٢,٢-	١٦,٥-	١١,٧	٨١,٢-	٥٨,٧	١٧,١-	١٤,٠	٦٣,٣-	٥٨,٢-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٩	٥,٤	٧,٠	١٠,٦	٢٠,٢	١,٣	٠,١	١,٥-	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات متقدمة أخرى ^١										
٧٠٦,٦	٦٨٦,٩	٦٤٩,٢	٦١٢,٢	٥٠٠,٣	٤٩٨,٥	٦٢٢,٣	٣٩٢,٦	٣١٨,٧	٣٥٧,١	رصيد الحساب المالي
١٣,٩-	٥,٢	٢٥,٨-	٢٣,٥-	٣٥,٧	١,٨-	٣٥,٢-	٦٨,٧	٣٥,٢-	٣٦,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٤١٧,٩	٤١١,٣	٤٣٩,٧	٦٠٣,٦	٤٤٢,٣	٣١٦,٩	٤٩٢,٧	٢٨١,٠	٣١٢,٨	٣٦٣,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٤,٧	٩,٢	٩,٢	٩,١	٣١,١-	٢٩,٧	٩,٨-	١٦,٤-	١٤,١	٢٣,٣	المشتقات المالية، صافية
١٠٨,١	٥٣,١	١١١,٥	٥٣,١-	١١٣,٢	٣٥١,٢	٨٠,٤-	٢٦٤,١-	٤,١-	١١٧,٣-	استثمارات أخرى، صافية
١٩١,١	٢٠٩,٣	١١٥,٧	٧٧,٨	٥٨,٢-	١٩٦,٨-	٢٥٦,٥	٣٢٤,٩	٣٢,٥	٥١,٣	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
٤٨٦,٨	٥٧٣,١	٥٦٧,٩	٣٨٤,٩	١٨٦,١	٥٤٦,١	٢٠٨,٨	٣٩,٢	١٤٥,٧-	٢٧٢,٤-	رصيد الحساب المالي
٣٣٧,٢-	٢٦٥,٥-	١٩٧,٨-	١٢٥,١-	١٣٢,٢-	٢٤٧,٢-	٤٨٧,٨-	٣١١,٢-	٣٤٥,١-	٣٦٤,٩-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٠١,٧	١٩٤,٩	٥٣٢,٤	٢٦٤,٦	٢٠٣,٦	٥٠٧,٤	١١٨,٦	١١,٤-	٧٧,٣-	١٠٨,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
١٩,٥	٢١,٥	٢٨,٤	٤١,٩	...	...	٥,٠-	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٤٥,٣	١٥,١-	١٤,٨-	١٤٣,٨	٧٤,٤-	١٦٦,٨	٦٥,٤	٢٥١,٦	٩٩,٨	٩٢,٨	استثمارات أخرى، صافية
٤٥٢,٨	٦٣٣,١	٢١٥,٣	٥٢,٩	١٧٤,٦	١٠٧,٩	٥٢٠,٨	٨١,٤	١٧٢,٢	١١٠,٥	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
٢٠٢٧	٢٠٢٦								
المجموعات الإقليمية									
آسيا الصاعدة والنامية									
٦٤٢,٣	٦٤٠,٢	٧١٣,٢	٤٠٥,٥	٢١٦,٥	٢٠٦,٥	١٣٥,٦	١٥٤,٣	٥٢,٦-	٢٦١,٩-
٧٤,٥-	٤٣,٧-	١,٠-	٨٦,٣	١١٣,٤	٦٤,٦-	٢٦٠,٥-	١٦٤,١-	١٤٤,٨-	١٦٨,٢-
٢٩٢,٢	١٣٩,٦	٤٩٢,٠	٢١٦,٢	٣٨,٥	٣٠٩,٠	٢٠٧,٣-	١٠٧,٣-	٧١,٣-	١٠٠,٥-
٢٥,٥	٢٥,١	٢٥,١	٣٤,٥	٢١,٢	١٨,٣	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧
١١٣,٣	١٢١,٠	١٣١,٩	١٢١,٦	٣٢,٦-	١٠٥,٥-	١٤٣,٩	٢٤١,٤	٦٩,٣	١٨,٥-
٢٨٦,١	٣٩٨,٧	٦٥,٤	٥٣,٤-	٧٥,١	٥٠,٣	٢٧٧,٢	١٦٨,٣	٩٧,٧	٢١,١
أوروبا الصاعدة والنامية									
٧٠,٣-	٤٤,٤-	٩٠,٠-	١٧,٢-	٢٥,٩-	١٥٥,٦	٩٠,٧	٦,٦	٥٦,٥	١٠١,٤
٤٤,١-	٣٦,٠-	٢٤,٦-	٢٧,٧-	٣٠,٣-	٣٧,٩-	٣٩,٦-	٣٥,٩-	٤٩,٩-	٢٥,٤-
٢٣,٤-	٥,٣-	١٦,٦-	٢٧,٩-	١٧,٥-	٣٠,٩	٤٦,٥	٢٠,٧	٤,٧-	٨,١
٠,٩-	٠,٨	٥,٥	٥,١	٥,٠	٥,٦-	٤,٦-	٠,٤	١,٣	٣,١-
٥٦,٢-	٧٢,٥-	٤٧,٦-	١,٥-	٢٧,٣-	١٤٠,٩	٣٥,٠-	٣٢,٣	١٦,٨	٧٧,٦
٥٤,٣	٦٨,٦	٦,٦-	٣٤,٨	٤٤,٢	٢٧,٢	١٢٣,٣	١٠,٨-	٩٢,٩	٤٤,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
٩١,٣-	٧٦,٢-	٨٧,٨-	٩٧,٢-	٩٩,٧-	١٥٠,٨-	١٠٧,٨-	١٣,٤-	١٢٤,٦-	١٦٦,١-
١٥٠,٢-	١٣٥,٩-	١٢٠,٦-	١٢٥,٣-	١٣٣,٨-	١٢٣,٣-	١٠٣,٢-	٩٤,٤-	١١٤,٢-	١٤٧,٧-
٨,٧-	٦,٥-	٢٤,٠	١٥,٢	٢٤,٢	١٢,٥	١٦,٤-	٩,٥-	٢,٠-	١٦,٥-
٣,٨-	٣,٦-	٢,٠-	٢,٠	٧,٠-	٢,٣	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠
٢٧,٤	٢١,٢	٥١,٠-	٢,٦	١٥,٤	٢٤,٦-	٤٠,٩-	٦٩,٤	١٩,٣	١٧,٠-
٤٤,٠	٤٨,٣	٦١,٥	٨,٢	١,٣	١٧,٨-	٥٠,٨	١٥,٥	٣٢,٤-	١١,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى									
٢٣,٥	٥٧,٧	٤٨,٢	١١١,٥	١٥٧,٨	٣٨٩,٠	١٠٦,٦	٨٨,٠-	٢٩,٨	٩٢,١
١٠,٨-	١,٥-	١٠,٥-	١٨,٣-	٤٠,٤-	٤,٠-	٢٢,١-	٩,٤-	٨,٣-	١١,٠-
٤٦,٨	٧١,٣	٥٤,٠	٦٩,٣	١٦١,٤	١٥٣,٥	٦٧,٦	٨٢,٤	١٩,٢	٥,٤
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٨,٦-	١٠٦,٠-	٧٣,٦-	٤,٢-	١٨,٧-	١٨٦,٥	١٤,٣	٨٣,٢-	٧,١	٧٥,١
٥٢,١	٨٩,٨	٧٣,٨	٥٧,٦	٥٨,٨	٥٧,٤	٤٧,٧	٨٤,٤-	٩,٩	٢٩,٣
إفريقيا جنوب الصحراء									
١٧,٣-	٤,١-	١٥,٦-	١٧,٦-	٦٢,٦-	٥٤,٣-	١٦,٣-	٢٠,٣-	٥٤,٧-	٣٨,٠-
٥٧,٦-	٤٨,٣-	٤١,١-	٤٠,١-	٤١,٢-	١٧,٥-	٦٢,٣-	٧,٤-	٢٧,٩-	١٢,٥-
٥,٢-	٤,٣-	٢٠,٩-	٨,١-	٢,٩-	١,٥	٤١,٥	٢,٣	١٨,٥-	٥,٣-
٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	٢,٥-	١,١	٠,٣-	٠,٢	٠,٢	٠,٦-
٢٩,٦	٢١,٣	٢٥,٦	٢٥,٣	١١,٣-	٣٠,٣-	١٦,٩-	٨,٣-	١٢,٦-	٢٤,٤-
١٦,٣	٢٧,٦	٢١,٢	٥,٧	٤,٧-	٩,٢-	٢١,٨	٧,١-	٤,١	٤,٩

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١١٤,٧	١٥٣,٠	١١١,٤	١٩١,٣	١٨٥,٠	٤٧٠,٧	١٥٨,١	٥٣,٨-	٦٣,٠	١٦٠,٤	رصيد الحساب المالي
١٦,٩	٢٩,٦	١٥,١	٤٠,٧	٢١,٥-	٣٦,٠	٧,٥-	٦,٥	٦,١	١٧,٤	الاستثمار المباشر، صاف
٥٢,٣	٧٢,٢	٥٠,٨	٧٢,٠	١٥١,٣	١١٩,٠	٨٣,٣	٨١,٢	١٧,٣	٦,١	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٦,٥-	٤٩,٥-	١١,٨-	٢٦,٢	٢,٦	٢٥٠,٦	٣٤,٥	٦١,٧-	٢٧,٣	١٠٤,٤	استثمارات أخرى، صافية
٤٨,٣	٩٥,٨	٥٣,٠	٤٥,٥	٥٥,٦	٧٩,٦	٥٠,٢	٨٧,٠-	١١,٥	٣٨,٨	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود										
٣٧٢,١	٤٢١,١	٤٥٦,٥	١٩٣,٦	١,١	٧٥,٤	٥٠,٨	٩٢,٩	٢٠٨,٧-	٤٣٢,٧-	رصيد الحساب المالي
٣٥٤,١-	٢٩٥,١-	٢١٣,٠-	١٦٥,٨-	١١٠,٧-	٢٧٣,٢-	٤٨٠,٣-	٣١٧,٦-	٣٥١,٢-	٣٨٢,٣-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٤٩,٤	١٢٢,٦	٤٨١,٧	١٩٢,٦	٥٢,٣	٣٨٨,٤	٣٥,٣	٩٢,٧-	٩٤,٥-	١١٤,٩-	استثمارات الحافظة، صافية
٢٠,٥	٢٢,٠	٢٨,٢	٤١,٣	١٦,٨	١٦,١	٥,١-	٢٢,١	٣,٩	٥,٠	المشتقات المالية، صافية
٥١,٨	٣٤,٤	٢,٩-	١١٧,٧	٧٧,٠-	٨٣,٨-	٣٠,٩	٣١٣,٣	٧٢,٥	١١,٦-	استثمارات أخرى، صافية
٤٠٤,٥	٥٣٧,٣	١٦٢,٣	٧,٤	١١٩,١	٢٨,٤	٤٧٠,٦	١٦٨,٤	١٦٠,٨	٧١,٧	التغير في الاحتياطيات
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٤٠٦,٢-	٣٦٩,٦-	٢٩٦,٩-	٢٧٥,٧-	٢٨٥,٠-	٤٢٦,٣-	٢٩٤,٧-	١١٩,٣-	٢٩٨,٧-	٣٦٠,٨-	رصيد الحساب المالي
٣٥٥,٦-	٣١٢,٤-	٢٧٤,٣-	٢٩٦,٨-	٢٦٩,٧-	٢٩٠,٦-	٢٨٥,٦-	٢٣٠,٣-	٢٧٣,٣-	٢٨٦,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٥٨,٦-	٣٢,٣-	١٠,٠-	٤٠,٦-	٣٩,٠-	٧٤,٢	٢٢,٠-	٥٦,٤-	٣٧,١-	٤٠,٢-	استثمارات الحافظة، صافية
٩,٨	١١,١	١٧,٤	٢٧,٠	٦,٩	٥,٠	٤,٩	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
١٤٠,٠-	١٧١,١-	١٥٣,١-	٤١,١-	١٣١,٩-	١٦٣,٠-	١٩٨,٣-	٣٤,٤	٦٨,٣-	٢٦,٥-	استثمارات أخرى، صافية
١٣٨,٣	١٣٥,٠	١٢٢,٨	٧٥,٣	١٤٨,١	٥١,٣-	٢٠٦,٩	١٢٥,٣	٨١,٠	٧,٥-	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات المركز المدين الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠-٢٠٢٤										
٧٥,٨-	٦٨,٠-	٤٩,٩-	٣٦,٧-	٤٣,١-	٤٠,٢-	٣٨,٨-	٢٨,٩-	٤٧,٧-	٤٣,٦-	رصيد الحساب المالي
٦٠,٧-	٤٨,٨-	٤٧,٧-	٧٧,١-	٣٥,٦-	٢٢,٣-	٣٢,٨-	٢٢,٣-	٣٢,٥-	٢٤,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٢,٤-	٢,٩	٣,٥-	٥,٨	٥,٦	٣٠,٧	٢٢,٩-	٤,٢	١٧,١-	٢١,٤-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٤٤,٢-	٥٥,١-	٤١,٠-	١٥,١	٢٣,٧-	٢٦,٥-	٤,٦	١٠,٢	١,٧	٠,٤	استثمارات أخرى، صافية
٣١,٧	٣٣,١	٣٨,٧	١٩,٣	١٠,٣	٢١,٦-	١٣,٠	٢٠,٠-	٠,٠	٢,٤	التغير في الاحتياطيات
للتذكرة										
العالم										
٤١٦,٥	٥٠١,٢	٥٧٧,١	٥٣٤,٨	٧٧,٨	٤٣٦,٨	٦٣٧,٤	٢٣,٢	٧,٤-	٢٠٦,٩	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٧-٢٠١٢	٢٠١٧-٢٠٠٨	
٢١-٢٠٢٨											
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,٨	٠,٢	٠,٦	٠,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٧	٠,٣	٠,٦	٠,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,١	٢٢,٠	٢٢,٢	٢٣,١	٢٣,٧	٢٢,٨	٢٢,٧	٢١,٨	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٤	٢٢,٥	٢٢,٥	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٣,٦	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٢,١	٢١,٧	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
											الولايات المتحدة
٣,٦-	٣,٦-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٠-	٣,٤-	٣,٨-	٣,٦-	٣,٨-	٢,٢-	٢,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٦-	٣,٦-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٠-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٦-	٣,٨-	٢,١-	٢,٦-	رصيد الحساب الجاري
١٧,٥	١٧,٩	١٧,٧	١٦,٨	١٦,٥	١٧,٠	١٨,٢	١٧,٦	١٨,٢	١٩,٠	١٧,٤	الادخار
٢١,١	٢١,٥	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٥	٢١,٦	٢٢,٠	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٠	٢٠,١	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											منطقة اليورو
...	...	...	١,٨	٢,٨	٢,٠	٠,٩	٣,١	١,٩	٢,٥	١,٢	صافي الإقراض والاقتراض
١,٨	١,٥	١,٣	١,٦	٢,٧	١,٧	٠,٢-	٢,٧	١,٨	٢,٥	١,٢	رصيد الحساب الجاري
٢٤,٥	٢٤,١	٢٤,٠	٢٤,٤	٢٤,٨	٢٥,٠	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٤,٤	٢٣,٧	٢٢,٦	الادخار
٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٩	٢١,٩	٢١,٤	٢٢,٤	٢٣,٩	٢٢,٨	٢٢,٠	٢٠,٦	٢٠,٦	الاستثمار
...	...	...	٠,٢	٠,١	٠,٣	١,١	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											ألمانيا
٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٨	٥,٣	٤,٩	٣,٣	٦,٨	٦,٠	٧,٧	٦,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٤	٥,٨	٥,٥	٣,٨	٦,٩	٦,٣	٧,٨	٧,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٦	٢٥,٤	٢٥,٤	٢٦,٣	٢٧,٣	٢٧,٥	٢٧,١	٢٩,٦	٢٨,٠	٢٨,١	٢٦,٩	الادخار
٢١,٨	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٩	٢١,٥	٢٢,٠	٢٣,٣	٢٢,٧	٢١,٧	٢٠,٣	١٩,٩	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
											فرنسا
٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٣	٠,٨-	١,٠-	٠,٦	٢,٠-	٠,٦-	٠,٨-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٤	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,١	١,٠-	١,٤-	٠,٣	٢,١-	٠,٦-	٠,٨-	رصيد الحساب الجاري
٢١,٣	٢٠,٩	٢١,٠	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٦	٢٣,٧	٢٠,٨	٢١,٤	٢١,١	الادخار
٢٠,٩	٢١,١	٢١,٣	٢٢,١	٢١,٥	٢٣,٠	٢٤,٠	٢٣,٤	٢٢,٨	٢٢,٠	٢١,٩	الاستثمار
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											إيطاليا
١,٩	١,٢	٠,٧	١,٣	١,١	١,٠	١,٣-	٢,١	٣,٨	١,٩	٠,١-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٩	١,١	٠,٦	١,٢	١,١	٠,٢	١,٨-	٢,٠	٣,٨	١,٨	٠,٢-	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٤	٢٤,٣	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٣,٣	٢٢,٨	٢٤,٠	٢١,٧	١٩,٦	١٨,٧	الادخار
٢٣,٦	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٣,١	٢٤,٦	٢٢,٠	١٧,٩	١٧,٨	١٨,٨	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٨	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											إسبانيا
١,٧	٢,٢	٣,٥	٣,٥	٤,٣	٣,٩	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٤	٠,٣-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,٠	٠,٧-	رصيد الحساب الجاري
٢٣,١	٢٣,٦	٢٤,٠	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٣,١	٢٢,٦	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٠	الادخار
٢١,٥	٢١,٧	٢١,٨	٢١,٥	٢١,٢	٢١,١	٢٢,٧	٢١,٩	٢٠,٦	١٩,٢	٢٠,٧	الاستثمار
٠,٢	٠,٢	١,٣	٠,٦	١,١	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٤	رصيد الحساب الرأسمالي
											اليابان
٣,٩	٣,٨	٣,٨	٤,٨	٤,٥	٣,٥	٢,٠	٣,٧	٢,٩	٢,٥	٢,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٠	٣,٩	٣,٨	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٢,٠	٣,٨	٢,٩	٢,٥	٢,٥	رصيد الحساب الجاري
٣١,٩	٣٢,٠	٣٢,٠	٣٢,٦	٣٢,٢	٣١,٣	٣٠,٣	٣١,١	٢٩,٨	٢٨,٩	٢٨,٠	الادخار
٢٧,٩	٢٨,١	٢٨,٢	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٨	٢٨,٣	٢٧,٣	٢٦,٩	٢٦,٣	٢٥,٥	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
											المملكة المتحدة
٢,٦-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٣-	٣,١-	٣,٨-	٢,٠-	٠,٩-	٢,٩-	٤,١-	٣,٨-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٥-	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٣,٠-	٣,٦-	١,٩-	٠,٨-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٧-	رصيد الحساب الجاري
١٧,٧	١٦,٧	١٦,١	١٥,٤	١٥,٩	١٥,٤	١٧,٢	١٧,٨	١٥,٥	١٤,١	١٣,٧	الادخار
٢٠,١	١٩,٨	١٩,٥	١٨,٦	١٨,٩	١٨,٩	١٩,١	١٨,٦	١٨,٣	١٨,١	١٧,٥	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف - ١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
متوسط			متوسطات								
٢٠٢٨-٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٢-٢٠١٩	٢٠٠٨-٢٠١٧	
كندا											
-٠,٣	-٠,٤	-٠,٢	-١,٠	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٥	٠,٠	-٢,٠	-٢,٨	-٢,٧	صافي الإقراض والاقتراض
-٠,٢	-٠,٣	-٠,٢	-٠,٩	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٥	٠,٠	-٢,٠	-٢,٨	-٢,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٣,١	٢٢,٧	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٢,٧	٢٢,٩	٢٤,٦	٢٤,٣	٢٠,٧	٢١,١	٢١,١	الادخار
٢٣,٣	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٦	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٢,٧	٢٣,٩	٢٣,٨	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات متقدمة أخرى ^١											
٦,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٨	٦,٧	٥,٦	٦,٥	٦,٥	٥,١	٤,٥	٤,٣	صافي الإقراض والاقتراض
٦,١	٦,٣	٦,٤	٦,٨	٦,٦	٥,٥	٦,٤	٦,٦	٥,٠	٤,٦	٤,٤	رصيد الحساب الجاري
٣١,٨	٣١,٨	٣١,٨	٣٢,٤	٣٢,٠	٣١,٤	٣٣,٣	٣٣,٣	٣١,٢	٣٠,٤	٣٠,٤	الادخار
٢٥,٧	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٦,٣	٢٦,٠	٢٥,٧	٢٥,٨	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	-٠,٢	٠,١	-٠,١	-٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات											
النامية											
٠,٧	٠,٩	١,١	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٦	١,٠	٠,٥	٠,٣	١,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٦	٠,٨	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٦	١,٦	٠,٩	-٠,٤	٠,٢	٠,٩	رصيد الحساب الجاري
٣١,٩	٣١,٦	٣١,٧	٣١,٩	٣٢,٦	٣٢,٨	٣٤,٤	٣٤,٢	٣٢,٧	٣٢,١	٣٢,٣	الادخار
٣١,٥	٣٠,٩	٣٠,٨	٣٠,٨	٣١,٨	٣٢,٢	٣٣,٠	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٠	٣١,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
١,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٧	١,٦	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٩	٢,٠	صافي الإقراض والاقتراض
١,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٧	١,٦	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٩	١,٩	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٦	٣٨,٤	٣٨,٥	٣٨,٩	٣٩,٤	٣٩,٢	٤٠,٧	٤٠,٧	٤٠,٠	٤٠,٩	٤٢,٣	الادخار
٣٦,٩	٣٦,٣	٣٦,٣	٣٦,٣	٣٧,٨	٣٨,٢	٣٩,٤	٣٩,٤	٣٨,٤	٤٠,٠	٤٠,٣	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
أوروبا الصاعدة والنامية											
-٠,٨	-١,٠	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٢	-٠,١	٢,٨	٢,٠	-٠,٦	٠,٤	-٠,٣	صافي الإقراض والاقتراض
-١,١	-١,٣	-١,٢	-١,٢	-٠,١	-٠,٤	٢,٧	١,٦	٠,٠	٠,٢	-٠,٥	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٨	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٦,٦	٢٩,٢	٢٧,٠	٢٤,٧	٢٤,٧	٢٣,٩	الادخار
٢٦,٩	٢٦,٧	٢٦,٩	٢٥,٩	٢٥,٦	٢٦,٨	٢٦,٤	٢٥,٤	٢٤,٦	٢٤,٤	٢٤,٣	الاستثمار
٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
١,٠	١,٠	٠,٩	١,١	١,٢	١,٣	٢,٣	١,٩	٠,١	٢,٦	٢,٢	صافي الإقراض والاقتراض
١,٠	١,١	٠,٩	١,٢	١,١	١,٢	٢,٢	١,٨	٠,٢	٢,٦	٢,٢	رصيد الحساب الجاري
١٨,٧	١٨,٣	١٨,١	١٧,٨	١٨,٤	١٨,٢	١٨,١	١٨,٧	١٧,٨	١٧,٧	١٩,١	الادخار
١٩,٧	١٩,٣	١٩,٠	١٩,٠	١٩,٥	١٩,٤	٢٠,٥	٢٠,٦	١٨,٠	٢٠,٤	٢١,٤	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	-٠,١	-٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
-٠,٢	-٠,٤	١,٠	-٠,٧	١,٩	٣,٥	٧,٥	٢,٨	-٣,٤	٢,٥	٤,٨	صافي الإقراض والاقتراض
-٠,٢	-٠,٤	١,١	-٠,٧	٢,٠	٣,٧	٧,٨	٣,٠	-٣,٤	٢,٤	٤,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٢	٢٦,٨	٢٧,٥	٢٧,٦	٢٩,٠	٣١,٣	٣٣,٧	٢٩,٠	٢٣,٠	٣٠,٠	٣٣,٢	الادخار
٢٧,٩	٢٧,٥	٢٧,١	٢٧,٧	٢٧,٥	٢٨,٠	٢٦,٤	٢٦,١	٢٦,٠	٢٧,٢	٢٨,٣	الاستثمار
٠,٠	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
إفريقيا جنوب الصحراء											
-٠,٧	-٠,٧	-٠,٣	-٠,٥	-٠,٨	٢,٠	١,٧	-٠,٤	٢,٠	-٢,٢	-١,٣	صافي الإقراض والاقتراض
-١,٠	-١,١	-٠,٦	-٠,٩	-١,٣	٢,٤	١,٩	-٠,٧	-٢,٤	-٢,٦	-١,٩	رصيد الحساب الجاري
١٩,٢	١٩,٠	١٩,٣	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٢	١٨,٤	١٩,٦	١٨,٥	١٧,٣	١٧,٧	الادخار
٢٠,٣	٢٠,١	٢٠,٠	١٨,٧	١٨,٨	١٩,٦	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٨	١٩,٧	١٩,٤	الاستثمار
-٠,٣	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٦	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
١,٧	٢,٣	٣,٢	٢,٦	٤,٤	٥,٢	١٠,٢	٤,٧	٣,٠-	٣,٧	٦,٠	صافي الإقراض والاقتراض
١,٨	٢,٤	٣,٣	٢,٦	٤,٥	٥,٤	١٠,٥	٥,٠	٢,٩-	٣,٨	٦,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٦	٢٩,٧	٣٠,٨	٣٠,٣	٣٢,٠	٣٢,٨	٣٥,٧	٣٠,٩	٢٢,٧	٣٠,١	٣٢,٩	الادخار
٢٨,٦	٢٨,٥	٢٨,٢	٢٨,٤	٢٨,١	٢٧,٩	٢٥,٧	٢٦,٢	٢٦,٤	٢٥,٩	٢٦,٦	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
غير الوقود											
٠,٦	٠,٧	٠,٩	١,٢	٠,٦	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٩	٠,٣-	٠,١	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,١	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٤-	٠,٠	رصيد الحساب الجاري
٣٢,٢	٣١,٨	٣١,٨	٣٢,٠	٣٢,٦	٣٢,٨	٣٤,٣	٣٤,٦	٣٣,٦	٣٢,٣	٣٢,٢	الادخار
٣١,٧	٣١,١	٣١,٠	٣١,٠	٣٢,١	٣٢,٦	٣٣,٨	٣٤,١	٣٢,٨	٣٢,٧	٣٢,٢	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
١,٥-	١,٧-	١,٧-	١,٤-	١,٣-	١,٤-	٢,٦-	١,٨-	٠,٧-	٢,٤-	٢,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٧-	١,٩-	١,٩-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	٢,٧-	٢,٠-	١,٠-	٢,٦-	٢,٧-	رصيد الحساب الجاري
٢٤,١	٢٣,٣	٢٣,١	٢٣,٢	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٣,٢	٢٢,٥	٢٢,٩	الادخار
٢٥,٧	٢٥,٢	٢٥,١	٢٤,٩	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٦,٢	٢٥,٧	٢٤,١	٢٥,١	٢٥,٥	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب											
تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤											
٢,٢-	٣,٥-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٠-	٢,٣-	٢,٠-	٤,٢-	٣,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٥-	٣,٨-	٣,٧-	٣,١-	٣,١-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٥-	٤,٧-	٤,٤-	رصيد الحساب الجاري
١٦,٥	١٤,٩	١٥,٠	١٤,٨	١٥,١	١٦,٥	١٨,٣	١٨,٦	١٨,٤	١٩,٥	٢٠,٣	الادخار
١٩,٣	١٨,٩	١٩,٠	١٨,٥	١٧,٨	١٩,١	٢٠,٣	٢٠,٩	٢٠,٥	٢٤,٤	٢٤,٩	الاستثمار
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٨	رصيد الحساب الرأسمالي
للتذكرة											
العالم											
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٤	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٥	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٦,١	٢٦,٤	٢٦,٦	٢٧,٩	٢٨,٠	٢٦,٧	٢٦,٤	٢٥,٧	الادخار
٢٦,٣	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٥,٨	٢٦,٢	٢٦,٦	٢٧,٥	٢٧,٢	٢٦,٤	٢٥,٩	٢٥,٣	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية: فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرة وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥: ملخص التنبؤ المرجعي العالمي للمدى المتوسط

توقعات								
متوسطات				متوسطات				
٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٤-٢٧	٢٠٢٨-٢١	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٠٨-٢٠١٧	٢٠٠٨-٢٠١٧	
٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,١	٣,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٦	١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	١,٨	١,٨	١,٣	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٤,٢	٤,٢	٣,٩	٤,٤	٤,٥	٣,٩	٥,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	...	...	...	...	...	...	...	للتذكير
١,٤	١,٧	١,٦	١,٦	١,٧	١,٧	١,٦	١,٥	الناتج الممكن
٣,١	٣,٨	٣,٨	٢,٨	٥,١	٣,٧	٢,٩	٣,٢	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٤	٣,١	٣,١	٢,٦	٤,٧	٢,٢	٢,٦	٢,٤	حجم التجارة العالمية ^١
٤,١	٤,٨	٤,٩	٢,٧	٥,٧	٦,٠	٣,٣	٤,٧	الواردات
٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٣,٧	٢,١	٢,٣	٢,٨	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٥,٧	٥,٤	٣,٥	٧,٤	٦,٦	٣,٩	٣,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,١-	٠,٢	٠,٤	١,٠-	٠,٦	٠,٨	٠,٢	٠,١	معدلات التبادل التجاري
٠,٢-	٠,٨-	١,٢-	١,٥-	٠,٧-	٠,٢	٠,٣-	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٥	١,٠	٠,٢	١,٤	١,١	١,٢	١,٨	٠,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٩-	١,٥-	٧,٦-	٢١,٤	١٤,٤-	١,٨-	٣,٧	٢,٩-	الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي
٠,١-	٩,٠	١,٩	٢١,٧	٩,٦	٣,٧	٧,١	٠,٤	المصنوعات
٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٩	١,٥	النفط
٣,٩	٥,٨	٤,٦	٥,٥	٥,٢	٨,٠	٦,٢	٥,٧	السلع الأولية غير الوقود
١,٧	١,١	١,٦	٠,٨	١,٢	٠,٨	٠,٥-	٠,٨	أسعار المستهلكين
٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	أُسعار الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل ^٢
٠,٦	١,٠	٠,٨	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٩	سر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل ^٢
٢٤,٦	٢٧,١	٢٦,٣	٢٦,٨	٢٧,٣	٢٨,١	٢٨,٨	٢٧,٤	أرصدة الحساب الجاري
٧,٥	٨,٩	٨,٤	٨,٦	٩,٠	٩,٧	٩,٧	٩,٦	الاقتصادات المتقدمة
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الدين الخارجي الكلي
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								خدمة الدين
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.^٢ متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح
أكتوبر ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي
إبريل ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة
أكتوبر ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف متأرجح
إبريل ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تنامي المسارات العالمية المتباعدة
إبريل ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد
أكتوبر ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات
إبريل ٢٠٢٥	آفاق الاقتصاد العالمي: منعطف حاسم وسط تحولات في السياسات
أكتوبر ٢٠٢٥	آفاق الاقتصاد العالمي: الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب، والآفاق لا تزال قاتمة
إبريل ٢٠٢٦	آفاق الاقتصاد العالمي: الاقتصاد العالمي في ظلال الحرب

أولاً: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	سيناريوهات بديلة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-١	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢١	إطار السيناريو

سيناريوهات التطورات المعاكسة	أكتوبر ٢٠٢١، إطار السيناريو
إطار السيناريو	إبريل ٢٠٢٢، إطار السيناريو
تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-١
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي لآفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-١
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-١
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-١
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ١-١
تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٥، تقرير خاص عن السلع الأولية
تقييم المخاطر المحيطة بالتنبؤ المرجعي	إبريل ٢٠٢٦، الإطار ٣-١

ثانيا: استقصاءات تاريخية

ما تأثير فترات الركود؟
تشرذم أسواق السلع الأولية على مر التاريخ: كثير من الظلال الرمادية

ثالثا: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢، تقرير خاص حول التداعيات
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن	إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٣
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٦، الفصل ٣
تدابير غير مسبقة: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة	إبريل ٢٠١٧، الفصل ٢
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
هل تنقسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٢
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٤-١
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣
مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢
في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٢
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام	

نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات على الآفاق العالمية

توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط

عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم

البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل

آفاق نمو معتمدة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو

التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية

تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟

كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس

التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم

صعود الاقتصاد الرقمي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان

العوامل التي تفسر قدرة النمو الاقتصادي العالمي على الصمود في عام ٢٠٢٥

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٣

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢٦، الإطار ١-١

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط

انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي

منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب

إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية

مريض أُلْمِت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي

هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بطفرة في النشاط أثناء طفرات

السلع الأولية؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة

في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري

انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء

في الاقتصاد العالمي

انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد

غير التقليدية في سوق النفط العالمية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟

دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية

آفاق التضخم: المناطق والبلدان

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة

عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها

تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها

ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقاً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص، الإطار ١-١ - ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤

إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣

إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢ - ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢ - ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٣

إبريل ٢٠١٩، الفصل ١

تقرير خاص

التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	تقرير خاص إبريل ٢٠٢٠، الفصل ١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	تقرير خاص أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١
ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟	تقرير خاص، الإطار ١-ت خ-١ أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	تقرير خاص أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-١
أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	تقرير خاص أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢
ذعر من التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد-١٩	إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص
التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-١
تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩	أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص
تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ١
تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق وتأثير تراجع استخراج الوقود الأحفوري على الاقتصاد الكلي	تقرير خاص أكتوبر ٢٠٢٣، المرفق ١-١
أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية: تحليلات عالية التواتر	على شبكة الإنترنت، تقرير خاص حول السلع الأولية
التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٢
دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢
التشرد وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر	أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٣
التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٣
تطورات الأسواق والآثار التضخمية لصدمات إمداد المعادن	أكتوبر ٢٠٢٤، تقرير خاص
التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة	عن السلع الأولية
التطورات السوقية وتأثير الذكاء الاصطناعي على طلب الطاقة	أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢
الهجرة الوافدة والتضخم	إبريل ٢٠٢٥، تقرير خاص عن السلع الأولية
تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣-٤

خامسا: سياسة المالية العامة

طفرات السلع الأولية والاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٥
السياسات الموضعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٤
النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٣
إصلاحات الأسواق لتعزيز النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٣
عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢
السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٢٦، الفصل ٢

دور سياسات كبح الأسعار
أثر الهجرة الوافدة على موارد الحكومة
الإنفاق على الدفاع: عواقب ومفاضلات اقتصادية كلية

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٢
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٢
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢٥، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣-٢

السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية
هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟
تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي
الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية
هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟
تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون
التنظيم الاحترازي الكلي عاملاً مساعداً؟
السياسات الاحترازية الكلية والانتماء — تحليل شمولي للنتائج التجريبية
هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة
للصدمة المالية العالمية؟
سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩
برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها
التوسع النقدي ومخاطر التضخم
ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم
محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة
دين القطاع الخاص والتعافي العالمي
ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي
أسعار المساكن: حالة من الفطور
السياسة النقدية: سرعة انتقال آثارها والتباين وعدم التجانس
سعر الفائدة الطبيعي: القوى المحركة والانعكاسات على السياسات
أثر انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
التفاعلات النقدية والمالية
إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية
انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا
التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة
دور سياسات الميزانيات العمومية للبنوك المركزية
صمود الأسواق الصاعدة: حسنُ حظ أم سياساتٌ حسنة؟
اتفاقيات صندوق النقد الدولي وقدرة الأسواق الصاعدة على الصمود
المعالم المرحلية في تطوير أطر السياسة النقدية
الآثار الاقتصادية الكلية لتقويض استقلالية البنوك المركزية

سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢

إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها
فهم الاتجاه العام التنافسي في أنصبة العمالة من الدخل
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
ديناميكيات الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة

إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-١	مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤	هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣	هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١	الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١	دراسة حالة الروبوتات الصناعية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١	ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢	هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢	أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢	تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢	آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٤	الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١	الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣	حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-١	لصدمة كوفيد-١٩
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-١	الوظائف والاقتصاد الأخضر
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٢	معضلة تشديد أسواق العمل - أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣	عدم المساواة واستدامة الدين العام
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٣	سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣	جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٢	هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٣	ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣	انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة
إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٣	الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٣	فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية
إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٢	سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣-٢	صعود الاقتصاد الفضّي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان
	تأثير الذكاء الاصطناعي على العاملين كبار السن

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣	أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣	العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣	قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢	ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢	ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

إبريل ٢٠١٥، الإطار ٢-١	فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١	الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١	التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١	تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية

إبريل ٢٠١٦، الفصل ٢	فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١	التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣	مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٢	التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣	تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
	مع الطلب النهائي للصين
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤	التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤	بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥	التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦	تحولات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٣	صعود التجارة في الخدمات
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١	دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣	الاضطرابات التجارية العالمية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٢	أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
	الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
	الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى
	الشركات من كولومبيا
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٤	دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤	التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢	موازن التجارة الثنائية والإجمالية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣	فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
	الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة
	والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤	خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ٢-١	تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢	التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤	آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-١	تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٣	تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢	التشتت الاقتصادي الجغرافي وسعر الفائدة الطبيعي
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٤	التشتت الجغرافي - الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-١	تصاعد التوترات التجارية
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-٢	انكشاف الميزانيات العمومية لمخاطر التشتت
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-٣	التوترات الجغرافية - السياسية، وسلاسل الإمداد، والتجارة
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-١	التشرد يؤثر سلباً على التجارة الدولية
إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٤	تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٤-٢	تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-١	صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ١-٢	الأثار العالمية لتدابير السياسة التجارية في الآونة الأخيرة: رؤى من نماذج متعددة
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-١	تعزيز الاندماج المالي العالمي لدعم النمو في البلدان منخفضة الدخل
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ١-١	إعادة تخصيص التجارة كرد فعل للتعريفات الجمركية: هل يختلف الأمر هذه المرة؟
إبريل ٢٠٢٦، الإطار ١-٢	التجارة في الخدمات: محرك ناشئ للنمو العالمي
إبريل ٢٠٢٦، الإطار ٢-٢	انتقال تداعيات الإنفاق الدفاعي

عاشرا: قضايا إقليمية

- هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية
الدعم أو التشويه: تقييم المساعدات الحكومية الوطنية في الاتحاد الأوروبي
التعامل مع تحقيق الاستقرار بعد الصراعات: دروس من تجارب إفريقية
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢٦، الإطار ٣-٢

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
الصادرات اليابانية: ما العائق؟
تجربة الانكماش في اليابان
هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية
الهجرة والأجور في ألمانيا
تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين
السياسة الصناعية في الصين: القياس الكمي والأثر على سوء التوزيع
زيادة الإنفاق على الدفاع: حالة بولندا
إدارة الاقتصاد في أوكرانيا وقت الحرب
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٢٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢٦، الإطار ٣-١

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

- آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها
البلدان منخفضة الدخل؟
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
تخفيف آثار تغير المناخ
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية
تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع
المصطلحات
نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية
من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية
الوظائف والاقتصاد الأخضر
التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١ ت-١ خ-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
- سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون
انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب — نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة

أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-١

الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة
سعر الفائدة الطبيعي والتحول الأخضر
صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية

ثالث عشر: موضوعات خاصة

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١ ت خ-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٦-١
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،
المرفق ١-١ ت خ-١

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي
الصراعات والنمو والهجرة
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فدادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
تعديل نصيب العمالة من الدخل
الهواتف الذكية والتجارة العالمية
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطاء في قياس الاقتصاد الرقمي؟
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
تعهد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجيا وانتقال المعرفة
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
زيادة القوة السوقية
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة
صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
صناعة السيارات العالمية — التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
الأثار الدائمة للخدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
الأثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة
الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة
خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية
انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-١	انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-١	لقاحات «الحمض النووي الريبسي المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٣	الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢	دور سياسات كبح الأسعار
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣	فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٣-١	سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-٢	الاعتبارات بين الأجيال في إصلاحات المعاشات التقاعدية
إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٣	رحلات وتقاطعات: تداعيات سياسات الهجرة واللجوء
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣-١	الكوارث الطبيعية، والصراعات، والنزوح القسري
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-٣	العائد الديمغرافي من الهجرة
أكتوبر ٢٠٢٥، الفصل ٣	السياسة الصناعية: إدارة المفاضلات لتعزيز النمو والصمود
أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣-٣	مقارنة بين السياسات الصناعية والهيكلية
إبريل ٢٠٢٦، تقرير خاص عن السلع الأولية	تطورات السوق واقتصاديات عناصر الأرض النادرة
إبريل ٢٠٢٦، الفصل ٣	الاقتصاد الكلي للصراعات والتعافي
إبريل ٢٠٢٦، الإطار ٣-٣	السياسات الخاصة بعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٦

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٦ إبريل ٢٠٢٦.

التوقعات التضخمية، ولا سيما بالنظر إلى تجدد الضغوط من صدمات الطاقة.

وأكد المديرون أهمية المحافظة على استقرار الأسعار. وينبغي أن تكون البنوك المركزية مستعدة للعمل بحسم اتساقا مع مهامها لكي تمنع صدمات الإمداد المطولة من زعزعة توقعات التضخم متوسطة وطويلة المدى، مع الاحتفاظ بخيار التغاضي عن الصدمات إذا ثبت أنها مؤقتة وتبين أن موقف السياسة النقدية مُعَايَر بشكل سليم بالفعل. وأكد المديرون أن التواصل الشفاف والاستقلالية القوية للبنوك المركزية يكتسبان أهمية بالغة لتحقيق المصداقية. وأقروا بأن انتقال آثار الصدمة سيختلف من بلد إلى آخر، انعكاسا لاختلاف مدى التعرض لمخاطر أسواق السلع الأولية وحسب المنطقة، وقوة تثبيت توقعات التضخم، ومدى الانخفاض في سعر الصرف. وحيثما تظهر صدمات عرض سلبية ويهبط النشاط دون المستوى الممكن، ربما يكون من الملائم خفض أسعار الفائدة الأساسية شريطة أن تظل المخاطر على استقرار الأسعار قيد الاحتواء. وإذا ظهرت مخاطر وشيكة تُنذر بحدوث تحركات مفرطة أو غير منظمة في أسعار الصرف، قد يستدعي الأمر اتخاذ تدابير مؤقتة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي وإدارة تدفقات رأس المال، إلى جانب اتباع مواقف السياسات النقدية وسياسات المالية العامة المناسبة.

وأشار المديرون إلى أن المخاطر على الاستقرار المالي لا تزال مرتفعة، انعكاسا لارتفاع مستويات الدين وزيادة مخاطر تجديد الدين في أسواق السندات السيادية الرئيسية، ووجود قاعدة من المستثمرين أكثر حساسية للأسعار، وزيادة الرفع المالي على مستوى جهات الوساطة المالية غير المصرفية ومنتجات المشتقات المالية، وزيادة الترابط المالي بين البنوك ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، ومواطن الضعف في الائتمان الخاص، وزيادة مخاطر تركيز السوق في القطاعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ومن المخاطر على الاستقرار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا تزايد التدفقات الرأسمالية المتفاوتة والمثقلة بالديون وزيادة قوة الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك. ودعا المديرون أجهزة الرقابة المالية إلى تعزيز جاهزيتها

اتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام مع تقييم خبراء الصندوق لآفاق الاقتصاد العالمي والمخاطر وأولويات السياسات. واتفقوا على أن للحرب في الشرق الأوسط تأثيرا معاكسا كبيرا على الاقتصاد العالمي – ولا سيما على منطقة الصراع والبلدان المستوردة للطاقة والبلدان الأقل دخلا والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات – من خلال ارتفاع أسعار السلع الأولية والتوقعات التضخمية وضيق الأوضاع المالية. وبالنظر إلى ارتفاع مستوى عدم اليقين المحيط بالآفاق، أعرب المديرون عن تقديرهم للتنبؤ المرجعي وسيناريوهات التطورات المعاكسة كإطار تحليلي مفيد يدعم الاستعداد لمواجهة مجموعة من النتائج المحتملة، بينما يساعد على توضيح قنوات انتقال الآثار والتداعيات، والتأثير غير المتجانس ومفاضلات السياسات على مستوى البلدان الأعضاء، والاستجابات الملائمة على صعيد السياسات. وأكدوا أن احتمالية تحقق سيناريوهات التطورات المعاكسة تعتمد بشكل حاسم على مدة الصراع وحدته ونطاقه.

واتفق المديرون على أن المخاطر الكلية على الآفاق العالمية تميل نحو التطورات السلبية ويمكن أن تتفاقم من خلال تفاعلها مع بعضها ومع مواطن الضعف التي كانت موجودة من قبل. وأعربوا عن رأيهم أن مخاطر التطورات السلبية الناجمة عن تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية وتعتّل سلاسل الإمداد، وتزايد مواطن الضعف في المالية العامة والقطاع المالي، وأوجه الهشاشة المحتملة المرتبطة بطفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وتآكل المؤسسات، تهيمن على احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة المرتبطة بمكاسب الإنتاجية التي يحققها الذكاء الاصطناعي واحتمال تجدد زخم الإصلاحات الهيكلية. وإعادة تقييم التوقعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى تراجع الاستثمار وتدفع إلى تصحيح مفاجئ في الأسواق المالية. واتفق المديرون على أن اتساع العجز في المالية العامة وارتفاع الدين العام، وسط تآكل الهوامش الوقائية بالفعل، يمكن أن يفرض ضغوط تدفع إلى رفع أسعار الفائدة طويلة الأجل وتشديد الأوضاع المالية. وذكروا كذلك أن ضعف المؤسسات، بما في ذلك تراجع استقلالية البنوك المركزية ومصدقية السياسة النقدية، يمكن أن يفضي إلى انفلات

من خلال ضمان قوة الإشراف الاحترازي، واعتماد تحليل السيناريوهات، وتقوية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وسد فجوات البيانات، والاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال والسيولة وهوامش الأمان من الاحتياطات اتساقاً مع المعايير التنظيمية الدولية.

واتفق المديرون على الحاجة الملحة إلى إعادة بناء هوامش الأمان المالي وتعزيز الاستدامة في ظل ارتفاع الديون وزيادة المخاطر وهو ما يمكن أن يفرض على إضعاف النمو والإيرادات ويضيف إلى الضغوط على أرصدة المالية العامة. وأكدوا أنه حيث تنشأ الحاجة إلى الدعم لحماية الأسر المعيشية الضعيفة من الصدمات الخارجية المتطرفة، ينبغي أن يكون هذا الدعم مؤقتاً وموجهاً بدقة ويُفضّل تقديمه من خلال شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة بالفعل وضمن الموارد المتاحة القائمة، مع تجنب حدوث تشوهات الأسعار أو اتخاذ التدابير واسعة النطاق المكلفة والتي يصعب الرجوع عنها. وأكد المديرون أن عدداً كبيراً من البلدان سيكون في حاجة إلى خطط مالية موثوقة متوسطة الأجل تتضمن ركائز أقوى على المدى المتوسط، وتدعمها تعبئة الإيرادات والتحسينات في كفاءة الإنفاق، لضمان استدامتها مع إتاحة حيز للاحتياجات إلى الإنفاق على المدى الطويل، بما فيها نفقات الدفاع. وفيما يخص البلدان التي تواجه أوضاع تمويل أشد، أكد المديرون أهمية المصداقية في التنسيق ووضوح القواعد من أجل كسب ثقة السوق مجدداً. وشدد المديرون كذلك على أهمية تعبئة الموارد المحلية وحماية الإنفاق الاجتماعي والتنموي الضروري في البلدان النامية منخفضة الدخل في مواجهة التراجع في تدفقات المعونة.

وأقر المديرون بأهمية الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز النمو والقدرة على الصمود على المدى المتوسط. فهناك إمكانية لتسريع الإنتاجية والنمو من خلال الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، إلى جانب تدابير رفع مهارات القوى العاملة وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وتحسين بيئة

الأعمال، وترشيد القواعد المنظمة لها، وتعزيز المنافسة، وتدعيم قدرة سلاسل الإمداد على الصمود. ومن شأن التعجيل بتحول نظام الطاقة أن يساهم كذلك في دعم تنويع مصادر الطاقة وأمنها. وأشار المديرون كذلك إلى أهمية معالجة الاختلالات المحلية بين الادخار والاستثمار التي تفضي إلى اختلالات خارجية مفرطة. ويمكن للإجراءات الرامية إلى التخلص من التشوهات المحلية، من خلال السياسات المالية والهيكلية والسياسات الصناعية الموجهة، أن تضع حداً للاختلالات بينما تعزز الناتج العالمي في ذات الوقت.

وألقى المديرون الضوء على أهمية دور التعاون الدولي في معالجة كل من التهديدات المباشرة من الصراع في الشرق الأوسط والتحديات الأطول أجلاً أمام النمو والاستدامة. ودعوا الحكومات إلى التعاون للحد من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية من خلال إعادة ارتكاز التجارة على قواعد واضحة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك بالحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ورحب المديرون بتعاون الصندوق مع البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة في تقييم تأثير الأزمة واستجابات السياسات في مواجهتها. وأكدوا الدور الرئيسي للصندوق كمؤسسة مجهزة تماماً في مساعدة البلدان الأعضاء – ولا سيما تلك الأشد تضرراً من صدمة الحرب، بما فيها الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات – من خلال ما يقدمه من مشورة بشأن السياسات وقروض ومساعدات لتنمية القدرات تُصمَّم حسب ظروف كل بلد، معتمداً حسب الحاجة على الدروس المُستفادة من التعامل مع الأزمات السابقة. وأكد المديرون مجدداً دور الصندوق في التشجيع على التوصل إلى حلول متعددة الأطراف بطريقة منصفة. وشدد عدد من المديرين على أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في دعم استراتيجيات المناخ لبلدانه الأعضاء. ودعا المديرون إلى مواصلة الجهود لتعزيز الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون بما يتجاوز نطاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين.

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

الإنفاق على الدفاع:

عواقب ومفاضلات

اقتصادية كلية

الفصل ٣

الاقتصاد الكلي للصراعات والتعافي

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

APRIL 2026